

اخترنا لك



الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية

JOSEPH A SCHUMPETER

Capitalism Socialism and Democracy

GEORGE ALLEN & UNWIN LTD

الجزء الثاني

بقلم
البروفسور جوزيف شومبيتر

تعريب وتعليق
خيري حماد

اخترنا لك

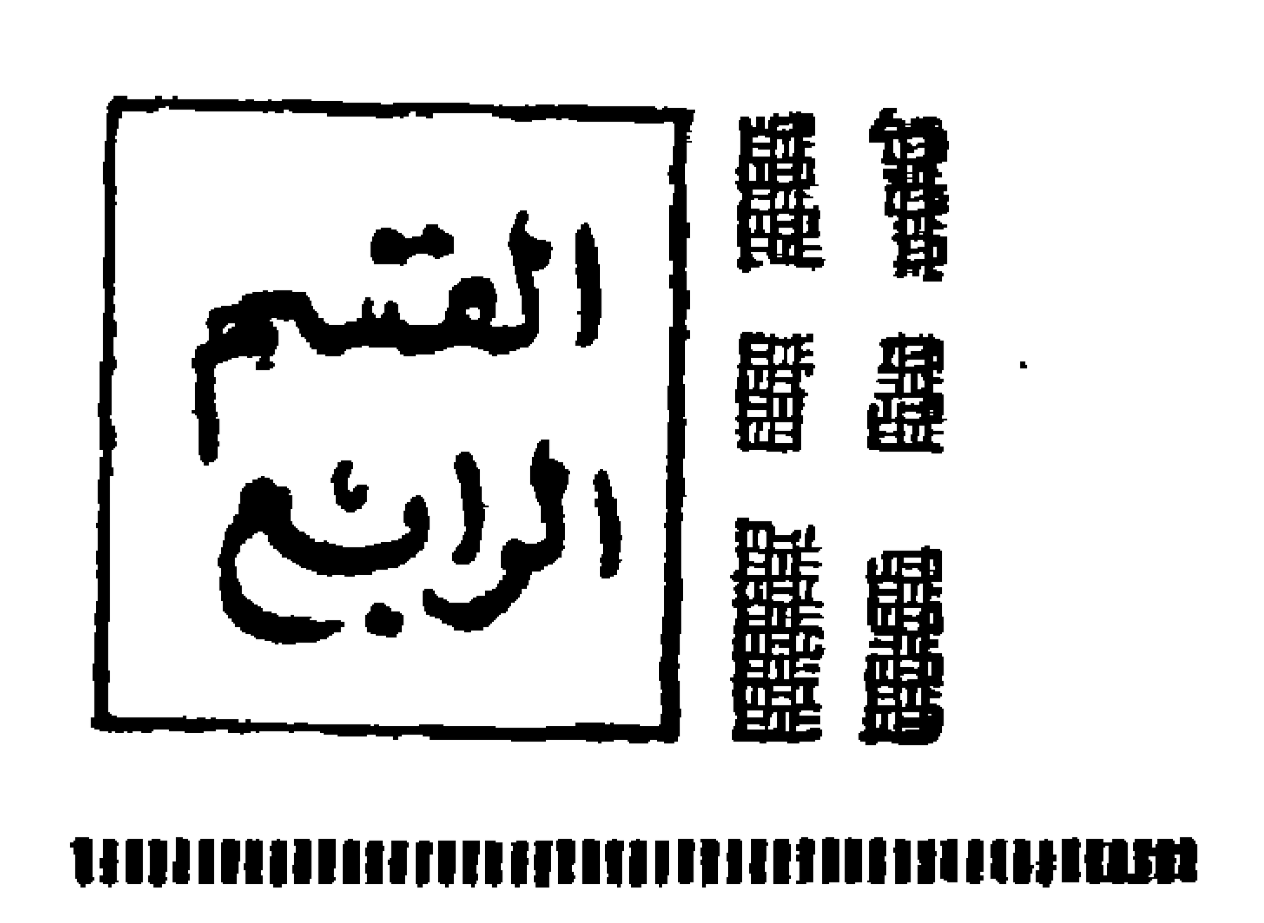
الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية

الجزء الثاني

Capitalism Socialism and Democracy

By

PROF JOSEPSH CHOMPETER



الإشتراكية
والديموقراطية

- ٢٠ -

بسط المشكلة

١ - ديكتاتورية البروليتاريا :

لاشيء أكثر خداعا للنظر من الوضوح • ولقد علمتنا أحداث ربع القرن الماضى ، أن نرى المشكلة القابعة وراء عنوان هذا الجزء من الكتاب• ولقد كانت العلاقة بين الاشتراكية والديموقراطية واضـــحة كل الوضوح حتى عام ١٩١٦ وكانت أكثر وضوحا بالطبع بالنسبة الى المؤهلين لشرح العقيدة الاشتراكية • ولم يكن ليدور فى خلد أى انسان أن ينـــاقش حق الاشتراكيين فى الانتماء الى عضوية المجموعة الديموقراطية • وكان الاشتراكيون أنفسهم ـ باستثناء بعض النقابيين ـ يدعون أنهم وحدهم الديموقراطيون حقا • وأنهم دعاة المادة الاصيلة دون سواهم ، وأن ليس من حق أحد أن يخلط بين ما يدعون اليه ، وبين ما تدعيه البورجوازية من زيف ديموقراطى •

ولم يكن من الطبيعى بالنســـبة اليهـــم أن يحـــاولوا تعزيز قيم اشتراكيتهم بقيم الديموقراطية فحسب ، بل كانت لديهم حقا ، نظرية ـ يدعون اليها ـ أقامت الدليل على النحو الذى يرضيهم ، بأن الاشتراكية والديموقراطية شيئان ممتزجان لايمكن فضمهما ، وتقول هذه النظرية ان السيطرة الخاصة على وسائل الانتاج هى الدعامة الاساسية لقـدرة الطبقة الرأسمالية على استغلال الطبقة العاملة ، ولتمكينهـا من فرض مصالحها الطبقية على الجهات التى تتولى ادارة الشئون السياسية للمجتمع وهكذا يبدو السلطان السياسى للطبقة الرأسمالية شكلا معيبا من أشكال سلطانها الاقتصادى • وكانت النتائج التى توصلت اليها هذه النظرية هى أن الديموقراطية من الناحية الاولى لايمكن أن توجد مع وجود السلطان الاقتصادى للطبقة الرأسمالية ، وأن الديموقراطية السياسية المجردةليست الا خدعة وأكذوبة،وان ازالة هذا السلطان تؤدى من الناحية الاخرى وفى

الوقت نفسه الى انهاء « استغلال الانسان للانسان » والى تحقيق « حكم الشعب » ·

وليس ثمة من شك فى أن هذه النظرية تعتمد فى جماعها على المنطق الماركسى ، وذلك لانها تنبثق منطقيا ، بل ومن ناحيه تكرار المعانى أيضا ، من التعاريف الموضوعية للاصطلاحات فى الخطة الماركسية · ومن هنا كان لابد وأن تشترك مع المنطق الماركسى فى المصير ، ومع عقيدة « استغلال الانسان للانسان (١) » أما ما أراه من تحليل أكثر واقعا للعلاقة بين الجماعة الاشتراكية وبين العقيدة الديموقراطية ، فسأتولى بعد قليل بيانه باسهاب لكننا فى حاجة الى أكثر من هذا · اننا فى حاجة الى نظرية أكثر واقعية للعلاقة التى قد تقوم بين الاشتراكية نفسها وبين الديموقراطية نفسها ، أى للعلاقة التى قد تقوم بعيدا عن الرغبات والشعارات ، بين النظام الاشتراكى على النحو الذى عرفناه فيه ، وبين الحكم الديموقراطى على النحو الذى يمارس عمله فيه · وعلينا لكى نحل هذه المشكلة أن نبحث أولا فى طبيعة الديموقراطية نفسها ، كما أن هناك نقطة أخرى تتطلب منـا ايضـاحا فوريا ·

قد تكون الاشتراكية فى وجودها ، الهدف الحقيقى للديموقراطية· ولكن الاشتراكيين أنفسهم لايبدون اهتماما بالغا وخاصا بالطريقة التى يتحقق فيها هذا الوجود· فهناك تعبيرا « الثورة » و « الديكتاتورية » اللذان يمثلان أمام أعيننا دائما كلما قرأنا أناجيل الاشتراكية المقدسة · وهناك أيضا عدد كبير من الاشتراكيين المعاصرين الذين لايتوانون عن القول دائما وفى كل حين ، انهم لا يعارضون فى اقتحام الابواب للوصول الى فردوس الاشتراكية عن طريق العنف والارهاب ، اللذين لابد وأن يشدا أزر الوسائل الديموقراطية فى التحول الاشتراكى · وليس ثمة من شك فى أن الموقف الذى اتخذه ماركس فى هذا الصدد ، قادر على الايحاء بتفسـير يجعله مبرءا ومنزها فى أعين الديموقراطيين · ولقد أظهرت فى القسم الاول من هذا الكتاب ، كيف أن فى الامكان التوفيق بين آرائه عن الثورة والتطور· فالثورة لاتعنى بحكم الضرورة محاولة الاقلية فرض ارادتهـا على شعب متردد بالقوة ، بل قد لاتعنى أكثر من ازالة العوائق التى تعترض ارادة

---

(١) هناك سبب جوهرى آخر يدعو الى عدم قبول هذه الاقوال ، وهو أن سلطان الافراد والجماعات لايمكن أن يعرف بتعابير اقتصادية مجردة ، على النحو الذى تعـرفه نظرية ماركس عن الطبقات الاجتماعية . (المؤلف)

الشعب والتي فرضتها أنظمة بالية تسيطر عليها جماعات لها مصلحتها في الحفاظ عليها • ويمكن لتعبير «ديكتاتورية البروليتاريا» أن يحمل نفس هذا التفسير أيضا • وفي وسعي تعزيزا لهذا الرأى ، أن استشـــهد من جديد بالاشارة الى بعض العبارات التي وردت في البيان الشيوعي ، حيث يتحدث ماركس عن استخلاص الامور من البورجوازية على درجات وعن اختفاء الفروق الطبقية ، أثناء عملية التطور ، وهي عبـارات تعنى اذا تجاهلنا لفظ « القوة » اجراء يدخـــل ضـــمن المعنى المفهـــوم عـادة للديموقراطية(١) •

لكن قواعد هذا التفسير وأسسه ، التي تنزع من عبارات « الثـورة الاجتماعية» و «الديكتاتورية» المشهورة ، كل مافيها من مزوقات تحريضية يقصد منها الهاب الخيــال ، ليست قطعية ولا باتة ، اذ أن كثيرين من الاشتراكيين الذين كانوا أو الذين يعلنون أنفسهم اتباعا مخلصين لماركس لايحملون هـذا الرأى • واذا ما أذعنت لما في أقـوال هؤلاء الاصـوليين والفريسيين الذين لا بد وأن يعرفوا قانونهم أكثر منى ، والى ما أحمله من انطباعات من قراءة مجلدات « الحياةالجديدة » ، فانني أجد نفسي مرغما على قبول الاحتمال بأنه لو قدر لماركس أن يختار لوضع الاشتراكية فوق مستوى الاجراءات الديموقراطية والسير عليها •

ولو فعل ماركس هذا ، لأعلن ولا شك ، كما أعلن الكثيرون من بعده انه لاينحرف حقـا عن الســبيل الديموقراطي الحق • اذ أن اعـادة الديمقراطية الصحيحة الى الحيــاة تتطلب ازالة الغازات السامة الخانقة التي تنشرها الرأسمالية لخنقها • أما بالنسبة الى المؤمنين بالديموقراطية، فان أهمية اتباع الاجراءات الديموقراطية تزداد بوضوح ، زيادة طردية مع أهمية القضية التي يتناولها النضال أو البحث • ومن هنا ليس ثمة من قضية تستحق متابعة أكثر دقة وعناية للاجراءات الديموقراطية ، ولا أكثر ضمانات من قضية اعادة البناء الاجتماعي الجوهرية كل الجوهر • وكل من يتهاون في هذا المتطلب ويقبل اما بعض الاجراءات اللاديموقراطية صراحة ، واما أســلوبا من الاسالب اللاديموقراطية التي تحـافظ على الديموقراطية بصـورة شكلية ، يكون بشكل بات قاطع ، قد قدر الامور الاخرى أكثر من تقديره لقيم الديموقراطيـــة • وسيعتبر الديموقراطي

---

(١) سأعود في الفصل الخامس والعشرين من هـذا الـكتاب الى بحث مشــكلة الديموقراطية كما يعرضها ماركس شخصيا . (المؤلف)

المخلص لمثله ، عملية اعادة البناء هذه ، باطلة من جذورها ، مهما كان مؤيدا لها على أسس واعتبارات أخرى · والطابع المميز للايمان المناهض للديموقراطية ، هو أن تحاول ارغام الناس على تقبل شيء تعتقد أنه في خيرهم ولمصلحتهم وتحقيق أمجادهم ولكنهم لايريدونه ، حتى ولو كنت واثقا كل الثقة من ميلهم اليه وحبهم له بعد أن يخبروه بأنفسهم · ومن حق صاحب الافتاء وحده أن يقرر ما اذا كان يصح الاستثناء في اتخاذ اجراءات لاديموقراطية ، تستهدف تحقيق الديموقراطية الحقة ، شريطة أن تكون هذه الاجراءات ، هي السبيل الوحيد المؤدى الى هذه الغاية ، ولو سلمنا جدلا بهذا الرأى ، فانه لاينطبق على حالة الاشتراكية ، لانها كما سبق لنا أن رأينا ، ممكنة التحقيق ديموقراطيا ، اذا أريد لها النجاح عمليا ·

ومن الواضح على أى حال ، أن أى قول بوضع الديموقراطية على الرف في المراحل الانتقالية ، يتيح فرصة ممتازة ، لكل راغب في تجنب الديموقراطية ومسئولياتها ، اذ أن هذه الفترات المرحلية قد تستغرق قرنا أو أكثر ، لاسيما وان الوسائل تكون متوافرة لدى كل فئة حاكمة بعد أية ثورة ناجحةلاطالتها الى أجل غيرمسمى ، أو لتبنى صورة منالديموقراطية تكون خالية من كل جوهر أصيل ·

٢ ـ سجل الاحزاب الاشتراكية

وعندما نلقى نظرة لتفحص سجلات الاحزاب الاشتراكية ، تثور في وجهنا حتما ، الشكوك في صحة ادعاءاتها بأنها تتبنى بصورة صحيحة العقيدة الديموقراطية ·

فهناك أولا ، دولة الكفاية والعدل الاشتراكية الكبرى التى يحكمها حزب واحد يمثل أقلية الشعب ، ولا يتيح أية فرصة لظهور أى حزب آخر ويجتمع ممثلو الحزب في مؤتمرهم الثامن عشر ، فيستمعون الى التقارير ويتخذون القرارات دون أن يكون هناك مايشبه النقاش · وهم ينهون مؤتمرهم بالاقتراع كما تقول البيانات الرسمية على أن الشعب الروسى ، ولاء منه غير مشروط لحزب لينين وستالين ، وللزعيم العظيم ، يقبل بذلك البرنامج الذى يتضمن الاعمال العظيمة التى تم وضعها في تلك الوثيقة التى تعتبر أعظم ماعرفه العصر ، والذى ضمنه الرفيق ستالين في تقريره

قاطعا العهد بتحقيقه ، «وبأن حزبنا البلشفى يدخل فى ظل قيادة ستالين العظيم العبقرية في مرحلة جديدة من مراحل التطور » • ولا ريب فى أن هذه الاجراءات، والانتخابات التى لايكون فيها الا مرشح واحد ، والمحاكمات الصورية وأساليب البوليس السرى ، تؤلف «أكثر اشكال الديموقراطية كمالا فى العالم» اذا كان هذا هو المفهوم من تعبير الديموقراطية ، وان كان الشعب الامريكى لايفهم منه شيئا (١) •

لكن هذه الدولة الجامعة تعتبر اشتراكية • وكذلك الدول المماثلة لها والتى ظهرت لفترة قصيرة فى بافاريا والمجر(٢) •• ولكن هناك بلا ريب ، جماعات اشتراكية مازالت تحافظ حتى يومنا هذا ، على مانعتبره في هذه البلاد من المثل الديموقراطية العليا ، وتضم هـــذه الجماعات ، الاشتراكيين الانجليز والاحزاب الاشتراكية فى بلجيكا وهولندا والبلاد الاسكندينافية ، والحزب الامريكى الذى يتزعمه المستر نورمان توماس والفئات الاشتراكية الالمانية(٣) وقد يكون من المغرى من وجهة نظر هذه الاحزاب ووجهة نظر المراقبين اللامتحيزين أن ينكر على النظام الروسى انه يمثل الاشتراكية «الحقة» وان يقـال فى هذا الصـــدد ، انه تحريف للاشتراكية ولكن ترى ماالذى تعنيه الاشتراكيـــة «الحقة» ســـوى تلك الاشتراكية التى نحبها ؟ • وماذا تمثل هذه الاقوال سوى الاعتراف بأن هناك أشكالا من الاشتراكية لا تحظى بثقة الاشتراكيين وولائهم جميعـا وان هذه الاشكال تتضمن طرزا لاديمقراطية ؟ وقد لا ننكر وجود أنظمة اشتراكية لا ديموقراطية ، وذلك على الاساس المنطقى بأن المظهر المعروف للاشتراكية لا ينطوى على أية اجراءات سياسية • واذا صح هذا الافتراض فمن حقنا أن نتساءل كيف يمكن للنظام الاشتراكى ألا يكون ديموقراطيا، والى أى مدى يستطيع ذلك ؟

ولم تتح من الناحية الاخرى لهذه الجماعات الاشتراكية التى دأبت

---

(١) انا لاأعرف الروسية . ولقد نقلت هذه الفقرة بأمانة من صحيفة المانيـة كانت تصدر ، في موسكو ، وأنا لاأنزهها عن أى اعتراض اذا لم تكن الترجمة الالمانية من الروسية أمينة كل الامانة . وان كنت أعتقد أن مثل هذه الصحيفة ماكانت لتنشر شيئا لاتوافق عليه السلطات المسئولة . (المؤلف)

(٢) طبعا الحديث هنا عن التجارب الاشـتراكية على صعيد الدولة قبل الحرب العالمية الثانية .

(٣) يتحدث المؤلف هنا عن الاحزاب والجماعات الاشتراكية التى كانت معروفة قبل بدء الحرب العالمية الثانية . (المعرب)

دائما على رفع لواء الديموقراطية الفرصة أبدا ولا الحافز لرفع أى شعار آخر • ولقد عاشت فى الواقع فى أجـــواء كانت تنقم على أى حـــديث لاديموقراطى أو ممارسة لاديموقراطية • وكانت دائما وفى الواقع تقاوم النقابية • ولهذا كانت هذه الجماعات مدفوعة بحكم واقعهـا فى بعض الحالات لتبنى المبادىء الديموقراطية التى تحتمى بها والتى تقى نشاطها وكان معظمها فى حالات أخرى مقتنعا من النتائج السياسية وغيرهـــا ومؤمنا بأن التدرج فى الطريق الديموقراطى يؤتى أكله دائمـــا • ومن السهل علينا أن نتصور ماكان سيحدث للاحزاب الاشتراكية فى انجلترا أو السويد مثلا • لو أنها أظهرت علائم خطيرة عن نزعات لاديموقراطية ولكنها كانت تشعر فى الوقت نفسه أن نموها يسير باضطراد ، وأن وصولها الى الحكم سائر فى طريقه اليها ببطء وتدرج • وعندما وصلت الى الحكم طابت نفسا ومن هنا كان ولاؤها للديموقراطية الشىء الطبيعى الذى كان لا بد لها أن تلتزمه • أما أنسياستها لم تطلب للينين ، فلا يقيم الدليل مطلقا على أنه لو كان فى مكانها ، لسلك سلوكا مغايرا لسلوكها• أما فى ألمانيا ، حيث كان نمو الحزب أفضل من نموه فى انجلترا أو فى السويد ، وان ظل طريقه حتى عام١٩١٨الى المسئولية السياسية موصدا، فان الاشتراكين وقد واجهوا دولة قوية ومعادية واضطروا الى الركون فى حمايتهم الى عواطف البورجوازيين ، والى قوة النقـابات التى كانت فى أحسن حالاتها شبه اشتراكية ، فانهم كانوا أقل حـــرية فى الانحراف عن العقيدة الديموقراطية لاسيما وأن هذا الانحراف كان سيغدو الورقة الرابحة فى أيدى أعدائهم(١) • وهكذا وجدوا ان من الافضل لهم أن يطلقوا على أنفسهم اسم الديموقراطيين الاجتماعيين ، حيطة منهم وحذرا •

وكانت الحالات التى وضعت فى محك التجربة من الناحية الثالثة والتى ثبت نجاحها قليلة وغير مقنعة للغاية(٢) •• ومن الصحيح الى حد ما أن الحزب الاجتماعى الديموقراطى الاشتراكى فى ألمانيا وجد نفسه فى عام ١٩١٨ ، يواجه اختيارا شاقا ، فاما الوقوف الى جانب الديموقراطية أو التخلى عنها ، وكان الدليل على وقوفه الى جانبها يتطلب منه القضـــاء على الشيوعيين بقسوة شديدة ، لكن الخلاف دب فى صفوف الحزب حول هذه

(١) سأتولى الحديث بافاضة عن هذه الاوضاع في القسم الخامس من هذاالكتاب •

(٢) سأحصر بحثي في مواقف الاحزاب الاشتراكية في السياسات القومية • أما ممارساتها الاخرى وممارسات النقابات تجاه العمال اللانقابيين والاشتراكيين فهي غير مقنعة بالطبع • (المؤلف)

القضية • وانشق عنه عدد كبير للغاية من أعضاء جناحه اليساريين • ولا ريب فى أن المنشقين عنه كانوا أكثر حقا من الآخرين فى حمل وسام الاشتراكية ، وعلى الرغم من أن الكثيرين من الباقين قد تمسكوا بالانضباط الحزبى ، الا انهم أعلنوا مخالفتهم لهذه السياسة ، وقد قبل الكثيرون من الباقين هذه السياسة على اعتبار ان فرص النجاح فى اتباع سياسات أكثر تطرفا ، أى فى سياسات مناهضة للديموقراطية ، أصبحت ضئيلة بعد صيف عام ١٩١٩ ، وان اتباع أية سياسة يسارية فى برلين تعنى تهديدا جديا بخطر الانفصال فى منطقة الراين وفى البلاد الواقعة الى جنوب نهر السين ، حتى ولو منى هذا الخطر بالهزيمة الفورية • وأخيرا ، عنت الديموقراطية للغالبية أو للعناصر النقابية على الاقل ، كل شيء تريده ، وبينها الوصول الى الحكم • ولم يكن لديها شك فى امكانها اقتسام الغنائم مع أحزاب الكاثوليك الوسط • وكانت الصفقة مرضية للفريقين • وهكذا تحول الاشتراكيون فورا الى هتافين للديموقراطية لكن هذا لم يقع الا عند ماظهرت معارضة لهم تربط نفسها بعقيدة مناهضة للديمقراطية •

ولا اقصد هنا أن أنحى باللائمة على ماأظهره الاشتراكيون الديموقراطيون الالمان من احساس بالمسئولية ، ولا على ماأبدوه من استطابة للجلوس فى مقاعد الحكم المريحة ، أما الظاهرة الاولى ، فشيء يقرظون عليه • وان كانت الظاهرة الثانية من العيوب العامة التى يشترك فيها الناس ، لكن التمثل بهم كدليل على ولاء الاشتراكيين المطلق للاجراءات الديمقراطية شيء يتطلب الكثير من الاغراق فى التفاؤل • ومع ذلك فلا أستطيع أن أعثر على حالة أفضل للاختيار ، الا اذا اتفقنا بالطبع على قبول الحالتين الروسية والمجرية اللتين تمثل كل منهما مزيجا متناهيا فى الدقة ، لاحتمال غزو السلطة واستحالة هذا الغزو بالوسائل الديموقراطية • وتشرح الحالة النمسوية الصعوبة التى نواجهها ، وتمثل أهميتها بل وتزداد كثيرا على أهمية البلاد نفسها ، من جراء المركز الاستثنائى الذى تحتله جماعة الماركسيين الجدد • فلقد تمسك الاشتراكيون النمسويون بالديمواقرطية فى عامى ١٩١٨ و ١٩١٩ ، عندما لم يكن الموقف ، كما أصبح بعد قليل ، موقف الدفاع عن النفس • ولكن فى الاشهر القليلة التى كان فيها احتكار السلطان فى متناول أيديهم لم يكن موقف الكثيرين منهم واضحا او جليا فلقد اشار فريتز ادلر (Fritz Adler) الى مبدأ حكم الاغلبية بأنه « العبادة السحرية لغيبيات علم الحساب (Zufall der Arithmetik) كما أن الكثيرين كانوا يهزون أكتافهم استخفافا بالقواعد الاجرائية الديموقراطية • وكان

هؤلاء من الاعضاء النظاميين فى الحزب الاشتراكى ، لامن الشيوعيين ، وعندما حكمت البلشفية فى المجر ، أصبحت قضية الخيار ، قضية محرقة وملحة . ولم يكن فى وسع أى انسان تابع مناقشات تلك الفترة ، الا أن يدرك ، ان احساس الحزب لم يكن ليخرج كثيرا عن هذا القول .. « اننا لانميل ميلا خاصا الى احتمال اتجاهنا يسارا (أى بتبنى الاساليب السوفييتية) ، ولكننا اذا اضطررنا الى هذا الاتجاه ، فيجب أن نتجه اليه جميعا » (١) .. وكان هذا التقييم لوضع البلاد العام ، وللخطر الذى يهدد الحزب ، معقولا كل العقل ، ويصدق هذا على الاستنتاج أيضا ، لكن الولاء المتحمس للمبادىء الديموقراطية لم يكن واضحا لافى التقييم ولا فى الاستنتاج . وقد جاءهم الهدى فى النهاية ، ولكنه لم يأت نتيجة التوبة والندم . وانما جاء نتيجة الثورة المجرية المضادة .

ولا أريد من قارئى أن يتصور لحظة واحدة ، اننى أتهم الاشتراكيين بعدم الصدق ، أو اننى أريد أن أحط من شأنهم بتصويرهم بمظهر الديموقراطيين ، السيئين أو الانتهازيين أو المخططين الذين لاضمير لهم ولا خلاق . فأنا أومن ايمانا مطلقا على الرغم من وجود بعض الميكيافيلية الصبيانية عند بعض أنبيائهم ، بأن غالبيتهم الغالبة ، كانت دائما صادقة فى أقوالها وشعاراتها كل الصدق ، يضاف الى هذا اننى لا أومن بعدم الصدق فى الصراع الاجتماعى وذلك لان الناس يتحولون دائما الى رؤية مايريدون أن يروه وما ينادون به باستمرار . ولا يمكن أن يكون الاشتراكيون بالنسبة الى الديموقراطية أكثر انتهازا من غيرهم ، وكل مايفعلونه هو أنهم يتبنون الديموقراطية اذا كانت تخدم أهدافهم ومصالحهم، وعندما تخدمها، وحرصا منى على ألا يصاب القارىء بصدمة عنيفة ، وأن يتصور بأن هذه النظرة اللاأخلاقية ليست جديرة الا بأكثر ممارسى السياسة فظاظة ، فاننى سأقوم على الفور بتجربة عقلية . تكون نقطة البداية فى التحقيق الذى نقوم به عن طبيعة الديموقراطية .

---

(١) ان هذا القول الذى صدر عن زعيم يعتبر من أبرز الزعماء ، يعنى بعبارة واضحة انهم يقدرون كل التقدير الاخطار الناجمة عن تبنى البلشفية في بلاد تعتمد كل الاعتماد على الدول الراسمالية في غذائها . وتقف القوات الفرنسية والايطالية على ابوابها تماما . ولكنهم يدركون في الوقت نفسه انه اذا ضغطت عليهم روسيا عن طريق المجر ضغطا شديدا للغاية ، فانهم لن يسمحوا بتفسيخ الحزب ، بل سيحاولون أن يسيروا به كله نحو المعسكر البلشفي . (المؤلف)

٣ ـ تجربة عقلية

لنفترض مجتمعا ، من الطراز الذى يعتبره القارىء ديموقراطيا ، توصل الى قرار باضطهاد المنشقين من الناحية الدينية عليه . وهذا الافتراض ليس خياليا أبدا ، فلقد قامت المجتمعات التي يعتبرها أكثرنا دون تردد من المجتمعات الديموقراطية باحراق الهراطقة فعلا ، كما فعلت جمهورية جنيف فى عهد كالفين (Calvin) (١) . أو اضطهدتهم بطرائق أخرى تأباها مقاييسنا الاخلاقية . كما حدث فى ولاية مساشوسيت الامريكية فى عهد الاستعمار البريطانى ، ولا تعتبر الحالات التى هى من هذا النوع خارجة على الموضوع اذا وقعت فى دول لاديموقراطية . اذ من السخف الاعتقاد بأن الاجراءات الديموقراطية تتوقف تماما عن العمل فى ظل الاوتوقراطية ، أو أن الحاكم الاوتوقراطى المطلق لايرغب أبدا فى أن يحقق رغبات شعبه أو أن يذعن لها . واذا مافعل الاوتوقراطى ذلك قلنا أن مثل هذا الاجراء كان لابد وأن يقع لو كان الحكم ديموقراطيا ، وأقول على سبيل المثال أن اضطهاد المسيحيين الأوائل ، كان بموافقة الشعب الرومانى ، وما كان هذا الاضطهاد ليكون أقل عنفا لو أن الحكم فى رومة كان ديموقراطيا صافيا(٢) .

ويقدم صيد الساحرات دليلا آخر . فلقد نمت هذه العادة وسط الجماهير ولم تكن ابتكارا شيطانيا من الكهنة أو الأمراء ، الذين قضوا عليها عندما تمكنوا من ذلك . ونحن لاننكر أن الكنيسة الكاثوليكية تحظر السحر وتعاقب السحرة ، ولكن اذا قارنا بين الاجراءات التى كانت تتخذها ضد السحرة وبين تلك التى اتخذتها ضد الزندقة والكفر ، حيث كان

---

(١) جون كالفين (١٥٠٩ ـ ١٥٦٤) ـ بدأ حياته كرجل من رجال الدين ، ثم درس القانون في فرنسا وبدأ في عام ١٥٢٩ حركته الدينية ضد الكثلكة . هاجر الى بال في سويسرا في عام ١٥٣٥ . اقام حكومة بروتستانتينية في جنيف في عام ١٥٤٠ . وظل على راسها حتى وفاته اختلف مع اللوثرية . ويقوم مذهبه على النظرية القدرية . (المعرب)

(٢) اعتقد ان بالامكان الاستشهاد بمثال لاقامة الدليل على صحة ماقلت . فلقد كتب سويتونيوس في تاريخه لسيرة نيرون بعدد الاعمال التى قام بها والتى لا يعتبرها المؤرخ مما يؤاخذ عليه ، بل يعتبرها من حسناته ، ثم يشرع في تعداد مساوئه . ولقد ادرج المؤلف اضطهاد نيرون للمسيحيين في القائمة الاولى لا في القائمة الثانية واعتبرها اجراءات ادارية يستحق الثناء عليها وليس ثمة مايدعونا الى الافتراض بأن هذا المؤرخ لم يكن يعبر عن رأى الشعب الرومانى وعن ارادته ايضا . وقد لا يكون من الغريب أن يكون دافع نيرون لاضطهاد المسيحيين هو رغبته في ارضاء الشعب وتسليته .

(المؤلف)

اهتمام روما محصورا ، تبين لنا على الفور ، أن الكرسى البابوى كان يذعن للرأى العام ولا يحرضه فى موضوع السحرة ، ولقد حارب اليسوعيون صيد الساحرات فى البداية ، ولكنهم فشلوا ، ولم تبطل هـــذه العادة الا فى نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر ، أى عندما استقر الأمر للملكيات المطلقة فى القارة الاوروبية ، ومنعتها نهائيا • ولا ريب فى أن الطريقة المتناهية فى الحذر التى اتبعتها امبراطورة قوية كماريا تريزا ، فى منع هذه العادة ، تظهر بصورة لا تقبل الشك أنهاكانت تعرف تمام المعرفة انها تحارب بعملها هذا ارادة الشعب •

ولنختر أخيرا ، مثـــلا آخر أقرب الى أوضاعنـــا العصرية ، وهو «اللاسامية»• فلقد كانت هذه الحركة عميقة الجذور فى جميـــع المواقف الجماهيرية فى معظم البلاد التى تضم نسبة كبيرة من اليهـــود • ولقد اضمحلت هذه المواقف فى العصور الحديثة تحت وطأة النفوذ المســـتقل للتطور الرأسمالى • ولكنها ظلت باقية الى الحد الذى يمكن كل سياسى ينادى باللاسامية من النجاح فى كسب العواطف الشعبية • وقد تعلمت معظم الحركات المناوئة للرأسمالية باستثناء الاشتراكية الأصيلة هـــذا الدرس وأتقنته • وقد لانغالى أن قلنا أن اليهود مدينون ببقائهم طيـــلة العصورالوسطى ، الى حماية الكنيسة والأمراء الذين كانوا يؤونهم ويحمونهم من غضب الجماهير (١) •

ولنعد الآن الى تجربتنا • ولننقل أنفسنا الى بلاد وهميـــة تمارس بطريقة ديموقراطية ، اضطهاد المسيحيين ، واحراق الساحرات ، وذبح اليهود ولن نستطيع بالطبع الموافقة على هذه الاجراءات وان كان اقرارها قد تم طبقا لقواعد الاجراءات الديموقراطية ، ولكن السؤال المهم هو هل نؤثر الدســـتور الديموقراطى الذى يؤدى الى مثـــل هـــذه الاجراءات على الدستور اللاديموقراطى الذى لايقرها ؟ فاذا كنا لانؤثر هـــذا الدستور الديموقراطى فاننا نكون قد سلكنا عنالسلوك الذى يسلكه الاشتراكيون المتحمسون الذين ينظرون الى الرأسمالية على أنها أسوأ من صيدالساحرات والذين هم على استعداد تبعا لذلك ، لقبول الاساليب اللاديموقراطية فى

(١) لعل أصدق دليل على موقفالباباوات من حماية اليهود كتاب (Etsi Judaies) المكتوب عام ١١٢٠ وقد تعزز هـــذا الكتاب بسير خلفاء كاليكستوس الثانى التى تؤكد استمرار هذه السياسة وماكانت تلقاه من مقاومة . اما موقف الامراء من حمايتهم فيمكن فهمه بسهولة من القول بأن الامير الذى كان يسمح بذبح اليهود أو طردهم من امارته كان يفقد مصدرا كبيرا من مصادر الدخل التى هو فى أمس الحاجة اليها .

(المؤلف)

سبيل الخلاص منها ، فنحن واياهم فى نفس القارب الى هذا الحد • فهناك مثل عليا ومصالح تتفوق حتى عند أكثر الناس حماسة للديموقراطية على الديموقراطية نفسها • واذا كان هذا الديموقراطى المتحمس يعلن ولاءه المطلق للديموقراطيين فلأنه مقتنع كل الاقتناع بأنها ستضمن هـــذه المثل والمصالح وتحميها ، كحرية الضمير مثلا ، أو حرية الكلام ، أوالعدالة أو الحكم الصالح و ماشابهها •

ولا يتطلب البحث عن السـبب فى ذلــك ، ان نمضى بعيـــدا • فالديموقراطية طريقة سياسية ، أى انهـــا طراز معـــين من الاجراءات التنظيمية للوصول الى قرارات سياسية من تشريعية ، وادارية ، ولا يمكن أن تكون غاية فى حد ذاتها مهما كانت القرارات التى قد تتخذها فى أوضاع تاريخية معينة • ولا ريب فى أن هذه الحقيقة يجب أن تكون نقطة البداية فى أية محاولة لتعريفها •

ومهما كانت السمة المميزة للطريقة الديموقراطية ، فان الشواهد التاريخية التى أوردناها قبل قليل ، تعلمنا بعض الامور الهامة عنها • وهى من الاهمية بحيث تتطلب المزيد من التأكيد والايضاح •

أولا : ان هذه الشواهد تكفى لاحباط أية محاولة لتحدى الفرصة التى أوردتها قبل قليل ، وهى أن الديموقراطية بوصفها أسلوبا سياسيا لايمكن أن تكون كغيرها من الاساليب غاية فى حد ذاتها • وقد يقوم هناك من يعترض بأن الاسلوب كقضية منطقية يمكن أن يكون مثلا مطلقا أو قيمة غائية ، وهذا الاعتراض صحيح • وليس ثمة من شك فى أن البعض قد يرون انه مهما كان الشىء الذى يحاول الاجراء الديموقراطى تحقيقه فى موقف تاريخى معين منطويا على البلادة أو على الاجرام • فان ارادة الشعب هى التى يجب أن تعلو، أو أنها على الاقل وفى جميع الحالات يجب ألا تعارض الا بالطريقة التى تقرها المبادىء الديموقراطية ، ولكننى أرى أن من الطبيعى فى مثل هذه الحالات أن نستبدل عبارة الشعب بعبارة الدهماء • وأن يحارب المرء مافى الاجراءات من اجرام أو حمق بكل الوسائل الموجودة تحت تصرفه •

ثانيا : اذا وافقنا على أن الولاء المطلق للديموقراطية لا يكون ناجما الا عن الولاء المطلق لمصالح أو مثل معينة ينتظر من الديمقراطية أن تخدمها ، فان الشواهد التى أوردناها تبطل أيضا الاعتراض القائل ، بأنه بالرغم من أن الديمقراطية قد لاتكون مثلا مطلقا فى حقيقتها ، الا أنهـا مثل عن

طريق « الانابة » بدافع انها بحكم الضرورة والحتمية تخدم مثلا ومصالح معينة بصورة دائمة ، وفى كل زمان ومكان ، وهى مثل ومصالح ، تعتزم النضال والموت من أجلها بلا قيد أو شرط • ومن الواضح أن هذا القــول لايصح مطلقا (١) • فلا تختلف الديموقراطية عن غيرها من الاســاليب السياسية فى أنها لاتؤدى دائما الى نفس النتائج أو تروج لنفس المثل والمصالح • وهكذا فان الولاء المعقول لها لايفترض وجود خطة للقيم المفرطة فى عقلانيتها فحسب ، بل ووجود حالات معينة من المجتمع ينتظر من الديمقراطية أن تعمل فيها بطرق نقرها • وقد لايكون للفرضيات عن عمل الديموقراطية أى معنى الا اذا ربطنا هذا العمل بالزمان الذى وقع فيه ، والاوضاع التي تم فيها (٢) •• وينطبق هذا القول أيضـــا على الحجج المناهضة للديموقراطية •

لاريب فى وضوح كل ماقلت • ومن الواجب ألا يذهل أو يصدم أى انسان • اذ لا علاقة له بمكانة المعتقد الديموقراطى والغيرة عليه فى أى وضع من الأوضاع ، ولا ريب فى أن ادراك الصحة النسبية لمعتقدات المرء ، والوقوف الى جانبها رغم ذاك دون تردد أو تخاذل هو ما يميز الانسان المتحضر عن غيره •

٤ ـ البحث عن تعريف

لقد توافرت لدينا نقطة البداية للشروع منها فى بحثنا ، ولكننى لاأرى حتى هذه اللحظة تعريفا يحقق لنا غرضنا فى محاولتنا تحليــل العلاقات بين الديموقراطية والاشتراكية فما زالت هناك متاعب أوليــة تحجب مدى النظر أمامنا •

ولا يساعدنا كثيرا أن نعود الى ارسطو ، الذى استخدم التعبير لاول مرة ليسمى أحد الانحرافات عن مثله الأعلى فى قيام مجتمع رفاهية حسن التنظيم ، ولكن فى الامكان القاء بعض الضوء على متاعبنا ، باستعادة المعنى

---

(١) قد لايكون صحيحا بصورة خاصة أن الديموقراطية تفضل الاوتوقراطية دائما في حمايتها حرية الضمير .. ولنرجع الى أكثر الاختبارات شهرة . فلقد كان بيلاطس من وجهة نظر اليهود ممثلا لحكم أوتوقراطى ، ومع ذلك فقد حاول حماية الحرية . ولكنه اذعن أخيرا للديموقراطية .

(٢) راجع الفصل الثالث والعشرين من هذا الكتاب . (المؤلف)

الذى حددناه لاصطلاح «الاسلوب السياسى» الذى وضعناه • فهو يعنى الاسلوب الذى تتبعه أية بلاد للوصول الى قرارات • ويجب أن يكون فى وسعنا تصوير هذا الاسلوب عن طريق تحديد من يتخذ هـذه القرارات وكيف تتخذ • واذا ماعادلنا «اتخاذ القرارات» بعبارة «الحكم» أمكننا أن نعرف الديموقراطية بأنها «حكم الشعب» • ولكن لم يفتقر هذا التعريف الى شيء من الدقة ؟ •

ان هذا الافتقار ليس ناجما عن وجود عدد من المعانى يتعـادل مع التوافقات بين مختلف التعاريف لمفهومى « الشعب » و «الحكم» ، ولا عن أن هذه التعاريف ليست منفصلة عن كل حجـة عن الديموقراطيـة • أما بالنسبة الى المفهوم الاول وهو الشعب • فان الصعيد الدسـتورى قد يستثنى العبيد كلية وبعض السكان جزئيا ، وقد يعترف بوجود عدد من الاوضـاع بين الرق وبين المواطنة الكاملة أو حتى الممتازة • وحتى لو استبعدنا التمييز القانونى فان الجماعات التى كانت تعتبر نفسها هى الشعب كانت تختلف باختلاف الاوقات (١) •

وفى وسعنا بالطبع أن نقول ان المجتمع الديموقراطى هو المجتمع الذى لايفرق بين أهـله فى القضـايا التى تتعلق بالشئون العامة كحق الاقتراع مثلا ، ولكن أولا ، كانت هنـاك أمم مارست التمييز على النحو الذى أشرنا اليـه • ومع ذلك أظهرت معظـم الخصـائص التى ترتبط عادة بالديموقراطية • ولا يمكن ثانيا أن يختفى التمييز تماما • فليس ثمة بلاد مثلا ، مهمـا كانت ديموقراطية يوسـع حق الاقتراع فيهـا ليشمل من هم دون سن معينة • واذا ما سألنا على أية حال عن الاساس العقلى لهذا التحديد ، وجدنا أنه ينطبق أيضا على عدد لامحدود من السكان الذين يزيدون عن سن معينة • واذا كان لا سمح لمن هم دون سن معينة

---

(١) راجع مثلا التعريف الذى أطلقه فولتير فيكتابه «رسائل عنالشعب الانجليزى» الذى نشر بالانجليزية لاول مرة في عام ١٧٢٣ ، وأعيدت طبـاعته في منشورات بيتر ديفيز في عام ١٩٢٦ حيث يقول في ص ٤٩ : « انهم يؤلفون الجزء الاكثر عددا ، والاكبر نفعا ، والارفع فضيلة وبالتالى الاجزل احتراما وتوقيرا من الجنس البشرى . ويضـمون الذين يدرسون القانون والعلوم ، ويعملون في التجارة والحرف ، وبعبارة أخـرى جميع الذين لايكونون من الطغاة والذين يصح أن نطلق عليهم اسم الشعب . أمـا اليوم فتعنى عبارة «الشعب» عادة ، « الجماهير » ولكن مفهوم فولتير أقـرب الى تعريف الشعب الذى وضع من أجله دستور هذه البلاد . (المؤلف)

بالاقتراع ، فاننا لا نستطيع أن نطلق على تلك البلاد صفة اللاديموقراطية، وهذا يدعو الى إستثناء شعوب أخرى من هذه التسمية لنفس السبب أو لأسباب مماثلة . ولنلاحظ شيئا هاما .. ليس من المهم ماذا كنا نحن المراقبين نقر بصحة هذه الاسباب أو بصحة القواعد العملية التى توضع لاستثناء قطاعات من السكان ، ولكن المهم هو أن المجتمع المعنى نفسه يقر بهـا ، ويجب ألا يثـار فى الوقت نفسه أى اعتراض ، فان هذه القواعد برغم تطبيقها بحيث تجرى الاستثناءات على أساس عدم الصلاح الشخصى كعدم بلوغ سن الرشد مثلا ، فانها لاتطبق بالجملة على أسس لاعلاقة لها اطلاقا بالقدرة على الافادة افادة ذكية من الحق فى الاقتراع . فالصلاح قضية نسبية . ويعتمد على الرأى الشخصى . ومن الواجب تحديد وجوده بمجموعة من القواعد ، وفى الامكان دون أية غرابة أو أى افتقار للصدق ، القول بأن الصلاح يقاس بقدرة الانسان على تأمين العيش لنفسه . وفى أى مجتمع متميز بالعقيدة الدينية القوية ، يجوز القول دون غرابة أو افتقار للصدق أيضا أن الاختلاف فى العقيدة هو الذى يقرر الصلاح . أما في المجتمعات المعادية لحقوق المرأة ، فالجنس هو المقرر . وقد ترتبط الأمة ذات الوعي القومي الصلاح بالاعتبارات العنصرية (١) وهكذا دواليك . والنقطة البارزة هنا والتى أود أن أكررها . هى أن ليس من المهم مانراه نحن بصدد أى من هذه الاعتبارات التى تحدد عدم الصلاح أو بصددها كلها . ولكن الشيء المهم هنا ، هو اننا اذا أولينا هذه النقاط أو غيرها من المواضع حقها من العناية ، فان أسباب عدم الصلاح على أسس اقتصادية أو دينية أو جنسية . يجب أن تدخل ضمن طبقة الاسباب التى نجمع على اعتبـارها منافية للديموقراطية . ومن حقنا ألا نوافق عليها حتما . ولكننا ان فعلنا ذلك ، فان من واجبنا ألا نوافق من ناحية المنطق على النظريات التى تتناول أهمية حقوق الملكية والدين والجنس والعنصر وماشابهها ، بدلا من أن نطلق على هـذه المجتمعات صفة اللاديموقراطية . ومهما كان تعريفنا للديموقراطية فان التعصب الدينى شيء يناقضها تمام المناقضة . وهناك طراز من المواقف الدينية التى يبدو الزنادقة فيها أسوأ من المجانين . أولاينجم عن هذا أن يمنع الزنديق من الاشتراك فى

(١) تستثنى الولايات المتحدة الشرقيين كما تستثنى المانيا اليهود من الحق في جنسيتها (هذا قبل الحرب الثانية) ، وبحرم العبيد في الاجزاء الجنوبية في الولايات المتحدة في الغالب من حق الاقتراع أيضا . (المؤلف)

القرارات السياسية كالانسان المجنون سواء بسواء(١) ·· أو ليس من واجبنا أن نترك لكل شعب الحق فى اتخاذ القرار الذى يناسبه ·

وكثيرا مايمكن اجتناب هذه النتيجـة الحتميـة بادخال فرضيات اضافية فى نظرية العملية الديموقراطية ، وهى فرضيات سنتولى بحث بعضها فى الفصلين التاليين · ونكتفى الآن بالقول بأن هذه الفرضيات تزيل الكثير من الضباب الذى يعترض الطريق ، فهى تحسر النقـاب عن أشياء كثيرة منها أن العلاقة بين الديموقراطية والحرية ، هى أكثر تعقيدا بكثير مما ألفنا اعتقاده ·

وهناك مشاكل خطيرة أخرى تبرز بالنسبة الى العنصر الثانى الذى يدخل فى تركيب مفهوم الديموقراطية وهو عنصر «الحكم» ، فمن الصعب دائما ايضاح طبيعة أى حكم والطريقة التى يعمل فيهـــا · وبالرغم من أن السلطات القضائية لاتضمن القدرة على استخدامها ، الا أنها تعتبر دعائم قوية بقدر ماهى قيود · وقد تكون للمكانة التقليدية أهميتها ولكنها ليست كل شيء · ويعمل النجاح الشخصى والمكانة الشخصية حتى ولو لم تقترنا بالنجاح ، عملهما فى العنصرين القـانونى والتقليدى لاى وضع تنظيمى كما يتأثران بانعكاسات هذين العنصرين ، ولا يمكن لاى ملك أو ديكتاتور أو مجموعة من حكام القلة ، أن يكونوا مطلقين فى الحكم · وهم يحكمون ، لاخاضعين لحقائق الاوضاع القومية فحسب ، بل وطبقا لضرورة العمل مع بعض الناس ومماشاة آخرين ، وتهدئة فريق ثالث ، واخضاع من تبقى · وقد يتم كل هذا ، بطرق مختلفة كل طريق منها يقرر مايعنيه كل ترتيب شكلى ، أما بالنسبة الى البلاد التى يقع فيها ، أو بالنسبة الى العالم المراقب غير المتحيز·والحديث عن الملكية ، وكأنها تعنى شيئا محدودا لايخرج عن حدود أحاديث الهواة · أما اذا كان الشعب ، مهما كان تعريفنا له هو الذى يحكم ، فان مشكلة أخرى تبرز أمامنـــا ، وهى كيف يمكن للشعب أن «يحكم» من الناحية الفنية للتعبير ؟ ·

وهناك مجموعة من الحالات التى لا تبرز فيها هذه المشكلة ، فى شكل جاد على الأقل ، فمن الواضح أن جميع الأفراد الذى يؤلفون الشعب

---

(١) يرى البلاشفة ان كل من ليس منهم ، يمتون الى فئة واحدة ، ولا تستدعى هذه النظرة أن نطلق على حكم الحـــزب البلشفى بصورة اوتوماتيكيـــة ، صـــفة اللاديموقراطية . ولكن من حقنا أن نطلق عليه هذه الصفة اذا كان الحزب البلشـفى الحاكم يدار بصورة لاديموقراطية . وهذا هو الواقع . (المؤلف)

على النحو الموضح بالدستور ، فى المجتمعات الصغيرة والبدائية ذات البنيان الاجتماعي البسيط(١) حيث لاتوجد مجالات كثيرة للاختلاف ، يشتركون فعليا فى جميع واجبات التشريع والادارة • ومع ذلك فقد تبقى هناك بعض المشاكل حتى فى هذه الحالات • ولا ريب فى أن للعالم النفسى الذى يدرس السلوك الجماعى ، مايقوله فى مواضيع القيادة والشهرة ، وغيرها من مصادر الانحراف عن المثل الشعبى المألوف عن الديمقراطية • ومع ذلك فقد يكون هناك منطق واضح فى الحديث عن ارادة المجتمع أو الشعب أو عملهما ، أى عن ارادة الحكومة الممثلة للشعب وعملها •• ولاسيما اذا كان الشعب يصل الى القرارات السياسية عن طريق الندوات والمناقشات التى تدور بحضور أفراده جميعا كما كان يقع مثلا فى المدن الاغريقية القديمة أو فى اجتماعات مدن نيوانجلند • ولا ريب فى أن الحالة الاخيرة التى كثيرا ما أطلق عليها اسم « الديمقراطية المباشرة » قد أفادت ، الكثيرين من أصحاب النظريات السياسية كنقطة بداية •

وتبرز مشكلتنا فى جميع الحالات الأخرى ولكن فى وسعنا التخلص منها بسهولة نسبية ، شريطة أن نكون على استعداد للتخلى عن شعار «حكومة الشعب» واستبداله بشعار «الحكومة التى يوافق عليها الشعب» • وهناك أسباب عدة لهذا القول • فالكثير من الفرضيات التى نقر بها عادة بالنسبة الى الديموقراطية تصبح صحيحة بالنسبة الى الحكومات التى تفرض الولاء العام على غالبية كبيرة من الناس • أو على الاصح على غالبية كبيرة فى كل طبقة من طبقات الشعب • وينطبق هذا القول بصورة خاصة على الفضائل التى تكون مرتبطة عادة بالاسلوب الديموقراطى ، ككرامة الانسان ، والرضا النابع من الشعور بأن الأمور السياسية لا بد وأن تنسجم فى النهاية مع مايهواه الانسان • والربط بين السياسة والرأى العام ، وموقف المواطن الواثق بحكومته والمتعاون معها ، واعتماد هذه الحكومة على احترام رجل الشارع وتأييده • فجميع هذه الأمور وكثير غيرها من التى يرى فيها معظمنا جوهر الديمقراطية ولبابها ، تتوافر أيضا فى فكرة « الحكومة التى يوافق عليها الشعب » • ولما كان من الواضح أنه اذا استثنينا حالة «الديمقراطية المباشرة» فان الشعب كشعب ، لايستطيع أن

---

(١) لا ريب في ضرورة صغر العدد والتركيز المحلى للشعب • وقد تكون بدائية الحضارة وبساطة البنيان اقل اهمية وضرورة ، ولكنهما تسهلان عمل الديموقراطية • (المؤلف)

يحكم فعلا أو يسوس نفسه • فان القضية بالنسبة الى هذا التعريف تصبح كاملة •

على أية حال لانستطيع قبول هذا التعريف • والأمثلة كثيرة ، ولعلها تنطبق على معظم الحالات فى التاريخ ، عن الأوتوقراطيات سواء كانت ملكية تعتمد على الحق الالهى ، أو ديكتاتورية ، وكذلك عن الملكيات المختلفة ذات الطابع غير الاوتوقراطى ، وحكومات القلة من ارستقراطية وبلوتوقراطية وكلها تمكنت من الحصول على الولاء الذى لا ينازع وأحيانا المتحمس لغالبية طاغية ، من مختلف طبقات الشعب ، وقد أحسنت كلها الحفاظ على ضوء أوضاعها المحيطية على كل مانعتقد أن من واجب الاسلوب الديمقراطى الحفاظ عليه • ومن المهم أن نؤكد هذه النقطة ، وأن نتميز العنصر الديموقراطى الضخم ـ طبعا على هذا الصعيد ـ الذى يدخل فى هذه الحالات • ولاريب فى أن مثل هذا الترياق الشافى من عبادة الشكليات المجردة ، أو التعابير المجردة مطلوب الى حد كبير ، لكن وجوده لا يغير من واقع الأمر شيئا،وهو أن قبولنا لهذا الحل يدفع الى خسارة الظاهرة التى نرغب فى اظهارها ، وهى أن الديموقراطيات قد تدمج فى مثل هذه الحالة فى طبقة أوسع من الترتيبات السياسية التى تضم أفرادا ذوى طوابع لا ديموقراطية واضحة •

ويعلمنا فشلنا هذا درسا نافعا على أية حال ، فوراء الديموقراطية المباشرة عدد لا محدود من الاشكال المحتملة التى يشترك فيها « الشعب » فى عمل الحكم أو يؤثر فيه أو يسيطر على أولئك الذين يتولون الحكم فعلا • ولكن أيا من هذه الاشكال ولاسيما فى العملية منها لا يستحق استحقاقا واضحا وكاملا أن يسمى بحكومة الشعب ، اذا أخذنا هذا التعبير فى معناه الطبيعى • واذا كان من حق أى منها أن يكتسب مثل هذا الاسم ، فان اكتسابها اياه ، يتم باصطلاح عرفى الزامى ، يحدد المعنى الذى يجب أن يفهم من تعبير « الحكم » • ومثل هذا الاصطلاح العرفى ممكن بالطبع ، فالشعب لا يمكن أن يحكم فعلا أبدا • ولكنه يستطيع أن يوصف بأنه « الحاكم » قولا لا فعلا •

وكان المقصود من « النظريات » القانونية التى انبثقت فى القرنين السابع عشر والثامن عشر عن الديموقراطية ، أن تؤمن مثل هذه التعاريف ، وأن تربط بين بعض أشكال الحكم الفعلية أو المثالية وبين عقيدة «حكم الشعب» • وليس من العسير علينا أن نفهم السبب فى أن هذه العقيدة قد فرضت نفسها • وكانت هالات السلطات الالهية تتساقط فى ذلك

الحين في دول أوربا الغربية على الأقل عن أكتاف الملوك (١) ٠٠ وأخذ مبدأ « ارادة الشعب » أو ـ « حق الشعب في السيادة » ، يظهر كعوض سنني وتفسيري محل الحق الالهي ويغدو مقبولا لدى عقلية لم تكن على استعداد للبقاء دون أية سلطة ٠ وان كانت على استعداد لاسقاط تلك الفكرة المعينة عن السلطة النهائية ٠

أما وقد وضعنا المشكلة على هذا النحو ، فان في وسع العقل القانوني أن ينقب في مستودع انشاءاته عن الادوات التي يستطيع بوساطتها التوفيق بين تلك القضية المسلم بهاجدلا وبين الأوضاع السياسية الراهنة٠ وكانت الأدوات التي قدمها هذا المستودع ، العقود الاسطورية للتبعية الى أمير من الأمراء (٢) ، التي عقدتها الشعوب ذات السيادة كصفقة تنازلت فيها عن حريتها أو حقوقها السيادية ، أو العقود التي لا تقل عنها أسطورية، والتي تنازلت بها عن هذا السلطان أو جزء منه الى ممثلين مختارين من أفرادها ٠ ومهما كانت المنافع المستمدة من هذه المبتكرات لخدمة بعض الأهداف العملية المعنية ، الا أنها ليست بذات نفع أو قيمة لنا ، كما أنها ليست منيعة على الهجوم من ناحية قانونية ٠

فلكي يكون للتفويض أو « التمثيل » معناهما ، يجب أن يصدرا لا عن المواطنين كأفراد ، كما كان المذهب الشائع عند دويلات القرون الوسطى بل عن الشعب بمجموعه ٠ فمن الواجب أن يفوض الشعب سلطانه كشعب الى برلمان يمثله ٠ ولكن الشخص الحقيقي أو المعنوي هو الذي يستطيع من الناحية القانونية أن يفوض أو أن يمثل ٠ وهكذا فان المستعمرات أو الولايات الامريكية التي أرسلت مندوبيها الى المؤتمرات القارية التي اجتمعت في فيلادلفيا منذ عام ١٧٧٤ فصاعدا والتي أسميت بالمؤتمرات الثورية ، قد مثلت عن طريق هؤلاء المندوبين٠ لكن شعب هذه المستعمرات أوالولايات

---

(١) راجع كتاب السير روبرت فيلمر Patriaeha الصادر في عام ١٦٨٠ الذي يعتبر آخر عرض مهم عن عقيدة الحق الالهي في الفلسفة السياسية الانجليزية ٠

(٢) هذه العقود أساطير قانونية ، ولكن كان لها شبيه واقعي بالتبعية الطوعية والعقدية التي يقربها مالك حر لسيد اقطاعي في القرون الوسطى ٠ وقد مورست هذه العادة بكثرة بين القرنين السادس والثاني عشر ٠ وكان المالك الحر يقبل سيطرة السيد الاقطاعي ، وببعض الالتزامات الاقتصادية المعينة وبذلك يتخلى عن وضعه كرجل حر تمام الحرية ٠ وذلك مقابل بعض الامتيازات وبينها حماية السيد ٠

(المؤلف)

لم يمثل كشعب طالما أن الشعب لا يملك شخصية قانونية . والقول بأنه فوض الصلاحيات الى برلمان أو انه ممثل في هذا البرلمان . انما هو كأن تقول شيئا خاليا كلية من كل معنى قانوني(١) .. اذن .. ترى ما هو البرلمان ؟ ان الرد على هذا السؤال قريب المنال ، فالبرلمان هو جهاز من أجهزة الدولة تماما كالحكومة أو المحكمة ، أما اذا كان البرلمان يمثل الشعب فان تمثيله هذا يجب أن يكون على صعيد آخر يتحتم علينا اكتشافه .

لكن هذه النظريات عن سيادة الشعب وعن « التفويض » و «التمثيل» تعكس شيئا آخر أكثر من قضية مذهبيـــة مسلم بها جدلا ، ومن بعض الاصطلاحات القانونية.وهي تكمل شيئا عن علم الاجتماع المتعلق بالهيئات السياسية أو من فلسفتها الاجتماعية . وهما اللذان تمكنا بتأثير من بعث الأوهام الاغريقية عن الموضوع ، وبتأثير أحداث العصر (٢) من التشكل الى أن بلغا أوجهما عند نهاية القرن الثامن عشر ، حيث حاولا حل المشكلة. ومع أن مثل هذه الاصطلاحات العامة لا يمكن أن تكون كافية أو صحيحة كل الصحة ، الا أنني سأخاطر بوصفها بالطريقة المألوفة ، بأنها أشـــياء عقلية في جوهرها ، هيدونية في أساسها (الهيدونية فلسفة تعتبر اللذة غاية الحياة) وتفردية في شكلها ، ولقد كانت السعادة المعرفة على الصعيد الهيدوني ، والافراد الذين حبتهم الطبيعة بموهبة الاستشفاف الواضح للأمور ، أو الذين يتقبلون التعلم الذي يؤدي الى هذا الاستشفاف يمثلان الغاية والوســـيلة الصحيحة ، وكانا يعتبران المعنى الصحيح للحيـــاة ، والمبدأ العظيم للعمل ، في المجالين الخاص والسياسي . وفي امكاننـــا أن

---

(١) وعلى نفس الطريقة ليس ثمة معنى قانوني في وصف أية قضية عـــامة بقضية الشعب ضد فلان أو فلان . فالدولة هي الشخصية القانونية صاحبة القضية.

(٢) يتضح هذا بصورة خاصة في انجلترا ، ولاسيما في حالة جون لوك . فلقد دافع كفيلسوف سياسي تحت ستار المناقشة العامة عن أصدقاء من حزب الاحـــرار الذين جعلوا من أنفســـهم مسئولين عن الثورة المجيدة ، ضـــد الملك جيمس الثـــاني ويفسر هذا الموقف السبب في نجاح خط فكري لو لم يكن فيه هذا المضمون العملي ، لما استحق شيئا حتى الازدراء . فهو يقوم على أن غاية الحكم خير الشعب وان هذا الخير يتألف من حماية الملكية الخاصـــة التي هي السبب في دخول الناس الى المجتمع . وهذا الهدف هو الذي يحمل الناس على الاجتماع ، لوضع عقد اصلي من الخضوع لسلطة عامة . ولكن هـــذا العقـــد يتحطم ، والملكية والحـــرية تتعرضـــان الى الخطر والمقاومة تصبح مشروعة عندما يرى ارستقراطيو الاحرار ، وتجار لندن وجوب تحطيمه.
(المؤلف)

نســـمى علم الاجتماع هـــذا ، أو الفلسفة الاجتماعية التى جاءت ثمرة للرأسمالية المبكرة • بالاصطلاح الذى أدخله جون ستيوارت ميل وهو اصطلاح « النفعية » فالسلوك طبقا لهذا الاصطلاح ، وتوافقا مع ذلك المبدأ ، ليس مجرد شىء معقول ومنطقى ، بل وطبيعى بحكم الواقع أيضا ولا ريب فى أن هذا الافتراض هو الجسر الذى يصل بين النظريات المختلفة التى جاء بها كل من بنتام وروسو عن « العقد الاجتماعى » والتى تصلح أن تكون هديا لنا فى كل مايبدو ظلاما قاتما للآخرين •

واذا كان هذا الايجاز الشـــديد لا يحول بين القــراء وبين متابعة مناقشتى ، فان أثر هذه الفلسفة على موضوع الديموقراطية يصبح واضحا كل الوضوح • فلقد ولدت كما هو الواضح أمورا عدة بينهما نظرية عن طبيعة الدولة ، وعن الأهداف التى توجد الدولة منأجلها ، يضاف الى ذلك أنها بفضل تأكيدها على « عقلانية » الفرد و « هيدونيته » وبفضل ما يحس به الفرد من استقلال فى سننه الاخلاقية ـ تصبح فى وضع يمكنها من تعليم الاساليب السياسية الصحيحة الواحدة ـ لادارة أمور تلك الدولة، ولتحقيق تلك الاهداف التى من بينها تأمين أقصى السعادة لاكبر عدد ممكن من الناس • وأخيرا فانها تؤمن مايمكن أن يعتبر أساسا معقولا للايمان بارادة الشعب ، وبتلك النصيحة التى تلخص كل ما عنته الديموقراطية لتلك المجموعة من الكتـــاب الذين أصبحوا يعـــرفون باسم « المتطرفين الفلسفيين(١)» •• وهى : «علموا الشعب •• ودعوه يقترع بحرية » •

ولكن النقد المناهض لهذا الرأى سرعان ماثار كجزء من الارتكاس العام على « عقلانية » القــرن الثــامن عشر الذى سرت موجته فور انتهــاء الحروب الثورية والنابليونية • ومهما كان رأينا فى حسنات الحركة التى تسمى عادة بالحركة الابداعية « الرومانطيقية » وسيئاتها ، فانها ولاريب ولدت فهما أعمق للمجتمعات التى سبقت الرأسمالية ، وللتطور التاريخى بصورة عامة ، وكشفت بذلك عن بعض الأخطاء العامة فى نظرية «النفعية» وفى النظريات السياسية التى ألفت « النفعية » قاعدتها ، ولقــد برهن التحليل التاريخى والاجتماعى والاحيائى والنفسى والاقتصادى المتأخر ، عن قدرته على تحطيم نظرية النفعية وما تفرع عنها من نظريات سياسية ، ومن العسير أن نجد اليوم طالبا للعمليات الاجتماعية يتحدث عنهما بكلمة خير

---

(١) للمزيد من الفائدة راجع كتاب « التطرف الفلسفى » لكينت و « حيــاة فرانسيس بليس » لجراهام والاس و « النفعيون الانجليز » ، لليزلى ستيفين .

واحدة . ولكن من الغـريب كل الغرابة أنه فى الوقت الذى أخـذت فيه تلك النظريات فى الانهيار . فان التطبيق العملى ظل يقوم على أساسها . وكلما قام الدليل على عدم مناعتها ظهر أنها تسيطر على التعبيرات الرسمية وعلى الخطب السياسـية ، ولعل هـذا هو السبب الذى يدفعنا الى تخصيص الفصل التالى لمناقشـة مايمكن تسـميته بالمذهب التقليدى فى الديموقراطية .

ولكن ليس ثمة منظمة أو ممارسة أو عقيدة ، يمكن أن تقوم أو تهوى بقيام النظرية التى تقدمت لتأييدها أو سقوطها . ولا يمكن للديموقراطية أن تكون حالة اسـتثنائية فمن الممكن فى الواقع وضـع نظرية عن العملية الديموقراطية تأخذ بعين الاعتبـار ، كل مافى الافكار العـامة والاعمال المجموعية من واقع . وسأعرض هذه النظرية فى الفصل الثانى والعشرين من هذا الكتاب . ونستطيع آنذاك أن نقول : كيف يمكن للديموقراطية أن تعمل فى تنظيم اشتراكى للأوضاع ؟ .

- ٢١ -
المذهب التقليدي في الديموقراطية

١ - الخير العام وارادة الشعب

قد تكون فلسفة الديموقراطية فى القرن الثامن عشر كامنة فى التعريف التالى : « يتمثل الاسلوب الديموقراطى فى ذلك الاجراء التنظيمى للوصول الى القرارات السياسية التى تحقق الخير العام عن طريق تمكين الشعب نفسه من تقرير القضايا بواسطة اختياره أفرادا يجتمعون لتنفيذ ارادته » ولنبحث باسهاب فيما يعنيه هذا التعبير ٠

المفروض أولا أن هناك خيرا عاما يكون بمثابة المشعل الهادى الذى ينير للسياسة طريقها ، وهو شيء من السهل تعريفه ، وفى وسع كل انسان عادى أن يراه ٠ أو أن يحمل على رؤيته عن طريق مناقشة عقلانية٠ ولذا فليس ثمة من مبرر لعدم رؤيته ٠ وليس ثمة فى الواقع من تفسير لوجود أناس لا يرونه ، الا اذا كانوا من الجهلة ، وهذا أمر يمكن اصلاحه ، أو الا اذا كانوا من الحمقى أو من ذوى المصالح المناهضة للاشتراكية ٠ يضاف الى هذا أن كلمة الخير العام توحى بردود محدودة لكافة الاسئلة ، بحيث يمكن تصنيف كل حقيقة اجتماعية وكل اجراء اتخذ أو سيتخذ بطريقة مغلقة ، الى «خير» و «سيىء »٠ولما كان من الواجب أن يتفق جميع الناس من ناحية المبدأ على الأقل ، فهناك أيضا «ارادة عامة للشعب» (أى لجميع الافراد العاقلين) ، وهذه الارادة تقف جنبا الى جنب مع اصطلاحات الخير العام ، والمصلحة العامة ، ورخاء الجميع وسعادتهم ٠ واذا ما استثنينا البلاد والمصالح السيئة ، التى قد تحدث تصدعا أو خلافا فى الآراء ، والتى تفسر وجود شيء يسمى معارضة فان الشيء الوحيد هو مايقع من خلاف فى الآراء ، بالنسبة الى السرعة التى يجب أن يتم فيها الاقتراب من الهدف ٠ وهكذا فان كل عضو فى المجتمع بعد أن يحس بهدفه ، ويعرف ما يريد ، ويميز بين ما هو خير وما هو شر ، يشترك بصورة فعالة وبشيء من المسئولية فى تشجيع الخير ومحاربة الشر ، واذا ما أخذ الاعضاء على شكل مجموع فانهم يسيطرون على شئونهم العامة ٠

ومن الحق أن يقال : ان ادارات بعض هذه الشئون تتطلب قدرات وأساليب خاصة ، ولذا يجب أن يعهد بها الى الاخصائيين الذين يملكون هذه القدرات والاساليب ولا يؤثر هذا على المبدأ على أى حال ، لان هؤلاء الاخصائيين يعملون على تحقيق ارادة الشعب تماما كما يعمل الطبيب على تنفيذ ارادة مريضه لضمان شفائه • ومن الصحيح أيضا ، أنه فى أى مجتمع كبير ، ولاسيما اذا كان هذا المجتمع يعرض حالة من التجزئة فى العمل يكون من غير المناسب ولا المريح لأى فرد من المواطنين أن يصبح على اتصال مع المواطنين الآخرين فى كل قضية • ليتمكن من أداء دوره فى الحكم أو السيطرة • وقد يكون من الأجدى ، والأنسب أن يحفظ المرء أهم القرارات ليتعرف على آراء المواطنين الافراد فيهاعلى شكل استفتاء مثلا ، وأن يعالج ما تبقى منها عن طريق لجنة يختارها هؤلاء المواطنون ، اما على شكل جمعية وطنية ، أو برلمان •• ينتخب أعضاؤهما عن طريق الاقتراع العام • وقد لاتمثل هذه اللجنة أو الهيئة من المندوبين ، كما رأينا الشعب بطريقة قانونية ، ولكنها ستفعل ذلك حتما بطريقة أقل تحديدا ، تعبر على أى حال عن ارادة الناخبين وتعكسها وتمثلها • وقد تلجأ هذه اللجنة اذا كانت كبيرة ، تسهيلا للأمور ، الى تقسيم نفسها الى لجان فرعية أصغر ، تتولى كل منها معالجة شأن من الشئون العامة ، وأخيرا قد تكون هناك بين هذه اللجان الفرعية ، لجنة واحدة للاغراض العامة ، تتولى معالجة شئون الادارة اليومية تسمى الوزارة أو الحكومة ، ويكون لها أمين عام أو كبش الفداء يتولى رياستها ، ويسمى رئيس الوزراء (١) ••

وإذا ما قبلنا جميع هذه الفرضيات التى توحى بها هذه النظرية عن تنظيم الدولة ، أو التى تفهم منها ، فان الديموقراطية تكتسب معنى واضحا كل الوضوح ، ولن تبقى هناك مشكلة بالنسبة اليها سوى الطريق الى تحقيقها • يضاف الى هذا أن كل ما نحتاج اليه هو نسيان بعض الشكوك المنطقية ، لنستطيع القول فى مثل هذه الحالة ، ان الترتيبات الديموقراطية ليست هى الفضلى فحسب ، بالنسبة الى كل اجراءات محتملة ، بل ان قلة من الناس ليس الا ، هى التى ستبحث فى وجودها عن اجراءات أخرى • وقد لا نكون أقل غموضا على أى حال ، ان قلنا أن هذه الفرضيات هى فى الواقع اقرار لحقائق تحتاج كل واحدة منها الى

---

(١) تقول النظرية الرسمية عن أعمال العضو في الوزارة ، أن هذا العضو ينتخب ليضمن أن ارادة الشعب هي المسيطرة في وزارته . (المؤلف)

اقامة الدليل على صحتها ، اذا ما رغبنا فى الوصول الى نتيجة ، ولعل من الاسهل اقامة الدليل على عدم صحتها ٠

فليس ثمة أولا من شيء يعتبر قطعا « مصلحة عامة » ويمكن للشعب كله أن يتفق عليه أو أن يحمل على الاتفاق عليه بقوة الحجة العقلية ، وقد لاتعود هذه الحقيقة الى الواقع الذى يقول : ان بعض الناس قد يرغبون فى أمور لا تكون ضمن نطاق المصلحة العامة ، بل تعود الى واقع آخر أكثر أهمية وجوهرا وهو أن « المصلحة العامة » قد تكون مختلفة باختلاف الافراد والجماعات ٠ ولما كانت هذه الحقيقة خفية على عيون النفعيين بسبب ضيق آفاقهم ونظراتهم الى عالم القيم الانسانية ، فانها تحدث خلافات على مواضيع تتعلق بالمبدأ ، ولا يمكن رتق صدعها بالحجة المعقولة ، لان القيم المطلقة التى تتمثل فى مفاهيمنا عن الحياة والمجتمع ، هى فوق مستوى المنطق المجرد ٠ وقد يكون فى الامكان تسويتها أحيانا عن طريق بعض الحلول الوسط ، ولكن هذه التسوية تصبح مستحيلة فى حالات أخرى، فهناك أمريكيون يقولون « نريد من هذه البلاد أن تتسلح من قمة رأسها الى اخمص قدميها ، وان تقاتل بعد ذلك فى كل مكان من العالم دفاعا عما نعتقد أنه حق » ٠ وهناك أمريكيون آخرون يقولون « نريد من هذه البلاد أن تحل مشاكلها الخاصة ، اذ أن هذا الحل هو الطريق الوحيد الذى تستطيع فيه خدمة الانسانية ، ولا ريب فى أن بين الفريقين ، فروقا ضخمة فى القيم المطلقة التى تبدو التسويات فيها عاجزة ومحطة ٠

وحتى لو افترضنا ثانيا وجود مصلحة عامة محددة الى درجة كافية، كالحد الأعلى الذى يضعه النفعيون عادة للارضاء الاقتصادى (١) ، وافترضنا أن هذه المصلحة مقبولة للجميع فان هذا لا يعنى بحكم الضرورة وجود حلول محددة الى درجة كافية للقضايا الفردية ، وقد تختلف الآراء فى هذا الموضوع الى حد كبير من الاهمية ، يكفى لاخراج معظم الآثار المترتبة على التباين « الجوهرى » فى موضوع الاهداف نفسها ٠ أما المشاكل المتركزة على تقييم الارضاءات الراهنة بالنسبة الى الارضاءات المستقبلة ٠ وحتى فى موضوع الاشتراكية مقابل الرأسمالية فانها تظل قائمة حتى فى حالة

---

(١) يتعرض المعنى المقصود « لاقصى السعادة » لشكوك خطيرة أيضا ، ولكن حتى لو ازيلت هذه الشكوك وعثر على معنى محدد يمكن اضفاؤه على مجمل الارضاء الاقتصادى لمجموعة من الناس ، فان هذا الحد الاعلى نفسه يظل نسبيا وخاضعا لاوضاع وقيم معينة يصعب تبديلها أو تجنبها ، بطريقة ديموقراطية ٠

(المؤلف)

تحول جميع المواطنين الافراد الى النفعية وقد تكون «الصحة» مرغوبة من الجميع ، ولكن الناس قد يختلفون فى موضـــوع التطعيم أو عمليـات الاستئصال ، وهكذا دواليك ٠

ولقد فشـــل الرواد النفعيون (١) ٠٠ للمذهب الديموقراطى فى رؤية الاهمية الكاملة لهذا الرأى ، لسبب بسيط ٠ وهو أن أيا منهم لم يدرس دراسة جدية امكان اجراء تبدل جوهرى فى الاطار الاقتصادى أو فى عادات المجتمع البورجوازى ، ولم يكن فى وسعهم أن ينظروا الى ما هو أبعد من أفق المنقبين عن الحديد فى القرن الثامن عشر ٠

ولكن مفهوم ارادة الشـــعب الذى جعل منه النفعيون مفهومهم ، يختفى ثالثـــا ، كالفقاعات فى الهواء ، على ضوء النتائج المترتبـــة على الفرضيتين السابقتين٠فذلك المفهوم يفترض قبل كل شيء وجود مصلحة عامة مقررة ومحددة ، تكون واضحة للجميع ٠ وقد اختلف النفعيون عن الابداعيين (الرومانطيقيين) ، فى أنهم لم يحملوا أية فكرة عن وجـــود كائن شـــبه غيبى ، له ارادته الخاصة به ، يطلقون عليـــه اسم « روح الشعب » وهو ما جعلت منه المدرسة التاريخية فى فقه القانون أمرا فى منتهى الاهمية ٠ وكانوا يكتفون باشتقاق ارادة الشعب بصراحة من ارادة الافراد وما لم يكن هناك محور تنجذب اليه على المدى الطويل كافة الارادات الفردية ويطلق عليه اسم « المصلحة المشتركة » فلن يكون فى امكاننـــا الحصول على ذلك الطراز المعين من ارادة الشعب « الطبيعية » ٠ ويوحـــد مركز الجذب النفعى من الجهة الاولى الارادات الفردية ويميل الى صهرها مع بعضها ، عن طريق النقاش العقلى ، وتحويلها الى ارادة الشعب ، كما يضفى من الناحية الثانية على هذه الارادة ، المهابة السننية الكاملة التى تدعيها العقيدة الديموقراطية التقليدية ، ولا تتألف هذه العقيدة من مجرد عبادة ارادة الشعب كارادة ، بل ترتكز الى فرضيات معينة عن الهـــدف « الطبيعى » لتلك الارادة ، وهو الهدف الذى يقره المنطق النفعى٠وتزول ارادة الشعب هذه كما تزول هيبتها حالما نعجز عن الوصول الى فهم فكرة المصلحة المشتركة ٠ ولا ريب فى أن أعمدة العقيدة التقليـــدية ستنهار وتتحول الى رغام فى مثل هذه الحالة ٠

---

(١) النفعية مذهب سننى يقول ان الاعمال تكون صحيحة بالنسبة الى نفعها والى قدر ماتضفيه من سعادة ، وهو ينادى بأن تكون غاية كل عمل عام وقاعدته تحقيق أقصى ما يمكن من السعادة الى أكبر عدد من الناس ٠ (المعرب)

٢ ــ ارادة الشعب وارادة الفرد

ومهما بلغت الحجج عن هذا المفهوم المعين من ارادة الشعب من البت والقطع ، فانها لا تحول بيننا بالطبع وبين محاولة اقامة حجج أخرى قد تكون أقرب الى الواقع ــ وأنا لا أرغب بالطبع لا فى التشكيك بواقعية الحقائق النفسية الاجتماعية التى نفكر بها عندما نتحدث عن ارادة الأمة ولا بأهميتها • ولا ريب في أن تحليلها هو الشرط الاساسى الاول لتحقيق أى تقدم في بحث مشاكل الديموقراطية ولكن قد يكون من الافضل الا نحتفظ بهذا التعبير ، اذ أنه يميل الى اخفاء الحقيقة العائلة بأننا حالما نفصل بين ارادة الشعب وبين مضمونها النفعى فاننا لا نقيم نظرية مخالفة تتعلق بنفس الموضوع فحسب بل ونظرية عن شيء مختلف تمام المخالفة • وهناك من الاسباب ما يدعونا الى الحذر من الجنادل التى تعترض طريق أولئك الذين يدافعون عن الديموقراطية ، والذين مع قبولهم تحت ضغط الدلائل المتراكمة ، للمزيد من الحقائق المتعلقة بالعملية الديموقراطية ، يحاولون أن يصبغوا نتائج تلك العملية بطلاء يستخرجونه من محفوظات القرن الثامن عشر •

وعلى الرغم من بروز ارادة مشتركة أو رأى عام من أى نوع من الخليط الذى لا حدود لتعقيده من الاوضاع والارادات والتأثيرات ، والاعمال والانعكاسات الفردية وشبه المجموعية للعملية الديموقراطية ، فان النتيجة لا تفتقر الى الوحدة المستعقلة فحسب بل والى الاقرار العقلانى أيضا • ويعنى الافتقار الى الوحدة المستعقلة ، أنه على الرغم من أن العملية الديموقراطية لا تكون مشوشة من وجهة نظر المحلل ، اذ أن المحلل ، لا يرى تشويشا فى كل ما يمكن ادراجه ضمن اطار المبادىء التفسيرية ، الا أن النتائج لا تكون ذات معنى فى حد ذاتها الا بصورة عارضة • كأن تعنى على سبيل المثال ، غاية محددة • أو مثلا معينا • أما الافتقار الى الاقرار العقلانى فيعنى أنه طالما أن الارادة لم تعد تنسجم مع أية مصلحة عامة ، فان المطالبة بأية مكانة خلقية للنتائج تتطلب العودة الى الثقة المطلقة فى الاشكال الديموقراطية ، للديموقراطية على علاتها • وهو ايمان لا بد من ناحية المبدأ أن يكون مستقلا عن الرغبة فى النتائج • ولكن حتى لو فعلنا ذلك ، فان اسقاط المصلحة المشتركة النفعية سيتركنا نواجه عدداً من المتاعب فى طريقنا •

وما زلنا بوجه خاص تواجه ضرورة عملية فى أن ننسب الى ارادة الفرد استقلالا وصفة عقلانية لا وجود لهما من الناحية الواقعية ، واذا

أردنا أن نقول بأن ارادة المواطنين يجب أن تحترم على علاتها كعامل سياسى جدير بالاحترام • فمن الضرورى أولا اثبات وجودها ، وبعبارة أخرى ، يجب أن تكون هذه الارادة شيئا أكثر من مجموعة غير محدودة من السورات الغامضة التى تعزف بشكل منطلق على مجموعة من الشعارات والانطباعات الخاطئة • ومن حق كل انسان أن يعرف تماما ما الذى يؤيده • ويمكن تحقيق هذا فقط ، عن طريق القدرة على ملاحظة الحقائق السهلة على متناول كل انسان ملاحظة صحيحة وتفسيرها تفسيرا دقيقا ، وغربلة المعلومات المتعلقة بها لفصلها عن غيرها • ولا بد أخيرا من استخلاص نتيجة واضحة وصحيحة عن القضايا المختلفة من هذه الارادة المحددة ومن هذه الحقائق المؤكدة ، طبقا لقواعد الاستقراء المنطقى مع وجود درجة عالية من الكفاية العامة التى تجعل رأى كل انسان مساويا لرأى غيره ، دون أن يكون فى هذه المساواة أية غرابة (١) ••• ولا بد للمواطن النموذجى من أن يحقق كل هذا بنفسه ومستقلا عن كل تأثير أو ضغط أو دعاية (٢)

---

(١) يصدق هذا القول على الطبيعة الشديدة التكافؤ للعقيدة التقليدية عن الديموقراطية وللمعتقدات الديموقراطية المألوفة . وسأبين فيما بعد كيف ان التكافؤ يمكن أن يكتسب وضع الشريعة المسلم بها ، أما ان يقال بأنها بيان بسرد الواقع عن الطبيعة الانسانية فلا يمكن أن يكون صحيحا فى أى معنى معقول واقرارا بهذه العقيدة ، فان هذه الحقيقة المسلم بها كثيرا ماعرضت فى شكل آخر يعنى «تكافؤ الفرص» • ولكن حتى لو تجاهلنا المصاعب الكامنة فى عبارة « الفرص » فان هذه الصياغة الجديدة للتعبير ، لا تساعدنا فى فى قليل ولا فى كثير . اذ أن المطلوب اذا أريد لكل صوت أن يكون له نفس الوزن فى تقرير القضايا ، أن يتوافر التكافؤ الفعلى لا المحتمل ، فى الاداء المتعلق بالسلوك السياسى .

وحرى بنا ان نلاحظ ملاحظة عابرة ، وهى أن التعابير الديموقراطية كانت فعالة فى تقوية الترابط بين عدم التكافؤ من اى نوع وبين « الاجحاف » وهو ترابط يؤلف عنصرا هاما فى التركيب النفسى للفاشلين فى حياتهم ، وفى ترسانة الساسة الذين يستخدمونهم فى تنفيذ اغراضهم . ولعل أبرز مثل على هذا ، نظام الابعاد الذى ابتدعه اهل اثينا وطبقوه احيانا . ويكون الابعاد بقرار شعبى — ولايتطلب أسبابا معينة ، وكثيرا ما استخدم لازاحة مواطن بارز من الطريق نظرا لخطورته على منافسيه .

(٢) استخدمت هذا التعبير هنا فى معناه الاصلى ، لا فى المعنى الذى اخذ فى اكتسابه مؤخرا وبسرعة والذى يوحى بأن الدعاية هى كل قول يصدر عن مصدر لانريده ولا نحبه ، وانا اعتقد أن هذا التعبير مشتق من اسم لجنة الكرادلة التى تعالج القضايا المتعلقة بنشر المذهب الكاثوليكى (Congregatio de Propaganda Fide) ومن هنا يظهر ان عبارة « الدعاية » لا تحمل اى معنى سيىء ، ولهذا فهى لا تعنى تشويه الحقائق . ففى وسع المرء مثلا ان يدعو الى طريقة علمية . وكل ماتعنيه تشويه الحقائق والحجج بقصد التأثير على اعمال الناس أو آرائهم وتوجيهها توجيها معينا . (المؤلف)

وذلك لان الارادات والاستنتاجات التي تفرض على الناخبين فرضا لا تصلح أن تكون فرضيات نهائية للعملية الديموقراطية ، ومن الواجب عدم الاجابة بالتأكيد غير الجازم أو النفي العارض على السؤال المتعلق بما اذا كانت هذه الاوضاع قد تحققت الى المدى المطلوب لتحويل الديموقراطية الى شيء عملي ، اذ لايمكن الرد عليه الا بتقييم مدروس لتيه من الأدلة المتعارضة .

وقبل الشروع في هذا التقييم أود التأكد من فهم القارىء الكامل لنقطة سبق لي أن أشرت اليها ، ولذا فسأكرر القول بأنه حتى ولو كانت آراء المواطنين الافراد ورغباتهم واضحة تمام الوضـوح ، وألفت مقولات منطقية مستقلة للعملية الديموقراطية ، ولو قام كل انسان بتنفيـذها بعقلانية مثالية وحزم ، فلا تستلزم هذه الحقيقة بحكم الضرورة أن تكون القرارات النابعة عن هذه العملية والتي تعتمد في خاماتها على الارادات الفردية ممثلة لأي شيء يمكن أن يسمى بصورة مقنعة ، ارادة الشعب ، ولا يتفق هذا مع المنطق فحسب ، بل ان الارادات الفردية عندما تكون مجزأة كل التجزئة ، تنتج قرارات سياسية لاتتفق مع حقيقة ما يريده الشعب . ولا يمكن أن يقال ان الشعب اذا لم يحصل على كل ما يطلبـه حقا فقد يحصل على ترضية معقولة . وقد يصح هذا في بعض الاحيان . وفرص وقوع هذه الحالات تكون أكثر وأعظم في تلك القضايا التي تكون عددية في طبيعتها أو تقبل بالتصنيف العددي ، كالتساؤل مثلا عما يجب أن يصرف على مساعدة العاطلين عن العمل ، شريطة أن يوافق الجميـع على الانفاق في هذا السبيل . أما في القضايا النوعية كالتساؤل مثلا عن اضطهاد الهراطقة أو دخول الحرب ، فان النتيجة الحاصلة ، قد تكون غير مرضية لكافة الناس ، وان تنوعت الاسباب طبعا ، بينما يكون القرار المفروض من هيئة لا ديموقراطية أكثر تقبلا لديهم .

وقد يؤدي الاتيان بمثل الى شيء من الايضاح ، وفي وسعي ، أن أصف حكم نابليون بالديكتاتورية العسكرية ، حتى عندما كان لا يزال قنصلا أول . فلقد مست الحاجة في ذلك الحين الى تسوية دينية ، تزيل ما خلفته الثورة وعهد « المديرين » من فوضى ، وتعيد الطمأنينة الى قلوب الملايين . وقد حقق نابليون هـذه الغاية بسلسلة من ضربات المعلمين ، توجها بالاتفاق الذي عقده مع البابا في عام ١٨٠١ ، «وبالبنود العضوية» التي أدخلها على الدستور في عام ١٨٠٢ والتي حاول فيهـا ما لا يمكن اصلاحه ، فمنح الشعب أقصى ما يمكن من حرية العبادة ، مع الاحتفـاظ بسلطة الدولة . وعاد فنظم الكنيسة الكاثوليكية في فرنسـا وتولى تمويلها ، وحل كافة المشاكل الدقيقة المتعلقة بحقوق الاكليروس الدستورية

وأقام نظامه الجديد الناجح بأقل ما يمكن من الاحتكاك مع كنيسة رومة. ولو كان هناك أى مبرر للقول بأن الشعب يريد حقا شيئا محدودا ، فان هذا الترتيب الذى وضعه نابليون ، يقدم لنا مثلا من أحسن الامثلة فى التاريخ عليه . ولا بد أن يكون هذا واضحا لكل من ينظر الى البنيان الطبقى الفرنسى فى ذلك الحين ، كما ان السياسة الاكليركية التى اتبعها تقيم الدليل على صحة ما قلت لانها أسهمت اسهاما ضخما فى الشعبية العامة التى تمتع بها العهد القنصلى . ولكن من العسير علينا أن نرى كيف كان فى الامكان تحقيق هذه النتيجة بطريقة ديموقراطية. فالشعور المناهض للكنيسة لم يكن قد مات بعد . ولم يكن محصورا فى جماعة « اليعاقبة » المهزومة ، ولم يكن فى وسع أعضاء هذا الحزب أو زعمائهم ، أن يتساهلوا الى هذا المدى(١) .. وكانت هناك فى الوقت نفسه ، ومن الناحية الاخرى موجة قوية من العواطف الكاثوليكية الساخطة . وكانت تزداد شدة وقوة يوما بعد يوم . أما الذين كانوا يحملون هذه العواطف ، أو القادة الذين يعتمدون على حسن نوايا أصحابها فلم يكن فى وسعهم ان يقفوا عند الحد الذى وصل اليه نابليون ، وبعبارة أخرى ، لم يكن فى وسعهم أن يقفوا من الكرسى البابوى الموقف الصلب الذى وقفه نابليون ، على الرغم من أن سير الاحداث ما كان ليسمح بأى تساهل جديد . وارادة الفلاحين الذين كانوا أكثر توقا من غيرهم الى عودة قسسهم وكنائسهم ، وقديسيهم ، كانت ستشل حتما نتيجة الخوف الطبيعى ، من أن يتعرض الحل الثورى لمشكلة الارض للخطر من جديد ، اذا عاد الاكليروس ولا سيما فئة الاساقفة منهم الى امتطاء السرج ثانية. ولو جرت أية محاولة لحل المشكلة على أسس ديموقراطية ، فانها كانت ستؤدى حتما الى عقدة لا تحل ، أو صراع لا نهاية له ، مولدا المزيد من الهياج والاثارة ، ولكن نابليون تمكن من حلها حلا معقولا لان جميع الفئات التى لم تكن على استعداد للتنازل عن وجهات نظرها برضاها كانت راغبة فى الوقت نفسه فى قبول أى حل يفرض عليها .

وليس هذا المثل بالوحيد على أى حال(٢) .. واذا كانت النتائج

---

(١) تقاعست المجالس التشريعية على الرغم من خضوعها لنابليون من تأييده فى سياسته تقاعسا كاملا ، ولقد عارضه فيها حتى بعض انصاره الذين يثق بهم .

(المؤلف)

(٢) فى وسعنا استخلاص شواهد أخرى من ممارسة نابليون ، فلقد كان حاكما مطلقا ، وكان يحاول عندما لا يكون الموضوع متعلقا بمصالح أسرته أو بسياساته =

التى تبرهن على المدى الطويل انها مرضية للشعب فيمجموعه ، هيالمحك الذى تختبر بواسطته الحكومة التى تعمل من أجل الشعب ، فان حكومة الشعب ، على النحو الذى يراه أصحاب المذهب التقليدى فى الديموقراطية لا يمكن أن تجتاز هذا الاختبار بنجاح ٠

٣ ـ الطبيعة الانسانية فى السياسة

علينا بعد هذا كله ، أن نرد على سؤالنا عن تحديد صوت المقترع واستقلاله وعن طاقاته على ملاحظة الحقائق وتفسيرها ، وقدرته على استخلاص النتائج المعقولة بدقة ووضوح من هذه الحقائق ٠ ويمت هذا الموضوع الى فصل من علم النفس الاجتماعى يصح أن نسميه بالطبيعة الانسانية فى السياسة (١) ٠

وكانت الفكرة القائلة بأن الشخصية الانسانية ، وحدة منسجمة العناصر وأن هناك ارادة محددة تعمل كحافز أساسى للعمل ، قد أخذت فى التضاؤل التدريجى فى النصف الثانى من القرن الماضى ،حتى قبل ظهور ثيودولريبوت(Theodule Ribot)وسيجموند فرويد (Sigmund Freud) (٢) وكانت هذه الافكار قد أخذت تفقد قيمتها بصورة متزايدة فى حقل

= أن يعمل ما يعتقد أن الشعب يريده حقا أو يحتاج اليه ، وكانت هذه هى نصيحته الى يوجين بوهرنيه عندما انتدبه لتولى الادارة في شمال ايطاليا .

(١) هذا هو عنوان كتاب مريح وجذاب كتبه جراهام والاس . وهو من أروع الكتاب المتطرفين الانجليز . وعلى الرغم من كل ماكتب منذ ذلك الحين فيالموضوع،وعلى الرغم من كل الدراسات المفصلة للقضايا وهى الدراسات التى تمكننا من الرؤية بوضوح اكثر فان الكتاب مازال احسن مدخل لعلم النفس السياسي لكن المؤلف بعد عرضه بمنتهى الصدق ، لمعارضته للتقبل غير الناقد للنظرية الديموقراطية ، يعجز عن الوصول الى نتيجة واضحة . ولا ريب في أن هذا أمر في منتهى الاهمية لانه يصر ، وهو محق على ضرورة تبنى الموقف العلمى في التفكير ولانه لا يتردد في توجيه اللوم الى اللورد برايس لانه أعلن في كتابه « جامعة الشعوب الامريكية » أنه يرى شيئا من الصفاء وراء سحب الحقائق الخادعة لكنه في نفسه ينساق في معظم انحاء كتابه وراء السراب الخادع ايضا. (المؤلف)

(٢) سيجموند فرويد (١٨٥٦ ـ ١٩٣٩) أستاذ علم الاعصاب في جامعة فينا واشتهر أمره بانه رائد من رواد علم التحليل النفسي . ولد في مدينة فرايبورج في مورافياودرس في جامعةفيينا ، وكانت أولىنتائج دراساته القولبامكان معالجة الجنون المادىبالتشخيص والتحليل النفسيين من طريق الايحاء ، وكان أول من قال بتفسير الاحلام على اعتبار =

العلوم الاجتماعية ، حيث أخذ العنصر اللاعقلاني ، والمتناهي في العقلانية من سلوكنا يلقى المزيد من الاهتمام والعناية كما يبدو في كتاب باريتو (Pareto) عن « العقل والمجتمع » وسأذكر مصدرين فقط من مصادر الاستشهاد الكثيرة المتجمعة ضد فرضية العقلانية ٠

وقد يظل المصدر الاول على الرغم من ظهور مؤلفات أفضل فيما بعد مرتبطا باسم جوستاف لوبون (Gustave Lebon) الذى يعتبر على أى حال أول من عرض فعليا نفسية الجماعات في كتابه (Psychologie des Foules) (١) ٠٠ ولقد حملنا بتصويره حقائق السلوك الانساني عندما يكون تحت تأثير تجمع الحوافز والاستفزازات ، رغم اغراقه في تأكيد صوره ، على مواجهة بعض الحقائق البشعة التي يعلم بوجودها كل انسان ، وأن آثر تجاهل رؤيتها ، فوجه بذلك ضربة قاصمة الى صورة الطبيعة الانسانية التي ترتكز اليها العقيدة التقليدية عن الديموقراطية ، والاساطير الديموقراطية الشعبية عن الثورات ٠ وقد أوضح أن هذه الحوافز تشمل بصورة خاصة الاختفاء الفجائي في حالة التهيج لكافة الروادع والاساليب الحضارية في التفكير والشعور ٠ والتفجر المفاجيء في النوازع البدائية، والميول الصبيانية والنوازع الاجرامية ٠ وليس ثمة من شك في أن هناك الكثير مما يقال عن ضيق أفق الاساس الواقعي لاستنتاجات لوبون التي لا تتفق مطلقا مع سلوك الجماهير الانجليزية ، والانجلو ــ أمريكية العادية٠ ولم يتقاعس النقاد الذين لم يطب لهم ما ينطوي عليه هذا الفرع من علم النفس الاجتماعي من معان ومغاز ، عن انتهاز فرصة ما فيه من نقاط الضعف لمهاجمتها ، ولكن علينا ألا ننسى من ناحية أخرى ٠ أن ظاهرة نفسية الجماهير ليست محصورة على أى حال ، في دهماء تثور في شوارع مدن أمريكا اللاتينية الضيقة ٠ فكل برلمان بل وكل لجنة وكل مجلس حربي مؤلف من نحو عشرة « فرقاء » في الستين من عمرهم ، يعرض أو تعرض ، وان كان بشكل رقيق مهذب بعض المظاهر التي تبدو بارزة عند

= انها من أعمال العقل الباطن أثناء الليل عندما تغدو الارادة مشلولة٠٠ وتتوقف الوعيية من العمل وكان أول من قال بأن جميع حالات العصاب ناجمة عن الكبت الجنسي ، وأن الشهوات الجنسية تتوالد مع الانسان منذ ولادته . لقيت نظرياته معارضة شديدة في حياته . (المعرب)

(١) يحمل التعبير الالماني شيئا من طابع الانذار اذ يجب الا يخلط بين نفسية الجماعات ونفسية الجماهير . فالتعبير الاول قد لا يحمل بدافع الحتمية أى معنى طبقي . ولا علاقة له بدراسة طرق تفكير الطبقة العاملة ــ ومشاعرها ٠٠ (المؤلف)

الدهماء ، كالتقليل من الاحساس بالمسئولية والنقص فى مستوى النشاط الفكرى ، والمزيد من التأثر بالمؤثرات اللامنطقية ، يضاف الى هذا أن هذه الظواهر ليست محصورة فى حشد يرمز إلى تجمع فعلى لعدد كبير من الناس فمن السهل تحويل قراء الصحف ، والمستمعين الى الاذاعات ، وأعضاء الاحزاب ، حتى ولو اجتمعوا معا فعليا ، الى تعبئة نفسية والى حالة من الجنون الحماسي ، لا تسفر فيه المحاولات للمحاجات العقلية عن أكثر من المزيد في استفزاز الغرائز الحيوانية .

أما المصدر الثانى للشواهد المخيبة للأمل . الذى أود ذكره هنا فأكثر تواضعا ، اذ لايتناول الاشخاص ، وانما يتناول السخافات ، فالاقتصاديون بعد أن تعلموا على ملاحظة الحقائق بمزيد من العناية والدقة شرعوا يكتشفون أن المستهلكين لايعيشون فيظروف الحياة اليومية العادية مع الافكار التى الفت الكتب الاقتصادية الاقاديمية نقلها اليهم . اى ان حاجاتهم لاتكون من الناحية الاولى على النحو الذى تحدده هذه الكتب ، كما لاتكون الاعمال التى تستنفرها هذه الحاجات على النحو من التحديد العقلى والدقة اللذين تصورهما هذه الكتب فيه . وهم من الناحية الاخرى شديدو التأثر بالاعلان وأساليب الاقناع الى الحد الذى يجعل المنتجين هم الذين يفرضون ما يشاءون بدلا من أن يتلقوا التوجيه منهم . ولا ريب فى أن أساليب الاعلان الناجحة توضح هذا تمام التوضيح . فهناك دائما استهواء للعقل ومناشدة له ، والعودة الى مجرد التأكيد مرة أخرى ، قد تكون أكبر أثرا من المحاجة العقلية ، وهذا هو عين تأثير الهجوم المباشر على العقل الباطنى الذى يتخذ شكل محاولات لاستثارة التداعيات النفسية وبلورتها وكثيرا ماتكون من طراز جنسى أو متناه فى العقلانية .

وعلى الرغم من وضوح النتيجة ، فان من الواجب أن نصل اليها بمنتهى الحرص والعناية ، فالفرد يتعرض عادة فى السيرالعادى للقرارات المعادة أو المكررة الى تأثيرات نافعة وعقلانية ناتجة عن تجارب مواتية أو غير مواتية ، ويقع أيضا تحت تأثير بعض الدوافع والمصالح البسيطة نسبيا والتى لا اشكال فيها ، اذ لا يتدخل الحماس فيها الا فى حالات عارضة . واذا عدنا الى التاريخ وجدنا أن رغبات المستهلكين فى الاحذية، تتشكل الى حد ما على الأقل بعمل المنتجين الذين يعرضون نماذج رائعة منها ، ويشنون لترويجها حملات اعلانية شديدة ، لكن هذه الرغبات تكون ناتجة فى العادة عن حاجات صادقة ، تمتد حدودها الى أكثر من الاحذية، وتعمل التجارب الطويلة على خلاصها من كثير من اللامعقولات التى كانت

تحيط بها فى البداية (١) •• وبالاضافة الى هذا فان المستهلكين بدافع من حوافز المستهلكين البسيطة ، يتعلمون كيف يعملون طبقا لنصائح الخبراء اللامتحيزة ، فى بعض الامور كالبيوت والسيارات ، ويصبحون هم بدورهم من الخبراء فى أمور أخرى • وقد لا يكون صحيحا القول بأن فى الامكان خداع ربات البيوت بسهولة فى مواضيع الغذاء ، أو الادوات المنزلية أو الملابس • ولما كان كل بائع يعرف صالحه وواجبه ، فان معظم السيدات يصررن على نوع السلعة التى يردنها •

ويصدق هذا بالطبع بصورة أدق وأوضح بالنسبة الى جانب المنتجين فى الصورة • وقد يكون رجل الصناعة انسانا أحمق • أو حكما سيئا بالنسبة الى الفرص أو عاجزا كل العجز ، ولكن هناك جهازا فعالا يضمن اما اصلاحه أو ازالته من الوجود • وهناك مذهب يقول ان الانسان قد يواصل القيام ببعض الحرف اليدوية البسيطة ألوف السنين • ومع ذلك يظل مفتقرا فى أدائها الى الكفاية لكن التصميم على العمل بأكثر مايمكن من العقلانية والضغط المستمر فى تحقيقها لايمكن أن يستثارا للعمل على أى مستوى من مستويات النشاط الصناعى أو التجارى قد يؤثر المرء أن يعمله(٢) •

وينطبق هذا على كافة القرارات التى تتخذ فى الحياة اليومية • والتى تقوم فى الافق الضيق الذى يحيط به عقل المواطن الفرد بشىء من الاحساس الكامل بالواقع • وتتضمن هذه القرارات كافة الامور التى تعنيه وتعنى أسرته وأعماله التجارية وهواياته وأصدقاءه وأعداءه ، والمدينة التى ينتمى اليها والحى الذى يعيش فيه ، والطبقة التى يمت اليها والكنيسة التى يتبعها ، والنقابة أو أية مجموعة اجتماعية أخرى يمت الى

---

(١) يعنى عدم العقلانية فى الفترة السابقة الفشل فى العمل بطريقة مستعملة لتحقيق رغبة معينة ولايشير هذا الوصف الى معقولية الرغبة نفسها فى رأى الملاحظ وهذه نقطة مهمة جديرة بالملاحظة اذ ان الاقتصاديين فى تقييمهم لمدى عقلانية المستهلك ، يبالغون أحيانا فيه • عن طريق الخلط بين الشيئين • وهكذا فان أدوات الزينة لفتاة المصنع قد تبدو لاستاذ الاقتصاد دليلا على السلوك اللاعقلانى الذى لاتفسير آخر له الا مهارة الهيئة الاعلانية • وقد تكون أدوات الزينة هذه هى كل ما تتوق اليه فتاة المصنع • ومن هنا يكون انفاقها فى سبيل الحصول عليه عقلانيا •

(٢) لاتختلف هذه المستويات بالنسبة الى العصور والامكنة فحسب • بل وتختلف بالنسبة الى القطاعات الصناعية والطبقات فى الزمان والمكان الواحد • وليس ثمة من شىء يمكن أن يسمى بالتكوين الشامل للعقلانية • (المؤلف)

عضويتها • وكل ما يقع ضمن أفق ملاحظته الشخصية والامــور التى يعرفها دون مساعدة صحيفته التى يقرؤها • والمجالات التى يســتطيع التأثير عليها أو ادارتها مباشرة • والتى ينمىفى نفسه شيئا من المسئولية تجاهها ، تخلقه العلاقات المباشرة مع الآثار المواتية أو غير المواتية التى يتركها سير العمل فيها •

ونعود فنقول ان التحديد والعقلانية فى الفكر والعمل (١) ••• لايمكنأن يضمنا من معرفة الانسانللناس وللأشياء أو من احساسه بالواقع أو مسئوليته • فالمعروف أن هناك اشتراطات أخرى يجب توافرها ، وأن تحقيقها شيء متعذر على الغالب • فقد تعانى أجيال عقبأجيال منسلوكها غير المعقول فى القضايا الصحية • ومع ذلك فانها تعجز عن ربط آلامهــا بعاداتها السيئة • وما لم يتم هذا الربط فان النتائج الموضوعية ، مهما كانت منظمة لا تولد تجارب شخصية ونسبية وهكذا يكون من الشاق الى حد لا يمكن تصوره بالنسبة الى الانسانية أن ندرك العلاقة بين العــدوى وبين الامراض السارية ، فلقد ظلت الحقائق تشير اليها بشكل واضح كل الوضوح • ومع ذلك ظل الاطباء حتى نهاية القرن الثــــامن عشر لا يفعلون شيئا لعزل المصابين ببعض الامراض الســـارية كالجدرى أو الحصبة عن الآخرين ، ولا ريب فى أن الامور تكون أسوأ ، عندما لايكون الموضوع موضــــوع عجز فحسب بل وامتناع عن الاعتراف بالعــــلاقات السببية أو عندما تحول بعض المصالح دون الاعتراف بها •

ومع هذا ، وبالرغم من جميع المزايا التى تفرض نفسها ، هنـــاك مجال أضيق لكل انسان ضمن الافق الاكثر اتساعا ، يختلف فى مداه اختلافا واسعا كالاختلاف القائم بين مختلف الفئات والافراد • والمحدد بمجال واسع لاضيق•ويميزهذا المجال عنغيره باحساس من الواقعوالمعرفة والمسئولية • وكثيرا ما يضم هذا المجال ارادات فردية محدودة نسبيا • وقد لا يتضــح لكل انســـان لم يتحتم علينا عند الوصول الى القرارات

---

(١) تختلف عقلانية الفكر تمام الاختلاف عن عقلانية العمل ، ولايضمن وجود الاولى دائما وجود الثانية • وقد توجد هذه ــ أى الثانية ــ دون سابق اصرار وتصميم • ودون التقيد بأية قدرة على صياغة السبب العقلى لاى عمل صياغة صحيحة • والملاحظ الذى يستخدم أساليب النقاش ، والسؤال والجواب ، كثيرا ما يهمل هذه الناحية • ويكتسب فكرة مبالغ فيها كل المبالغة عن أهمية اللاعقلانية فى السلوك • ولعل هذا سبب آخر من أسباب المبالغة التى كثيرا مانصطدم بها • (المؤلف)

السياسية أن نتعبد فى محرابها ، كما لا يتضح له ، لماذا يتحتم علينا أن نعد كل واحد منها قرارا قائما بذاته • وألا نعد أيا منها أكثر من هــذا القرار • لكننا اذا آثرنا التعبد فاننا لا نجد المحراب خاليا على الاقل (١)••

ولا يختفى هــذا التحديد النسبى لســلوكنا أو العقلانية النسبية لتصرفاتنا فجأة عندما ننأى بأنفسنا عن مشاكل حياتنا اليومية فى البيت أو فى مكان العمل لأن هذا التحديد وتلك العقلانية هما اللذان يهذبان سلوكنا ، ويفرضان علينا شيئا من الانضباط ، وهناك قطاعات فى دنيــا الشئون العــــامة ، أقرب الى متنــــاول تفكير المواطن من بعض القطاعات الاخرى • ويصح هذا أول ما يصح على الشئون المحلية • فحتى هنــــاك نجد طاقة متناقصة على تميز الحقوق ، واستعدادا متضـــائلا للتصرف بموجبها ، واحساسا متقلصا بالمسئولية • فكل منا يعرف طراز ذلك الرجل الذى يوجد منه كثيرون والذى يقول انه لايأبه بالادارة المحلية ، ثم يهز كتفيه استخفافا من أعمال يؤثر الموت على أن يراها تنفذ فى مكتبه • والمواطنون العقلاء الذين يتخذون موقف الناصح الأمين ، ويبشرون بمسئولية المقترع الفرد أو دافع الضرائب يكتشفون بلا استثناء ، ان هذا المقترع لا يحس بالمسئولية تجاه القضايا التي يشعر الساسة المحليون بمسئوليتهم تجاهها • يضاف الى هذا أن الوطنية المحلية تكون فى المجتمعات التى لا تكون من الضخامة بحيث يتعذر الاتصال الشخصى ، عاملا له أهميته فى دفع عجلة الديموقراطية الى العمل • ومشاكل أية بلدة تشبه الى حد كبير مشاكل أى مشروع صناعى ، وكل من يفهم مشاكل الاخيرة ، يستطيع أن يفهم بسهولة مشاكل الاولى • وقد لايضطر رجل الصناعة أو صاحب حانوت للبقالة

---

(١) حرى بالقارىء ان يلاحظ . أننى عندما أتحدث عن الارادات الاصلية والمحدودة لا أعنى تمجيدها وجعلها مقولات نهائية لكافة أنواع التحليل الاجتماعى . وليس ثمة من شك في أنها في حد ذاتها ثمرة العملية الاجتماعية نفسها وثمــرة الجــو الاجتمــاعى كذلك . وكل ماأعنيه ، انها قد تصلح مقولات لطراز معين من التحليل يستهدف غــاية خاصة يضعها العالم الاقتصادى نصب عينيه ، عندما يبنى الاسعار على الاذواق أو على المحاجات التى يفترضها في أية لحظة ، ولايضطر العالم الى اعادة تحليلها في كل مرة . وفي وسعنا تحقيقا لغايتنا أيضا أن نتحدث عن الارادات الاصيلة والمحدودة التى قد تخلق في اية لحظة بصورة مستقلة عن المحاولات لخلقها . وان كنا ندرك أن هذه الارادات الاصيلة هى ثمرة التأثيرات المحيطية في الماضي ، وبينها التأثيرات الدعائية . وهذا التمييز بين الارادة الاصلية والارادة المصنوعة ، شاق وصعب ، ولا يمكن تطبيقه في جميع الحالات ، ولتحقيق كافة الاهداف . ولكن يكفى لتحقيق غايتنا هنا على الاقل أن نشير الى الحالات المنطقية الواضحة التى يمكن ادراجها لهذه الغاية . (المؤلف)

او عامل الى الخروج من العالم الذى يعيش فيه ، ليكون له رأيا يصلح للدفاع عنه من الناحية العقلانية • وان تعرض للصواب أو الخطأ فى موضوع تنظيف الشوارع أو القاعات العامة •

وهناك من الناحية الثانية عدد من القضايا القومية التى تهم الافراد والجماعات بصورة مباشرة ولا يتطرق اليها الشك •• مما يؤدى بها الى خلق ارادات لها درجة كافية من الاصالة والتحديد • ولعل أبرز مثل على هذه القضايا تلك التى تتعلق بأرباح المقترعين من أفراد وجماعات أرباحا مالية شخصية وفورية •• كالمدفوعات النقدية المباشرة وضرائب الحماية وما شابهها • وتدل التجارب التى ترجع فى عهدها الى أقدم العصور،على أن المقترعين عامة يستجيبون بسرعة وبصورة معقولة الى مثل هذه الفرص• ولكن العقيدة التقليدية عن الديموقراطية لا تفيد الا القليل ، بل أقل من القليل من عروض العقلانية التى هى من هذا الطراز • وهكذا فان المقترعين يثبتون أنهم من أسوأ القضاة وأكثرهم فسادا فى الحكم على مثل هذه القضايا • وكثيرا ما يقيمون الدليل أيضا على أنهم من أسوأ القضاة بالنسبة الى مصالحهم الطويلة المدى • فالوعود القصيرة الاجل ، هى التى تحمل الطابع السياسى • كما أن العقلانية القصيرة المدى هى التى تستطيع تأكيد وجودها بشكل فعال ليس الا (١) •

ولكن عندما نناى بانفسنا عن مجالات الاهتمام الشخصى بشئون الاسرة أو العمل ، وننتقل الى مجالات الشئون القومية أو العالمية الطابع المفتقرة الى وجود علاقة مباشرة لا يتطرق اليها الشك مع مجالات الاهتمام الشخصى ، فان الارادة الفردية ، والسيطرة على الحقائق وأسلوب الاستنتاج • سرعان ما تتوقفان عن أداء متطلبات العقيدة التقليدية • ولعل أكثر ما يثير دهشتى ، ويبدو فى رأيى على أنه خلاصة المشكلة ، هو

---

(١) لعل السبب في تجاهل أنصار المذهب « البنتامى » لهذه الحقيقة (سبق ان شرحنا في هامش سابق هذا المذهب) هو انهم لم يستطيعوا تصور وجود فساد على نطاق ضخم في المجتمعات الراسمالية الحديثة ، وهكذا اقترفوا في نظريتهم السياسية ، عين الخطأ الذى اقترفوه في نظريتهم الإقتصادية . ولذا لم يحسوا بأى الزام للقول بأن « الشعب » هو خير من يحكم على مصالح افراده وان هذه المصالح الفردية يجب أن تنسجم بحكم الضرورة والواقع مع مصالح الشعب بمجموعه . وقد سهل عليهم هذا، انهم حاولوا أن يفلسفوا على صعيد المصالح البورجوازية ، بالفعل وان لم يكن عن سابق قصد وتصميم القول بأن هذه المصالح تربح من الشح والبخل أكثر مما تربحه من الرشاوى المباشرة . (المؤلف)

ضياع الاحساس بالواقع ضياعا كاملا (١) • فلقد جرت العادة على أن تحتل القضايا السياسية الكبرى مكانها في الاقتصاد النفسى للمواطن النموذجي • مع مجالات اهتمامه الأخرى فى أوقات الفراغ وهى المجالات التى لم تصل الى حد الهواية • وكذلك مع مواضيع المناقشات التى تنعدم المسئولية فيها • وقد تكون هذه الأمور كلها بعيدة للغاية ، ولا تصل الى حدود الفرضيات كما أن أخطارها قد لا تتحول الىواقع أبدا. أو أنها حتى اذا تحولت فقلما تكون من النوع الخطر • ولكن الانسان يحس اذا ما فكر فيها بأنه يدخل عالما أسطوريا •

ويؤدى هذا التضاؤل فى الاحساس بالواقع الى تضاؤل فى الاحساس بالمسئولية والى افتقار للارادة الفعالة المثمرة • وقد تكون للانسان تعبيراته بالطبع • وقد تكون له رغباته وأحلامه النهارية وشكاواه • بل وقد يكون له بصورة خاصة مايحبه وما يكرهه لكن كل هذه ، لا تصل الى حدود ما نسميه بالارادة ، أو المقابل النفسى للعمل المسئول ذى الهدف المحدد• فليس ثمة من مجال لدى المواطن العادى الذى يشغل نفسه بالتأمل فى الشئون القومية ، لان يملك هذه الارادة ، كما أن ليس لديه من مهمة يستطيع أن ينمى ارادته عن طريق العمل على أدائها • فهو عضو فى لجنة عاطلة عن العمل ، لجنة الامة بأسرها • ولعل هذا هو السبب الذى يدعوه الى صرف مجهود أكثر انضباطا فى لعبة « بريدج » من المجهود الذى يصرفه فى السيطرة على احدى المشاكل السياسية ومحاولة حلها (٢) •

ويفسر الاقلال من الاحساس بالمسئولية والافتقار الى الارادة الفعالة ، جهل المواطن العادى بقضايا السياستين الداخلية والخارجية ، وافتقاره

---

(١) راجع كتاب « الاحساس الجاد بالواقع » لمؤلفه ويليام جيمس . ولقد عاد جراهام والاس ، فأكد هذه النقطة بصورة خاصة .

(٢) لعل مما يساعدنا على فهم هذه النقطة ، أن نسائل أنفسنا لماذا يبدى غير السياسيين أثناء لعب « البريدج » من الذكاء وجلاء التفكير ، ما لا يبدونه عند مناقشة القضايا السياسية ؟ فعلى طاولة «البريدج» هناك واجب محدد . فهناك قواعد تفرض علينا شيئا من الانضباط . والنجاح والفشل واضحا الحدود . ونحن نمتنع عن التصرف تصرفا لا مسئولا لان كل خطأ نرتكبه ، لا يظهر فورا فحسب ، بل وينسب الينا أيضا . ولعل هذه الاشتراطات التى لاتوجد في السلوك السياسي للمواطن العادى ، هى التى تبين سبب افتقاره في مناقشة الشئون السياسية الى مايتميز به من حاضر بديهة وقوة على الحكم ، في عمله المهنى الذى يزاوله . (المؤلف)

الى القدرة على الحكم فيها . ويكون هذا الجهل أكثر اثارة للدهشة فى حالات المتعلمين من الناس وأولئك الذين يبذلون نشاطات ناجحة فى دروب الحياة اللاسياسية منه فى حالات غير المتعلمين من أصحاب المراكز المتواضعة فى الحياة . فالمعلومات كثيرة ومتوافرة ، وفى متناول أى انسان . لكن توافرها لايهم . وعلينا ألا ندهش من ذلك . وكل مانحتاجه هو أن نقارن بين موقف المحامى من اعداده لقضيته وبين موقفه من عرض الحقائق السياسية فى الصحيفة التى ألف قراءتها ، لنرى أين تقوم المشكلة . فهو فى اعداده لقضيته ، يجند الخبرة التى اكتسبها مدة سنوات طويلة من العمل لتجميع الحقائق المتعلقة بها ، مدفوعا بحافز محدد من الاهتمام بكفايته المهنية ، وبحافز آخر لا يقل عنه قوة وهو كسب القضية ، لتعبئة كل مؤهلاته وقوى ادراكه وارادته ، فى محتويات المذكرة التى يعدها . أما بالنسبة الى الحقائق السياسية فهو لا يكلف نفسه عناء جمع الحقائق ، ولا استيعاب المعلومات ، ولا تطبيق قواعد النقد التى يعرف استخدامها أدق معرفة . وكثيرا ما يبدى ملله اذا كانت المناقشات طويلة أو معقدة . ويستدل من كل هذا على أنه فى حالة عدم وجود الحافز النابع عن المسئولية المباشرة ، يظل الجهل سائدا بالرغم من وجود حشد ضخم من المعلومات الكاملة والدقيقة . بل ويظل هذا الجهل بالرغم من الجهود المشكورة التى تبذل بالاضافة الى عرض الحقائق ، وهى تعليم الناس على استعمالها عن طريق المحاضرات والندوات والصفوف الدراسية . وقد لا تكون نتائج هذه الجهود صفرا ولكنها ضئيلة جدا ، ولا يمكن حمل الناس على صعود السلم عن طريق الاكراه .

ومن هنا لا بد وأن يفقد المواطن العادى شيئا من طاقات أدائه العقلية فور اقتحامه الميدان السياسى . فهو يناقش ويحلل بطريقة يعترف بصبيانيتها اذا ما أتبعها فى تصريف مصالحه الحقيقية . انه يتحول الى البدائية ثانية . فتفكيره يصبح وجدانيا ويميل الى ربط الامور ببعضها . وهذ الميل ينطوى على نتيجتين أخريين ذاتى أهمية أكثر شؤما ونحسا .

أولى هاتين النتيجتين ، انه حتى ولو لم تكن هناك جماعات سياسية تحاول التأثير عليه فان هذا المواطن العادى يميل فى القضايا السياسية الى الادعان للحزازات والنوازع اللاعقلانية أو المغرقه فى عقلانيتها ، ولا ريب فى أن ضعف العمليات المستعقلة التى يطبقها على السياسة ، وافتقاره الى السيطرة المنطقية الفعالة على النتائج التى يصل اليها كافيين لتفسير هذه الحقيقة ، يضاف الى هذا أن عدم انشغاله فى السياسة يؤدى

الى تراخ في مقاييسه المعنوية المعتادة ، كما يتيح المجال الى اطلاق الحوافز القائمة التي تساعده أوضاع حياته الخاصة على كبحها • أما بالنسبة الى حكمته أو استعقال الاستنتاجات التي يصل اليها ، فانها قد تكون سيئة اذا استسلم الى حالات من الانفجار العنيف في غضبه • وتؤدي هذه الحالات الى تعذر رؤيته الامور في مواضعها الصحيحة ، أو في أكثر من وجه من وجوهها في وقت واحد • ولو فرضنا أنه خرج مرة على غموضه ، وعرض الارادة المحدودة التي تعرضها العقيدة التقليدية عن الديموقراطية ، فانه قد يغدو أكثر بلادة وافتقارا الى الاحساس بالمسئولية مما كان عليه في السابق • وقد تؤدي هذه الحالات في بعض الاحايين الى الاضرار المفجع ببلاده (١) ••

والنتيجة الثانية هي أنه كلما كان العنصر المنطقي في عمليات الرأي العام أضعف ، وكلما كان الافتقار الى النقد الاستعقالي والى التأثير العقلي للتجارب والمسئوليات الشخصية أكمل وأتم ، كلما كانت الفرص متاحة للجماعات ذات الدوافع الخارجية أكبر وأعظم • وقد تضم هذه الجماعات ساسة محترفين أو حاملين للمصالح الاقتصادية أو مثاليين من طراز أو من آخر ، أو من أناس مجرد همهم أن يخرجوا المسرحيـــات السياسية وأن يتولوا ادارة أنتاجها • وقد لا يكون علم اجتماع هـــذه الجماعات هاما للموضوع الذي نناقشه ، ولكن النقطة الوحيدة التي تهمنا هنا هي أنه لما كانت الطبيعة الانسانية للسياسة على النحو الذي هي عليه ، فان هؤلاء الناس يستطيعون أن يصيغوا ارادة الشعب على النحو الذي يشاءونه ، بل ويقدرون على خلقه على صعيد شامل واسع • فكل ما نواجهه في تحليل العمليات السياسية ارادة « مصنوعة » لا أصيلة • وهـــذه الارادة التي صنعها الانسان هي كل ما يسمى في الواقع بارادة الشـــعب في عرف العقيدة التقليدية • واذا صح هذا الافتراض فان ارادة الشعب تغدو ثمرة للعملية السياسية لا قوة دافعة لها •

وتشبه الطرق التي يتم فيها ، « صنع » القضايا والارادات الشعبية

---

(١) لا يمكن للمرء ان يشك في أهمية هذه التفجيرات وان كان بي في مكنته ان يشك في اصالتها وسيظهر التحليل في كثير من الحالات ان هذه التفجيرات تكون نتيجة عمل آخرين ولاتنشأ بصورة عرضية في الانسان نفسه • وتدخل هذه التفجرات في مثل هذه الحـالة ضمن صف ثان من الظواهر التي سنتناولها بالبحث عما قريب . ولكنني اعتقد شخصيا بوجود حالات أصيلة . ولكنني غير واثق من أن المزيد من التحليل الدقيق لن يكشف من وجود جهود نفسية ـ تقنية وراء هذه الحالات . (المؤلف)

تمام الشبه ، تلك المتبعةفي الاعلانات التجارية ، فنحن نجد المحاولات نفسها للاتصال بالعقل الباطن • ولكن نجد أيضا الاسلوب نفسه في خلق الترابطات المواتية واللامواتية ، والتي تكون أكثر أثرا وفعلا • كلما كانت أبعد عن العقل • ونحن نجد كذلك نفس التملصات والصمت أحيانا ، كما نجد نفس الحيل في خلق الآراء عن طريق اعادة تأكيدها ، وهي الحيل التي تنجح الى الحد الذي يجعل المرء يتحاشى النقاش العقلي وخطر ايقاظ القوى النقدية عند الناس وهكذا دواليك • ويكون لجميع هذه الحيل والمهارات الفنية مجال أوسع في ميدان الشئون العامة من مجالها في الحياة الخاصة والمهنية • ولن يكون في مكنة أية صورة لأجمل فتاة في العالم ، أن تحافظ على رواج مبيعات صنف ردىء من السجائر ، اذا وضعت كاعلان دعائي عنها • وليس ثمة من ضمان فعــال أيضــا في حالة القرارات السياسية • فقد تكون هناك قرارات ذات أهمية ضخمة • بحيث يستحيل على الجمهور أن يجربها كما يشاء • ودون أن تكلفه تجربتها شيئا • وحتى لو فرضنا امكان ذلك ، فان الوصول الى الحكم لايكون سهلا ، كما هو الوضع بالنسبة الى السجائر ، لان الآثار فيها أكثر صعوبة على التفسير •

ولكن مثل هذه الفنون تفسر الى حد غير معروف في حقل الاعلانات التجارية تلك الاشكال من الاعلان السياسي التي تدعي أنها تخاطب العقل• وعندما يكون الاستهواء المخالف للعقل أو المغالي في الاستعقال ، متسربلا بأردية الحقائق والحجج المنطقية ، فانه يبدو في عين المراقب في جميع الحالات أو معظمها على الاقل ، واضحا وأكثر قوة ، وضوح عجز الضحية الاعلانية عن الدفاع • ولقد سبق لنا أن رأينا من قبل ، كيف أن من العسير أن ننقل الى الجماهير معلومات صادقة وغير متحيزة عن المشاكل السياسية والاستنتاجات المنطقية الصحيحة النابعة عنها ، وكيف أن هذه المعلومات والحجج لا تسجل في القضايا السياسية الا اذا كانت متصلة بأفكار المواطنين المتمركزة في عقولهم • لكن هذه الافكار لا تكون عادة من التحديد بحيث تكفي لاقرار بعض النتائج المعينة • ولما كان في الامكان ، صناعة الحجج السياسية المؤثرة ، فانها لا بد وأن تعني محاولة لصياغة المقدمات الارادية القائمة في شكل معين لا محاولة وضعها موضع التنفيذ فحسب ، أو مساعدة المواطن على حزم أمره بصددها ••

وهكذا فان المعلومات والحجج التي تصيب هدفها حقا ، تؤدي خدمة جليلة للنوايا السياسية ، ولما كان أول ما يستهوي الانسان لتحقيق غرضه أو خدمة مصلحته ، هو أن يكذب فان من حقنا أن نتوقع ، كحقيقة ثابتة ،

أن تكون المعلومات المؤثرة زائفة أو منتقاه (١) ٠ ٠ وأن يتآلف التفكير المنطقي الفعال في السياسة من محاولة تمجيد بعض الفرضيات برفعها الى مرتبة القواعد واخراج بعضهـا من الحظيرة ، وبذلك تقلل من الاساليب التقنية النفسية التي سبق لي أن تحدثت عنها ٠ وعلى كل قارىء يخيل اليه أنني متشائم أكثر من اللزوم ، أن يسائل نفسه ، اذا كان لم يسمع في حياته أو لم يقل ، ان هذه الحقيقة الغريبة أو تلك يجب ألا تقال علنا ، وان هـذا الخطر من التفكير أو ذاك ، بالرغم من صحته أمر غير مرغوب فيه ٠ واذا كان الناس الذين يعتبرون شرفاء على المقـاييس العادية أو يعتبرون من ذوي الفكر النير ، يكيفون أنفسهم لما تنطوي عليه هذه الحقيقة ولا يكونون بذلك قد أظهروا حقيقة رأيهم في حقيقة « ارادة الشعب » ، أو حسناتها ؟ ٠

وهناك بالطبع حدود لكل هذا(٢) ٠٠ كما أن هناك حقيقة في مثل جيفرسون(٣) ٠٠ المشهور بأن الشعب في النهاية أكثر حكمة من أي فرد٠ أو في قول لينكولن (٤) ٠٠ بأن هناك استحالة في خداع جميع النـاس طيلة الوقت ، لكن القولين المأثورين يؤكدان المدى الزمني الطويل بطريقة متناهية في الاهمية ، وليس ثمة من شك في امكانية القول بأن النفسية الجماعية اذا ما أتيح لها الوقت الكافي قادرة على خلق آراء تدهشنا أشد الدهشة في معقوليتها وذكائها ٠ لكن التاريخ يتألف على أية حال من سلسلة من الاوضاع القصيرة المدى التي استطاعت أن تغير سير الاحداث الى الابد ٠ فاذا كان في الامكان «خداع» جميع الناس فترة ما وحملهم خطوة خطوة على شيء يريدونه حتما ، واذا كان هذا الوضع يمثل حالة لا تعتبر شـاذة بحيث يمكن تجاهلها ، فان أي قدر من المنطق الاستذكاري لا يستطيع أن يغير الحقيقة الواقعة ، وهي أن ليس في قدرة الناس أن يثيروا القضايا وأن يقرروها ، بل ان هذه القضايا هي التي تصوغ لهم مستقبلهم وهي التي تثار وتقرر بالنيابة عنهم ٠ وليس أحق من عاشق الديموقراطية بتقبل

---

(١) اذا صحت المعلومات المنتقاة فانها تكون محاولة للكذب عن طريق قول الحقيقة .

(٢) قد تظهر هذه الحقائق بشكل واضح اذا كان تقرير الامور يتم عن طريق الاستفتاء ومن الواضح أن الساسة يعرفون الاسباب التي تدعوهم الى كراهية هذا الاسلوب .

(٣) ، (٤) جيفرسون ولينكولن من رؤساء جمهورية الولايات المتحدة الامريكية .
(المعرب)

هذه الحقيقة.وتطهير عقيدته من العيب الذى توصم به ، وهى أنها تعتمد على خداع النفس والتغرير بها .

٤ ـ عوامل بقاء العقيدة التقليدية

ولكى ترى كيف استطاعت عقيدة تتناقض مثل هـــذا التناقض الواضح مع الحقيقـة أن تعيش حتى يومنا هذا ، وأن تواصـل الاحتفاظ بمكانتها فى قلوب الناس وفى اللغة الرسمية للحكومات ؟ فالحقائق التى ترفض هذه العقيدة معروفة للجميع ، وكل انسان يعبر بها بشىء من الصراحة المطلقة التى كثيرا ما تحمل طابع الشك . فلقـد مات أساسها النظرى وهو الاستعقال النفعى ، ولم يعد هنـــاك من يقبل به كنظرية صححة فى التركيب السياسى لكن الرد على هذا السؤال ليس بالشىء العسير على أية حال .

فبالرغم أولا من أن نتائج التحليل الاختبارى العمـلى لم تعد تؤيد النظرية التقليدية فى العمل الجماعى ، الا أن هـذه النظرية تلقى تأييدا قويا للغاية فى ذلك الترابط مع المعتقدات الدينية الذى سبق لى أن أشرت اليــه فى مكان آخر . وقد لا يكون هذا التأييد واضحا للوهلة الاولى . فدعاة المذهب النفعى كانوا أبعـد النـاس عن الدين فى المعنى العـادى المألوف للتعبير . وكانوا يعتبرون أنفسهم فى الواقع منـاهضين للدين ، وكان الناس عامة يشاطرونهم هذا الاعتبار. فلقد كانوا شديدى الاعتزاز بالمواقف التى يخالونهـا لا غيبية ، وكانوا لا يحسـون بأى عطف على الانظمة والحركات الدينية المعروفة فى عهدهم . ولـكن اذا القينـا نظرة أخرى على الصورة التى رسموها للعملية الاجتماعية ، تبين لنا أنها انطوت على مظاهر جوهرية للعقيـدة المسيحية البروتستانتية بل كانت مشـتقة منها فى الواقع . ولقد امنت العقيدة النفعية للمثقفين الذين نبذوا الدين جانبا ، البديل الصالح . وأصبحت العقيدة التقليدية بالنسبة الى الكثيرين الذين حافظوا على معتقداتهم الدينية متمما سياسيا لهذه المعتقدات(١) .

وهكذا اذا ما نقلنا هذه العقيدة الى صعيد الدين . ونقلنا معها الى هذا الصعيد ذلك الشكل من الاقناع الديموقراطى الذى يستند اليها تبين

---

(١) لا حظ الشبهة مع المذهب الاشتراكى الذى يعتبر بديلا من العقيدة المسيحية الى حد ما ومكملا لها الى حد آخر . (المؤلف)

لنا أن هذه العقيدة بدلت طبيعتها فلم تعدهناك أية حاجة للشكوك المنطقية، في موضوع المصلحة العامة والقيم النهائية • ولا ريب في أن فكرة الخالق، الذي يهدف الى تعريف كل شيء واقراره تقرر لنا كل هذه المواضيع • ولقد بات كل ما كان مفتقرا الى التحديد والحوافز ، محددا ومقنعا بين عشية وضحاها • وأصبح صوت الشعب مثلا هو صوت الله • ولنأخذ موضوع التكافؤ أيضا ، فلم يعد هناك شك في معناه ، كما لم يعد أي مبرر معقول لتمجيده ووضعه بصورة حقيقية مسلم بها ، طالما أننا نسير في مجال التحليل الاختباري • ولكن المسيحية تنمي عنصرا قويا من عناصر التكافؤ، فلقد مات المخلص (يعني السيد المسيح) من أجلنا جميعا ، ولم يميز بين الأفراد على أساس أوضاعهم الاجتماعية المختلفة • وقد شهد بعمله هذا للقيم الكامنة في الروح الانسانية وهي قيم لا تقبل أي تدرج أو تسلسل •• أو ليس هذا اثباتا بل ولعله الاثبات الوحيد الممكن على أن من الواجب حساب كل فرد على أنه واحد ، وعدم حساب أي فرد على أنه أكثر من واحد، وهو اثبات يضفي معنى مغرقا في دنيويته على مضامين العقيدة الديموقراطية يصعب العثور على ما هو افضل منه ؟ (1) لكن هذا التفسير لا يشرح الموضوع كله شرحا وافيا وان كان يوضح على أية حال أشياء كثيرة ، ما كان في الامكان ايضاحها ، بل هو دون أي معنى فهو يوضح في الواقع موقف الانسان المؤمن من النقد اذ ينظر الى الخروج الاساسي على العقيدة المقررة• كما هو الوضع بالنسبة الى الاشتراكية ، على أنه مروق وبذلك تختنق الحاجة المنطقية المضادة كما يزول أي تذمر معنوي •

وفي وسعنا أن نضع مشكلتنا في صورة أخرى وأن نقول بأن الديموقراطية عندما تتحرك في هذا الاتجاه تتوقف عن أن تكون مجرد

---

(1) قد يثار الاعتراض بأنه مهما كانت هناك صعوبة في تخصيص معنى عام لعبارة التكافؤ فان هذا المعنى يبرز من مضمون التعبير في معظم الحالات ان لم يكن فيها كلها فمثلا . قد يكون من المسموح به ان نستنتج من الظروف التي ألقى فيها لينكولن خطابه في جيتسبيرج والذي قال فيه : « .. ان جميع الناس خلقوا أحرارا ومتساوين » انه عنى في قوله هذا المساواة في الوضع القانوني مقابل عدم التكافؤ القائم في الاعتراف بنظام الرق . ولا ريب في أن في هذا المعنى من التحديد ما يكفي . ولكن اذا سألنا عن السبب الذي يدعو الى الالزام المعنوي والسياسي في الفرض واذا رفضنا الرد بالقول بأن السبب قائم في أن الناس متساوون بطبيعتهم فاننا سنعود آنذاك الى البراءة السماوية التي جاءت بها العقيدة المسيحية عن المساواة بين الناس . ولا ريب في ان هذا الحل قائم في مضمون عبارة « الخلق » عندما نقول « ان الناس خلقوا متساوين » .

(المؤلف)

اسلوب يمكن مناقشته عقليا كما نناقش موضوع آلة بخارية ، أو مادة مطهرة • وقد بينت أنها عاجزة عن أن تتحول الى مثــل أعلى أو الى جزء من مخطط للمثل العليا • وقد تصبح الـكلمة نفسها راية أو شـعارا يحمله جميع الناس باعتزاز ، اذ يرمز الى كل ما يحبون أن يروه في بلادهم سواء كان ذلك ضروريا لوجودها من الناحية العقلية أولا • وسيصبح التساؤل عن الطريقــة التى يتم فيها ربط الفرضـيات المختلفة التى تنطوى عليهـا العقيدة الديموقراطية بحقائق السياسة في عيون هؤلاء الناس من المؤمنين أمرا لا لزوم له ، تماما كما ينظر الكاثوليك المؤمنون الى موضوع ما قام به البابا الكساندر السادس من أعمال تتفق مع هالات القداسة التى تحيط بالكرسى البابوى • وبينما يكون الديموقراطى من هذا الطراز من الناحية الثانيــة راضيا بالمقــدمات التى تحمل معــاني واسعة عن الديموقراطية والاخوة ، فانه يكون في الوقت نفسه على استعداد ليتقبل بكل اخلاص أى قدر من الانحراف عن هذه المقدمات يتفق مع سلوكه أو أوضاعه. ولا يخرج هذا الموقف عن حدود المنطق فمجرد البعد عن الحقيقة لا يصلح حجة لاقامة قاعدة سننية أو بناء أمل غامض •

وهناك ثانيا حقيقة أخرى وهى ان أشكال الديموقراطية التقليدية وتعبيراتها ترتبط عند عدد من الامم بأحداث تاريخها وتطوراته ، وهو ما توافق عليه الاغلبية الكبرى من الناس بحماس • وقد تعمد أية معارضة لأى عهد نابت الدعائم الى استخدام هذه الاشكال والتعابير مهما كان معناها ومهما كانت جذورها التاريخية(١) واذا قدر لهذه المعارضة أن تنتصر ، وبرهنت التطورات اللاحقة على صحتها ، فان هذه الاشكال ستصبح ذات جذور في العقيدة القومية لتلك الامة •

ولعل الولايات المتحدة الامريكية هى خير مثــل على ما نقول • فلقد ارتبط وجودها كدولة ذات سيادة بصراع ضد انجلترا الملكية والارستقراطيه واذا ما استثنينا قــلة ظلت على ولائها لانجلترا فان الامريكيين منــذ أيام جرينفيل ، توقفوا عن أن ينظروا الى ملك انجلترا كملك لهم ، والى الطبقة

---

(١) يبدو أن من الواجب استثناء المعارضات التى تعمل بصراحة على خلق عهود أوتوقراطية ، لكن معظم هذه العهود نشأت أول ما نشأت ، اذا رجعنا الى التاريخ نستقرؤه، بطرق ديموقراطية واقامت حكمها على مبدا موافقة الشعب ولم يكن العامة هم الذين قتلوا يوليوس قيصر ، ولكن دعاة حكم القلة من النبلاء الذين قتلوه استعملوا التعابير الديموقراطية ايضا •

(المؤلف)

النبيلة الانجليزية كطبقتهم النبيلة ٠ وعندما خاضوا حرب الاستقلال احسوا بأنهم يحاربون ملكا أجنبيا وطبقة نبيلة أجنبية يحاولان التدخل فى مصالحهم السياسية والاقتصادية ٠ ومع ذلك فقد عرضوا منذ المرحلة المبكرة من الثورة قضيتهم القومية على أنها قضية الشعب ضد « حكامه » وعلى صعيد حقوق الانسان التى يجب ألا تمس ، وفى ضوء المبادىء العامة للديموقراطية التقليدية ٠ ولقد تبنت عبارات وثيقة اعلان الاستقلال ووثيقة الدستور هذه المبادىء ٠ وسرعان ما وقع تطور مدهش استهوى الناس عموما ، وأرضى نزعاتهم وبدا مؤكدا للعقيدة التى تضمنتها الوثائق المقدسة للبلاد ٠

ويندر أن تنجح المعارضة عندما تكون الجماعات الحاكمة فى أوج سلطانها ونجاحها ٠ فلقد ظهرت معارضات فى النصف الاول من القرن التاسع عشر تبنت العقيدة التقليدية للديموقراطية ٠ وتمكنت من التغلب أخيرا على حكومات كان بعضها، ولا سيما فى ايطاليا، فى حالة من الانحلال الواضح اذ أصبحت رمزا للعجز والقسوة والفساد ٠ ومن الطبيعى أن يؤدى هذا الانتصار منطقيا الى ارتفاع مكانة تلك العقيدة لا سيما وانها تبدو متفوقة اذا ما قورنت بالخزعبلات الجهلاء التى تبنتها تلك الحكومات٠ وعنت الثورة الديموقراطية فى مثل هذه الاوضاع حلول الحرية والنزاهة، كما عنت العقيدة الديموقراطية انجيل التقدم والعقل ٠ ولكن هذه المزية المؤقتة كانت محتومة الزوال اذ سرعان ما اكتشفت الفجوة الهائلة بين عقيدة الديموقراطية وتطبيقها ٠ ولكن تألق الفجر لم يختف بسرعة ٠

وعلينا ألا ننسى ثالثا أن هناك أوضاعا اجتماعية تكون فيها العقيدة التقليدية مطابقة بالفعل للحقائق مع استخدام درجة كافية من التقريب ٠ ولقد سبق لى أن أوضحت أن هذا القول ينطبق على عدد كبير من المجتمعات البدائية والصغيرة التى استخدمها أصحاب تلك العقيدة نماذج تدعم آراءهم ، وقد ينطبق أيضا على بعض المجتمعات اللابدائية ، شريطة ألا تكون هذه المجتمعات واضحة التباينات وألا تنطوى على عدد من المشاكل المعقدة ٠ ولعل سويسرة هى خير مثال على ذلك ٠ فليس ثمة من دواع للتنازع والخلاف فى عالم من الفلاحين يضم اذا ما استثنينا الفنادق والمصارف القليل من الصناعات الضخمة ، اذ تكون مشاكل السياسة العامة فيه من النوع البسيط والمستقر بحيث ينتظر الحصول على أغلبية طاغية دائما لفهمها والاتفاق على حلها٠ واذا توصلنا من ذلك الى الاستنتاج بأن العقيدة التقليدية تقرب فى مثل هذه الحالات من الواقع ، فان علينا أن نضيف فورا ، بأن قربها هذا ليس ناجما عن شرحها للجهاز الفعال للتقرير

السياسي وانما هو ناجم عن عدم وجود قرارات هامة في حاجة الى التقرير.
وفي وسعنا أخيرا أن نعود الى بحث حالة الولايات المتحدة، لنظهر أن العقيدة التقليدية تبدو أحيانا مطابقة للواقع في مجتمع يكون كبيرا ، وواضح التباينات، وحافلا بالقضايا الهامة التي تحتاج الى الاقرار شريطة أن ينتزع السم من هذه القضايا بوساطة الاوضاع المواتية . ولقد كان الرأى العام في هذه البلاد منصرفا حتى اليوم الذي اشتركت فيه الحرب العالمية الاولى الى مهمة استغلال الامكانيات الاقتصادية المتوافرة في المحيط . وطالما انه لم يكن هناك تدخل جدى في هذه المهمة فلم يكن هناك ما يهم المواطن العادى الذى ينظر الى بقايا الساسة نظرة امتهان منطوية على حسن النية . وقد يلحق الهياج بقطاعات من الناس لمواضيع تتعلق بالتفرقة الجمركية أو باستغلال الفضة أو ادارة الحكم المحلي أو المهاترات العرضية مع انجلترا ، لكنهم في مجموعهم لم يكونوا يعنون كثيرا بالسياسة الا في حالة واحدة تباينت فيها الآراء تباينا خطيرا وأدت الى فاجعة قومية ، وهي حالة الحرب الاهلية .

ويميل الساسة رابعا وأخيرا ميلا طبيعيا الى استخدام التعابير التي تستهوى الجماهير وتضللها وتتيح لهم فرصة ممتازة لا للتخلص من المسئولية فحسب بل ولسحق الخصوم باسم الشعب ودفاعا عنه .

- ٢٢ -

نظرية أخرى في الديموقراطية

١ – التنافس على القيادة السياسية

أعتقد أن معظم طلاب السياسة ، قد توصلوا الآن الى تقبل النقد الذى وجهته فى الفصل السابق الى العقيدة التقليدية للديموقراطية ، وانى لأعتقد أيضا أن معظمهم يتفق معى أو سيتفق بعد قليل على قبول نظرية أخرى أكثرانسجاما مع الحياة ، وتنقذ فيالوقت نفسه أكثر مايمكن انقاذه من المعانى التى يضمنها دعاة الاسلوب الديموقراطى تعبيرهم هذا. وفي وسعنا أن نضعها كما وضعنا النظرية التقليدية فى محارة من التعريف .

ويذكر القارىء ولا شك أن مشكلتنا الاولى مع النظرية التقليدية تتركز فى الفرضية القائلة بأن « الشعب » يحمل رأيا محدودا ومستقلا عن كل قضية فردية، وان الشعب ينفذ هذا الرأى فى النظام الديموقراطى عن طريق اختياره «ممثليه» ، الذين يتلخصواجبهم فى أن يروا هذا الرأى وقد نفذ . وهكذا يكوناختيار الممثلين فى المرتبة الثانيةبعد الهدف الاصلى للتنظيم الديموقراطى ، وهو وضع السلطة فى تقريرالقضايا السياسيةفى أيدى المقترعين ، ولنفترض أننا عكسنا الآية بالنسبة الى هذين الدورين ، وجعلنا تقرير المقترعين للقضايا السياسية يحتل المنزلة الثانية بعد اختيار الذين يعهد اليهم بهذا التقرير. ولنضع الفرضية فيعبارةأخرى،فنحن نرى الآن أن دور الشعب هو ايجاد حكومة أوهيئة وسيطة تقوم بدورها بايجاد هيئة تنفيذية أو حكومة (١). ولنصلالآن الىالتعريف فنقول ان الطريقة

---

(١) لا ريب في ان عبارة « تنفيذية » عبارة مضللة وتشير الى اتجاه خاطىء فعلا ولكن هذا الخطأ يزول عندما نستخدم العبارة في مجال الادارة التنفيذية لاتحاد أعمالى ، إذ أن هذه الادارة تعمل اكثر من مجرد « تنفيذ » ارادة أصحاب الاسهم .

(المؤلف)

الديموقراطيــة هى ذلك الترتيب التنظيمى الذى يهــدف الى الوصول الى قرارات سياسية والذى يحصل فيه الافراد على الصلاحية فى تقرير المسائل عن طريق صراع تنافسى على أصوات الشعب ٠

ويظهر الدفاع عن هذه الفكرة وايضاحها بسرعة انها من ناحية صدق افتراضاتها وثبات فرضياتها تحسن نظرية العملية الديموقراطية تحسينا كبيرا ٠

فهى أولا تؤمن لنا قاعدة فعالة ومعقولة للتمييز بين الحــكومات الديموقراطية وغيرها ٠ ولقد سبق لنا أن رأينــا النظرية التقليدية تواجه متاعب على هــذا الصعيد اذ أن الشــواهد التاريخية تميم الدليل على أن بعض الحــكومات التى لا يمــكن وضعها على أى صــعيد أو ضمن أى اطار تعريفى مقبول بالديموقراطية خدمت ، وتخدم ارادة الشــعب ومصلحته بصورة أفضل من بعض الحكومات الديموقراطية ٠ أما الآن فقد أصبحنا فى وضع أفضل على أية حال ، وذلك لاننا عازمون على التــأكيد على طريقة اجرائية من السهل اثبات وجودها أو عدمه فى معظم الحالات ٠

فالملكية الديموقراطية فى انجلترا مثلا تحقق متطلبات الديموقراطية، لان الملك ملزم عمليا بأن يعين فى مناصب الوزراء الاشخاص أنفسهم الذين يختارهم البرلمان ٠ أما الملــكيات « الدستورية » فلا تحمــل من المؤهلات ما يجعلها ديموقراطية ٠ اذ أن الناخبين فيهــا والبرلمانات لايستطيعون بالرغم من تمتعهم بجميع الحقوق التى يملكها الناخبون والبرلمانات فى الملكيات البرلمانية ، أن يفرضوا من يختارونهم للجنة التنفيذية الحاكمة أى الحكومة ٠ فالوزراء فى هذا الوضع موظفون عند الملك قولا وعملا ٠ وفى وسعه هو أن يعينهم ويختارهم ٠ وقد يرضى مثل هذا الترتيب الشعب ، وقد يؤكد الناخبون هذه الحقيقة باقتراعهم ضد أى اقتراح لاجراء تبدل فيــه ٠ وقد تكون للملك شعبية تمــكنه من هزم أية منافسة له على السلطة العليــا ٠ ولكن بالنظر الى عدم وجود جهاز يجعل هذه المنافسة مؤثرة وفعالة ، فان هذه الحالة لا تدخل ضمن تعريفنا ٠

وتترك النظرية التى ينطوى عليها هذا التعريف المجال مفتوحا أمامنا ثانيــا للاعتراف اعترافا صحيحا بالحقيقــة الجوهرية للقيــادة ٠ ولا تحقق النظرية التقليدية هــذه الغاية ، بل تعزو الى الناخبين كما رأينا ، درجة لا واقعية من المبادرة تصل الى حدود تجاهل القيادة ٠ لكن الحركات الجماعية لا تعمل الا عن طريق تقبل القيــادة بل انها الاداة المسيطرة على أى عمل جماعى يكون أكثر من فعل انعكاسى ٠ ولا ريب فى أن الفرضــيات التى

تتناول عمل الطريقة الديموقراطيـة ونتائجهـا ، تكون أكثر واقعيـة من الفرضيات التى لا تتناولهـا ، وذلك عند احلالهـا موضوع القيادة محل الاعتبار ولا تكتفى هذه الفرضيات بشرح تنفيذ ارادة الشعب بل تتعداه الى حد ما الى اظهارالطريقة التى تنبع فيها هذه الارادة وكيف يمكن تزييفها والاستعاضة عنها بشيء آخر • ولن يظل ما أسميناه « بالارادة » المصنوعة خارج نطاق هذه النظرية ، وهو انحراف نرجو الله ألا يوجد بل انهـا تدخل فى صلب الموضوع كما يجب وكما ينبغى •

ولما كانت هناك ثالثا « ارادات مجموعية أصيلة » كارادة العـاطلين فى تلقى العون الذى يهـون عليهـم بطالتهم ، أو ارادة فئات أخـرى فى مساعدتهم فان نظريتنا لا تتجاهلها أو تهملهـا ، ففى استطاعتنا الآن على النقيض من ذلك أن ندخلها فى الدور الذى تستطيع أن تؤديه فعلا • ولا تستطيع مثل هذه الارادات أن تفرض وجودها مباشرة كقاعدة عامة فهى على الرغم من قوتها وتحديدها قد تظل كامنة حقبا عدة الى أن تبعث الى الحياة ثانية تلبية لتأثير زعيم سياسى يتولى تحويلها الى عوامل سياسيـة • وقد يحقق الزعيم أو بعض وكلائه هذه الغاية نيابة عنه ، عن طريق تنظيم هذه الارادة ودفعها الى الامام وادخال عناصر منـاسبة جديدة فى عروضه التى ينافس فيها سواه ، ويظهر التـداخل بين المصالح القطاعيـة وبين الرأى العام الذى يولد التكوين الذى نسميه بالوضع السياسى فى صورة أوضح وأكثر جدة •

وليست نظريتنا بالطبع رابعا ، أكثر تحديدا فى مفهوم التنافس على القيادة فهذا المفهوم يعرض متاعب مماثلة ، كمفهوم التنـافس فى المجال الاقتصادى الذى يمكن مقارنته به مقارنة مجدية ولا يكون التنافس مفقودا فى الحيـاة الاقتصادية على الاطلاق ولـكنه لا يكون كاملا على الاطلاق (١) وهناك أيضا شيء من التنافس فى الحياة السياسية وان كان من النوع المتوقع دائما لضمان ولاء الشعب • ولقد حددنا تبسيطا منا للامور طراز التنافس على القيادة الذى يحدد دائما وجود الديموقراطية بالتنافس الحر على الصـوت الحر • ولعل تبرير هذا يبرز فى الحقيقة الواقعة وهى أن الديموقراطية تبدو وكأنها تعنى أسلوبا يعترف به لتوجيه الصراع التنافسى، وان الطريقة الانتخـابية هى فى الواقع الاسلوب الوحيد المتيسر لجميع المجتمعات مهما كان حجمها • ولكن على الرغم من ان هذا الاسلوب يستثنى

(١) سبق لنا ان أوردنا فى القسم الثـانى من هـذا الكتاب عددا من الامثلة على المشاكل التى تنشأ من هذا الوضع •

(المؤلف)

عدة أساليب لضمان الزعامة كان من الواجب استبعادها(١) كالتنافس عن طريق العصيان السياسى فانه لا يستثنى على الاطلاق الحالات التى تكون مشابهة تمام التشابه للظواهر الطبيعية التى نطلق عليها اسم الاساليب غير العادلة أو اسم التنافس الخداع أو التنافس المقيد ، ولا يمكننا استثناء هذه الاساليب كلها ، اذ اننا لو استبعدناها لظللنا نواجه هدفا لا واقعيا كل اللاواقعية (٢) وهناك حلقة مستمرة من التبدلات بين هذه الحالة المثالية التى لا توجد • وبين الحالات التى تمنع فيها أية منافسة مع القائد الراسخ القدم عن طريق القوة تختفى فيها الطريقة الديموقراطية للحكم وراء ظلال الطريقة الاوتوقراطية ، سائرة بخطى غير مرئية • ولكن اذا شئنا أن نفهم،لا أن نفلسف الامور على النحو الذى نشاؤه ، فعلينا أن نقبل هذا الوضع على علاته ، لان قيمة القاعدة التى وضعناها لا تتأثر تأثرا جديا من جراء قبولنا به •

وتبدو نظريتنا خامسا ، موضحة للعلاقة القائمة بين الديموقراطية والحرية الفردية وإذا كنا نعنى بالاخيرة وجود مجال للحكم الذاتى الفردى تختلف حدوده من الناحية التاريخية ، مع علمنا بأن ليس ثمة من مجتمع يتسامح بالحرية المطلقة حتى فى الضمير أو فى الحديث ، أو مجتمع يضيق ذلك المجال الى حدود الصفر فان القضية تتحول الى موضوع نسبى • ولقد رأينا أن الطريقة الديموقراطية لاتضمن بحكم الضرورة حدا أعلى من الحرية الفردية مما تضمنه الطرائق السياسية الاخرى أو تسمح به فى أوضاع سياسية مماثلة فعلى النقيض قد يكون الوضع معكوسا • ولكن هناك علاقة بين الطريقتين، فلو كان فى وسع كل فرد من ناحية المبدأ على الاقل أن يدخل مجال المنافسة على الزعامة ، عن طريق عرض نفسه على الناخبين ، فان هذه الارادة تكون فى معظم الحالات، ان لم تكن فيها كلها معانية لقدر كبير من حرية

---

(١) يستثنى الاسلوب عدة طرق أخرى لم يكن من الواجب استبعادها أبدا كطريقة الوصول الى القيادة السياسية بموافقة الشعب الضمنية أو بالانتخاب الموحى به •

ويختلف هذا الانتخاب من ذلك الذى يتم بالاقتراع من الناحية التقنية ولكنه لا يخلو على أية حال من الاهمية حتى في علم السياسة الحديث • وليس السلطان الذى يملكه اى زعيم حزبى ضمن اطار حزبه الا قائما على التقبل الضمنى لقيادته لكن هذه الامور تفاصيل من الناحية النسبية وفي الامكان اهمالها في كتاب كهذا •

(المؤلف)

(٢) تكون هناك كما في الميدان الاقتصادى بعض القيود ضمنية في المبادىء القانونية والخلقية للمجتمع •

النقاش للجميع (١) وهى تعنى عادة وبصورة خاصة قدرا كبيرا من حرية الصحافة ولا تكون هذه العلاقة بين الديموقراطية والحرية دقيقة للغاية ومتزمتة • بل فى الامكان معالجتها ، ولـكنها تعتبر من وجهة نظر المثقف كبيرة الاهمية ولاسيما وان كل شىء ذو مساس بها •

ومن الواجب أن نلاحظ سادسا ، اننى فى قولى بأن الواجب الأول للناخبين هو ايجاد حكومة اما مباشرة أو عن طريق هيئة وسيطة) قصدت أن أضمن هذا التعبير أيضا واجب اقالتها • وتعنى المهمة الاولى تقبل قائد أو مجموعة من القادة فى حين أن المهمة الثانية تعنى سحب هـذا التقبل والعدول عنه• وقد ينطوى هذا على عنصر لابد وأن يكون القارىء قد أهمله أو أخطأ فيه • فقد يظن القارىء خطأ بأن جماهير الناخبين لا تكتفى بتنصيب القيادة وانما تسيطر عليها أيضا • ولكن لما كانت هذه الجماهير لا تسيطر عادة على قيادتها السياسية على أى نحو الا عن طريق رفض اعادة انتخابها أو اعادة انتخاب الاغلبيات البرلمانية التى تؤيدها ، فان من الواجب الخفض من هذه الافكار عن السيطرة والتقليل من أهميتها على النحو الذى أوضحته فى تعريفى السابق • وقد تحدث أحيانا انعكاسات ذاتية تقلب حكومة قائمة أو تطيح بوزير فرد مباشرة أو عن طريق فرض سبيل معين من سبل العمل ، ولكن هذه الانعكاسات لا تكون شاذة ونادرة فحسب ، بل تكون كما سنرى فيما بعد مخالفة لروح الاسلوب الديمقراطى أيضا •

وتلقى نظريتنا سابعا شيئا من الضوء الضرورى على قضية اختلفت الآراء حولها منذ أمد بعيد فكل من يقبل عقيدة الديموقراطية التقليدية ، وكل من يؤمن نتيجة لذلك بأن الاسلوب الديموقراطى هو أن يضمن المرء تقرير المشاكل وصياغة السياسات طبقا لارادة الشعب ، يصطدم ولا ريب بالحقيقة الواقعة ، وهى أنه حتى لو كانت الارادة محدودة وواقعية ، فان القرار بأغلبية بسيطة يؤدى فى حالات كثيرة الى تشويه تلك الارادة بدلا من وضعها موضـع التنفيـذ • فمن الواضح أن ارادة الاغلبيـة هى ارادة الاغلبية وليست «ارادة الشعب» • فالاخيرة تحفة فنية لاتستطيع الاولى أن تمثلها والمساواة بينهما بالتعريف لا تحل المشكلة اطلاقا • ولا ريب فى أن واضعى المشاريع المختلفـة للتمثيل النسبى قد قاموا بمحاولات عدة لحلها حلا صحيحا •

---

(١) أنا اعنى بالحرية هنا ، ما يتمتع به كل انسان يود أن يؤسس مصنعا جديدا للنسيج مثلا •

(المؤلف)

ولقد واجهت هذه المشاريع نقدا معاديا على أسس عملية فمن الواضح حقا أن التمثيل النسبي يؤمن الفرص المواتية للأمزجة الذاتية الشاذة لفرض نفسها • ولكنه في الوقت نفسه يحول بين الديموقراطية وبين اخراج حكم فعال ذي كفاية كما يقيم الدليل على خطورته في أيام المتاعب(١) ولكن قبل الوصول الى النتيجة القائلة بأن الديموقراطية تغدو غير عملية اذا طبقت مبادئها بصورة دائمة فان من المفيد أن نسأل أنفسنا : هل كانت هذه المبادىء تعني حقا وبصورة ضمنية وجود التمثيل النسبي ؟ •

ولكنها لا تعني ذلك في الواقع واذا كان تقبل القيادة هو العمل الصحيح لاصوات الناخبين فان موضوع التمثيل النسبي ينهار ، لان فرضياته لم تعد ملزمة • وهنا يصبح المعنى الفعلي للديموقراطية مجرد تسليم أعنة الحكم الى أولئك الذين يحظون بتأييد أكبر من منافسيهم ، أفرادا كانوا أو جماعات ، وهذا بدوره يؤكده مركز نظام الاغلبية في منطق الطريقة الديموقراطية ، وان كان في وسعنا أن نستنكره على أسس خارج حدود ذلك المنطق •

٢ ـ تطبيق المبدأ

سنحاول الآن تجربة النظرية التي شرحناها في الجزء السابق على بعض الظواهر الأكثر أهمية في تركيب الجهاز السياسي في البلاد الديموقراطية وعمله •

أولا : سبق لي أن قلت ان المهمة الاولى لاصوات الناخبين في ظل الديموقراطية هي اخراج الحكومة الى حيز الوجود • وقد يعني هذا انتخاب مجموعة كاملة من الموظفين الافراد • لكن هذه الممارسة هي على الغالب مظهر من مظاهر الحكم المحلي وفي وسعنا تجاهلها تبعا لذلك • (٢) ، ولما كنا ندرس أوضاع الحكومات المركزية على الصعيد القومي ليس الا ، فان

---

(١) أوضح الاستاذ ف . هيرمينز في كتابه «حصان طروادة في الديموقراطية» المطبوع عام ١٩٣٨ كافة الحجج المخالفة للتمثيل النسبي ايضاحا وافيا •

(٢) نحن نفعل هذا لمجرد تبسيط الامور ليس الا فالظاهرة تتفق تماما مع مخططنا في البحث •

في وســعنا أن نقول ان اخراج الحكومة يعنى فى الواقع تقرير شخصية القائد (١) ولنسمه هنا كما سميناه من قبل رئيس الوزراء .

وهناك ديموقراطية واحدة فى العالم يقوم صوت الناخب فيها بأداء ذلك بصورة مباشرة وهى الولايات المتحدة (٢) . أما فى جميع الحالات

---

(١) ان الصحة في هذا القول تقريبية ليس الا فأصوات الناخبين في الواقع تدفع الى السلطة مجموعة تعترف في معظم الحالات العادية بقائد فرد لها ولكن هناك قادة في العادة في الصفين الثاني والثالث يحملون مدافعهم السياسية بيمناهم وليس في وسع القائد الا أن يضعهم في المراكز التى تناسبهم وعلينا أن نعترف بهذه الحقيقة في الحال .

وهناك نقطة اخرى يجب أن نوليها مكانها من الاعتبار فعلى الرغم من وجود كل ما يبرر توقعنا ان يكون الرجل الذى يصل الى مركز القيادة العليا من ذوى القوة الشخصية الضخمة ، فان حقيقته مهما كانت لا تفرض أن تكون هذه هى الحالة دائما كما سنرى بعد قليل . ومن هنا لا يكون تعبير القائد أو الرجل الاول منطويا دائما على أن يكون هذا الانسان مزودا بكفايات القيادة أو أنه من ذوى الشخصيات التى تتولى قيادتها . فهناك أوضاع سياسية مواتية لظهور أناس يفتقرون الى مؤهلات القيادة وخصائصها ، كما تكون غير مواتية لقيام مراكز فردية قوية .

ومن هنا قد يكون الحزب أو مجموعة من الاحزاب المؤتلفة في بعض الاحيان بلا رأس ولكن كل فرد فيه أو فيها يدرك أن هذا الوضع ينطوى على حالة مرضية ويكون من أسباب الهزيمة النموذجية .

(المؤلف)

(٢) في وسعنا أن نهمل هنا المؤتمرات الانتخابية . وفي تسميتنا رئيس الولايات المتحدة برئيس وزراء أود أن أؤكد التشابه الجوهرى بين مركزه ومركز رؤساء الوزارات في الدول الديموقراطية الاخرى . ولكننى لا أود التقليل من أهمية الفروق أيضا وان كان بعضها شكليا اكثر منه واقعيا ولعل أقلها أهمية هو ان الرئيس الامريكى يؤدى أيضا نفس المهام المظهرية التى يؤديها أيضا رؤساء الجمهورية في فرنسا ، ولعل اكثرها أهمية هو ان الرئيس الامريكى لا يستطيع حل الكونجرس ، لكن رئيس الوزارة الفرنسية لا يستطيع حل المجلس في بلاده أيضا . ويكون مركزه من الناحية الاخرى أقوى من مركز رئيس الوزراء الانجليزى من حيث أن قيادته تكون مستقلة عن الاقلبية التى يملكها في الكونجرس من الناحية القانونية على الاقل ، اذ انه في حالة افتقاره الى هذه الاغلبية يكون دائما معرضا للتهديد . وفي وسعه أيضا أن يعين الوزراء وأن يعتقلهم كما يهوى ويشاء ولا يمكن اطلاق اسم الوزراء على هؤلاء على صعيد المفهوم الانجليزى للتعبير ولعل لفظ أمين الوزارة أو وكيلها هو الافضل . وفي وسعنا على هذا الصعيد أن نقول ان الرئيس الامريكى لا يكون رئيسا للوزارة فحسب ، بل هو الوزير الوحيد أيضا ، الا اذا وجدنا وجها للشبه بين مهام عضو الوزارة الانجليزية وبين مهام مديرى الجهات الادارية في الكونجرس .

وليس من الصعب أن نوضح أو نفسر هذه الخصائص وكثيرات غيرها في هذه البلاد أو في غيرها من التى تستخدم الاسلوب الديموقراطى ، ولكن رغبة في الاختصار =

الاخرى فان أصوات الناخبين لا تخرج الحكم بصورة مباشرة وانما تخرج جهازا وسيطا نطلق عليه اسم البرلمان (١) وعليه تتوقف مهمة اخراج الحكومة. وقد يكون من السهل أن نصف تبنى هذا الترتيب أو تطويره اما على أسس تاريخية أو على أسس من المصلحة وان نشرح الاشكال المختلفة التى اتخذها فى مختلف الاوضاع الاجتماعية ولكن هذا التركيب لايكون منطقيا ، وانما يكون التدرج الطبيعى الذى لا تستطيع العقائد الرسمية ولا القانونية طبعا ادراك معانيه ونتائجه .

ولكن كيف يستطيع البرلمان أن يخرج الحكومة الى حيز الوجود ؟ لعل الاسلوب الواضح هو أن ينتخب البرلمان هذه الحكومة أو ينتخب ـ ولعل هذا أكثر انطباقا على الواقع ـ رئيس الوزراء ، ثم يجرى اقتراعه على قائمة الوزراء التى يقدمها هذا الرئيس. لكن هذا الاسلوب لايستعمل الا نادرا (٢) وان كان يحقق طبيعة الاجراء بشكل أفضل من غيره. يضاف الى هذا ، ان جميع الاجراءات الاخرى قد تؤدى الى عين ما يتوخاه اذ أن الرجل الذى يغدو رئيسا للوزراء ، يكون في معظم الحالات هو عين الرجل الذى ينتخبه البرلمان. أما الطريقة التى يعين بوساطتها فى الحكم فعلا فليست فى الواقع أكثر من مجرد اجراء شكلى، سواء أكانت عن طريق ملك كما هى الحالة فى انجلترا، أو رئيس للجمهورية كما هو الوضع فى فرنسا ، أو عن طريق وكالة أو لجنة خاصة كما اتبع فى عهد دولة بروسيا الحرة فى جمهورية ويمار (٣) .

= أرى أن نقصر بحثنا على الوضع الانجليزى وأن نعتبر جميع الحالات الاخرى مجرد انحرافات عن النظرية تتراوح في أهميتها بين التفاهة وبين الضخامة على اعتبار أن منطق الحكم الديموقراطى قد أثبت وجوده تماما في الممارسة الانجليزية وان لم يكن في الشكل القانوني .

(المؤلف)

(١) يذكر القارىء ولا شك أنني عرفت البرلمان بأنه جهاز الدولة وعلى الرغم من ان هذا قد تم لاسباب تتعلق بالمنطق الشكلى أو القانوني فان هذا التعريف يناسب بصورة خاصة مفهومنا عن الطريقة الديموقراطية . ومن هنا تكون العضوية في البرلمان مجرد وظيفة .

(٢) اتبعت هذه الطريقة على سبيل المثال في النمسا بعد انهيار امبراطوريتها في عام ١٩١٨ .

(المؤلف)

(٣) جمهورية ويمار هى الجمهورية التي ظهرت في ألمانيا على أسس ديموقراطية بعد الحرب العالمية الاولى وظلت قائمة حتى ظهور هتلر والنازية في عام ١٩٣٣ م .

(المعرب)

وتكون الطريقة التقليدية الانجليزية على النحو التالى . فعندما تجرى الانتخابات العامة يحصل الحزب المنتصر على أغلبية من المقاعد فى البرلمان ويغدو فى وضع يمكنه من الاقتراع على نزع الثقة من أى شخص آخر غير زعيمه وبذلك يكون هذا الزعيم مرشحا من قبل البرلمان بطريقة سلبية لتولى قيادة البلاد ولكنه يتلقى تعيينه الرسمى من صاحب التاج ، ويقبل يديه ويقدم اليه قائمة بأسماء وزرائه الذين يكون أعضاء مجلس الوزراء جزءا منهم .وهو يضمن هذه القائمة أولا بعض المناضلين الحزبيين الاول الذين يتولون مناصب شرفية ، وثانيا : زعماء الصفين الثانى والثالث من الذين يعتمد عليهم فى المعارك البرلمانية والذين يدينون بايثارهم من ناحية ، الى أهميتهم السياسية الايجابية ، ومن الناحية الثانية الى ما قد يثيرونه من ازعاج ، وثالثا الرجال الصاعدين الذين يدعوهم الى استهواء مناصب الحكم وليبتز منهم قواهم الفكرية ، ورابعا وأخيرا بعض الرجال الذين يؤمن بجدارتهم فى اشغال المناصب المعينة (1) ولا ريب فى أن هذا الاجراء سيؤدى فى الاوضاع العادية الى نفس النتائج التى كان الانتخاب البرلمانى للوزراء سيؤدى اليها . ولا ريب فى أن القارىء سيدرك أيضا أنه لما كان فى وسع رئيس الوزراء فى انجلترا ان يحل البرلمان ليستفتى البلاد فان النتيجة تكون قريبة الى حد ما ، من تلك التى يتوقعها المرء من انتخاب الوزراء مباشرة من الناخبين ، طالما أن هؤلاء يؤيدونه تمام التأييد (2) وفى وسعنا أن نشرح هذه النقطة بالذات بحادث تاريخى مشهور .

---

(1) أرى أن القول كما يفعل بعض الناس بأن الاهلية للمنصب لا تعتبر كبيرة الاهمية في هذه الأجراءات خروج على الصدد بالنسبة الى النقطة التى نتولى شرحها ولعل من جوهر الحكم الديموقراطى أن يكون للقيم السياسية المكان الاول في الاعتبار وأن تأتى الكفاية والاهلية في مرتبة عرضية ثانوية . راجع الفصل الثالث والعشرين من هذا الكتاب .

(2) اذا لم تكن لرئيس الوزراء كما هى الحالة في فرنسا اية سلطة من هذا النوع فلن الرفقة البرلمانية تكتسب شيئا من الاستقلال ، بحيث تبدو المقارنة بين تقبل البرلمان لشخص ما وتقبل الناخبين لنفس الشخص مقارنة ضعيفة ومهلهلة . ولعل هذا هو الوضع الذى تتحول فيه لعبة الصالونات في السياسات البرلمانية الى شىء يشبه الفوضى . ونحن نرى في هذا الوضع من ناحيتنا انحرافا عن مخطط الديموقراطية . ولا ريب في أن ريمون بوانكاريه كان يرى هذا الرأى ايضا .

ولا ريب أيضا في أن مثل هذه الاوضاع تحدث ايضا في انجلترا فسلطة رئيس الوزراء في حل البرلمان أو على سبيل التحديد في نصح الملك بحل البرلمان تصبح غير عملية ، اذا كانت الحلقة الداخلية لحزبه ترفض ذلك ، او اذا لم تكن هناك فرصة ...

ثانيا : عندما توقعت حكومة بيكونزفيلد (دزرائيلى) فى عام١٨٧٩، وبعد ست سنوات من الحكم الناجح الذى توجته بانتصارها المذهل فى مؤتمر برلين ، وكان من حقها أن تتوقع طبقا لجميع المقاييس ، النجاح فى الانتخابات العامة ، راح جلادستون يثير البلاد فجأة بسلسلة من الخطب المتناهية فى القوة ، اذ عزف على نغمة فظائع الاتراك بنجاح مما أدى الى احاطته شخصيا بموجة عارمة من الحماسة الشعبية (١) • ولم يكن لحزبه أى شأن فى هذه الحملة الناجحة ولا سيما ان عددا من قادته قد خالفوه رأيه مما أدى الى استقالته منزعامته ليواجه البلاد بمفرده ودون أىنصير• ولكن عندما اكتسح حزب الاحرار المعركة الانتخابية ، بفضل هذه الحملة، اتضح لكل انسان أن من الواجب أن يعود الى زعامة الحزب ، بل انه عاد الى زعامته بفضل زعامته القومية التى لم تترك مجالا لأى انسان آخر • وهكذا عاد الى الحكم محاطا بهالة من الامجاد •

ولا ريب فى أن هذا المثل الذى أتينا به يعلمنا الكثير عن طريقة سير الاسلوب الديموقراطى وتطبيقه• ولنبدأ بالقول بأن هذه الطريقة فريدة فى نوعها من ناحية مافيها من مزايا مسرحية ليس الا • ولا ريب فى أنها تمثل العينية المضخمة لفصيلة عادية ولا تختلف حالات بيت وبيل وبالمرستون وكامبل ـ بانرمان وغيرهم عنها الا اختلافا نسبيا •

ولنتناول أولا القيادة السياسية لرئيس الوزراء(٢) يظهر المثل

= فعلية في ان تؤدى الانتخابات الى تقوية مركزه في المجلس أو بعبارة أخرى قد يكون رئيس الوزراء أقوى في البرلمان منه في البلاد • ويمكن ظهور هذه الحالة بشيء من الانتظام بعد ان تقضي الحكومة بضع سنوات في الحكم • ولكن هذا الانحراف عن التخطيط لا يمكن أن يستمر في النظام الانجليزى لمدة طويلة • (المؤلف)

(١) أنا لا أعنى أن التسوية المؤقتة التى أثارتها الحروب الروسية التركية والاستيلاء على جزيرة قبرص التى لا جدوى منها أو فائدة يؤلفان في حد ذاتهما عملين رائعين من أعمال القيادة السياسية الفارهة ، ولكننى أعنى أن هذين العملين من وجهات نظر السياسة المحلية من طراز النجاح المظهرى الذى يستهوى عادة غرور المواطنينالعاديين ويقوى آمال الحكومة في جو من الوطنية المغالية في حماستها • ولقد كان الرأى السائد في الواقع ان دزرائيلى كان سيفوز حتما لو انه حل البرلمان فور عودته من برلين •

(٢) لعل من خصائص الانجليز في طريقتهم في عمل الامور ان الاعتراف الرسمى بوجود منصب رسمى لرئيس الوزراء لم يتحقق الا في عام ١٩٠٧ عندما سمح لهذا المنصب في الظهور رسميا لاول مرة في نظام الاسبقية في المراسم (التشريفات) فيالبلاط

الذى ضربناه أن هـذه القيادة تتألف من ثلاثة عناصر مختلفة يجب عدم الخلط بينها وان كانت هي تمتزج بنسب مختلفة بحيث يقرر المزيج طبيعة حكم كل من رؤساء الوزارات • فهو يأتى الى الحكم فى الظاهر كالرجل القيادى فى حزبه فيالبرلمان ولا يلبث بعدأن يتسلم زمام الحكم ، أنيصبح الى حد ما رئيسا للبرلمان ، أى رئيسا للمجلس الذى هو عضو فيه مباشرة وزعيما للمجلس الآخر بصورة لا مباشرة • وهـذا يعنى أكثر من مجرد تورية رسمية وأكثر مما تنطوى عليه قيادته لحزبه• فهو يحصل على النفوذ يفرضه على الاحزاب الاخرى ، وعلى الاعضاء الافراد فى هـذه الاحزاب ، كما يستغزكراهيتها أو كراهيتهم له ، وهذا يعنى الكثير فى فرص نجاحه•

= لكن هذا المنصب قديم فيها قدم الحكم الديمقراطى نفسه . ولكن لما كان الحكم الديموقراطي نفسه لم يطبق في البلاد نتيجة قانون خاص وانما جاء ثمرة تطور متدرج كجزء من عملية اجتماعية شاملة ، فليس من السهل أن نضع تاريخا ولو كان تقريباالمولد هذا الحكم . فهناك أمد طويل يعرض حالات جنينية. ولعل من المغرى أن نؤرخ بدء النظام بأيام وليام الثالث الذى أدى كونه أجنبيا الى ضعف مركزه بالنسبة الى الملوك من أهل البلاد ، لكن الاعتراض على هذا عنى أن انجلترا لم تكن ديمقراطية في ذلك الحين ، اذ يذكر القارىء اننا لا نعرف الديمقراطية بمدى توسع الحق في الاقتراع ، وان الحالة الجنينية المسماة بحالة دانبي وقعت في أيام شارل الثانى ، وان وليام الثالث لم يكيفنفسه لقبول الوضع بل ظل يحتفظ ببعض السلطات في يديه .وعلينا ان لا نخلط مطلقا بين رؤساء الوزراء والمستشارين مهما كان هؤلاء أقوياء في عهد ملوكهم . ومهما كانوا متترسين في قلب الحكم بكم والسلطات ، من آمثال زيشليو ومازاران وسترا فورد ولا ريب في أن جودولفان وهارلى في عهد الملكة آن يمثلان حالتين انتقاليتين وكان أول من اعترف به الناس عامة في حينه ، ومن عده المؤرخون السياسيون رئيسا للوزراء ، السير روبرت وولبول . ولكنه كان يفتقر كثيره من الذين تلوه من أمثال الدوق نيوكاسل ، وأخيه هنرى بيلهام ، وجميع الآخرين البارزين حتى أيام اللورد شيلبورن بما في ضمنهم بيت الكبير ، إلى خاصة أو أكثر من خصائص رئيس الوزراء ، أما بيت الصغير فكان أول رئيس وزراء فعلى وكامل الصفات .

ولعل من الطريف أن نسجل هنا ، ان ما أدركه الناس في أيام السير روبرت وولبول . وفي أيام للورد كارتيريت أيضا لم ينطو على تفهم شيء لابد من وجوده في الحكم الديموقراطى ، وان هذا الشيء قد بدأ في البروز . فلقد شعر الرأى العام على النقيض من ذلك بأن هـذه الظاهرة تعتبر سرطانا شريرا ، يهـدد نموه السعادة القومية والديموقراطية ، ولم يكن تعبير الوزير الاوحد أو الوزير الاول الا سبة معينة وجهها خصوم وولبول اليه . وهذه حقيقة في منتهى الاهمية ، فهي لا تعرض ما تلقاه النظم الجديدة عادة من مقاومة فحسب وانما تعرض أن هذا النظام الجديد كان يعتبر عند الناس غير متفق مع العقيدة التقليدية للديموقراطية التى لا مكان لها في القيادة السياسية على صعيد مفهومنا ، ولا مكان بالتالى في الواقع لمركز رئيس الوزراء .

(المؤلف)

وقد يجبر حزبه قسرا كما فعل السير روبرت بيل ، على ما يريد ، عن طريق الاحزاب الاخرى • وأخيرا بالرغم من أنه قد يكون فى جميع الحالات العادية أيضا زعيم حزبه فى البلاد فان العينية الحسنة التكوين لعنف رؤساء الوزارات ستصبح ذات مركز فى البلاد يختلف تمام الاختلاف عن المركز الذى تخولها اياه بصورة رتيبة زعامتها للمنظمة الحزبية • فهو سيقود الرأى العام بصورة خلاقة ويصوغه على النحو الذى يراه ويصعد فى النهاية الى مركز القيادة التشكيلية للرأى العام وراء مستويات الحزب وخطوطه ويصل منه الى الزعامة القومية العامة التى تصبح الى حد ما مستقلة عن الرأى الحزبى المجرد • ولا أرى بى حاجة الى تبيان ما فى هذه الانجاز من شخصية خاصة ولا الى بيان ما فى هذه الخطوة من أهمية خارج نطاق الحزب والبرلمان • فهى تسلم الى يد القائد سوطا يستطيع عن طريق هزه وقرقعة صوته حمل الاتباع المترددين والمتآمرين ـ على السير فى الصف ، وان كانت خشونة ملمسه قد تسبب الأذى لليد التى تحمله ولا تنجح فى استعماله •

وتضفى هذه الحقيقة شيئا من التأييد الهام على فرضيتها بأن مهمة خلق الحكومة تقوم فى ظل النظام البرلمانى ، فى أيدى البرلمان نفسه • ويقرر البرلمان عادة شخص رئيس الوزراء ولكنه فى عمله هذا لايكون مطلق الحرية تماما • فهو يتخذ قراره عن طريق التقبل لا عن طريق المبادرة والاقتراح • واذا ما استثنينا بعض الحالات المرضية ، كحالة مجلس النواب الفرنسى فان رغبات الاعضاء ، لا تكون القاعدة النهائية التى تنبثق عنها الحكومة • فالاعضاء مقيدون قبل كل شىء بالالتزامات الحزبية ، يضاف الى هذا أنهم ينقادون الى الرجل يختارونه ، الى الحد الذى يحملهم على اختياره ، تماما كما ينقادون له بعد اختيارهم اياه ، ومن حق كل جواد أن يركل بقدمه وهو يجرى فى السباق ، ولكنه لا يستطيع دائما أن يجرى كما يشاء لوجود اللجام فى فمه • لكن الثورة ضد القائد أو مقاومته سلبيا تظهران عادة العلاقة الطبيعية • ولعل هذه العلاقة هى جوهر الاسلوب الديموقراطى ولبابه ، ولعل نجاح جلادستون الشخصى فى انتخابات عام ١٨٨٠ هو الرد على النظرية الرسمية القائلة بأن البرلمان هو الذى يخلق الحكومات ويصرفها (١) •

---

(١) حمل جلادستون نفسه لواء هذا الشعار بقوة فعندما هزم فى المعركة الانتخابية التى جرت فى عام ١٨٧٤ ، أصر على مواجهة البرلمان الجديد قبل استقالته اذ كان من رأيه أن البرلمان هو صاحب الحق فى أصدار الحكم بالابعاد من الحكم وبالطبع لا يعنى هذا التزمت شيئا . وكان يصر فى نفس الوقت اصرارا عنيدا على وجوب أظهار منتهى =

ثالثا : وننتقل من ذلك الى طبيعة مجلس الوزراء ودوره (١) أنه شيء غريب ذو وجهين لانه الثمرة المشتركة للبرلمان ورئيس الوزراء. فالاخير هو الذى يختار أعضاءه لتعيينهم ، ولكن الاول هو الذى يقبلهم وهو الذى يؤثر على اختياره . واذا ما نظرنا اليه من وجهة نظر الحزب تبين لنا أنه تجميع للقادة الثانويين الذين يعكسون الى حد ما بنيانه وتكوينه . واذا ما نظرنا اليه من وجهة نظر رئيس الوزراء تمثل لنا على شكل تجميع لرفاق السلاح ولرجال الحزب الذين يتحتم عليهم أن يعنوا بمصالحهم وآمالهم ، على اعتبار انهم يمثلون برلمانا مصغرا . ومن الضرورى لخلق هذا التركيب وتأمين عمله ، أن يحزم أعضاؤه المحتلون أمرهم، دون أن يكون هناك حب متحمس بحكم الضرورة لرئيسهم ، على العمل تحت قيادته ، وأن يصوغ هذا القائد برنامجه بشكل يدعو زملاءه فى المجلس الوزارى ، الى عدم الشعور دائما برغبتهم على حد تعبير الاصطلاح الرسمى فى « اعادة النظر فى موقفهم » ، أو فى القيام باضراب صامت . وهكذا يكون لمجلس الوزراء بل الوزارة بكاملها التى تضم بالاضافة الى أعضاء المجلس ، عددا من الوزراء السياسيين الآخرين مهمة تختلف فى العملية الديموقراطية

= الاحترام للتاج . ولقد مجد مؤرخو حياته واحدا اثر آخر هذا الموقف الودى من الزعيم الديموقراطى العظيم ، ولكن الملكة فيكتوريا أظهرت ولاشك مزيدا من الادراك على ما أظهره هؤلاء المؤرخون اذا ما حكمنا على ما حملته له من كره لم تتورع عن اظهاره منذ عام ١٨٧٦ . وهو الكره الذى ينسبه هؤلاء المؤرخون لتأثير دزرائيلى المشئوم عليها . فهل من الضرورى يا ترى أن نبين بأن اظهار الاحترام قد يعنى أمرين مختلفين كل الاختلاف ؟ فالرجل الذى يبدى لزوجته احتراما متعمدا لا يكون من النوع الذى يقبل رفقة الحياة بين الجنسين على أساس من التكافؤ والمساواة ولا ريب فى أن الموقف المنطوى على الاحترام، اسلوب من أساليب تجنب هذا العيش المتكافىء .

(١) لا ريب فى أن الاستمرار التاريخى الذى شمل التبدلات التى طرات على النظم قد أسدل ستارا من الغموض لا على تطور منصب رئيس الوزراء فحسب بل وعلى تطور مجلس الوزراء نفسه — فما زال مجلس الوزراء الانجليزى من الناحية القانونية حتى يومنا هذا الجزء المنفذ من مجلس الملك الخاص ، وهو المجلس الذى يؤلف أداة الحكم فى العهود التى سبقت النظام الديموقراطى . ولكن ظهر هناك جهاز مختلف تمام الاختلاف تحت السطح الظاهرى . وعندما ندرك هذه الحقيقة نجد أن من الاسهل علينا أن نؤرخ هذا الظهور ، من تاريخنا لظهور منصب رئيس الوزراء . وبالرغم من ظهور وزارات جنينية فى عهد شارل الثانى الا أن وزارة الاحرار الانقلابية فى عهد وليام الثالث هى المرشحة لتحتل المكان الاول فى تاريخ الوزارات البريطانية . ولم تظل هناك منذ عهد الملكة آن الا نقاط فرعية يجب الاتفاق عليها فى هذا الصدد بالنسبة الى العضوية والعمل الوزارى .

(المؤلف)

عن مهمة رئيس الوزراء أو الحزب أو البرلمان أو الناخبين · ويرتبط هذا العمل من الوساطة القيادية بالاعمال اليومية السائرة التى يصرفها الوزراء كافراد فى مختلف الوزارات والدوائر ، وان كان لا يعتمد عليها اطلاقا ، لا سيما وانهم عينوا فى مناصبهم للابقاء على سيطرة الجماعة الحاكمة على الجهاز البيروقراطى للدولة · ولهذا العمل أيضا علاقة غير واضحة ، ان وجدت على الاطلاق ، بضمان تنفيذ ارادة الشعب فى كل من هذه الدوائر والوزارات · ولا ريب فى أن الشعب يجد فى معظم الحالات نتائج لم يكن يحلم بها قط ، وما كان ليوافق عليها اطلاقا لو استشير فى أمرها مسبقا·

رابعا : ولنتحدث الآن عن البرلمان لقد عرفت ما يبدو لى أنها مهمته الاولى ، وأقمت الدليل على صحة هذا التعريف· ولكن قد يقال بأن تعريفى له ، لا ينصف ما يقوم به من مهام أخرى فالبرلمان يؤدى مهام أكثر بكثير من مجرد تنصيب الحكومات والاطاحة بها · انه هو الذى يتولى التشريع وهو الذى يقوم أحيانا بشئون الادارة · اذ بالرغم من أن ما يصدر عن البرلمان من عمل ، يسمى قانونا ، باستثناء القرارات والبيانات السياسية فهناك اعمال أخرى يقوم بها تعتبر اجراءات ادارية · ولعل الموازنة العامة هى خير مثل على هذه الاجراءات· فاقرار الموازنة عمل ادارى ولكنها فى هذه البلاد توضع وتخطط من الكونجرس نفسه · أما فى البلاد التى يقوم وزير المالية باعدادها بموافقة مجلس الوزراء ، كانجلترا مثلا ، فان من واجب البرلمان أن يصدقها · وتصديقه هو الذى يجعل منها قانونا أو عملا برلمانيا · الا تنفى هذه الحقيقة نظريتنا وتدحضها ؟ ·

وعندما يتقابل جيشان متعاديان تتركز حركاتهما الفردية دائما حول أهداف معينة تقررها أوضاعهما السوقية والتعبوية · وقد يتقاتلان للسيطرة على مساحة من الارض أو على هضبة ، ولكن الرغبة فى احتلال هذه الهضبة يجب أن تنبثق عن الهدف السوقى أو التعبوى وهو هزم العدو · وقد يكون من السخف الواضح محاولة استخلاص هذه الرغبة من أية خصـائص لا عسكرية قد تملكها تلك القطعة من الارض أو تلك الهضبة · وعلى هذا النحو فان الهدف الرئيسى والأول لكل حزب سياسى هو التغلب على الاحزاب الاخرى اما للحفاظ على السلطان أو للوصول اليه ويكون تقرير القضايا السياسية من وجهة نظر السياسى كاحتلال قطعة الأرض أو الهضبة ليس الغاية وانما مادة النشاط البرلمانى · ولما كان الساسة يطلقون الكلمات بدلا من العبارات النارية ولما كانت هذه الكلمات تزود بصورة حتمية من القضايا التى تناقش فان هذا الوضـع لا يكون

واضحا وضوح الحالة العسكرية · ولكن النصر على الخصم هو جوهر اللعبتين ولبابهما (١) ·

ومن هنا يكون الانتاج السائر للقرارات البرلمانية فى القضايا القومية الى حد كبير الاسلوب الذى يتبعه البرلمان فى الابقاء على حكومة قائمة أو الاطاحة بها أو فى تقبل قيادة رئيس للوزراء أو رفضها· (٢) واذا ما استثنينا بعض الحالات التى سنشير اليها بعد قليل فكل اقتراع فى البرلمان هو اقتراع على الثقة أو على نزعها ، أما الاقتراعات التى يطلق عليها هذا الاسم بالتحديد فانها تحول الى الاطلاقية العنصر الاساسى القائم فى كل اقتراع · وفى وسعنا الاكتفاء بالقول الآن أن المبادرة فى الوصول بأى موضوع الى مرحلة التقرير البرلمانى ، تكون عادة أما من الحكومة أو من وزارة الظل فى حزب المعارضة لا من الاعضاء الأفراد ·

ورئيس الوزراء هو الذى يختار من السلسلة المتلاحقة من المشاكل السائرة ، تلك التى يود أن يجعل منها قضايا برلمانية أى تلك التى تقترح حكومته استصدار قوانين بصددها أو استصدار قرارات بشأنها على الاقل· وترث كل حكومة بالطبع عن سابقتها ارثا من القضايا المعلقة التى قد لايكون فى وسعها أن تركنها على الرف ، فى حين قد تثار قضايا جديدة على

---

(١) كثيرا ما يخرج الساسة على ضباب التعابير وفي وسعنا أن نتقدم بمثل لا يستطيع أي متعرض اتهامنا بالطيش في تقديمه . وهو مثل السير روبرت بيل السياسي البارز الذى نعرفه اذ قال مدللا على مهارته السياسية بعد النصر البرلماني الذىأحرزه على حكومة الاحرار في موضوع سياستها تجاه جمايكا .. « حقا لقد كانت جمايكا فرسا رائعة بدات بهـا لعبة الشطرنج » .. ومن حق القارىء أن يفكر طويلا في هـذا القول .

(٢) ينطبق هذا القول تمام الانطباق على فرنسا قبل أيام فيشي وعلى ايطاليا ما قبل العهد الفاشي ، كما ينطبق على انجلترا ،ولكنه لا ينطبق على حالة الولايات المتحدة اذ أن هزيمة الحكومة في قضية أساسية في الكونجرس لا تتطلب استقالة الرئيس .ولكن هذا نجم عن الحقيقة الواقعة وهى ان الدستور الذى ينطوى على نظرية سياسية مغايرة لا يسمح للممارسة البرلمانية بأن تتطور طبقا لمنطقها . أما من ناحية الواقع فهى أن هذا المنطق لا يفشل كلية في فرض نفسه . فالهزائم في القضايا السياسية وان لم تستطع اخراج الرئيس من منصبه تؤدى الى اضعاف مكانته بصورة عامة والى ابعاده عن مركزه القيادى تبعا لذلك . وهى كافية مؤقتا الى خلق وضع غير طبيعى . ولكن سواء كسب المعركة الانتخابية التالية أو خسرها فان الصراع يتقرر بصورة لا تختلف جوهريا من تلك التى يعالج فيها رئيس وزراء انجلترا وضعآ مماثلا اذ يحل المجلس القائم .

(المؤلف)

اعتبار انها سياسات رتيبة روتينية ، ولعل الحالات الوحيدة التي يستطيع فيها رئيس الوزراء أن يفرض اجراءات تتعلق بقضية سياسية هو خالقها هي تلك التي يحقق فيها أداء رائعا • ولا ريب في أن العامل الذي يقرر النشاط البرلماني هو على أية حال ماتقوم به الحكومة من خيار سواء كان خيارا حرا أو مفروضا ، واذا حدث وقدمت المعارضة أي مشروع قانون ، فان هذا يعني انها تتحدى الحكومة الى معركة ، وتعتبر هذه الحركة هجوما على الحكومة أن تحبطه ، اما بسرقة القضية وتبنيها لنفسها ، أو بهزمها • واذا حدث وقدمت فئة من حزب الحكومة مشروع قانون في قضية رئيسية ليست في برنامج الحكومة فان هذه الحركة تعني ثورة داخلية في الحزب، وعلى الوزراء أن ينظروا اليها من هذه الزاوية لا من زاوية ما في القضية من مزايا تكتيكية زائدة • ويشمل هذا أيضا اثارة المناقشة في المجلس فما لم تقترح الحكومة هذه الاثارة أو توافق عليها فانها تعتبر دليلا على خروج جماعتها على ارادتها • وأخيرا اذا اتخذ اجراء بالاتفاق بين الاحزاب فان هذا يعني انسحابا من المعركة أو تجنبها لأسباب استراتيجية (١) •

خامسا : ليس لهذه الشواذ في مبدأ القيادة الحكومية في المجالس « التمثيلية » من أهميـــة سوى اظهار ما في هذا ابدأ من عملية وتكون هذه الشواذ على نوعين •

أول هذين النوعين أن ليست هناك قيادة مطلقة فالقيادة السياسية التي تطبق جريا على الأسلوب الديموقراطي أقل اطلاقا من غيرها • وذلك بسبب وجود العنصر التنافسي الذي يعتبر جوهر الديموقراطية ولبابها

---

(١) في وسعنا ان نذكر هنا ايضا مثلا بارزا من أمثلة الاساليب الانجليزية فأي مشروع قانون رئيسي لا يستمر معروضا على المناقشة عادة اذا كانت الغالبية التي تؤيده قد هبطت الى رقم خفيض للغاية عند القراءة الثانية . وكانت هذه الممارسة تعني في البداية اعترافا بتحديد مهم لمبدأ الاغلبية كما أطبق في الديموقراطيات الحسنة التوجيه والتنظيم. وقد لا يكون من الصحيح القول بأن واجب الاقلية في الديموقراطيات أن تذعن دائما . ولكن هناك نقطة ثانية فبينما لا تجبر الاقلية دائما على الاذعان للاكثرية في قضية معينة معروضة على المناقشة الا انها مضطرة في معظم الحالات ، نظرا لوجود بعض الاستثناءات للاذعان في موضوع ما اذا كانت الوزارة ستبقى في الحكم اولا . وأي اقتراع عند القراءة الثانية لأي مشروع حكومي رئيسي قد يجمع بين الاقتراع على الثقة بالحكومة وبين الاقتراع على وضع المشروع على الرف . واذا كانت محتويات المشروع هي المهمة ، فلا يبقى هناك أي معنى في الاقتراع عليه . اذا لم يكن سيدرج في كتاب القوانين . أما اذا كان هم البرلمان الاحتفاظ بالحكومة ، فان مثل هذه الاساليب تغدو مفهومة على الفور .

(المؤلف)

ولما كان كل تابع حزبي يملك الحق من الناحية النظرية في الاطاحة بقائده ولما كان هناك أحيانا بعض التابعين يستطيعون أن يفعلوا ذلك بسبب فرص تتاح لهم ، فان العضو العادى اذا أحس بأنه اكبر من مركزه أو الوزير سواءأكان في الحلقة الداخلية أمخارجها يستطيعان أن يتخذا سبيلا وسطا بين الولاء اللا مشروط لشعار الزعيم وبين الرفع اللامشروط لشعار آخر لهما ، وان يوازنا بين الفرص والمخاطر بشيء من اللباقة التى تثير الاعجاب حقا • (١) ويستطيع الزعيم بدوره أن يرد على ذلك باتباع سبيل وسط بين الاصرار على الانضباط ، وبين السماح لنفسه بالفشل ، فيأخذ في تلطيف ضغطه بشيء من التساهلات الحكيمة الى حد ما• ويقرن تجهمه بعبارات المديح والاطراء ، وعقوباته بالمنائح يغدقها على المعاقبين• وتؤدىهذه اللعبة ، طبقا لقوة الافراد ومراكزهم النسبية ، الى قدر مختلف وان كان كبيرا في معظم الحالات من الحرية • فهو يسمح مثلا للجماعات التى تملك من القوة ما يضمن لها اسماع الناس بسخطها وان كانت لا تملك منهـا ما يمكنها من ادخال قادتها وبرامجها في اجراءات الحكومة وترتيباتها ، بأن تنفذ ما تريد في القضايا الصغيرة أو في القضايا التى يقتنع رئيس الوزراء على أى حال بأنها تفتقر الى الأهمية أو أن اهميتها فرعية لا عامة • وهكذا تتاح الفرصة لجماعات الانصار أو حتى للأفراد الأعضاء بتقـديم ما يريدونه من مشاريع قوانين ، كما تقابل بالتسامح أحيانا بعض حالات النقد المجرد أو التقاعس عن الاقتراع آليا الى جانب الحكومة • ولـكن علينا أن ننظر الى هذا الوضع نظرة عملية لندرك ، من الحدود التى توضع لاستخدام هذه الحرية ، انها لا تمس مبدأ العمل البرلماني بل الانحرافات عن هذا المبدأ •

أما النوع الثانى فهو ان هناك حالات تعجز فيها الآلة السياسية عن استيعاب بعض القضايا المعينة اما لان القيادتين العليين لقـوات الحكومة والمعارضة لا تقدر قيمها السياسية أو لأن هذه القيم ذاتها معرضة للشك

---

(١) لعل من أحسن الامثلة لشرح ما قلت الطريق الذى اتبعه جوزيف تشمبرلين بالنسبة الى المشكلة الايرلندية في ثمانينات القرن الماضي ، فلقد تمكن في النهاية من سبق جلادستو في مناوراته ، وان كان قد شرع في الحملة منذ البداية كمتحمس لنصرة ايرلندة. ولا ريب في أن غرابة القضية ناجمة عن عبقرية هذا الرجل وقوته • فكل قطب من اقطاب السياسة يعرف ان الناس العاديين هم الذين يمكن الركون الى ولائهم • ولعل هـذا هو التفسير الصحيح لـما يقوم به أقطاب السـياسة عادة كدزرائيلى مثلا ، من احاطة انفسهم برجال من المستوى العادى •

(المؤلف)

في واقعها (١) وقد يحاول بعض الغرباء اندالك حمل لواء هذه القضاية اذ أنهم يؤثرون الطريق الاستقلالي للوصول الى السلطان على أن ينضووا تحت لواء أى من الاحزاب القائمة • ولا ريب فى أن هذه السياسات تكون عادية ومألوفة • ولكن هناك احتمالا آخر • فقد يحس انسان بقوته فى قضية معينة ويدفعه احساسه هذا الى ولوج الحلبة السياسية لمجرد الرغبة فى حلها بالطريقة التى يراها ، ودون الأمل فى أن يجعل منها بداية لحياة سياسية عادية لكن هذه الحالات شاذة وغير طبيعية ، بحيث لايستطيع المرء أن يجد أمثلة هامة ، ومن الطراز الاول ، عليها • ولعل قصة ريتشارد كوبدن Richardeobden (٢) هى احدى هذه الأمثلة وقد يكون صحيحا القول بأن أمثلة الدرجة الثانية كثيرة ومتوافرة ولا سيما من الطراز الذى عرف فى الحروب الصليبية ، ولكن مهما قيل فيها فليس فى وسع أى انسان أن يصفها بأنها آكثر من خروج على الاجراء المألوف •

وفي وسعنا الآن تلخيص ما قلناه على النحو التالى : قد لا يكون من العسير علينا فى ملاحظتنا للمجتمعات الانسانية أن نحدد الى درجة ما من الدقة الغايات المتعددة التى تسعى المجتمعات التى نتولى درسها الى الوصول اليها • وقد تؤمن هذه الغايات المختلفة التفسير العقلى ، أو المعنى للنشاطات الفردية المتعلقة بها والمماثلة لها • ولكن لا يستتبع هذا على الاطلاق أن يكون المعنى الاجتماعى لأى طراز من النشاط هو بحكم الواقع القوة الدافعة ، وبالتالى التفسير للنشاط • واذا لم يكن كذلك فان النظرية

---

(١) تؤلف القضايا التى لم تجرب بعد ، المثال النموذجى من الدرجة الاولى لهذا الوضع وتكون الاسباب النموذجية التى تدعو الحكومة ، ووزارة الظل المعارضة الى الاتفاق ضمنا على عدم اثارة احدى القضايا على الرغم من ادراكها لأهميتها واحتمالاتها هو ما فى معالجتها من صعوبة فنية ، وخشية الفريقين من أن تؤدى الى خلق متاعب فرعية اخرى . (المؤلف)

(٢) ريشارد كوبدن (١٨٠٤ – ١٨٦٥) سياسي بريطاني كان الولد الرابع بين أحد عشر ولد لفلاح فقير من اهل سسكي . اضطرته أيامه السوداء الى التخلى عن مزرعته عام ١٨١٥ . وقد تولى بعض الاقارب رعاية الغلام فأدخلوه مدرسة عادية تخرج منها ليعمل كاتبا وبائعا متجولا الى ان أقام لنفسه عملا خاصا به في عام ١٨٢٨ وسرعان ما ازدهرت تجارته وتحول الى الصناعة واستعاض عما فاته من دراسة فدرس الاقتصاد . أخذ يدافع عن حرية التجارة وقد اشتهر في قضية قوانين القمح التى دخل البرلمان للمطالبة بالغائها وتمكن من تحقيق غايته فنال شهرة داوية في بريطانيا . (المعرب)

التى تكتفى بتحليل الغاية الاجتماعية أو الحاجة الاجتماعيـــة التى يجب تحقيقها لا يمكن أن تقبل كتفسير معقول للنشاطات المبذولة فى سبيل هذه الغاية . فالسبب مثلا فى وجود ما يسمى بالنشاط الاقتصادى ، هو وجود الحاجة عند الناس للطعام واللباس وغيرهما . وتأمين الوسائل لسد هذه الحاجات هو الغاية الاجتماعية أو معنى الانتاج . ومع ذلك فنحن نتفق جميعا على أن هذه الفرضية تؤمن نقطة بداية لا واقعية تماما ، لنظرية عن النشاط الاقتصادى فى المجتمع التجارى ، ولذا فمن الخير لنا لو أنا بدأنا من فرضيات تتعلق بالارباح . ولا ريب أيضا فى أن المعنى الاجتمـــاعى أو المهمة الاجتماعية للنشـــاط البرلمانى هى استصدار القـوانين وبعض الاجراءات الادارية . ولكن لكى نفهم كيف تحقق السياسات الديموقراطية هذه الغاية الاجتماعية علينـا أن نبدأ من الصراع التنافسى على السلطات والمناصب ، وان ندرك أن المهمة الاجتماعية تتحقق بصورة عرضية تماما كما يتحقق الانتاج بصورة عرضية نتيجة السعى وراء جنى الأرباح .

سادسا : أرى أخيرا أن أضيف نقطة واحدة الى دور الناخبين فلقد سبق لنا أن رأينا أن رغبات أعضاء البرلمان ليست الأساس النهـــائى لعملية خلق الحكومة . وأرى لزاما أن أضع بيانا مماثلا حول موضـــوع الناخبين ولا ينبع اختيار هؤلاء الناخبين وان مجدناه مذهبيا وأطلقنا عليه اسم نداء الشعب من حوافزهم ولكنه يتعرض لعملية صياغة ، ولا ريب فى أن هذه الصياغة تعتبر جزءا مهما من العملية الديموقراطية . ولا يقرر الناخبون القضايا ، ولكنهم لا يختـــارون أيضا ممثليهم فى البرلمان من الاشخاص الصالحين بعقل متفتح تمام التفتح ، فالحافز يكون فى كافة الحالات العادية فى يد المرشح الذى يخوض المعركة الانتخابية لعضوية البرلمان وللقيادة المحلية التى تعنيها هذه العضوية . ويحصر الناخبون أنفسهم فى تقبل هذا الترشيح بالنسبة الى الآخرين أو رفضه . ولاريب فى أن معظم الحالات الاستثنائية التى يرسم فيها الناخبون صورة صحيحة لمرشحهم تقع فى المجموعة نفسها لسبب واحد من سببين ، أولهما : أن الرجل الذى وصل الى القيادة لا يحتاج الى السعى من أجلها طبعا ، وثانيهما : أن الزعيم المحلى الذى يسيطر على أصوات الناخبين لا يستطيع التأثير عليها ، والذى يعجز أو لا يرغب فى خوض المعركة مرشحا نفسه ، قد يرشح رجلا آخر يبدو وكأن الناخبين مدفوعين بحافزهم الشخصى هم الذين رشحوه .

ولكن ما يعنيه اختيار أحد المرشحين المتنافسين من حافز انتخابى قد يتعرض أيضا الى القيود لوجود الاحزاب . فالحزب ليس كمايقول المذهب التقليدى أو كما يود أدموند بيرك منا أن نعتقد ، مجموعة من الناس يريدون

أن يعملوا لسعادة المجموع « طبقا لمبدأ يتفقون عليه جميعا » • ومثل هذا الاستغفال في التعريف خطر كل الخطورة لما ينطوى عليه من اغراء ، وذلك لأن جميع الأحزاب ستحصن نفسها بالطبع في وقت معين بمجموعة من المبادىء أو القواعد السياسية • وقد تكون هذه المبادىء والقواعد مميزة للحزب الذى يتبناها ومهمة لنجاحه تماما، كما تكون العلامات الفارقة لبعض السلع التى يبيعها أحد الحوانيت الكبيرة خاصة به ومهمة لنجاحه • ولكن الحانوت الكبير لا يعرف بما يضعه من علامات فارقه ، كما أن الحزب لايعرف بمبادئه • فالحزب هو مجموعة من الناس يفكر أفرادها في العمل متعاونين في الصراع التنافسى على السلطان السياسى ، ولو لم يكن الوضع هكذا لاستحال على الأحزاب المختلفة أن تتبنى تقريبا أو تماما نفس البرامج السياسية • لكن هذا واقع كما يعرف كل انســـان • وليس الساسة الحزبيون الا الاستجابة للحقيقة الواقعة وهى أن جماهير الناخبين عاجزة عن أن تعمل أكثر من البصم • ولا تمثل أكثر من محاولة لتنظيم التنافس السياسى تماما كالمحاولات المماثلة التى تطبق في تنظيم أى اتحاد تجارى• وليست الاساليب النفسية التى تستخدمها الادارات الحزبية والاعلانات الحزبية والشعارات والالحان أجهزة اضافية ، وانمـــا هى جوهر السياسة ولبابها ، كما أن الزعيم السياسى أساس جوهرى فيها •

- ٢٣ -

والنتيجة

١ ـ بعض مضامين التحليل السابق

أثبتت نظرية القيادة التنافسية أنها تفسير مقبول لحقائق العملية الديموقراطية • ولهذا فمن الطبيعى أن نلجأ اليها فى محاولتنا الكشف عن العلاقة بين الديموقراطية وبين النسق الاشتراكى للأمور • ولقد سبق لى أن بينت أن الاشتراكيين لايكتفون بادعاء التوافق مع الديموقراطية ، بل يؤكدون أن الديموقراطية تعنى الاشتراكية وأن لا وجود للديموقراطية الحقة الا فى النظام الاشتراكى ولا ريب فى أن القارىء من الناحية الاخرى ، لابد وأن يكون قد اطلع على منشور واحد من المنشورات الكثيرة التىطبعت ووزعت فى هذه البلاد فى السنوات القليلة الماضية والتى حاولت أن تبرهن على أن الاقتصاد الموجه ، لا الاشتراكية الكامنة فحسب ، مناقض للديموقراطية • ومن السهل علينا أن نفهم وجهتى النظر هاتين من ناحية الأسس النفسية للصراع بينهما وبدافع الرغبة الطبيعية عند الفريقين فى ضمان تأييد الشعب الذى تؤمن غالبيته ايمانا حماسيا بالديموقراطية • ولكن أليس من حقنا أن نتساءل ترى ما هى الحقيقة ؟ •

لا شك فى أن التحليل الذى أوردناه فى هذا القسم والاقسام السابقة من الكتاب يقدم الرد على السؤال فليس بين الاشتراكية على النحو الذى عرفناها فيه ، وبين الديموقراطية على النحو الذى عرفناها فيه أيضا ، أية علاقة حتمية وقد توجد الواحدة منهما دون الاخرى ولكن ليس ثمة تناقض بينهما من الناحية الاخرى ففى الدول الملائمة للأجواء الاشتراكية تستطيع الآلة الاشتراكية أن تدور وفقا للمبادىء الديموقراطية •

ولكن على القارىء أن يلاحظ بأن هذه الاقوال البسيطة تعتمد على نظرتنا تجاه الاشتراكية والديموقراطية • ولهذا فهى لا تعنى اقل مما يفكر فيه الفريقان المتصارعان فحسب ، بل وتعنى شيئا مختلفا عنه

تمام الاختلاف • ولكن علينا أن نزيد في الايضاح لهذا السبب ، لان وراء سؤال الصلاح والتناقص يكمن سؤال آخر لابد وأن يثار وهو هل تكون الطريقة الديموقراطية أقوى أثرا وعملا فى الجو الاشتراكى أو فى العهد الرأسمالى • وعلينا أولا وبصورة خاصة أن نحاول تحديد الاوضاع التى ينتظر من الطريقة الديموقراطية أن تعمل فى ظلها بنجاح • وهذا ما سأقوم به فى الجزء التالى من هذا الفصل • أما الآن فسأكتفى ببيـان بعض المضامين لتحليلنا للطريقة الديموقراطية •

وأولا وقبل كل شيء لاتعنى الديموقراطية طبقا للخط الذى تبنيناه ، ولايمكن أن تعنى ، ان الشعب يحكم فعلا على الصعيد المقصود من عبارتى «الشعب» «والحكم» • فالديموقراطية تعنى أولا أن الفرصة متاحةللشعب لتقبل الرجل الذى سيحكمه أو رفضه ولكن لما كان قرار الشعب هـذا قد يتخذبطرق لا ديموقراطية تماما ، علينا أن نضيق حدود تعريفنا باضافة قاعدة أخرى توضح الطريقة الديموقراطية ، وهى طريقة التنـــافس بين القادة المحتملين على أصوات الناخبين : ويمكن الاعراب عن ناحية من هذه النواحى بالقول بأن الديموقراطية هى حكم رجال السياسة • ومن المهم كل الأهمية أن ندرك بوضوح ما يعنيه هذا القول •

فلقد حاول كثيرون من مفسرى المذهب الديموقراطى جهدهم تعرية النشاط السياسى من كل مضمون مهنىولقد أصروا علىالقول بأن السياسة لا يمكن أن تكون مهنـة وأن الديموقراطية تنحط وتتقهقر ، عندما يكون هذا التحول • لكن هذا الرأى لايخرج عن حدود المذهبية • وقد يكون من الصحيح القول بأن بعض رجاله الأعمال أو رجـــال المحاماة قد ينتخبون لعضوية البرلمان بل وقد يتولون المناصب الوزارية أحيانا ولكنهم يظلون مع ذلكمن رجال الاعمال والمحاماة • وقد يكون من الصحيح أيضا أنكثيرين من الذين يتحولون الى العمل السياسى يواصلون الاعتماد على مجـــالات النشاط الاخرى لكسب أودهم • (١) لكن النجاح الشخصى فى السياسة

---

(١) هناك أمثلة كثيرة على هذا ولا شك ، ولعل ابرزها أوضاع المحامين في مجلسي النواب والشيوخ الفرنسيين . ولقد كان بعض القادة السياسيين البارزين من أعظم رجال المحاماة من أمثال وولديك روســو وبوانكاريه . ولكن القاعدة العامة تقــول ان النجاح في المحاماة والنجاح في السياسة شيئان لا يتفقان . هذا إذا تجاهلنا بعض الاوضاع التي يظل فيها مكتب المحامى ناشطا بعد تحوله هو الى السياسة من طريق معاونيه الذين يحاولون استغلال مركزه ونفوذه .

(المؤلف)

لا مجرد الوصول عرضا الى مقعد الوزارة يتطلب عادة التركيز من الطراز المهنى ، ويضع نشاطات الانسان الاخرى فى مرتبة الاعمـــال الهامشية أو الثانوية ٠ واذا أردنا مواجهة الحقائق مواجهة صريحة علينا أن نعترف بأن العمل السياسي يصبح فى جميع الديموقراطيات الحديثة مهما اختلفت أشكالها باستثناء سويسرا طبعا منهاج حياة ٠ ويقودنا هذا بدوره الى الاعتراف بوجود مصلحة مهنية واضحة عند رجل السياسة الفرد ووجود مصلحة مجموعية واضحة في المهنة السياسية الاحترافية ٠ ومن الضرورى ادخاله هذا العامل فى نظريتنا ٠ لأن تقبلنا اياه يمكننا من حل كثير من الاحاجى والالغاز (١) فهو يمكننا قبل كل شيء من التوقف فورا عن اظهار الدهشة من عجز الساسة عادة عن خدمة مصالح الطبقة التى ينتمون اليها أو الجماعات التى يرتبطون بها٠٠ واذا ما شئنا الحديث على الصعيد السياسى أمكننا القول بأن الانسان يكون طفلا ، اذا لم يفهم ، وبالتالى لم ينس القول المنسوب الى سياسى يعتبر من انجح من عرفهم تاريخ السياسة فى العالم اذ قال ٠٠ « ان مالا يستطيع رجال الاعمال أن يفهموه أن عملى فى أصوات الناخبين لا يختلف عن عملهم فى النفط (٢) ٠

وعلينا أن نلاحظ أن ليس ثمة ما يدعونا الى الاعتقاد بأن هـــذا الوضع سيتحسن أو سيسوء فى التنظيم الاشتراكى للمجتمع٠ (٣) فالطبيب أو المهندس اللذان يملآن كأس مطامحهما عن طريق النجـــاح فى الطب

---

(١) على القارىء أن يلاحظ الارتباط القائم بين حديثنا هذا وبين تحليلنا لأوضاع المثقفين وسلوكهم في الفصل الثامن من القسم الثانى من هذا الكتاب .

(٢) كثيرا ما يعترض على هذا الرأى بأنه شرير وطائش وانى لاعتقد على النقيض من ذلك ، أنمن الطيش بل من الشر أن يتملق المرء جهارا الشـــعارات التى ينظر اليها في حياته الخاصة بعين الامتهان والزراية . ولكن من المناسب أن نبين هنا أن هذا الرأى لا يحط من قدر السياسي على النحو الذي يبدو فيه ظاهرا .فهو لا يعنى استبعاد المثل العليا أو الاحساس بالواجب . ولا ريب في أن التشبيه برجل الاعمال يوضح هذه النقطة من جديد . ولقد سبق لى أن قلت في مكان آخر ان ليس ثمة من اقتصادي يعرف شيئا عن وقائع الحياة الاعمالية يعتقد لحظة واحدة ان الاحساس بالواجب والمثل في الخدمة والكفاية لا يلعب دورا في تكييف سلوك رجل الاعمال . ولكن هذا الاقتصـادى يكون محقا أيضا اذا اعتمد في ايضاحه لهذا السلوك على مخطط يجعل من دافع الربح محورا له . (المؤلف)

(٣) انا أختلف مع المؤلف في رأيه هـذا فهـذا الوضـع الذى ينبع عن الانتهـــار لا ينمـو ولا يترعرع الا في ظـل الانظمة البورجـوازية . اما في الانظمـة الاشتراكيـة فالمفروض أن داء الانتهاز سيستأصـــل او يضعف على الاقل بسبب ضعف مجـالات =

والهندسة يظلان يمثلان طرازا خاصا من الناس له مصالحه الواضحة والطبيب أو المهندس اللذان يقصدان العمل واصلاح نظم بلادهما يؤلفان طرازا آخر ، له مجموعته الأخرى من المصالح ·

وثانيا لقد شعر طلاب التنظيم الاشتراكي دائما بالشكوك تساور نفوسهم بصدد الكفاية الادارية للديموقراطيةفي المجتمعات الكبيرة والمعقدة· ولقد كانوا يقولون بصورة خاصة ان كفاية الحكم الديموقراطي اذا ماقورنت بكفاية الأنظمة الأخرى تتعرقل بصورة حتمية دائما بسبب ما يفقد من حيوية هائلة في المعارك البرلمانية المستمرة وفي المعارك الخارجية التي تفرض على القياديين فرضا · ويلحق بها التعطل أيضا وللسبب نفسه نتيجة ضرورة تكييف السياسات لتتلائم مع متطلبات الحرب السياسية ومقتضياتها · وليس في هذين الغرضين ما يدعو الى الشك فهما مكملان لما سبق لنا أن قلناه من أن الطريقة الديموقراطية تنتج التشريع والادارة كنتاجين فرعيين وعرضيين لعملية النضال من أجل المنصب السياسي ·

ولنتصور على سبيل المثال وضع رئيس للوزراء · فاهتمام مثل هذا الرئيس في الحكومات اللامستقرة كحكومة فرنسا بين عام ١٨٧١ وانهيار عام ١٩٤٠ يجب أن يظل محصورا وبصورة احتكارية في مهمة لاتعدو أن تكون كمهمة ذاك الذي يحاول بناء هرم من كرات البلياردو · والرجال ذوو القوة الخارقة هم الذين يستطيعون وحدهم في مثل هذه الاوضاع أن يحتفظوا بشيء من الطاقة والحيوية لتصريف الاعمال الادارية العادية المتعلقة بالقوانين وما شابهها · والرجال الخارقون هؤلاء هم الذين يستطيعون أن يفرضوا هيبتهم وسلطانهم على مساعديهم من الموظفين الذين يعرفون قبل غيرهم أن رؤساءهم لن يعمروا في الحكم طويلا · وليس الوضع في انجلترا بالطبع على هذا النحو من السوء فالتشكيلات الوزارية المفتقرة الى الاستقرار نادرة الوجود · وفي وسع كل حكومة أن تتوقع عادة البقاء في الحكم خمس سنوات أو ست على الاقل وفي وسع الوزراء أن يشعروا بالاطمئنان الى مقاعدهم اذ ليس من السهل حملهم على النزول

= الاستغلال والثراء الشخصي ولهذا لابد وان أتحسن هذا الوضع وأن كان من المتوقع أن تكون عملية التحسن متدرجة لا فورية قاطعة يضاف الى هذا ان السياسة في المجتمعات الاشتراكية لا تكون احترافا بالنسبة الى الافراد كأفراد وانما بالنسبة الى الافراد الذين يختارهم مجتمعهم لادارة شئون السياسة ومن هنا وفي ظل التخطيط الموجه لا يكون السياسي الفرد حرا في التلاعب بأصوات الناخبين كما يتلاعب رجل الاعمال بأسعار الزيت (المعرب)

عن « السرج » في البرلمان • ولكن هذا لا يعني على الاطلاق أنهم في نجوة من النضال • فهناك صراع دوري دائم ، واذا كانت الحكومات لاتقع دائما في محنة الخطر الذي يهدد حياتها فذلك لأنها قادرة كقاعـــدة على خنق الهجمات السائرة التي تتعرض لها والتي تؤلف هذا الخطر • ولكن على رئيس الوزراء أن يظل مفتوح العينين يراقب خصومه طيلة الوقت ، وأن يتولى قيادة « قطيعه » باستمرار ، وأن يكون على استعداد لسد الثلمات التي قد تتفتح في كل حين ، وأن يسيطر باستمرار على توجيه المناقشات وأعمال مجلس الوزراء ، وبهذا يكون سعيد الطالع في فترة انعقاد الدورة البرلمانية لو اتيحت له في كل صباح فترة ساعة أو ساعتين للتفكير في القضايا ولاداء الأعمال الحقة • وقد تكون الاخطاء الفردية أو الهزائم التي تمنى بها الحكومة في مجموعها في احايين كثيرة نتيجة الاجهـــاد البدني الذي يتعرض له الرجل القيادي أو الزعماء القياديون (١) ومن هنا كان من حقنا أن نتساءل كيف يمكن لهذا القائد أن يدير ويشرف على جهـاز اداري يجب أن يشمل جميع مشاكل الحياة الاقتصادية ؟ •

ولكن هذه الاضاعة للطاقات الحكومية هي ليست كل شيء فالنضال التنافسي المتواصل من أجل الوصول الى الحكم أو البقاء فيه يدفع الى جميع اعتبارات السياسات والاجراءات بذلك النزوع الذي يعرب عنه أصـدق اعراب ، تعبير « التعامل بالاصوات الانتخابية » • ولا ريب في أن الحقيقة الواقعة وهي أن على الحكومات في ظل النظام الديموقراطي أن تعنى أول ما تعنى بالقيم السياسية لاية سياسة أو قانون أو اجراء اداري أو بعبارة أخرى ، بالحقيقة التي تفرض المبدأ الديموقراطي لاعتماد الحـــكومة على الاقتراع البرلماني واقتراع الناخبين ، هي التي تشوه ما فيه من حسنات

---

(١) أرى أن نأتي هنا بمثل فيه شيء من التحذير . فليس في وسع أي دارس لاصول الحرب العالمية الاولى وأسبابها أن يتجنب الدهشة من الانفعالات التي مرت بها الحكومة الانجليزية بين مقتل الارشيدوق وبين اعلان الحرب . ولا يعني هذا أن أية جهـود لم تبذل للحيلولة دون اندلاع الـسنة اللهيب . ولكنها كانت غير مجدية ، وعجـزت عن تحقيق ما كان في الامكان تحقيقه . ومن السهل بالطبع تفسير هذا الموقف على أســاس النظرية القائلة بأن حكومة اسكويث لم ترغب حقا في تجنب الحرب . ولكن اذا اعتبرنا هذه النظرية غير مقنعة كما يجب أن تعتبر في رأيي، فاننا نجد أنفسنا مسوقين الى نظرية اخرى . اذ من الممكن أن يكون السادة المسئولون عن السياسة قد انشغلوا كل الانشغال باللعبة السياسية الى الحد الذي جعلهم عاجزين عن ملاحظة أخطار الوضع الدولي الى أن فات الاوان .

(المؤلف)

وسيئات . فهي تفرض على رجال القمة بشكل خاص أو القريبين منهم ، وجهات نظر قصيرة المدى ، وتجعل من الشاق تماما عليهم أن يعملوا لخدمة مصالح البلاد الويلة الأجل التي تتطلب عملا دائما لتحقيق أهداف بعيدة ؛ وبذلك تقع السياسة الخارجية مثلا في خطر من التحول الى سياسات محلية وهي تجعل من الصعب أيضا تجريع الاجراءات للناس بصورة معقولة . فالتجريع الذي تقرره أية حكومة ، وهي مركزة اهتمامها على فرصها السياسية عند شعبها ، قد لا يكون بحكم الضرورة من النوع الذي يخرج النتائج المرضية للبلاد .

وهكذا يمكننا تشبيه رئيس الوزراء في الحكم الديموقراطي بالفارس الذي يصرفه الجهد الذي يبذله للابقاء على سرجه عن الاهتمام بوضع خطة لامتطائه الجواد في السباق ، أو بالقائد العسكري الذي يشغله التأكد من أن جيشه سيطيع أوامره عن وضع الخطط السوقية ، تاركا اياها وشأنها ويظل هذا صحيحا بل ويجب ، بالنسبة الى بعض البلاد كفرنسا وايطاليا ان يعترف به كأحد المصادر التي أدت الى نشر المشاعر المناهضة للديموقراطية ، على الرغم من الحقائق التي قد تثار للحط منه .

فهناك أولا الحقيقة القائلة بأن في الامكان شرح الأمثلة التي تظهر نتائجها وكأنها وصلت الى الحد الذي لايطاق بالقول بأن التركيب الاجتماعي لم يصل الى المرتبة التي يتمكن فيها من ادارة المنظمات الديموقراطية . ولا ريب في أن مثلي فرنسا وايطاليا ، يظهران أن هذا قد يحدث في بلاد أكثر حضارة من بعض البلاد الاخرى التي تنجح في أداء هذه المهمة . ولكن على أي حال تهبط قيمة النقد الى القول بأن عمل الطريقة الديموقراطية عملا مرضيا يعتمد على تحقيق بعض الشروط المعينة وهو موضوع سأطرقه بعد قليل .

وهناك أيضا موضوع الحل البديل . فمظاهر الضعف هذه موجودة أيضا وبوضوح في الأنظمة اللاديموقراطية . فلكي يمهد المرء طريقه للوصول الى مركز قيادي في بلاط ما ، قد تستنزف جهوده هذه الكثير من حيويته وطاقته ، وتشوه آراءه في القضايا المختلفة بصورة لا تقل عما يستنزفه النضال الديموقراطي من اضاعة وقت وتشويه . ويعني هذا القول بأن المحاولات لاقامة تقييم مقارن بين أجهزة الحكم يجب أن تعنى بعوامل أخرى كثيرة بالاضافة الى المبادىء التنظيمية المعينة .

وقد يرد بعضنا على الناقد الذي يقول : بأن جل ما نبغيه هو مستوى ادنى من الكفاية الحكومية . وبالطبع نحن لا نرغب في أن تكون أهداف

الكفاية الديكتاتورية ، أو مجرد أدوات يلعب بها المتعمقون فى الألاعيب فقد لا نجد فى الولايات المتحدة كلها اليوم أولئك السذج الذين يصدقون كل شيء • ولكن الا يكفى هذا للبرهنة على أن مجرد هذا التشبيه الفرضى بالسذج الروس فى هذه البلاد سيقضي على روح جامعة شعبنا وعلى تكوينه العضوى ؟ •

وفى امكاننا أخيرا أن نفعل شيئا لتخفيف الضغط على الرجال القياديين بمبتكرات تنظيمية مناسبة • ويظهر الترتيب الامريكى بعض المزايا فى هذا الصدد • فعلى « رئيس الوزراء » الامريكى ولا شك أن يبقى نظره على لوحة الشطرنج السياسية أمامه ، ولكنه لا يشعر بمسئوليته تجاه كل اجراء فردى • ولما كان لايحضر مناقشات الكونجرس فهو فى نجوة من الاجهاد البدنى الذى يعرضه له جلوسه فى الندوة البرلمانية • ولديه الفرصة الكافية التى ينشدها لتعهد قوته وتنميتها •

ويبرز التحليل الذى قمنا به فى الفصل السابق ثالثا مشكلة طراز الرجال الذين تهيؤهم الطريقة الديموقراطية للمراكز القيادية ابرازا جليا • وقد لا نحتاج الى استعادة الحجج المعروفة المتعلقة بهذا الصدد • فالطريقة الديموقراطية تخلق ساسة محترفين سرعان ما تحولهم الى مديرين ورجال دولة من الهواة • ولما كانوا يفتقرون الى جميع المؤهلات اللازمة لمعالجة المهام التى تواجههم فانهم يختارون على رأى اللورد ماكولى Macauluy (١) « القضاة الذين لا يجدون قانونا يعتمدون عليه والدبلوماسيين الذين يجهلون الفرنسية» • (٢) فيحطمون جهاز الخدمة المدنية عن طريق تثبيط عزائم العناصر الطيبة فيه • ولعل ماهو اسوأ من كل هذا وجود نقطة أخرى منفردة عن كل كفاية متخصصة أو تجربة ، فالمزايا المتعلقة بالادراك والشخصية التى تجعل من الانسان مرشحا ممتازا لاتجعل منه بحكم الضرورة اداريا ناجحا • والاختيار عن طريق النجاح فى الانتخابات يكون ضارا باولئك الذين لابد من نجاحهم لو تولوا قيادة الأمور وحتى

---

(١) اللورد توماس ماكولى (١٨٠٠ – ١٨٥٩) مؤرخ وشاعر وسياسي بريطانى مشهور درس في كلية ترينيتى في جامعة كمبردج ثم شرع يكتب في صحيفة ادنبره ريفيو، وانتخب نائبا في البرلمان في عام ١٨٣٠ ثم عين عضوا في مجلس الهند الاعلى ، حيث اشترك في اعداد قانون الجزاء الهندى وعاد الى بلاده بعد خمس سنوات ثم انتخب نائبا واصبح وزيرا للحربية في عام ١٨٣٩ ، أهم كتبه « تاريخ انجلترا »

(٢) اشارة الى أن اللغة الفرنسية كانت لغة الدبلوماسية

(المعرب)

لو اثبتت ثمار هذا الاختيار نجاحا فى المناصب فان هذا النجاح قد يعتبر فشلا بالنسبة الى البلاد ، والسياسى الذى يربح فى المناورات السياسية يستطيع الصمود بنجاح مهما كانت الاخطاء الادارية التى يرتكبها ٠

ومن الواجب مرة ثانية تلطيف الاعتراف بعناصر الحقيقة فى كل ماقلت بالاعتراف بالحقائق التى تضعفها وتوهنها فقضية الديموقراطية مثلا تكسب من أية دراسة للحلول البديلة عنها ، فليس ثمة من نظام للاختيار مهما كان مجاله الاجتماعى باستثناء المجال التنافسى الرأسمالى على الغالب يكون ناجحا فى تجربةالقدرة علىالأداء كانتقاء الاسطبل لجياده التى يعتزم ادخالها فى سباقات الديربى «الكبيرة» ٠ فجميع الأنظمة تضع شروطا أولية ، وان اختلفت درجاتهـــا على المؤهلات والمزايا التى تكون فى العادة مضرة بالأداء نفسه ٠ ولكن فى وسعنا أن نمضى الى أبعد من هذا ٠ وليس صحيحا أن يقال ان النجاح السياسى يكون فى معظم الحالات غير مهم بالنسبة الى الانسان أو أن السياسى ليس أكثر من انسان هاو ٠ فهناك نقطة واحدة مهمة كل الأهمية يعرفها عن طريق الاحتراف وهى طريقة التعامل مع الناس ٠ ولعل من القواعد العامة على الأقل ، ان القدرة على كسب مركز ذى أهمية قيادية سياسية ، يجب أن ترتبط بقدر معين من القوة الشخصية وبعدد من الطاقات التى تكون نافعة فى أى مشغل لرئيس الوزراء ٠ فهناك على أية حال عدد من الجنادل فى المجرى الذى يحمل الساسة الى المراكز العـامة على الصعيد القومى وهى ليست غـير مؤثرة كليا فى سد الطريق أمام سير الانسان الأحمق المتهاون ، أو الثرثار الذى يقول أكثر مما يفعل ٠

ولعل كل ما نستطيع توقعه فى مثل هذه القضـــايا ، هو ألا تؤدى المناقشات العامة عن هذا السبيل أو ذاك الى نتيجة محدودة وملموسة ٠ ولعل ما هو أكثر غرابة وأهمية هو أن الدليل المادى لا يبدو لأول وهلة أكثر قطعا وبتا من غيره ٠ وليس أسهل على المرء من أن يحشد قائمة ضخمة من عيوب الطريقة الديموقراطية وأوجه فشلها ، ولاسيما اذا لم ندرج فيها القضايا التى سجلت انهيارا فعليا أو تفسخا قوميا فحسب ، بل تلك التى كان فيها الأداء فى القطاع السياسى أقل من المستوى العادى للأداء فى القطاعات الأخرى على الرغم من أن البلاد تعيش حياة سليمة وناجحة ٠ ولكن من السهل أيضا أن تجمع أدلة لا تقل ضخامة فى تأييد السياسى والدفاع عنه ٠ وفى وسعى هنا الاستشهاد بمثـل بارز ٠ فمن الصحيح أن الحرب لم تكن فى الزمن العريق فى القدم قضية تقنية كما هى الآن ، ومع ذلك ففى وسع المرء أن يرى أن قدرة الانسان على تحقيق النجاح فيها

لم تكن ذات علاقة آنذاك ، بقدرته على حمل الناس على انتخابه لأى منصب سياسى ، ومع ذلك فقد كان جميع القادة العسكريين الرومان فى العهد الجمهورى من الساسة • وكلهم قد حصل على قيادته السياسية بصورة مباشرة عن طريق المناصب الانتخابية التى وصل اليها ، والتى كان يحتلها فى الماضى • ومن المؤكد أن بعض الكوارث العسكرية السيئة نجمت عن هذه الحقيقة • ولكن هؤلاء العسكريين ـ السياسيين ، كانوا ممتازين على الاجمال •

ترى لم كان هذا ؟ ليس ثمة أكثر من رد واحد على هذا السؤال •

٢ ـ أوضاع النجاح للطريقة الديموقراطية

لو لاحظ عالم من علماء الطبيعة أن عمل آلة واحدة يختلف باختلاف الازمنة والامكنة التى تعمل فيها ، فانه يستنتج على الفور بان عملها يعتمد على اوضاع وشروط خارجة عنها ولا يسعنا الا ان نصل الى نفس هذه النتيجة • ولعل من السهل علينا أن نرى هذه الاوضاع كما نرى الاوضاع التى ينتظر فيها من العقيدة التقليدية للديموقراطية أن تتفق مع الواقع الى حد مقبول •

ولا ريب فى أن هذا الاستنتاج يربطنا بتلك النظرة النسبية التى أشرت اليها فى جميع أرجاء هذا الكتاب • وكما أن ليس ثمة أية قضية تؤيد الاشتراكية فى جميع الأزمنة والأمكنة أو تعارضها ، فليست هناك أية قضية عامة مطلقة تؤيد الطريقة الديموقراطية أو تعارضها • ولا ريب فى أن هذه المقارنة تجعل من الصعب النقاش فى موضوع الديموقراطية أو موضوع الاشتراكية على أساس « تكافؤ جميع الامور الاخرى » ، اذ لايمكن أن يكون هناك تكافؤ بين هذه الامور الاخرى فى الاوضاع التى تكون الديموقراطية عملية فيها أو الاوضاع التى تكون الشىء العملى الوحيد فيها ، أو الاوضاع التى لا تستطيع أن تعمل فيها • فالديموقراطية تترعرع وتنمو فى الاوضاع الاجتماعية التى تعرض خصائص معينة ، وقد يكون من المشكوك فيه ما اذا كان هناك أى منطق فى التساؤل عن حالتها فى الأوضاع التى تفتقر الى هذه الخصائص أو عن الطريقة التى يعمل فيها الناس فى تلك الأوضاع • وسأحاول أن أجمل الاوضاع التى أرى تحقيقها

أمرا ضروريا لنجاح الحركة الديموقراطية (١) في المجتمعات التي تستطيع العمل فيها أطلاقا في أربع فئـات حاصرا تفكيري في الدول الصناعيـة العظمى من الطراز الحديث .

أما الوضع الشرطي الاول ، فهو أن المادة الانسانية للسياسة وتشمل الاشخاص الذين يعبئون الجهاز الحزبي والذين ينتخبون للعمل البرلماني أو الطلوع الى المناصب الوزارية يجب أن تكون من طراز رفيع الى حد كاف . وهذا يعني أكثر من القول بضرورة وجود الافراد من ذوي الطاقات الكافية والشخصية المعنـوية القوية في اعـداد كافية . ولا تـكتفي الطريقة الديموقراطية كما سبق لي أن بينت بالاختيار من الناس عامة، وانما بالاختيار من تلك العناصر من السكان المستعدة للعمل السياسي أو بتعبير أدق واضح، العناصر التي تقدم نفسها للترشيح . وتحقق جميع طرق الاختيار ـ هذا الهدف بالطبع ، ولهذا فان كل طريقة منهـا قد تنتج طبقا للقدر الذي تجتذبه كل مهنة من المواهب والطبائع مستوى من الاداء قد يكون أعلى أو أدنى من المستوى العادي على الصعيد القومي كله . ولكن الصراع التنافسي على المناصب المسئولة قد يكون من ناحية متلافا للاشخاص والطاقات ، كما ان الطريقة الديموقراطية قد تخلق من الناحيـة الثانية وبسـهولة أوضاعا في القطاع السياسي قد تصد بعد ترسيخ أقدامها ، معظم الناس الذين يستطيعون تحقيق النجاح في القطاعات الاخرى . وتكون كفاية المادة الانسانية لهذين السببين مهمة أهمية خاصة لنجاح الحكم الديموقراطي . وليس صحيحا القول بأن الناس في النظام الديموقراطي يحصلون على نوعية الحكم الذي يريدونه أو يستحقونه وطرازه .

وهناك طرق عدة لتأمين العدد الكافي من الساسة الممتازين ولكن التجربة أثبتت حتى الآن ان الضمانة الفعالة الوحيدة هي في وجود طبقة اجتماعيـة هي في حد ذاتها ثمرة عملية انتقاء دقيقة تميل الى العمـل السياسي كشيء بدهي وطبيعي . واذا كانت هـذه الطبقة ليست كثيرة الصرامة ولا كثيرة الاسترخاء ، بحيث تحول دون انتماء الغرباء اليها ، أو تسمح بانتمائهم بيسر وسهولة ، واذا كانت من القوة بحيث تستطيع أن تهضم كافة العناصر التي تمتصها عادة ، فانها تستطيع أن تقدم الى

---

(١) أنا لا أعني بالنجاح هنا أكثر من أن تعيد العملية الديموقراطية خلق نفسها دون ان تخلق أوضاعا تفرض العودة الى الاساليب اللاديموقراطية وأن تكون قادرة على معالجة المشاكل السائرة بطريقة تعتبرها مقبولة كافة المصالح ذات الاهمية السياسية على المدى الطويل ، وأنا لا أعني مطلقا ضرورة موافقة كل مراقب على نتائجها من وجهة نظره الفردية (المؤلف)

المهنة السياسية ثمرات من الطاقات المختزنة التى مرت بنجاح فى التجارب فى الحقول الاخرى ، وعملت تحت التمرين فى الشئون الخاصة • كما انها ستزيد من صلاح أصحاب هذه الطاقات اذ تحبوهم بتقاليد تنطوى على التجربة وبقانون مهنى وصندوق مشترك للآراء •

وليس من قبيل الصدفة ، ان انجلترا التى هى البلد الوحيد الذى يحقق هذا الوضع الذى اشترطناه تمام التحقيق ، هى فى الوقت نفسه البلد الوحيد الذى يملك مجتمعا سياسيا بهذا المعنى • ولعل ألمانيا فى عهد جمهورية ويمار أى بين عامى ١٩١٨ و ١٩٣٣ تقدم مثلا آخر أكثر نفعا وايضاحا ، وكلى أمل فى أن أتمكن فى القسم الخامس من هذا الكتاب من أن أظهر أن ساسة ألمانيا فى هذا العهد لم يعرضوا أيا من العيوب التى يطلق عليها عادة اسم العيوب الصارخة • فلقد كان أعضاء البرلمان فى مجموعهم وكذلك رؤساء الوزارات والوزراء اناسا شرفاء ومعقولين وواعين لواجباتهم • ويصح هذا القول على جميع الاحزاب لا على حزب واحد • ومع ذلك ، ومع احترامى الشديد لبعض المواهب التى كانت تبدو هنا أو هناك وان كانت هذه المواهب بعيدة عن القيادات العليا الا فى حالات نادرة ، فان من واجبى أن أضيف أن معظم هؤلاء كانوا دون المستوى وان بعضهم كان دون المستوى بكثير • ولا يمكن أن يعزى هذا بالطبع الى أى افتقار للقدرة والطاقة عند الامة بمجموعها ولكن القدرات والطاقات كانت تمتهن العمل السياسى وتزدريه • ولم تكن هناك أية طبقة أو مجموعة ينظر أعضاؤها الى السياسة كالعمل المقدر لها • ولهذا فان النظام السياسى افتقر الى الحيوية لاسباب عدة • ولكن اصابته بهزيمة ساحقة فى النهاية على أيدى رئيس لاديموقراطى تشير بوضوح ما بعده وضوح الى افتقاره الى القيادة السياسية الملهمة •

أما الوضع الثانى الذى نشترطه لنجاح الديموقراطية ، فهو ألا يمضى المدى الفعلى للقرارات السياسية الى مسافات بعيدة ويعتمد المدى الذى تستطيع هذه القرارات الوصول اليه على الحدود العامة للطريقة الديموقراطية وهى حدود تنبع من التحليل الذى عرضناه فى الفصل السابق كما يعتمد ايضا على الظروف المعينة لكل حالة فردية من هذه الحالات — وانى لأرى أن نشرح هذه النقطة بمزيد من التحديد فأقول : ان المدى لا يعتمد فقط وعلى سبيل المثال على مقدار القضايا التى يمكن ان تعالجها حكومة خاضعة لجهد من النضال المستمر للحفاظ على حياتها السياسية ، وعلى نوع هذه القضايا فحسب ، بل ويعتمد أيضا ، وفى كل وقت وزمان ، على طراز الرجال الذين يؤلفون تلك الحكومة ، وعلى شكل الجهاز السياسى

وتكوين الرأى العام اللذين تجد الحكومة نفسها مضطرة للعمل معهما ٠ وليس من الضرورى من وجهة نظر نظريتنا عن الديموقراطية ان نشترط كما تشترط النظرية التقليدية ، ان يقتصر ما يعالجه الجهاز السياسى على القضايا التى يستطيع الشعب بمجموعه فهمها وتكوين فكرة جدية عنها ٠ ولكن هناك متطلبا آخر أقل شدة من النوع نفسه ، ما زال يفرض نفسه ٠ ويحتاج هذا المتطلب الى المزيد من التعليق ٠

ولا يمكن أن تكون هناك بالطبع أية حدود قانونية لما يمكن لبرلمان يقوده رئيس للوزراء ان يخضعه لقراراته ، اذا اقتضى الامر عن طريق اجراء بعض التعديلات الدستورية ٠ ولكن ادموند بيرك كان قد ذكر عند مناقشته لسلوك الحكومة الانجليزية وبرلمانها تجاه مستعمراتها الامريكية أن عليها لكي تعمل عملا صحيحا ، ان تحمل البرلمان صاحب القوة الضخمة والسلطان المطلق على أن يفرض حدودا على أعماله ٠ وفى وسعنا أن نقول أيضا وبصورة مشابهة ان من الضرورى بالنسبة الى الحكومة والبرلمان حتى في المدى الذى يعرضان فيه القضايا على الاقتراع البرلمانى أن يصدرا اجراءات تكون فيها قرارات البرلمان شكلية أو ذات طابع اشرافي ليس الا ٠ وما لم يحدث هذا فان الطريقة الديموقراطية لابد وأن تتحول الى خيالات وأوهام ٠ ولنضرب مثلا ، باجراء ضخم من الناحية التقنية وهو قانون الجزاء ٠ فالطريقة الديموقراطية ، تتساءل أول ما تتساءل هل من المصلحة أن يكون للبلاد مثل هذا التقريع أو لا ؟ وننتقل من ذلك الى بحث بعض القضايا التى قدتختارها الحكومة لاتخاذ قرارسياسى فيها يكون أكثر من مجرد قرار شكلي ، كالتقرير مثلا ما اذا كانت بعض الممارسات العمالية أو ممارسات اتحادات أصحاب الاعمال ، يجب أن تعتبر أو لا تعتبر ممارسات ينطبق عليها قانون الجزاء ٠ أما بالنسبة الى القضايا الاخرى فعلى الحكومة والبرلمان أن يقبلا فيها رأى الخبراء ومشورة الاخصائيين مهما كان رأيهما فيها ٠ فالجريمة ظاهرة معقدة ويشمل هذا الاصطلاح عددا من الظواهر التي لا تشترك الا فى بعض النواحى ليس الا ٠ وتكون الشعارات الشعبية فيها على الغالب ودون تمييز شعارات خاطئة ٠ وتتطلب معالجتها معالجة معقولة أن يكون التشريع فيها مصونا من النوبات الثأرية أو النوبات العاطفية التى قد يتعرض لها الناس العاديون من أعضاء الحكومة والبرلمان على حد سواء ٠ وهذا هو ما عنيته بتأكيدى على الحدود التى يجب أن توضع على المدى الفعال للقرارات السياسية وهو المدى الذى يقرر السياسة ضمن اطاره شكلا وجوهرا ٠

وفى الامكان تحقيق هذا الشرط أيضا عن طريق تحديد مماثل

لنشاط الدولة • ولكن قد يساء فهم ما أعنيه اساءة خطيرة اذا ظن القارىء ان مثل هذا التحديد موجود بحكم الضرورة • فالديموقراطية لا تتطلب على الاطلاق أن يخضع كل عمل من أعمال الدولة لأسلوبها السياسى • فالقضاة مثلا يكونون فى معظم الدول الديموقراطية مستقلين الى حد كبير عن الاجهزة السياسية • ولعل مركز بنك انجلترا حتى عام ١٩١٤ يؤلف مثلا آخر فلقد كانت بعض أعمال المصرف ذات طبيعة عامة فعلا ، ولكن هذه المهام كانت موكولة الى مايعتبر من الناحية القانونية اتحادا عماليا ـ مستقلا تمام الاستقلال عن القطاع السياسى الى الحد الذى يمكنه من وضع سياسته الخاصة به وهناك بعض الوكالات الاتحادية فى هذه البلاد تمثل حالات أخرى ، فلجنة التجارة بين الولايات مثلا تشخص محاولة للتوسع فى السلطة العامة دون توسيع مجال القرارات السياسية ، واذا ما شئنا تقديم مثل آخر قلنا ان بعض الولايات تمول الجامعات الموجودة فيها دون أن تفرض سيطرتهـــا عليهـــا ، أى دون أن تتدخل فى شئونها ممـا يجعلها تتمتع تماما باستقلال كامل •

وهكذا فى الامكان حمل أى من الشئون الانسانية على دخول مجال الدولة دون أن تصبح جزءا من مادة الصراع التنافسى على القيادة السياسية فوق ما يعنيه اقرار الاجراء الذى يمنـــح السلطان ويقيم الوكالة التى تمارسه ، والاتصال الذى يعنيه أداء الحكومة لدورها كمراقب عام • ومن الصحيح بالطبع ان هذا الاشراف قد ينحط الى أن يصبح تأثيرا فاسدا • فسلطة الساسة فى تعيين موظفى الوكالات العامة اللا سياسية قد تكفى اذا استعملت بصورة تخالف الضمير لافساد هذه الوكالات كلها ولكن هذا لا يؤثر على المبدأ الذى نناقشه •

أما الوضع الثالث الذى نشترطه فهو أن تكون الحكومات الديموقراطية فى المجتمعات الصناعية الحديثةقادرة على السيطرة على جميع آفاقالنشاط العام المتعلقة بمختلف الاهداف وان تمتد سيطرتها سواء أكان هذا غلوا أو انتقاصا الى تجنيد خدمات بيروقراطية حسنة التدريب ذات مركزطيب وتقاليد عريقة ، محبوة باحساس قوى بالواجب ، وبشكل قوى من أشكال روح الجماعة • ولاريب فى أن مثل هذه البيروقراطية ، هى خير رد على حجة حكومة الهواة • ولعلها أيضا الرد الوحيد على السؤال الذى طالما سمعناه يتردد فى هذه البلاد • وهو انه لما كانت السياسات الديموقراطية قد أثبتت عجزها عن اخراج حكومة مدنية شريفة ، فماذا يمكن للبلاد أن تنتظر عندما تعهد فى النهاية بكل شىء وبالعملية الانتاجية كلها الى هذه السياسات ، وهى أيضا ، وأخيرا ، الرد الرئيسى على السؤال عن طريقة

تحقيق شرطنا الثانى عندما يكون مجال الاشراف العـــام واسعا كل الاتساع (١) ٠

ولا يكفى أن تكون البيروقراطية ذات كفاية فى الادارة القائمة وقادرة على تقديم النصح والمشورة فعليها أيضا أن تكون قوية الى حد كاف يمكنها من التوجيه ومن اصـــدار التعليمات اذا اقتضى الامر الى الساسة الذين يرأسون الوزارات ٠ ولكي تتمكن البيروقراطية من أن تفعل ذلك ، يجب أن تكون فى مركز من يضع المبادىء ويقررها لنفسه ، وان تكون مستقلة الى الحد الذى يمكنها من فرضها ٠ ومن الواجب أن تكون قوية فى حقها ٠ وهذا يعنى أن تكون التعيينات وآجال التوظيف والترقيات معتمدة الى حد كبير عليها فعلا لا شكلا ، وعلى رأيها الموحد ، وذلك ضمن نطاق قوانين الخدمة المدنية التى يتردد الساسة فى انتهاكها على الرغم مما قد يثيره ذلك من ضجة عندما يرى الساسة أو الناس ان هذه البيروقراطية قد أغضبتهم أو استفزتهم ٠

ويكون موضوع المادة الانسانية مهما للغاية كأهمية الموظفين الذين يعملون فى السياسة ٠ وبالرغم من أهمية التدريب الا أنه يعتبر ثانويا فى هذا الصدد ، وفى الامكان أيضا ، ضمان المادة الضرورية والقانون التقليدى اللازم لعمل طبقة رسمية من هذا الطراز بسهولة اذا كانت هناك طبقة اجتماعية ذات ميزات مناسبة ومكانة مماثلة يمكن الاعتماد عليها لتعبئة المجندين لهذه الغاية شريطة ألا تكون موغلة فى الغنى أو مدقعـــة فى الفقر ، والا تكون مغالية فى انعزاليتها أو مغرقة فى تفتحها ٠ وبالرغم من أن البيروقراطيات الاوربية قد استثارت الكثير من النقد المعادى الكافى لتشويه سجلها الا انها تمثل تماما ما أود قوله ٠ فهى ثمرة تطور طويل بدأ منذ أيام الذين عملوا فى خدمة كبار اقطاعيى القرون الوسطى بعد أن اختارهم هؤلاء من طبقـة رقيق الارض ليتولوا القيام ببعض الاعمـــال العسكرية والادارية فاكتسبوا درجة ضئيلة من النبالة ثم مضوا عبر القرون الى أن أصبحوا يؤلفون الآلة الضخمة التى نشهدها اليوم ٠ ولايمكن

---

(١) أعود بالقارىء الى بعض التعليقات التى سبق لى أن أوردتها في موضـــوع البيروقراطية وذلك في الفصل الثامن عشر من هذا الكتاب وهى كافية لاقناعه ، بأن الحل الذى تؤمنه البيروقراطية لهذه النواحى الثلاث يجب الا يعتبر مثاليا بأية صورة من الصور . وعلى القراء من الناحية الاخرى ألا يسمحوا لانفسهم بأن يتأثروا تأثرا أكثر من اللزوم بما يحمله التعبير من معان على الصعيد الشعبى فهذا الحل على أية حال هو الحل الواقعى الوحيد . (المؤلف)

خلق هذه البيروقراطية بسرعة ، كما لايمكن استئجارها بالمال ولكنها تنمو في كل مكان مهما كانت الطريقة السياسية التى يتبعها شعب من الشعوب ۰ ولاريب فى أن توسعها هو الشيء الثابت الوحيد بالنسبة الى المستقبل(۱)۰

أما المجموعة الرابعة من الاوضاع فيمكن تلخيصها فى عبارة «السيطرة الذاتية الديموقراطية » ولا ريب ان كل انســـان يوافق على ان الطريقة الديموقراطية لا تستطيع العمل بيسر وسهولة الا اذا كانت جميع الفئات ذات الوزن فى الشعب راغبة في قبول أى اجراء تشريعى ، طالما ان هذا الاجراء مسجل فى كتاب القوانين ، وطالما ان جميع الاوامر التنفيذية تصدر عن سلطات ذات صلاحية قانونية ۰ ولكن السيطرة الذاتية الديموقراطية تعنى أكثر من هذا بكثير ۰

ومن الواجب قبل كل شيء الابقاء على الناخبين وعلى البرلمانات على مستوى ادراكى وأخلاقى عال يضمن أن يكون عازلا واقيا لهما من الملتوين والمهزوزين الذين يجب ألا يسمح لهم بحال من الاحوال بالتســـلل الى صفوفهما ۰ يضاف الى هذا أن اساءات التصرف التى يمكن لها أن تحط من قدر الديموقراطية وأن تزرع الالغام فى طريق الولاء لها ، قد تقع اذاكانت الاجراءات تتخذ دون العناية بمطالب الاخرين وحقوقهم أو دون الرجوع الى الاوضاع القومية ۰ وعلى الاقتراحات الفردية لاجراء اصلاحات تشريعية أو للقيام باجراءات تنفيذية أن تقتنع بمكانها من الصف دون أن تحاول اقحام نفسها واذا ما استعدنا الىالذاكرة ، ما سبق لنا أن قلناه فىالفصل السابق عن الطريقة التى يعمل فيها الاسلوب الديموقراطى فان القارىء لابد وأن يتبين أن هذا يعنى الكثير من التبعية الطوعية ۰

فعلى الساسة فى البرلمان أن يقاوموا الاغراء بازعاج الحكومة أو مضايقتها دائما فى كل وقت يستطيعون أن يهاجموها فيه ۰ ولا يمكن لاية سياسة أن تنجح اذا فعلوا ذلك ۰ وهذا يعنى أن على أنصار الحكومة

---

(۱) نحن نختلف مع المؤلف في نظرته هذه الى البيروقراطية ونعتبرها آفة من أخطر الآفات الاجتماعية التى تتعرض لها كافة المجتمعات سواء كانت اشتراكية النظام أو بورجوازيته . ولا يمثل خطر هذه الآفة في كفاية الذين يؤلفون الجهاز البيروقراطى ،فهذه هى حسنته الوحيدة ولكنه يمثل في احتكار السلطان والعمل الحكومى . وفي هذا الاحتكار ما فيه من خطر القضاء على الديموقـراطية ، ناهيك من انه يؤدى احيـانا الى افتقاد الكفاية التى هى الحسنة الوحيدة للبيروقراطية بسبب افتقاد العنصر التنافسى ۰ وتختلف النظم الاجتماعية في علاجها أو محاولة علاجها وهو مايتطلب بحثا مسهبا عنها لا نرى في هذا المكان موضعه ۰ (المعرب)

أن يتقبلوا قيادتها وأن يسمحوا لها بأن تضع برنامجا تسير عليه وان على المعارضة أن تقبل بقيادة « وزارة الظل » على رأسها وأن تسمح بالحفاظ على الحرب السياسية ضمن اطار قواعد معينة • ولا ريب في أن تحقيق هذا المتطلب الذى يوحى انتهاكه عادة ببداية النهاية بالنسبة الى الديمقراطية يستدعى القدر المعتدل الصحيح دون زيادة أو نقصان من التمسك بالمذهب التقليدى ولا ريب في أن أنظمة الاجراءات البرلمانية وقواعد سلوكها انما وجدت لأهداف عدة ، منها حماية هذه الحالة التقليدية •

وعلى الناخبين خارج البرلمان أن يحترموا تجزئة العمل بينهم وبين الساسة الذين يتولون هم انتخابهم وعليهم أن لا ينزعوا الثقة منهم بسهولة بين أى انتخابين ، كما أن عليهم أن يفهموا انهم وقد انتخبوا شخصا ، فان العمل السياسى بات من اختصاصه لا من اختصاصهم • وهذا يعنى أن عليهم ان يمتنعوا عن اصدار الاوامر اليه بالطريقة التى يجب أن يتصرف فيها ، وهو مبدأ اقرت به جميع الدساتير والنظريات السياسية منذ عهد ادموند بيرك حتى يومنا هذا • ولكن مضامين هذا المبدأ غير واضحة ولا مفهومة تماما • فهناك قلة من الناس تدرك ان هذا المبدأ يصطدم بالعقيدة التقليدية للديموقراطية ويدعو الى التخلى عنها • اذ لو كان المقصود أن يحكم الشعب حقا ، أى ان يقرر هو كافة القضايا الفردية فليس هناك ما هو أكثر بدهية من أن يصدر الشعب تعليماته الى ممثليه كما فعل الناخبون الفرنسيون مع ممثليهم فى عام ١٧٨٩ • وليس من المعترف به أيضا من الناحية الثانية ، أنه فى حالة قبول هذا المبدأ فان الحظر يجب ألا يكون على تحديد حرية العمل بالنسبة الى أعضاء البرلمان فحسب ، بل ويجب أن يشمل عادة اغراق هؤلاء الاعضاء بالرسائل والبرقيات التى تنهال عليهم •

وليس فى وسعنا أن نوغل فى بحث المشاكل الدقيقة المتعددة التى يثيرها هذا الموضوع بالنسبة الى الطبيعة الحقة للديموقراطية ، كما عرفناها • وكل ما يهمنا هنا هو أن نقوله : ان الممارسة الديموقراطية الناجحة فى المجتمعات العظيمة والمعقدة ، كانت معادية دائما للعمل السياسى وراء الكواليس الذى يصل أحيانا حدود الدبلوماسية السرية واخفاء النوايا والالتزامات ، وان المواطن يحتاج الى الكثير من ضبط النفس للامتناع عن اظهار هذا العداء •

ويحتاج التنافس الفعلى أخيرا على القيادة الى قدر كبير من التسامح مع التباين فى الآراء • ولقد سبق لى أن أشرت من قبل الى أن هذا التسامح

لم يكن فى يوم ما ولن يكون مطلقا • ولكن قد يكون فى مكنة كل انسان مرشح للقيادة أن يعرض قضيته دون احداث أى فوضى اذا لم يحرم من ذلك بصورة مشروعة • وقد يعني هذا أن يقف الناس متفرجين فى حين يقوم انسان آخر بمهاجمة أهم مصالحهم الحيوية أو بالاساءة الى المثل التى يتعلقون بها أو أن يمتنع المرشح للقيادة والذى يحمل مثل هذه الآراء ، عن الاعراب عنها • ولا يمكن تحقيق أى من هذين الوضعين دون أن يكون ثمة احترام أصيل من الانسان لآراء المواطنين الآخرين يصل الى حدود الرغبة فى اخضاع آرائه لآرائهم •

وفى وسع كل نظام أن يحتمل الانحرافات فى الممارسة الى حد ما • ولكن الحد الادنى الضرورى من الانضباط النفسى الديموقراطى يتطلب بوضوح شيئا من الشخصية القومية ، ومن العادات القومية من طراز معين التى لم تتح لها الفرصة للنمو والتطور فى كل مكان ، والتى يمكن الاعتماد على الطريقة الديموقراطية فى خلقها • ولا يمكن لهذا الانضباط الذاتى أن يصمد للتجارب الى حد قد يختلف فى شدته وصرامته • وكل مايحتاج اليه القارىء هو أن يستعرض الاوضاع الشرطية التى وضعناها ليقنع نفسه بأن الحكومة الديموقراطية لا يمكن أن تعمل بقوة الا اذا كانت جميع المصالح المهمة مجمعة لا على ولائها للبلاد فحسب بل وعلى ولائها للمبادىء التكوينية للمجتمع القائم • وعندما تصبح هذه المبادىء موضع نقاش ، وتنشأ بعض القضايا التى تؤدى الى تقسيم البلاد الى معسكرين متعادين ، يصاب عمل الديموقراطية ببعض الخلل • وقد تتوقف عن العمل كلية عندما تبلغ المصالح والاهداف حدا يرفض الناس فيه أى توفيق أو تفاهم بينهما •

وفى وسعنا أن ننتقل الى التعميم وأن نقول : ان الطريقة الديموقراطية تصبح عاجزة عن العمل فى أوقات الاضطرابات ، فالديموقراطيات على اختلاف أشكالها تعترف فى الواقع بشىء من الاجماع السياسى ، بأن هناك أوضاعا من المعقول فيها أن يتخلى عن القيادة التنافسية وأن يستعاض عنها بالقيادة الاحتكارية • ولقد نص الدستور فى أيام روما القديمة على وجود منصب لا انتخاب فيه يضفى على صاحبه كل مزايا القيادة الاحتكارية فى أيام الازمات • وكان صاحب هذا المنصب يسمى بقاضى الشعب أو الديكتاتور • وهناك نصوص مماثلة فى جميع الدساتير تقريبا وبينها دستورنا • فرئيس الولايات المتحدة يصبح فى حالات معينة ذا سلطان يجعل منه على مختلف الصعدان ، ولتحقيق كافة الاهداف ديكتاتورا بالمعنى الرومانى من التعبير ، مهما اختلفت المفاهيم بالنسبة الى التركيب القانونى

أو التفاصيل الموضوعية واذا كان الاحتكار محددا فصلا بوقف معين كما كان الوضع في روما ، أو لأجل خلقه طارىء زمني محدد ، فان المبدأ التنافسي للقيادة يعلق ولا يلغى . أما اذا لم يحدد الاحتكار لا قانونا ولا واقعا بوقت معين ، وفي هذه الحالة يشمل عدم التحديد مجالات أخرى غير المجال الزمني ، فان المبدأ الديموقراطي يلغى في هذه الحالة ويمثل أمامنا الوضع الديكتاتوري على صعيد مفهومه المعاصر(١) .

٣ ـ الديموقراطية فى النظام الاشتراكى

أولا : اذا أردنا أن نرتب نتائجنا . أرى أن نبدأ ببحث العلاقات بين الديموقراطية والنسق الرأسمالي للامور .

ويعتمد المذهب الديموقراطي كما تعكسه العقيدة التقليدية على مخطط مستعقل للعمل الانساني وللقيم الحياتية ، وتكفى هذه الحقيقة تبعا للحجج السابقة التى أدرجتها فى الفصل الحادى عشر ، للقول بأن هذا المذهب يمت الى أصل بورجوازى . ويؤيد التاريخ بوضوح هذه الحقيقة فالديموقراطية العصرية نشأت تاريخيا جنبا الى جنب مع الرأسمالية ، وعلى ترابط له أسبابه ودواعيه معها .

ولكن هذا القول ينطبق أيضا على الممارسة الديموقراطية ، فلقد تزعمت الديموقراطية فى معنى النظرية القائمة على القيادة التنافسية التى جئنا بها ، عملية التبدلات السياسية والتنظيمية التى تمكنت البورجوازية عن طريقها من اعادة تشكيل البنيان السياسى والاجتماعى الذى سبق قيامها وتفوقها ، وكذلك من وضعه على أسس معقولة من وجهة نظرها ، وكانت الطريقة الديموقراطية هى الأداة السياسية لعملية اعادة البناء هذه .

أما أن تكون الديموقراطية احدى ثمار الرأسمالية التى يجب أن تموت معها أو لا تكون ، فهذه قضية أخرى . وهناك مسألة ثانية ، وهى

---

(١) نما الحكم الاوتوقراطي المطلق في أيام رومة القديمة التى نخطىء في استخدام التعبير الرامز اليها ، وعرض لبضعة قرون من تاريخها بعض الملامح التى لا تختلف كثيرا عن ملامح الديكتاتورية الحديثة ، وأن كان من واجبنا الا نمضي في التشبيه الى حد بعيد . ولكن تلك الاوتوقراطية لم تفد كثيرا من منصب الديكتاتور في العهد الجمهوري الا في حالة واحدة . وهي حالة يوليوس قيصر . أما ديكتاتورية صولا فكانت مؤقتة ،وخلقت لهدف معين وهو الاصلاح الدستوري . ولكن لم تكن ثمة أكثر من حالات « منظمة » وتفد بين الفينة والفينة . (المؤلف)

ـمدى صلاحية المجتمع الرأسمالى لتطبيق الطريقة الديموقراطية التى أنبتها ٠

أما بالنسبة الى القضية الثانية ، فمن الواضح أن المجتمع الرأسمالى يصلح للتطبيق من ناحية واحدة ليس الا ٠ فالبورجوازية تضع حلا ينطبق مع تكوينها لمشكلة كيف يمكن التضييق من نطاق القرار السياسى ، الى ابعاد يمكن السيطرة عليها عن طريق أسلوب القيادة التنافسية ٠ فالنظام البورجوازى يحدد ميدان السياسة عن طريق تحديده لآماد السلطة العامة ومجالاتها ٠ ويكون الحل فى شكل الدولة الشحيحة المقترة ، التى توجد لغاية واحدة وهى ضمان الشرعية البورجوازية ، وتأمين الشكل الثابت للجهود الفردية الحرة فى مختلف الميادين ٠ واذا ما أخذنا بعين الاعتبار أيضا الاتجاهات المسالمة واللا عسكرية والمؤيدة للتجارة الحرة ، التى تكون متأصلة فى المجتمعات البورجوازية ، فاننا نستطيع أن نرى أهمية الدور الذى يلعبه القرار السياسى فى الدولة البورجوازية ، والذى يستطيع من ناحية المبدأ على الاقل ، أن يهبط الى أى حد من المستويات تتطلبه مظاهر العجز فى القطاع السياسى ٠

ولا ريب فى أن هذا الطراز من الدولة ، لم يعد يستهوينا على الاطلاق فالديموقراطية البورجوازية أصبحت حالة تاريخية خاصة ٠ وكل مايمكن أن يقدم نيابة عنها من طلبات ، لابد وأن يعتمد كما هو الواضح على تقبل معايير لم تبق من معاييرنا على الاطلاق ٠ ولكن من السخف أن ننكر على هـــذا الحل الذى نكرهه أنه حل قائم ٠ وأن ننــكر على الديموقراطية البورجوازية أنها ديموقراطية(١) ٠ اذ على النقيض منذلك ، علينا ، ونحن نرى ألوانها الزاهية تضؤل وتختفى ، أن نعترف بما كانت عليه من رواء وهى فى أوجها وأن نقدر الفرص الواسعة والمتساوية التى أمنتها الى الأسر ان لم يكن الى الافراد ، وأن نقر بالحريات الشخصية الضخمة التى أتاحتها لأولئك الذين مروا بنجاح فى اختباراتها ، أو لأبنائهم من بعدهم ٠ ولعل من المهم أيضا أن نتبين كيف صمدت حقبا طويلة على الاقل أمام ضــغط الاوضاع اللا مواتية ، وكيف عملت بنجاح عندما ووجهت بمطالب خارجة عن المصالح البورجوازية بل ومعادية لها ٠

وكذلك كان المجتمع الرأسمالى وهو فى أوجه ، مؤهلا كل التأهيل

---

(١) انا اختلف مع المؤلف في وجود شيء حقيقى اسمه الديموقراطية البــورجوازية فهما ضدان لا يتفقان ، واذا ماوجدت صفة البورجوازية انعدمت الصفة الديموقراطية لان الاولى قائمة على المصلحة الطبقية التى لا تعترف بالتكافؤ والتى تعتمد على ســيطرة رأس المال المستغل على الحكم ، وهى سيطرة لا يمكن أن يكون للديموقراطية وجــود حقيقى معها ٠ (المعرب)

من ناحية أخرى لتحويل الديموقراطية الى عملية ناجحة • ولعل من الاسهل على الطبقة التى تخدم مصالحها خير خدمة عن طريق الابقاء عليها حرة أن تمارس الانضباط الذاتى الديموقراطى من تلك الطبقات التى تحاول بصورة طبيعية أن تعيش على الدولة • ولعل البورجوازى المنصرف قبل كل شيء الى شئونه الخاصة ، هو أكثر انسان استعدادا بصورة عامة ، لابداء التسامح تجاه مخالفيه السياسيين ، ولاحترام آراء الآخرين الذين لا يشاركهم آراءهم طالما أنهـا لا تهدد مصالحه تهديدا خطيرا مباشرا • يضاف الى هذا أن هذا الموقف يميل الى الانتشار والامتداد الى الطبقات الاخرى ، طالما أن المقاييس البورجوازية هى المسيطرة على المجتمع • فلقد قبلت مصالح الملاك الانجليز الهزيمة فى عام ١٨٤٥ ، بروح طيبة نسبيا ، وناضل العمال الانجليز لازالة ما يشكون منه من قيود ، ولكنهم ظلوا حتى بداية القرن الحالى متباطئين فى مطالبتهم بالامتيازات(١) • ومن الحق أن يقال : ان مثل هذا الانضباط الذاتى للعواطف ، لم يكن واضحا فى البلاد الاخرى وضوحه فى انجلترا ولكن هذه الانحرافات عن المبدأ ، لم تكن دائما من النـوع الخطير ، أو كانت مرتبطة دائما بالمصـالح الرأسمالية وحدها • ولكن الحياة السياسية ، تحولت فى بعض الحالات الى صراع بين الفئات ذات السلطان • كما تحولت بعض الاجراءات التى عجزت عن الانسـجام مع روح الطريقة الديموقراطية الى شيء هام يكفى لتشـويه الاسلوب الذى تعمل فيه هذه الطريقة • ولذا فان القول بأن لا وجود للديموقراطية الصحيحة فى النظام الرأسمالى ، اغراق واضح فى التأكيد(٢)

---

(١) اعتقد ان المؤلف قد أخطأ التعبير هنا ، فأسمى الحقوق التى يطالب بهـا العمال بالامتيازات ، مع انها لا تخرج عن كونها حقوقا مشروعة . تكتسب شرعيتها من نظرية الانتاج ، بالاضافة الى عدم تضاربها مع القواعد التقليدية المعروفة للتكافؤ العادل من الناس . وكان أحرى به لو أسماها حقوقا لا امتيازات . (المعرب)

(٢) كل ما يجب قوله هنا ، هو أن ثمة بعض الانحرافات عن مبدأ الديموقراطيـة ترتبط مع وجود المصالح الراسمالية المنظمة . واذا ما تم تصحيح القول على هـذا النحو فانه يصبح صحيحا من وجهتى نظر ما جئنا به من نظرية عن الديموقراطيـة ، والنظرية التقليدية لها . وتكون النتيجة من وجهة النظر الاولى ان الوسائل التى توجد تحت تصرف المصالح الخاصة كثيرا ما تستخدم لاحباط ارادة الشعب وافشالها . أما من وجهة النظر الثانية ، فان الوسائل الخاصة هذه كثيرا ما تستخدم للتدخل فى عمل الجهاز القيادى التنافسى .

هذا ما قاله المؤلف ويلوح لى أنه يؤثر عدم الوضوح فى هـذه النقطة بالذات ، فهو يعترف بأن هنـاك انحرافات عن مبـدأ الديموقراطية ترتبط مع وجود المصالح

ولكن الرأسمالية أخذت تفقد بسرعة ، وعلى كل صعيد ، المزايا التى كانت لها فالديموقراطية البورجوازية التى تزاوجت مع ذلك المثل من الدولة ، كانت قد شرعت تعمل منذ أمد ضمن اطار من التناقضات المتزايدة . ويرجع هذا الى حد ما الى الحقيقة الواقعة التى سبق لنا أن رأيناها من قبل ، وهى أن الطريقة الديموقراطية لا تعمل فى أحسن حالاتها ، عندما تكون الامم مجزأة حول قضايا جوهرية تتعلق بالبنيان الاجتماعى . وسرعان ما أقامت هذه الصعوبة الدليل على خطورتها ، اذ أن المجتمع البورجوازى فشل فشلا ذريعا فى أن يحقق شرطا آخر من الشروط التى تدفع الطريقة الديموقراطية الى العمل . ولقد خلقت البورجوازية أفرادا استطاعوا أن يحققوا النجاح فى القيادة السياسية ، فور انضوائهم الى طبقة سياسية ليست من أصل بورجوازى ، ولكنها لم تخلق طبقة سياسية ناجحة خاصة بها ، وان كانت الفرصة قد أتيحت للاجيال الثالثة من الاسر الصناعية لتكوين هذه الطبقة . ولقد سبق أن أوضحت فى القسم الثانى من هـذا الكتاب ايضاحا كاملا السبب فى ذلك . ويبدو لى أن جميع هذه الحقائق ، تشير الى تشخيص متشائم لهذا الطراز من الديموقراطية كما أنها توحى بتفسـير للسـهولة الواضحة التى تمثلت فى اذعانها فى بعض الحالات للديكتاتورية .

ثانيا : لا ريب فى أن مذهب الاشتراكية التقليدية هو نبتة المذهب البورجوازى وثمرته . فهى تشـترك معها فى الكثير من الاسس النفعية والمستعقلة ، وفى الكثير من الافكار والمثل التى أدخلت فى العقيدة التقليدية عن الديموقراطية . ولم يمارس الاشتراكيون فى هذا الصدد أية مصاعب مهما كان نوعها فى استملاكها لهذا الجزء من التراث البورجوازى ، وفى تدعيم افتراضها بأن تلك العناصر من العقيدة التقليدية التى لا تستطيع الاشتراكية استيعابها وامتصاصها ، كالتأكيد على حماية الملكية الفردية مثلا ، هى فى موقف التباين والتناقض مع مبادئها الجوهرية . وفى وسع عقائد من هذا النوع أن تعيش حتى فى الصور اللا ديموقراطية كلية من صور الاشتراكية ، وفى وسعنا أن نثق بأناجيل الاشتراكية وفريسيها فى العثور على أية تعابير مناسبة قد تسد أية فجوة بين العقيدة والممارسة .

= الراسمالية ، ولكنه لا يريد أن يقول مطلقا ان الديموقراطيـة لا تتفق مع المصـالح الراسمالية ، لان هذه المصالح تقوم على اساس الاستغلال وطبيعة الاستغلال تسـتدعى حتما ، السيطرة على الجهاز السياسي التى تتنافى مع الديموقراطية .

(المترب)

ولكن الممارسة هذه هى التى تهمنا ، أى مصير الممارسة الديموقراطية كما تفسرها عقيدة القيادة التنافسية . وهكذا لما كنا قد رأينا أن الاشتراكية اللا ديموقراطية أمر ممكن . فان السؤال الحقيقى الذى يمثل أمامنا هو الى أى مدى تكون الاشتراكية مؤهلة لحمل الطريقة الديموقراطية على العمل اذا حاولت أن تفعل ذلك .

والنقطة الجوهرية التى يجب علينا أن نتبينها هى هذه : ليس ثمة من شخص مسئول يستطيع أن ينظر بشىء من الاتزان الى ما قد يتمخض عنه مد الديمقراطية من مجالات السياسة الى كافة المجالات الاقتصادية . واذا ما آمنا بأن الاشتراكية الديموقراطية تعنى هـذا بالضبط ، فاننا نستطيع بطبيعة الحال أن نستخلص بأن الاشتراكية الديموقراطية لابد وأن تفشل . ولكن هذا الفشل ليس حتميا على الاطلاق . فلقد سبق لى أن أوضحت من قبل أن توسيع مجالات الادارة العـامة لا يستتبع بحكم الضرورة توسعا مماثلا فى مجالات الادارة السياسية . ولكن من الواضح أن فى وسعنا تحديد الاولى وتوسيعها بحيث تشمل شئون البلاد الاقتصادية كلها ، فى حين تظل الثانية ضمن الحدود التى تضعها لها قيـود الطريقة الديموقراطية .

ولكن يستنتج من كل هذا على أية حال ، ان هذه التحديدات ستثير فى المجتمع الاشتراكى مشكلة أكثر خطورة . فالمجتمع الاشتراكى مفتقر الى القيود الرتيبة التى يفرضها المخطط البورجوازى على المجالات السياسية . يضاف الى هذا أن ليس فى الامكان العثور فى المجتمعات الاشتراكية على شىء من الراحة الفكرية القائلة بأن مظاهر العجز فى الاجراء السياسى هى على أى حال ، الضمان لوجود الحرية . فالافتقار الى الكفاية فى الادارة يؤدى الى الافتقار فى وجود الخبز . لكن الهيئات التى يعهد اليها بادارة الآلة الاقتصادية كالمجلس المركزى الذى تحدثنا عنه فى القسم الثالث والهيئات التابعة له والموكول اليها ادارة الصناعات والمشاريع المختلفة يمكن أن تنظم وتمون بموظفين اكفياء بحيث تكون حصينة على تدخل الساسة ، أو على تدخل اللجان الشعبية التى تكثر من الضجيج والعجيج ، أو تدخل عمالها . وهذا يعنى أن تبعد هذه الهيئات عن أجواء النضال السياسى حتى لاتعرض أية افتقارات الى الكفاية سوى تلك المرتبطة مع تعبير البيروقراطية . ويمكن التخفيف من حالات الضعف هذه عن طريق التركيز المناسب فى المسئولية على الافراد ، وعن طريق نظام أجيد انتقاؤه من المشجعات والعقوبات ، تؤلف طرق التعيين والترفيع جزءا هاما منه .

ولقد كان الاشـتراكيون الحقيقيون عندما يبعـدون عن منصـات الخطابة أو فى حالاتهم التى يحسبون فيها بمسئوليتهم ، يدركون هـذه المشكلة حق الادراك كما يدركون الحقيقة الواقعة وهى أن «الديموقراطية» لا تؤلف حلا للمشاكل • ولعل خير مثل نضربه هو المشاورات التى أجرتها اللجنـة الالمانية للتحول الاشتراكى • فعندما قرر الحزب الاشـتراكى الديموقراطى الالمانى فى عام ١٩١٩ النأى نهائيـا عن البلشفية ، كان الكثيرون من المتطرفين من أعضائه لا يزالون يعتقـدون بحتميـة بعض اجراءات التحول الاشتراكى فورا ، كضرورة عملية ملحة ، وعهدوا الى لجنة اختاروها بتحديد الاهداف والتوصية بالأساليب • ولم يكن جميع أعضاء اللجنة من الاشتراكيين ، ولكن هؤلاء هم الذين سيطروا عليها • وقد تولى رياستها كارل كوتسكى واتخذت توصيات محددة فى موضوع الفحم ، وقد أمكن الوصول اليهـا فى ظل السحب المتكاثفة من المشاعر المناهضة للاشتراكية ، ولذا فلم تكن مهمة أو ذات بال • ولعل ما يهمنا أكثر من هذه التوصيات هو ما دار فى اللجنة من مناقشات فى وقت كانت الآمال فيه لا تزال مشرقة • فلقد رفضت اللجنة باجماع وصراحة فـكرة قيام العمال فى أى مصنع بانتخاب مديريهم • وكانت مجالس العمال التى نمت وترعرعت ابان شهور الانهيار الشامل ، هدفا للشك والكراهية • وبذلت اللجنة كل ما لديها من جهد فى محاولتها النأى قدر الامكان عن الافكار الشائعة عن الديموقراطية الصناعية(١) ، لصياغة هذه الاخطار فى مركب غير مؤذ دون أن تهتم بتطوير مهامها وأعمالها • ولم تكترث مطلقا بتقوية السلطة وحماية استقلال جهاز المديرين • ولكنها أوحت بالكثير من الناحية الاخرى لمنع المديرين من فقد الحيوية الرأسمالية ، والانحدار

---

(١) تعتبر الديموقراطية الاقتصادية أو الصناعية تعبيرا أكثر من استعماله في كثير من الآراء شبه الطوبائية ، بحيث فقد معناه الحقيقى . وانى لأرى أنه يعنى من الناحية الرئيسية شيئين أولهما سـيطرة النقابات على العـلاقات الصناعية وثانيهما دقرطة المصانع « الملكية » عن طـريق تمثيل العمـال في مجالسـها ، أو عن طريق ابتكارات أخرى يقصد منها أن يضمن لهم النفوذ في موضوع ادخال التحسينات التقنية على الصناعة ، وتحديد السياسة الاعمالية بصورة عامة ، وفرض الانضباط طبعا في المؤسسة الصناعية، وبينها أساليب « التشغيل والاستغناء » أما اقتسام الارباح فعقار تتضمنه مجموعة من الخطط . ولعل من المأمون القول بأن الكثير من هذه الديموقراطية الاقتصادية سيختفى كفقاعات في الهـواء في النظام الاشـتراكى . ولا يمكن أن تعتبر هـذه النقاط هجومية أو استفزازية كما يبدو لأول وهلة . وذلك لان الكثير من المصالح التى يقصد من هذا الطراز من الديموقراطية أن يحميه ، سيختفى من الوجود أيضا .

(المؤلف)

الى النزوات البيروقراطية · ولو جاز لنا أن نتحدث عن نتائج هذه المناقشات التى قدر لها أن تفقد بسرعة كل ما فيها من قيمة عملية ، لامكننا فى الواقع أن نقول : ان هؤلاء المديرين الاشتراكيين ما كانوا ليختلفوا فى شىء كثير عن سابقيهم من المديرين الرأسماليين ، وانه كان لابد من اعادة تعيين الاشخاص أنفسهم فى النظام الجديد · وهكذا فاننا نصل ولو بطريق مختلفة الى النتيجة نفسها التى سبق لنا أن وصلنا اليها فى القسم الثالث·

ولكننا بتنا الآن في وضع يمكننا من الربط بين هذه النتيجة التى وصلنا اليها وبين الحل لمشكلة الديموقراطية فى النظام الاشتراكى · ففى عالمنا الراهن ، يعتبر الكثير من أشكال الاجراء الديموقراطى وأجهزته الى حد ما بالطبع ، ثمرة نمو البنيان البورجوازى ومشاكله ، تماما كالمبادىء الجوهرية للديموقراطية نفسها · ولكن هذا لا يعنى حتمية زوالها مع الرأسمالية · فالانتخابات العامة والاحزاب والبرلمانات ومجالس الوزراء ، ورؤساء الوزارات ، قد تظل أفضل أدوات ، لمعالجة جداول الاعمال التى يضعها النظام الاشتراكى لاتخاذ القرارات السياسية · ولكن قوائم هذه الجداول يجب أن تخلو من كل تلك البنود التى تنشأ فى الوقت الحاضر من تصادم المصالح الخاصة ومن ضرورة تنظيم هذه المصالح · وستكون هناك بنود أخرى تحل محلها · وستحتل قضايا عدة فى حاجة الى التقرير، أماكنها فى جداول الاعمال ، كتقرير مدى الاستثمارات ، أو طريقة تعديل القواعد الراهنة لتوزيع المنتجات الاجتماعية · وستظل المناقشات العامة فى مواضيع الكفاية الانتاجية ، ولجان التحرى من طراز اللجان الملكية الانجليزية مؤدية لمهامها الراهنة ·

وهكذا يستطيع الساسة فى مجالس الوزارات ، ولاسيما أولئك الذين يلون وزارات الانتاج الاستمرار فى فرض نفوذ العنصر السياسى اما عن طريق الاجراءات التشريعية المتعلقة بالمبادىء العامة لادارة الآلة الاقتصادية أو عن طريق سلطانهم فى التعيين ، الذى لا يمكن أن يزول أو يتحول الى سلطان شكلى · ولكنهم ليسوا فى حاجة الى فعل ذلك ، الى حد يتعارض مع الكفاية ، كما لا يحتاج وزير الانتاج الى المزيد من التدخل فى العمل الداخلى لكل صناعة من الصناعات بحيث يزيد عن تدخل وزيرى الصحة والحربية فى انجلترا فى العمل الداخلى فى وزارتيهما ·

ثالثا : يتضح بعد هذا ، أن تنفيذ الديموقراطية الاشتراكية على النحو الذى أوضحناه يصبح عملا ميئوسا منه الا فى حالة واحدة ، وهى حالة المجتمع الذى يحقق جميع متطلبات النضوج التى أدرجناها فى

القسم الثالث من هذا الكتاب • وبينا بصـــورة خاصة القدرة على اقامة النظام الاشـــتراكي بطريقة ديمقراطية ، ووجود بيروقراطية ذات مركز مناسب وتجارب كافية • ولكن مثل هذا المجتمع الذى يحقق هذه المتطلبات، ولن أتناول مجتمعا غيره ، لابد وأن يفرض مزية ذات أهمية حاسمة •

ولقد سبق لى ان أكدت ان ليس فى الامكان أن نتوقع من الديموقراطية أن تؤدى عملا مرضيا الا اذاكانت الاغلبية الغالبةللناس منجميع الطبقات مصممة على مراعاة قواعد اللعبة الديموقراطية ، مما يوحى بدوره ، بأن هذه الاغلبية متفقة اتفاقا جوهريا على أسس البنيان التنظيمى للمجتمع• ولا يتحقق الشرط الاخير فى الوقت الحاضر • فكثيرون من النـــاس ، قد أعلنوا رفضهم الولاء لمعايير المجتمع الرأسمالى • وسيزداد عدد هـؤلاء فى المستقبل ، وكنتيجة لهذا التطور وحده ، لابد وأن تعمل الديموقراطيـة فى اطار من الاحتكاك المتزايد ، لكن فى وسع الاشتراكية فى هذه المرحلة المتوقعة ، أن ترأب الصدع • فقد تعيد الموافقة على المبادىء الهندسـية للبنيان الاجتماعى • واذا ما حققت هذا الهـــدف فكل ما يظل ثمة من عداءات لا يعـــدو الطراز الذى تستطيع الطريقة الديموقراطية مواجهته وحله •

ولقد أوضحت فى القسم الثالث منهذا الكتاب أن عدد هذه العداءات الباقية سيهبط ، كما أن أهميتها ستنقص عن طريق ازالة المصـــالح الرأسمالية المتصادمة • وستتوقف العلاقات بين الزراعة والصناعة ، وبين الصناعات الكبيرة والصـغيرة ، وبين الصناعات الانتاجية والاسـتهلاكية الفولاذية ، وبين الصناعات المتعلقة بالحماية والمتعلقة بالتصدير ، عن أن تصبح قضايا سياسية ، يجب تقريرها من جماعات النفوذ ذات الوزن النسبى، وتغدو قضايا تقنية يجد التقنيون لهاحلولا لاعاطفية ، وواضحة• وبالرغم من أن توقع اختفاء جميع المصـــالح الاقتصـادية المتبـاينة أو الصراعات بينها قد يكون نظرة طوبائية للامور ، وبالرغم من أن الاعتقاد بزوال القضـايا اللا اقتصادية التى يمكن الاختلاف عليها ، قد يكون اغراقا أكبر فى الطوبائية ، الا أن من المعقول ، بل من المنطق أن نتوقع هبوطا فى مجموع حالات التناقض والخلاف ، حتى ولو قورنت بأعدادها السابقة فى أيام الرأسـمالية المتماسـكة ، ولن يكون هنـاك متكالبون على الثراء وستتطهر الحياة السياسية من الأوشاب •

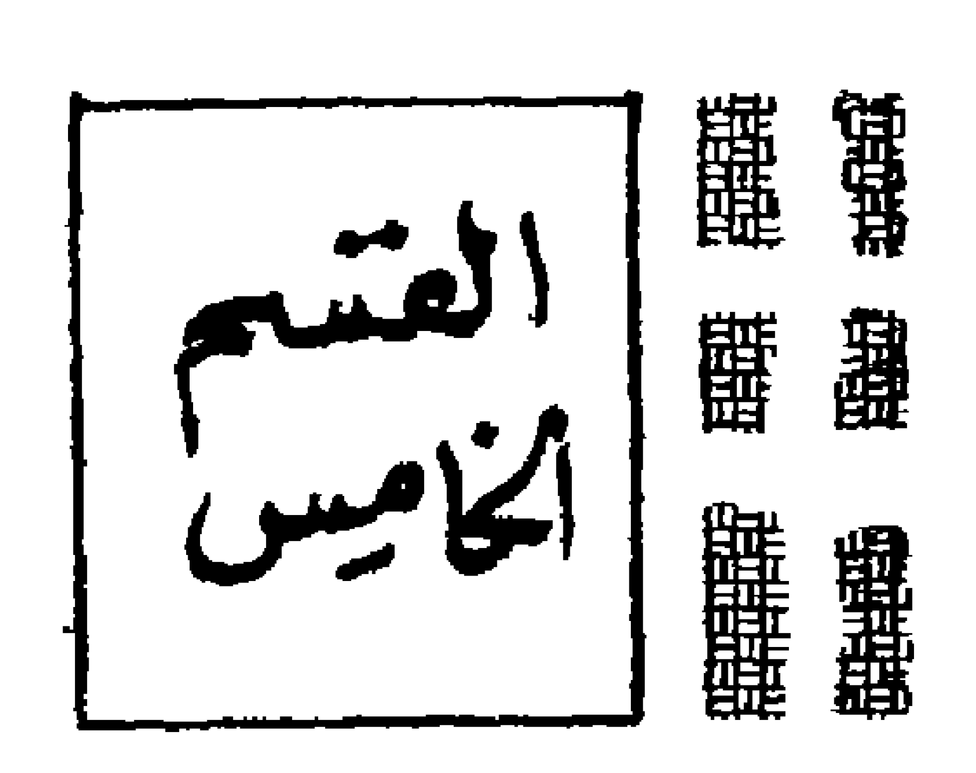
ولا تحمل الاشتراكية فى الظاهر أى حل واضح ، للمشكلة التى حلتها أشكالالمجتمعات الأخرى عن طريق ايجاد طبقة سياسية ذات تقاليد

ثابتة ومستقرة ٠ ولقد سبق لى أن بينت أن لابد من ظهور مهنة سياسية يحترفهـا الناس ٠ وقد تنبثق مجموعة ســـياسية لا نستطيع الحكم على كفايتها أو أهليتها ٠

هذا هو المدى الذى تستطيع الاشتراكية تحقيقه ، ولكن قد يقوم هناك من يقول انهذا النجاح قد يتعرض الى مايوازنه من انحرافات ممكنة لها أهميتها ، ولكننا احتطنا لهذا الاعتراض بالاصرار على وجود النضوج السياسى الذى يعنى أمورا عدة منها عدم تطلب أية تضحيات ضخمة من جيل من الاجيال لمصلحة الجيل الذى يليه ٠ ولكن حتى ولو لم تكن هناك ضرورة لاجهاد الناس بمبادىء ومثل سامية ، فان مهمة الابقاء على سير الأداة الديموقراطية تصبح دقيقة كل الدقة ٠ وقد لا تكون الظروف التى تتيح النجاح لرجال القمة عادة في أداء هذه المهمة وحل تعقيداتها ، أسهل على التصور من تلك التى قد يجدون أنفسهم مضطرين فى ظلها ، وقد واجهوا خطر انتشار الشلل من القطاع السياسى الى جميع مجالات البلاد الاقتصـــادية ، الى تبنى خط من العمل يستهوى أولئك الذين يشهدون ماينطوى عليه التنظيم الاشتراكى من سلطان هائل ٠ ولاتعنى الادارة الفعالة للاقتصاد الاشتراكى السلطة الديكتاتورية المطلقة للعمال على المصنع ، بل السلطة المطلقة على العمـال أنفسهم ٠ ولاريب فى أن الرجـال المنضبطين هناك انضـــباطا صحيحا ، يكونون أحرارا فى الانتخابات ، ولكن كما يستخدمون هذه الحرية ، فى تخفيف صرامة الانضباط فى المصنع ، فان الحكومات وأعنى بها تلك التى تضع مستقبل البلاد نصب عينيها ، قد تستغل هذا الانضباط للحد من تلك الحرية ٠

وهكذا قد تتحول الديموقراطية الاشتركية بحكم الضرورة العملية ، الى شىء لا يقل اصطناعا عن الديموقراطية الرأسمالية ٠

على أية حال لن تعنى الحرية توسعا فى الحريات الشخصية ٠ ولن تعنى أيضا مزيدا من الاقتراب من المثل التى تتبناها النظرية التقليدية ٠



صورة تاريخية
عن
الأحزاب الاشتراكية

استهلال

قد لا يكون من حقى فى هذا الكتاب ان أكتب تاريخا للاحـــزاب الاشتراكية اذ تتطلب الاوضاع التى نشأت فيها واختفت ، والطرائق التى اتبعتها فى معالجة المشـــاكل التى واجهتها ، لوحــة أكبر من تلك التى وضعتها أمامى وفرشاة أقوى من فرشاتى التى أصور بها • يضاف الى هذا أننى لا أرى بعد أن الوقت قد حان للقيام بهـذه المحـــاولة ، وان كانت العشرون سنة الماضية ، قد حفلت بكثير من البحوث الفردية القيمة التى ألقت الأضواء التى نحتاجها على بعض الاوضاع والمراحل المعينة ، فما زال الموضوع فى حاجة الى قدر ضخم من البحث العلمى ، قبل التمكن من وضع تاريخ للاشتراكية الحديثة وهى فى مرحلة التطبيق ، يســـد متطلبات الدراسة العلمية • ولكن ثمة حقائق معينة أرى ضرورة عرضها لاستكمال ما سبق لى قوله فى الفصول الفائتة من هذا الكتاب ووضعه فى موضعه الصحيح ، كما أننى أود أن أعرض بعض النقاط التى لاحت فى خاطرى أثناء دراساتى وملاحظاتى الشخصية ، والتى أوضحت واحـــدة منها فى الفصل العشرين من هذا الكتاب ، والتى أود أن أعرض بعضا منها ، لانها تبدو لى طريفة فى حد ذاتها • وتحقيقا لهـذا الهدف جمعت النتف التى سأوردها فى هذا الفصل ، أملا ، بأن توضح هذه النتف الخطوط العريضة للموضوع كله •

وقد لا يوافق كل قارىء ، وحتى من القراء الاشتراكيين على الاهمية التى أوليتها فى هذه النتف لماركس والماركسية • ولذا فاننى أعترف على الفور بوجود تحيز شخصى عندى فى هذا الصدد • فالشىء الذى يستهوينى فى السياسة الاشتراكية ، والذى يضمن لها حقا خاصا فى العنـــاية والاهتمام ، ويؤمن لها مكانة خاصة بها من الناحيتين المعنـوية والفكرية هو ما فيها من علاقة واضحة وقريبة بالاساس العقيدى ، وفى وسع المرء اذا ما عاد الى القسم الاول من هذا الكتاب أن يرى أن الماركسية نظرية تنفذ أو لا تنفذ من ناحية المبدأ على الاقل ، وتتحول الى استشفاف صادق

أو كاذب للحتمية التاريخية . وتحمل اعتبارات المصلحة ومجرد التكتيك طابعا لا يمكن محوه ، وقد سبق أن بحث على ضوء ذلك المبدأ ، ولكن كل هذا يصح بالنسبة الى الخط الماركسى وحده ، وأن لم يكن أصبح طبعا بالنسبة الى المتطرفين البنتاميين ضمن الاطار ـ البورجـــوازى ، وهم المتطرفون « الفلسفيون » ، على حد تعبير بعض النـــــاس . ولا تختلف الجماعات الاشتراكية اللاماركسية عن غيرها من الجماعات والاحزاب ، ولكن الماركسيين من ذوى الاقتناع الصافى هم وحدهم الذين يسيرون على هدى عقيدة يرون فيها الحل لجميع المسائل التى تواجههم . وانا لا أعجب بهذا الموقف دون قيد أو شرط كما سيتبين بعد قليل . وفى امكاننا أن نعتبره موقفا ساذجا وضيق الأفق . ولكن العقائديين من كل لون وطراز، يتميزون مهما كانت عيوبهم بصفات جمالية معينة ، ترفعهم عن مستوى العاديين من ممارسى السياسة ، يضاف الى هذا أنهم يسيطرون على منابع للقوة لا يمكن للماركسيين العاديين أن يفهموها أبدا .

- ٢٤ -

اللانضوج

كانت العقائد الاشتراكية فى بعض جذورها التى تضاهى فى قدمها قدم التفكير الواضح المفصل ، مجرد أحلام منها الطيب ومنها السيء ، بل مجرد تلهفات عاجزة ، لا صلة لها مع الواقع الاجتماعى ، وذلك لأنها كانت مفتقرة الى وسائل الاقناع التى خلقتها العملية الاجتماعية أثناء عملها لتحقيق الاشتراكية . ولم يكن المجهود الاشتراكى أكثر من مجرد تبشير فى الصحراء القفر ، التى لاناس فيها ، وذلك لأنه لم يقم أى اتصال بمنبع قائم أو متوقع من منابع السلطان الاجتماعى ، ولذا كان اقرب الى التبشير على الطريقة الافلاطونية الذى لا يزعج أى من الساسة نفسه به والذى لا يجد أى مراقب للعملية الاجتماعية نفسه مضطرا الى ادراجه مع العوامل التنفيذية الفعالة .

هذه هى خلاصة ما وجهه ماركس من نقد الى كافة من سبقه من الاشتراكيين أو من عاصروه من المبشرين بالاشتراكية بطريقة منافسة لطريقته ، ولعلها هى السبب فى تلقيبه اياهم بالطوبائيين ، ولم يكن الدافع هو كون الكثير من هذه المخططات زائفا ، أو دون المستوى من الناحية الادراكية ، بل لأنها لم تكن منفذة الى حد ما بل وغير قابلة للتنفيذ . وأرى أن أكتفى ببعض الأمثلة لايضاح هذه النقطة ، بدلا من اجراء دراسة مطولة للكثير من المؤلفات . ولا ريب عندى فى أن هذه الأمثلة كافية لاظهار مدى الخطأ الذى وقع فيه ماركس .

ولقد كانت « المدينه الطوبائية الفاضلة » (اليوتوبيا) التى كتب عنها السير توماس مور (١) Sir Thomas More (١٤٧٨ - ١٥٣٥)

---

(١) السير توماس مور (١٤٧٨ - ١٥٣٥) محام وسياسي بريطانى بارز وقف الى جانب البابوية في نزاعها مع العرش البريطانى ، وحكم عليه بالاعدام ولم ينفذ .

(المعرب)

من الكتب التى ظلت مقروءة ومرموقة ، ومقلدة حتى القرن التاسع عشر ، وترسم صورة رائعة عن طريق نجاحها فى تشخيص كابيت وبيلامى ، عن مجتمع التكافؤ السامى الاخلاق والكثير الاقتصاد • المناقض تمام المناقضة لمجتمع انجلترا فى أيام مور • وقد لايكون هذا الهدف المثالى أكثر من الشكل الادبى للنقد الاجتماعى • ومن المحتمل ألا نقبل به ، كعرض لفكرة مور عن أهداف التخطيط الاجتماعى العملى • واذا ما فهم على أى حال على الصعيد الاخير وهو ما فهم به حقا ، فان المشكلة آنذاك لا تقوم فى عدم صلاحه للتطبيق ، لكنه من نواح عدة أقل تعذرا على التطبيق من بعض صور اشتراكية هذه الايام المبسطة • فهو يواجه مثلا مشكلة السلطة ، ويقبل بصراحة الاحتمال الذى كثيرا ما صاحبه التمجيد لينقلب الى فضيلة ، فى قيام مستوى حياتى متواضع • ولعل المشكلة الحقيقية هى فى أن ليس ثمة محاولات لاظهار الطريقة التى يمكن للمجتمع أن يتطور فيها الى وضع الدولة المثالية ، باستثناء حالة التحول الاقناعى ، أو فى التساؤل عن العوامل الفعلية التى يمكن استخدامها فى الوصول الى هذا الوضع • وقد نحب هذا الهدف المثالى أو نكرهه ولكن ليس فى وسعنا أن نعمل الكثير بالنسبة اليه • واذا ما شئنا الافصاح بدلا من التلميح • قلنا أن ليس فيه من الأسس ما يمكن حزبا من القيام ، أو ما يزود هذا الحزب ببرنامج اذا ما قام فعلا •

وهناك طراز آخر يتمثل فى اشتراكية روبرت أوين (Robert Owen) (١)• فهذا الرجل كصناعى ومصلح عملى ، لم يكتف بتبنى فكرة قيام مجتمعات صغيرة ذاتية الاكتفاء تنتج وسائل العيش طبقا للمبادىء الشيوعية فى أوسع ما فى هذا التعبير من معان واستهلاكها ، ولكنه مضى الى أبعد من ذلك فحاول تطبيق الفكرة عمليا • ولقد حاول أولا الاستعانة بالعمل الحكومى ، ولكنه ما لبث أن حاول اقامة نموذج تطبيقى لفكرته . ومن هنا قد تبدو خطته أكثر عملية من خطة مور • اذ لم تكن هناك مجرد فكرة بل طريق أو جسر لتحقيقها ، لكن هذا الجسر ، مهما كان طرازه لا يحقق الا بصورة أدق الطبيعة الطوبائية • وذلك لان العمل الحكومى والجهود الفردية يعرضان كشيئين متناقضين ولا بد للعمل من أن يعمل لأن أحد النـــاس يؤمن بضرورته ، ولم يشر أوين الى أية قوة اجتماعيـــة تعمل

---

(١) روبرت ديل اوين (١٧٧١ — ١٨٥٨) — اشـــتراكى انسانى النزعة ، اهم مؤلفاته « تحرير العبيد » ، « وجزيرة بين عالمين » أقام مستعمرات شيوعية على أساس الكوميون في انجلترا وامريكا ودعا الى تحسين أحوال العمال .»

(المعرب)

لتحقيق هذا الهدف ، كما انه لم يؤمن تربة صالحة لزراعة شجيرات الورد ، وانما تركها تنمو على طبيعتها (١) .

وينطبق هذا أيضا على تناقضات برودون (١٨٠٩ - ١٨٦٥) (٢) . باستثناء شيء واحد ، وهو أن الأخطاء الاقتصادية المحددة عنده أكثر وضوحا منها عند غيره من التقليديين الداعين الىالفوضوية ، الذينكانوا يزدرون النقاش الاقتصادى ، والذين سواء أكدوا مبدأ التعاون الحر والفوضوى بين الأفراد أو أيدوا مهمة التخريب التى يجب تحقيقها لخلق هذا التعاون ، كانوا يتجنبون أخطاء المناقشة المنطقية عن طريق تجنب المناقشة المنطقية نفسها . وهم كغيرهم من « الشعراء المهووسين وعشاق الخيال » ، كانوا عاجزين دستوريا عن عمل أى شيء سوى احداث الاضطراب فى النظم الاشتراكية ، واضافة الفوضى الى أوضاع الحماس الثورى . وليس من العسير علينا أن نشاطر ماركس ازدراءه الذى يصل أحيانا الى حدود اليأس من أعمال باكونين .

لكن الفوضوية لم تكن الا طوبائية مشفوعة بالرغبة فى الانتقام . ولم أذكر هذه الحالات المرضية الا لأوضح أن مثل هذا البعث لعقلية القرن الرابع عشر يجب ألا يختلط بالنوع الأصيل من الاشتراكية الطوبائية

---

(١) يصح هذا القول أيضا على المشروع المماثل الذى وضعه شارل فوربيه (١٧٧٢ - ١٨٣٧) وهو المشروع الذى لا يجرؤ أى انسان على تسميته بالمشروعالاشتراكى طالما ان العمل لا يتلقى الا نسبة خمسة من اثنى عشر من الانتاج الاجتماعى ، بينما يخصص الباقى لرأس المال والادارة .

وعلى الرغم من أن هذا المشروع ، كان في حد ذاته محاولة محمودة لأخذ الواقع بعين الاعتبار ، الا أن من الطريف أن نلاحظ ، بأن حالة العمل في تلك الدولة المثالية كانت ستسوء عما هى عليه في المجتمع الرأسمالى ، ففى انجلترا قبل الحرب مثلا (راجع كتاب « تقسيم الانتاج الصناعى » لباولى - ١٩٢١) ، كانت الاجور والرواتب دون معدل ١٦٠ جنيها في السنة في الصناعة والتعدين تستوعب ٦٢ في المائة من قيمة مجمل الانتاج، واذا ما أضفنا اليها بقية الرواتب التى تزيد عن هذا المعدل ، تبين أنها تصل الى ٦٨ في المائة ، وعلى الرغم من أن آراء فوربيه لم تكن اقتصادية ، الا أنها تشرح عنصر الجهل في آراء المصلحين بواقع الاقتصاد الرأسمالى .

(المؤلف)

(٢) برودون - ١٨٠٩ - ١٨٦٥ ، من المفكرين الاشتراكيين الفرنسيين وأهم مؤلفاته « نظام التناقضات الاقتصادية والفلسفية » الذى وصف الملكية فيه بأنها سرقة . - المعرب -

التي تعرضها كتابات سان سيمون (١٧٦٠-١٨٢٥) (١) • في أحسن الاحوال • فنحن نحس هناك بالمنطق والمسئولية ممزوجة بقوة تحليلية رائعة ولم يكن الهدف الذي تصوره سان سيمون سخيفا أو خياليـــا • وكانت الطريقة هي الشيء الوحيد النـاقص ، وكان الأسـلوب الوحيد المقترح أيضا هو عمل الحكومة ، أي عمل الحكومات التي كانت في ذلك الحين بورجوازية على الغالب •

واذا ما قبلنا بوجهة النظر هذه ، فان العاصفة الكبرى التي وضعت نهاية لما في الاشتراكية من اللانضوج يجب أن ترتبط باسم كارل ماركس ومؤلفاته • وعلينا أن نؤرخ هذه العاصفة ان جاز لنا التأريخ في مثـــل هذه القضايا بصدور البيان الشيوعي في عام ١٨٤٨ أو بتأسيس الدولية الأولى في عام ١٨٦٤ ، اذ في هذه الحقبة بالذات وضعت الأسس العقائدية والسياسية على قواعد جدية • ولكن هذا الانجاز لم يلخص التطورات التي مرت بها العقيدة عبر قرون من اللانضوج فحسب ، بل وصاغ هذه التطورات بطريقة خاصة ، كانت من الناحية العملية لامن الناحية المنطقية ، الطريقة الوحيدة الممكنة • وعلى ضوء هذا يجب اعادة النظر في الاحكام التي أصدرتها الاشتراكية المتزمتة على رجالات عهد اللانضوج .

فاذا كانت المخططات الاشتراكية في هذه القرون الطويلة اولا أحلاما فان معظم هذه الأحلام من النوع المعقول • ولم يكن ما نجح المفكرون الافراد الى حد ما في استعقالة ، احلامهم الفردية فحسب بل احلام الطبقات غير الحاكمة أيضا • وهكذا لم يكن هؤلاء المفكرون يعيشون مع خيالاتهم وراء السحب ، بل ساعدوا على ابراز ما كان خامدا تحت السطح ، وان كان على استعداد للاستيقاظ والوثوب • وهكذا فان الفوضـويين أيضـا ، الذين عادوا بأفكارهم الى أسلافهم من رجال القرون الوسطى الذين نشأوا في أكثر من دير ، أو مع جماعات النظام الفرنسيسكاني الرهبـاني التي تؤمن بعقيدة التثليث يحققون أهمية لايضفيها عليهم الماركسيون، ولكن مهما كانت معتقداتهم مزدراة عند الاشتراكيين المتزمتين ، فان الكثير من قوة الاسناد التي تعتمد عليها الاشتراكية تنبثق حتى يومنا هذا ، من ذلك

---

(١) سان سيمون (١٧٦٠ - ١٨٢٥) - من المفكرين الاشتراكيين الفرنسيين هو واضع المدرسـة الفـكرية الاشـتراكية التي عرفت باسمه . والتي تقـوم على الدولة الصناعية ، وأهم مؤلفاته « النظام الصناعي » .

(المعرب)

الحنين اللامعقول للروح الجائعة لا المعدة الخاوية ، وهو الحنين الذى طالما صدر عنهم (١) .

ولقد أنتج المفكرون الاشتراكيون فى عصر اللانضوج ثانيا عددا من قطع « الطوب » والأدوات اللازمة للبناء ، وقد أثبتت نفعها فيما بعد ، فلقد كانوا خالقى الفكرة الاشتراكية والمجتمع الاشتراكى على أى حال ، وبفضلهم فقط تمكن ماركس ومعاصروه من بحث هذه الأفكار على اعتبار أنها شيء مألوف ومعروف عند كل انسان ، ولكن كثيرين من الطوبائيين مضوا الى أبعد من ذلك بكثير . فلقد درسوا تفاصيل المخطط الاشتراكى وأعدوها أو أعدوا أشكالا معينة منها ، واضعين بذلك المشاكل فى صيغها ، مهما افتقرت هذه الصيغ الى الدقة وممهدين الطريق لمن يأتى بعدهم . ولا يمكننا أيضا تجاهل ما أسهموا به فى التحليل الاقتصادى المجرد . اذ أمنـــوا الخميرة اللازمة للحلوى (البودينج) التى كانت ستبدو جافة بدونها ، وكان شطر كبير من كتاباتهم ، مؤلفات عملية مجردة ، أدخلت تحسينات جمة على النظريات الراهنة ، ووضعت ماركس فى موقف سليم للغاية . ولعل الاشتراكيين وأنصاف الاشتراكيين الانجليز الذين عملوا على تطوير نظرية القيمة على أساس العمل من أمثال ويليام طومســـون William Thompson يقدمون لها خير مثل على ما نقول .

وثالثا : لم يكن جميع هؤلاء الذين يصفهم الماركسيون بالطوبائيين مقطوعى ـ الصلة تماما بالحركات الجماهيرية . فلقد نشأ بعض الاتصال حتما من الحقيقة الواقعة وهى أن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التى دفعت أقلام المفكرين الى العمل ، ستدفع أيضا الى العمل بعض الفئات أو طبقــة من الناس ، كطبقة الفلاحين أو أرباب الحرف اليدوية أو العمـــال الزراعيين أو حتى الأفاقين والدهماء . ولكن بعض الطوبائيين تمكنوا من اقامة اتصال أوثق . ولقد تولى المثقفون صياغة مطالب الفلاحين ابان

---

(١) لعل هـــذا هو السبب الذى يدعو الى فشـــل المحاولات التى يقوم بها الاشتراكيون المدربون لاضعاف ما يعتقدون انه خيالى وبعيد عن المنطق فى معتقـــدات المؤمنين غير المثقفين الى حد كبير . ولعل الاستهواء الشعبى المألوف للاشتراكية لايعود الى ما يمكن تقريره عقليا فى موضوعها بل الى تلك الهرطقات الغيبية التى أتحد علماء الاقتصاد الاشتراكيون والبورجوازيون فى استنكارها . ولا يظهر الاشتراكى فى محاولته النأى بنفسه عن هذه الآراء التى سبقته عدم اعترافه بجميل أصحابها فحسب وبالموجة التى أوصلته الى مكانته الحالية ، بل يدفع بهذه الموجة وما تمثلها من قوى الى سبيل خطر ، وهو خدمة فكرة أخرى . (المؤلف)

ثورات القرن السادس عشر ، وزاد التعاون والتنسيق وثوقا مع مرور القرون ، ولقد كان بابيف (Babeuf) (١) • الذى أطلقوا عليـه اسم « جراخوس » الروح القيادية للحركة الاشتراكية الصافية الوحيدة ضمن اطار الثورة الفرنسية ، واعتبرته الحكومة الفرنسية فى منزلة كبيرة من الأهمية دفعتها الى اعدامه فى عام ١٧٩٧ • وتشرح انجلترا أيضا هـذا التطورأحسن شرح • وكل مانحتاجه هوأن نقارن من هذه الزاوية بين تاريخ حركة المعتدلين Levellers (٢) •فى القرن السابع عشر وتاريخ حركة الميثاقيين (Chartists) (٣) فى القرن التاسع عشر ، ولقد تولى وينستانلى (Winstanley) (٤) دورا قياديا فى الحركة الاولى بعد أن انضم اليهـا ، كما انضمت جماعات من المثقفين الىالحركة الثانية ، التى حولوها فيما بعد الى الاشتراكية المسيحية • لكنهذه الحركةلم تكن عملا من أعمال الطلبة ، كما لم تكن معزولة عن الحركات الجماهيرية المعاصرة ، ويعرض لويس بلانك (Louis Blanc) (٥) فى فرنسا عن طريق ما قام به من نشاط عام ١٨٤٨ أحسن مثل لما نقول ، ومن هذا كله كما من نواح أخرى يتبين

---

(١) فرانسو نويل بابيف (١٧٦٠ – ١٧٩٧) صحفى شـيوعى فرنسى ، عاصر الثورة الفرنسية ، وأصبح يسمى نفسه «جراحوس» . كان يحرر « صحيفة الشعب » داب المبادىء الشيوعية . ولقد نفذ فيه حكم الاعدام لمحاولته قلب حكومة « الادارة » واقامة نظام شيوعى .

(٢) حزب سياسي انجليزى من غلاة دعاة الجمهورية ابان الحرب الاهلية . وكان أفراده يؤلفون قوة ضخمة في البرلمان في أول عهد جمهورية كرومويل ، وضمنوا آراءهم في التسامح الدينى والحكم الديموقراطى منشورات أهمها منشور وقعه رعيمهم جون ليلبيرن . ولا ريب في أن منشورهم الذى يحمل اسم « موافقة الشعب » يعتبر تحفة من تحف البحث في الديموقراطية . ثاروا على استبداد كرومويل فحاربهم وقضيعليهم .

(٣) اسم يطلق على مجموعة من المصلحين السياسيين معظمهم من العمال ، ظهروا في انجلترا في عام ١٨٣٨ ، اثر تذمرهم من قانون عام ١٨٣٢ ، وتضمينهم مطالبهم في ميثاق وضعوه . وقدانضم اليهم ستة من النواب في عام ١٨٣٠ ووضعوا ميثاقا جديدا تضـمن المطالبة بالاقتراع العام والغاء شرط الملكية لعضـوية البرلمان والتكافؤ في التمثيل والاقتراع السرى وغيرهما .

(٤) هنرى وينستانلى (١٦٤٤ – ١٧٠٣) – مهندس بريطانى ولد في صافرون وولدين . عمل في عام ١٦٦٦ موظفا عند الملك شارل الثانى . اقام فنارا في ايديستون في عام ١٦٩٦ ، ولكنه ما لبث أن انهار من جراء عاصفة قوية في عام ١٧٠٣ . انضم الى جماعة المعتدلين .

(٥) لويس أوغسطين بلانك (١٨٠٥ – ١٨٨١) – سياسي ثورى فرنسى . أصبح رئيسا للحكومة الفرنسية المؤقتة في عام ١٨٧٠ بعد سقوط نابليون الثالث .

(المعرب)

لنا أن الاشـــتراكية الطوبائية تختلف كل الاختلاف عن الاشـــتراكية « العلمية » فى الكم لا فى الكيف ، وان العـلاقة بين اشـتراكيى عصر اللانضوج وبين الحركات الطبقية كانت من ناحيـــة عرضية لا كقاعدة ، قضية مبدأ أساسى فى حين أصبحت بالنسبة الى ماركس واشتراكية العصر الذى تلاه قضية مبدا جوهرى ، وأضحت مماثلة للعـلاقة بين اية حكومة وجيشها الدائم .

وما زالت هناك نقطة مهمة للغاية آمل ألا تكون حجر عثرة أبدا · فلقد سبق لى أن قلت ان العقيدة التى تقر بوجود اتجاه نحو الاشتراكية(١) · والاتصال الدائم بمصدر قائم أو محتمل من مصادر السلطان الاجتماعى ، وهما الشرطان الأساسيان للاشتراكية كعامل سياسى جدى كانا قد تركزا فى أواسط القرن التاسع عشر بطريقة لم تكن من الناحية المنطقية هى الطريقة الممكنة الوحيدة · ولا ريب فى أن ماركس ومعظم معاصريه ، قد أهانوا عقيدتهم أشد الاهانة عن طريق قولهم بأن الطبقة العاملة ، هى الطبقة الوحيدة التى يجب أن ترتبط بهذا الاتجاه ، وأنها تبعا لذلك · المصدر الوحيد للسلطان فى المجتمع الاشتراكى · ولقد عنت الاشتراكية لهم قبل كل شىء التحرر من الاستغلال وأن « تحرير العمال يجب أن يكون عمل الطبقة العاملة نفسها » ·

ولقد بات من السهل علينا الآن أن نفهم ، لماذا استهوت فكرة انتصار مصلحة الطبقة العامة ماركس كفرضية عملية أكثر من أية فكرة أخرى ، ولماذا صاغ عقيدته على هذا الأساس فيما بعد · ولكن هذه الفكرة أصبحت عميقة الجذور الى حد كبير ، عند كثيرين من ذوى الاتجاهات اللااشتراكية ، بحيث تطمس عندهم بعض الحقائق التى يجدون صـعوبة فى تعليلها ، كالحقيقة الواقعة وهى أن الحركة العمالية ، على الرغم من تحالفها على الغالب مع الاشتراكية ، ظلت دائما منفصلة عنها ، حتى يومنا هذا ، وأنها أثبتت أنها ليست سهلة على الاشتراكيين ليقيموا فى العالم العمالى مناطق نفوذ لهم ، تكون فيها عقيدتهم مقبولة وكأنها بدهية مفروضة · ومهما كانت

---

(١) على القارىء لفهم المعنى الصحيح لهـذا التعبير أن يعود الى منـاقشاتنا السابقة في القسمين الاول والثاني من هذا الكتاب . وهذا يعنى هنا امرين اثنين أولهما ان القوى الاجتماعية الحقيقية الخالصة من الرغبات والكراهيات تعمل لقيام الاشتراكية التى ستكتسب بصورة متزايدة ، طبيعة الفرضيات العملية ، وثانيهما ان هـذا الوضع يفسح مجالا واهنا للنشاط الحزبى على الخطوط الاشتراكية . وسنعود الى بحث هذه النقطة في الفصل الخامس والعشرين من هذا الكتاب .

(المؤلف)

الطريقة التى نتبعها فى تفسير هذه الحقائق فيجب أن يكون من الواضح أن الحركة العمالية ليست اشتراكية كحتمية ، كما أن الاشتراكية ليست من الناحية الحتمية عمالية ، أو بروليتارية • وعلينا ألا ندهش من هذا فلقد سبق لنا أن رأينا فى القسم الثانى من هذا الكتاب ، أنه على الرغم من أن العملية الرأسمالية تؤدى الى تحول الحياة الاقتصادية الى الاشتراكية ببطء ، فان هذا أو غيره يجب أن يعنى تحولا فى الجهاز الاشتراكى كله اذ أن جميع أجزائه تتأثر بصورة متكافئة • ويرتفع الدخل الحقيقى والوزن الاجتماعى للطبقة العاملة فى هذه العملية • ويصبح المجتمع الرأسمالى عاجزا يوما بعد يوم عن معالجة المتاعب العمالية • ولكن هذه الصورة بديل سيىء عن الصورة التى رسمها ماركس للعمالة والتى أظهرها فيها متعرضة لحوافز مستمرة تدفعها الى الثورة الكبرى نتائج آلام لا تطاق ، آخذة فى الزيادة لا فى النقصان • واذا ما تجاهلنا هذه الصورة وأدركنا أن كل مايتعرض للزيادة هو نصيب العمال من النظام الرأسمالى ، فان تفكيرنا بالنداء الموجه الى الطبقة العاملة بتأثير ما فى عملية التطور من منطق ، سيضعف • ولعل ما هو أضعف حجة وقدرة على الاقناع هو الدور الذى تحدده الماركسية لطليعة الطبقة العاملة ابان كارثة المسرحية الاجتماعية • فلو كان التحول متدرجا لما ظل هناك الكثير أمام هذه الطليعة لتعمله أو تحققه ، أما اذا كانت هناك ثورة عظمى فان هذه الطليعة ستحمل حملا على الرضى والقبول • وسيؤلف المثقفون رأس الرمح ، تساعدهم الدهماء التى لا مناعة لديها ضد الحوافز الاجرامية • ولاريب فى أن آراء ماركس فى هذا الصدد ليست الا فكرة مذهبية ، لا تقل فى طوبائيتها عن آراء الطوبائيين •

وعلى الرغم من صحة القول ، بأن ماركس على النقيض من جميع اسلافه حاول أن يستعقل حركة قائمة لا حلما ، وعلى الرغم من أنه وخلفاءه قد حققوا سيطرة جزئية وفعلية على تلك الحركة • فان الفرق أقل مما يود الماركسيون منا أن نؤمن به • ولقد سبق لنا أن رأينا وجود كثير من الواقعية فى أفكار الطوبائيين ، والكثير من الأحلام اللاواقعية فى أفكار ماركس ، ولعل هذا أكثر بكثير مما يعترف به هؤلاء أو أنصار ذاك •

وفى وسعنا أن ننظر على ضوء هذه الحقيقة نظرة أفضل الى اشتراكيى عهد اللانضوج ، وذلك لانهم لم يؤكدوا الناحية البروليتارية بصورة شاملة • وسيبدو لنا آنذاك أن استهواءهم للحكومات أو للطبقات اللابروليتارية ، أقل خيالا وأكثر واقعية مما بدا لماركس نفسه • وذلك لأن الدولة وبيروقراطيتها والفئات التى تزود الآلة السياسية برجالها ،

تؤلف كلهـــا آمالا مشرقة للاشتراكي الذى يبحث عن مصـــدر لسلطانه الاجتماعى ، ولاريب فى أنه قد اتضح الآن أنها تتحرك فى الاتجاه المطلوب بتأثيرات جدلية لا تقل عن تلك التى تتحرك بها الجماهير • ولاريب فى أن تلك « الزائدة » على الطبقـة البورجوازية التى سـنطلق عليهـا مبدئيا اسم الاشتراكية الغابية (١) ، توحى بالشىء الكثير فى هذا المجال • وهكذا فان اختيار ماركس للقوة الدافعة الاجتماعية خلقت حالة خاصة ، تقف على الرغم من أهميتها المطلقة من الناحية العملية ، منطقيا على قدم المساواة مع الحـــالات الأخرى التى تؤلف هرطقات وزيفا بالنسـبة الى التزمت العقيدى •

---

(١) راجع الفصل السادس والعشرين . ولا ريب في أن الماركسيين يردون على هذا بالقول بأن هذه الظواهر الطبيعية منبثقة عن الحالة الاصلية الوحيدة ، وانهـا مجرد نتائج للزحف الذى تقوم به طليعة الطبقة العاملة الى الأمام . وهذا يصح اذا عنينا أن النتائج الاخيرة هى احدى العوامل في الوضع الذى أنتج ويؤدى الى انتـاج العوامل السابقة . ولكن هذه الفرضية اذا ما أخـــذت على هـذا الصعيد لا تؤلف اعتراضا . واذا عنينا أن هناك طريقا واحدا وعلاقة النتيجة بالسبب بين البروليتارية واشتراكية الدولة فانها تؤلف آنذاك اعتراضا وان كان خاطئا . فالعملية النفسـية ـ الاجتماعية التى شرحنـاها في القسم الثانى من هـذا الكتاب ستخلق الدولة حتى دون ضغط من القاعدة ، وان كانت الاشتراكية الغابية ستساعد على خلق الضغط . ولعل من العدل أن نسأل ، كما سنرى بعد قليل ، ترى أين كانت سـتقف الاشتراكية لو لم يكن لها هؤلاء الانصار العاطفون عليها ؟ . فمن المؤكد أن الاشـتراكية التى نميزها عن الحركة العمالية من الطراز النقابى ماكانت لتنتج لولا القادة المثقفين في الاصول البورجوازية (المؤلف)

— ٢٥ —
الوضع الذى واجهه ماركس

١ ـ يقول انجلز ان ماركس آثر فى عام ١٨٤٧ تعبير «الشيوعية» على تعبير « الاشتراكية » لان الاشتراكية كانت قد اكتسبت فى ذلك الحين شيئا من مذاق التوقير البورجوازى. وسواء أصح هذا أم لم يصح، ومهما كانت الطريقة التى تختارها ، لايضاح هذه الحقيقة ، ان كانت حقيقة فعلا ، اذ اننا رأينا أكثر من مرة ، المبررات لتفسير الاشتراكية بأنها ثمرة العقلية البورجوازية فان مما يرتفع على مستوى الشك ان ماركس وانجلز نفسيهما يمثلان نموذجا للمثقفين البورجوازيين ، فلقد كانا منبوذين على حد التعبير الذى يتفق مع تفكير ماركس ومع السياسات والاساليب السياسية التى أوصى بهـــا ، من الاصل والتقاليد البورجوازية ٠ ولكن الذى يثير الدهشة هو المدى الذى وصلت اليه أفكاره فى السيطرة والانتشار ٠

فلقد تمكن هذا المثقف الذى اقتلع من جذوره أولا وقبل كل شىء عن طريق تجربة عام ١٨٤٨ التى أثرت تأثيرا لا حدود له ولا نهاية على روحه من أن ينبذ الطبقة التى ينتمى اليها ، وأن يحملها على نبذه ، ومن هنا اتجه جل اعتماده على المثقفين الآخرين الذين اقتلعوا أيضا من جذورهم وعلى الجماهير البروليتارية التى ظل سبيل الاتصال بها متسعا أمامه ٠ ولعل هذا يوضح الحاجة التى سبق لنا أن أوردناها فى الفصل السابق لتفسير عقيدته ومنها بالطبع أن العمال هم الذين يحررون أنفسهم ٠

ولقد تحول هذا المثقف الذى اقتلع من جذوره ثانيا ، وبصـــورة طبيعية الى انسان عالمى النزعة فى مشاعره ويعنى هذا أكثر من القول بأن المشاكل والشرور التى تواجهها أية بلاد معينة ، أو أية طبقة بروليتارية فردية على صعيد قومى محلى ، لم تعنه بشكل خاص ، وانها ظلت دائما على هامش ما يعنى به من أمور ٠ انه يعنى أنه كان من الأسهل عليه أن يخلق دينا اشتراكيا يسمو على القوميات وأن يتصور طبقة بروليتارية عالمية

تكون الأجزاء التى تؤلفها أكثر تلاصقا من ناحية المبـــدأ على الأقل ، من التلاصق القائم بين كل منهما وبين الطبقات الاخرى التى تلتقى معها فى نفس المنبع القومي وكان في وسع كل انسان أن يكون بشيء من المنطق المتعمد المدروس هذا المفهوم اللاواقعى الواضح وكل ماينطوى عليه من مضامين تتعلق بتفسير التاريخ القديم وتلك الآراء التى تحملها الاحزاب الماركسية عن السياسة الخارجية ، ولكن كان على هذه المفاهيم أن تتصارع مع التأثيرات الفعالة التى تفرضها الاجواء القومية اذ لا يعقل أن يحيط بها كلها انسان يرتبط الى بلاد بوشائج لاعد لها ولا حصر ، ولكن هذه الوشائج كانت مفقودة بالنسبة الى ماركس • وكان من السهل عليه وهو لا يجد بلادا ينتمى اليها أن يقنع نفسه بأن البروليتارية هى من زمرة اللامنتمين •

وسنرى بعد قليل كيف عاشت هذه التعاليم ولماذا ، وما الذى أصبحت تعنيه فى مختلف الظروف والاوضاع • ولا شك عندى فى أن ماركس نفسه قد ارتضى ما فيها • من مضامين لا انحيازية وسلامية • ولم يكتف بأن ينظر الى الحروب على أنها صراعات رأسمالية لاتعنى الطبقة البروليتارية فى قليل أو كثير بل نظر اليها على انها وسيلة لاخضاعها بصـــورة أكمل وأتم • والتساهل الذى يقال انه رآه وهو اسهام الانسان فى الدفاع عن بلاده ضد العدوان الهجومى لا يتعارض مع واجبات الماركسيين المؤمنين ولم يكن أكثر من وسيلة اسلوبية (تكتيكية) ليس الا •

ومهما كانت العقيدة التى حملها فان البورجوازى المنبت عن جذوره كان ثالثا ، يعتبر الديموقراطية جزءا من دمه ، وهذا يعنى انه كان يؤمن بذلك الجزء من المخطط البورجوازى للقيم ، الذى جعل من الديموقراطية محورا له . ولم يكن ينظر اليه على أنه مجرد قضية من قضايا الاستشفاف المعقول للأوضاع التى يتميز بها البنيان الاجتماعى فى عصره أو فى غيره من العصور • ولم يكن هذا الايمان أيضا مجرد قضية أسلوبية • ولعل من الصحيح أن النشاطات الاشتراكية وأعمال ماركس الشخصية ماكانت لتمارس بشيء من السهولة واليسر فى مختلف الحالات فى أى جو لا يعترف بالمبادىء الديموقراطية على النحو المعروف فى ذلك الحين • فهو يرى أن على كل معارضة الا فى حالات شاذة نادرة أن تنصر الحرية وتدعو لها • والحرية تعنى الديموقراطيـة بالنسـبة اليـه ، وأن تجعـــل نفسها تحت رحمة « الشعب » • ولا ريب فى أن هذا العنصر كان ولا يزال فى بعض البلاد فى منتهى الأهمية • ولا ريب فى أن هذا هو السبب على وجه التحقيق كما سبق لى أن أشرت ، فى أن الشعارات الديموقراطية التى ترفعها الاحزاب الاشتراكية لا تعنى الكثير قبل أن يصبح سلطانها السياسى كبيرا بحيث

يمكنها من الخيار ، وفي أن هذه الاحزاب لا تحاول أن تقيم بصورة خاصة علاقة أساسية بين منطق الاشتراكية ومنطق الديموقراطية • ولكن لعل من الصحيح أن نقول ان الديموقراطية كانت عند ماركس تسمو على كل نقاش واعتبار ، بل وعلى كل وضع سياسي آخر. ومن حق ثائر عام ١٨٤٨ أن نقر بهذا (١) ولكن كان من الطبيعي ألا يقبل هذا الثائر بهذه السلعة من سلع العقيدة البورجوازية على النحو التي هي عليه فمثل هذا التقبل، لابد وأن يعري مساحة فسيحة من الارض المشتركة وبشكل لايناسبه ولكنه تمكن من مواجهة هذه الصعوبة والتغلب عليها بالقول بأن الديموقراطية الاشتراكية هي الديموقراطية الصحيحة الوحيدة وان الديموقراطية البورجوازية ليست ديموقراطية على الاطلاق •

٢ ـ كانت هذه هي المقدمات السياسية الاولية لماركس ولا أرى بي حاجة الى القول بأنها كانت تختلف كل الاختلاف عن مقدمات أي اشتراكي انجليزي لا من ابناء عصره فحسب بل من شتى العصور ايضا. ولعل اختلافها هذا هو الذي يسبب استحالة قيام عطف متبادل أو حتى فهم متبادل بينهما بدون النظر بعين الاعتبار الى الفلسفة الهيجلية أو غيرها من الحواجز العقائدية • ولا ريب في أن نفس التباين يمثل أمامنا وبصورة أوضح اذا قارنا ماركس بمثقف ألماني آخر يتشابه معه في جذوره وهو فرديناند لاسال Ferdinand Lassale (١٨٢٥ ـ ١٨٦٤) وعلى الرغم من أن لاسال ينتمي الى نفس العنصر الذي ينتمي اليه ماركس والى نفس الطبقة الاجتماعية ، وعلى الرغم من أن التقاليد الثقافية التي صاغت الأول هي التي صاغت الثاني ، وعلى الرغم من انه تعرض لنفس أوضاع التكيف التي تعرض لها معاصره نتيجة تجارب عام ١٨٤٨ ، ونتيجة المذهب الواحد من الديموقراطية البورجوازية ، الا أنه يختلف عنه بصورة لا يمكن ايضاحها عن طريق عقد مقارنة شخصية بينهما • ولعل أبرز نقطة في هذا التباين أن ماركس كان انسانا مبعدا في حين لم يكن لاسال كذلك، ولم ينفصم هذا قط عن بلاده أو عن الطبقات الأخرى غير الطبقة البروليتارية ولم يتحول الى انسان عالمي النزعة كماركس • فهو يعني بالبروليتارية

---

(١) لا ريب في أن الموقف العاطفي الذي اكتسبه في عام ١٨٤٨ ، جعل من المتعذر عليه ان لم يكن من المستحيل ، أن يفهم فقط لا أن ينصف النظام اللاديموقراطي الذي أبعده عن بلاده • ولو تجرد من العاطفة في تحليله ، لما عجز عن رؤية احتمالات هذا النظام وما حققه ، ولكن مثل هذا التحليل كان متعذرا عليه في ظل أوضاعه •

(المؤلف)

الطبقة العاملة الالمانية • ولم يكن ليعترض على فكرة التعاون مع الدولة القائمة كما لم يعارض في الاتصال شخصيا ببسمارك أو بملك بافاريا وهذه الفروق في منتهى الأهمية بل لعلها أكثر أهمية من أكثر التباينات العقائدية عمقا اذ أنها كافية لان تخلق طرازين من التفكير الاشتراكي وعداءات لا يمكن التوفيق بينها •

ولنشرع الآن في الحديث عن مقدمات ماركس • ولنستعرض الظروف السياسية التي واجهته •

لم تكن الجماهير الصناعية الضخمة التي تحدث عنها ماركس وفكر فيها موجودة في أي بلد آخر سوى انجلترا ، وكانت حركة « الميثاقيين » هناك قد ضعفت عندما عثر ماركس على اتجاهاته ، وشرعت الطبقة العاملة في التحول الى المزيد من الاتجاه المحافظ والواقعي ، وكانت هذه الطبقة قد أحست باليأس وخيبة الأمل من فشل النشاطات المتطرفة السابقة ، فأخذت تنصرف عن البرامج البراقة الطنانة ، وعن التغني بحقوقها في مجمل الانتاج وراحت تفكر تفكيرا وئيدا متزنا في محاولة زيادة حصتها في هذا الانتاج • وكان القادة يحاولون بشيء من الحرص والحذر تثبيت دعائم المركز القانوني للحركة النقابية وسلطانها الاقتصادي أي ضمن الاطار السياسي للمجتمع البورجوازي ودعمهما وتقويتهما• ووجدوا لدوافع مبدئية وأخرى ـ تتعلق بالاعتبـــارات الاسلوبية الواضحـــة ـ أنفسهم مضطرين الى النظر الى الأفكار والنشاطات الثـورية على أنها مزعجات وأعمال طائشة لتخريب مصالح العمال الجدية يضاف الى هذا أن هؤلاء القادة حصروا عنايتهم بالفئات العليا من الطبقة العمالية أما الفئات الدنيا منها فظلوا ينظرون اليها نظرة تنطوي على مشاعر الزراية والامتهان .

على أية حال لم يكن في استطاعة ماركس وانجلز وهما على ما هما عليه من أوضاع وما يمثلانه من طراز أن يفكرا في المضي قدما في تنظيم الطليعة العمالية الصناعية أو أي شطر منها ، طبقا لارائهما الخاصـــة ، وكان جل ما يأملانه الاتصال بالقادة العماليين والبيروقراطية النقابية • وأحسا بأنهما يواجهان معضلة مستعصية اذ أبصرا من ناحيـــة موقف العمال المحترمين ، ومن الناحية الأخرى موقف الدهماء من العمـــال غير المنظمين في المدن الكبيرة «الذي لايرغب في التعامل معهم» (١) ولم يستطيعا

---

(١) يميل الماركسيون احيانا الى التحدث عن الدهماء البروليتارية وهي مايطلقون عليها في الالمانية احيانا اسم (Lumpenproletariat)

أن يتجاهلا أهمية الحركة النقابية التى كانت على وشك أن تحقق خطوة اثر خطوة ، التهمة الهائلة فى تنظيم الجماهير فى شىء يمكن أن يسمى طبقة منفصلة ، أى أن تحل مشكلاتها التى يشعران هما بأنها أهم من كل شىء ٠ ولكن لما كانا خارج هذه الحركة تماما ولما كانا يتميزان الخطر فى اكتساب الطبقة العمالية لمركز بورجوازى واتخاذها مواقف بورجوازية ، فانهما وجدا نفسيهما مضطرين لاظهارالكره لها وعدم الثقةبها تماما كما كرهتهما الحركة النقابية اذ أحست بوجودهما ، وأظهرت عدم ثقتها بهما ٠ وهكذا التزما بالعودة الى الموقف الذى أصبح الطابع المميز للاشتراكية التقليدية وهو موقف مازال يعبر حتى يومنا هذا ، وان قلت أهميته ، عن العداءات الجوهرية بين المثقفين الاشتراكيين والعمال ، والتى قد تتحـــول فى بعض الحالات الهامة الى عداءات بين الأحزاب الاشتراكية والنقابات ٠ وكان من رأيهما أن من واجب الحركة النقابية أن تتحول الى عقيدة الصراع الطبقى ٠ ولضمان هذا التحول ظهرت دعوتهما الى التعاون الآنى العارض معها ٠ ولا سيما عندما تقع المشاكل العمالية فتثير تطرف الجماهير ، وتثير القلق الكافى والحماس عند القادة النقابيين بحيث يسهل اقناعهم بالاستماع الى الانجيل الشيوعى ٠ ولكن طالما أن عملية التحول تظل ناقصة وطالما أن الرأى النقابى يظل بوجه خاص من ناحية المبدأ مناهضا للعمـــل الثورى أو حتى للعمل السياسى ، فان النقابات يجب ألا تكون فى موضع الرضى وأن ينظر المؤمنون اليها على أنها خاطئة لاتعرف حقيقة أهدافها ، تخادع نفسها بسراب التفاهات التى لا تجدى فتيلا ، ولذا يجب أن يظلوا فى منأى عنهـــا ٠

ولقد تبدل هذا الموقف حتى فى أيام ماركس وفى حياة أينجلز ٠ فلقد أدى نمو الطليعة العمـــالية الصناعية حتى فى القارة الاوربية وما صحب تلك الفترة من بطالة سببتها الازمات الاقتصادية الى زيادة تأثيرهما على القادة العماليين وان لم يتمكنا قط من اكتساب أى نفوذ مباشر على الجماهير ولكن ظل المثقفون حتى النهاية ، يؤلفون المادةالخام التىيتعاملان بها ، وعلى الرغم من نجاحهما الضخم فى هذا الميدان الا أن المثقفين ظلوا يسببون لهما من المتاعب ما يفوق انزعاجهما مما يبديه العمال لهما من عدم اكتراث يصل أحيانا حدوذ العداء ٠ ووجد هنالك شـــطر من المثقفين الاشتراكيين الذين لايعارضون فى ربط أنفسهم بالحركة النقابية ، أو حتى بالاتجـــاه الاصلاحى الاجتماعى عند الراديكاليين البورجوازيين أو عند المحـــافظين أنفسهم ٠ وقد روج هؤلاء لاشتراكية تختلف عن اشتراكيتهما تمكنت من أن تصبح منافسا خطرا ، نظرا لما تعد به من منافع فورية ٠ وكان هنـــاك

اشتراكيون آخرون يقف لاسال فى طليعتهم تمكنوا من احتلال مواقع لهم عند الجماهير وكان خطرهم التنافسى أقوى وأضخم ، وكان أخيرا ، بالاضافة الى هؤلاء وأولئك ، اشتراكيون مضوا بعيدا فى موضوع الحماس الثورى مما دعا ماركس وانجلز الى اعتبارهم أشد أعداء الاشتراكية الجدية خطرا كالانقلابيين الذين تزعمهم بلانكى والحالمين والفوضويين ومن شابههم • ولقد دعتهما الاعتبارات العقائدية والاسلوبية الى الوقوف من جميع هذه الجماعات موقفا سلبيا حازما •

٣ ـ ولقد جعلت هذه الاسس العقائدية والاوضاع الاسلوبيـــة من المتعذر على ماركس أن يجد الحلول لمشكلتين أساسيتين كان لابد لكل تابع أو تواق الى التبعية أن يوجه السؤال عنهما : ما الموقف الذى يجب أن يتخذ تجاه سياسات الاحزاب البورجوازية وموضوع البرنامج الفورى السريع ؟

ولم يكن فى وسع ماركس بالنسبة الى المشـكلة الاولى أن ينصح الاحزاب الاشتراكية بأن تقف من السياسات البورجوازية موقف المتفرج والصامت. وكانت مهمتها الاولى انتقاد المجتمع البورجوازى وتعرية مهزلة المصالح الطبقية واطلاع الناس على ما سيكون عليه الفردوس الاشتراكى من حياة أفضل وتعبئة المجندين ، أى مهمة النقد والتنظيم • ولكن كان من المتعذر على أى حزب لم يحقق بعد أهمية سياسية ضخمة أن يواصل اتباع الموقف السلبى ، وان كان هذا الاتباع مرضيا من ناحية المبدأ ، وكان لابد لهذا الموقف ان يصطدم بالاعتبارات الواقعية للعمل المنظم ، وان يؤدى اذا استمر الاصرار عليه الى التخفيض من عدد الانصار والهبوط بهم الى مجرد مجموعة صغيرة من المتقشفين النساك ، واذا ما اخذنا بعين الاعتبار التأثير الذى تركته تعاليم ماركس حتى عام ١٩١٤ ، على الحزب الالمانى العظيم وعلى غيره من الجماعات الصغيرة تبينت لنا الطريقة التى اتبعها ماركس فى معالجة هذه الصعوبة •

فلقد وقف على قدر طاقته الموقف الوحيـــد الذى اعتقد انه فوق الاتهامات والشبهات • فعلى الاشتراكيين ان يرفضوا الاسهام فى الاصلاحات الزائفة التى تحاول البورجوازية عن طريقها خداع الطلائع العمالية • فمثل هذا الاسهام ، فيما أسمى بالاتجاه الاصلاحى ، يعنى الخروج على العقيدة وخيانة الأهداف الصحيحة ، كما يعنى محاولة شريرة لرتق ما يجب تدميره

ولقد قيم الحواريون من أمثال بيبيل Bebel (١) تقييما صحيحا بعد أن ضل فترة ثم آب الى هدى العقيدة الماركسية ، ولكن من الصحيح القول أن ماركس وانجلز نفسيهما كانا يتصوران عندما قاما بتأليف حزبهما الشيوعي في عام ١٨٤٧، امكان التعاون مع الجماعات البورجوازية اليسارية. يضاف الى هذا أن البيان الشيوعي نفسه اعترف بضرورة التساهلات من آن الى آخر واقامة الجهات اليسارية ، كما سمح بأن تختلف الأساليب بأختلاف الظروف الزمانية والمكانية ، وكان هذا هو المفهوم من القاعدة القائلة بوجوب استغلال المؤمنين للتناقضات البورجوازية بين البلاد المختلفة وللتناقضات بين الفئات البورجوازية في كل بلد من البلاد ، اذ أن مثل هذا الاستغلال لا يتحقق الا بشيء من التعاون مع بعضهما. لكن كل هذا لم يعد أن يكون مؤهلا للمبدأ لرفع لوائه بقوة وعزيمة • ومع كل ذلك كان الخروج على القاعدة يعتبر شاذا • ويجب أن يتعرض لعملية تمحيص دقيقة اذ أن الفرضية تتمشى مع القاعدة يضاف الى هذا أن النظرة الصحيحة تقوم على احتمال التعاون في حالات طارئة محدودة ومعينة قد تكون الثورات • لا أن تقوم على شكل احلاف أو جبهات دائمة يعني قيامها وجود تفاهم على السير العادي للحياة السياسية وهو تفاهم يعرض نقاء العقيدة وصفاءها للخطر •

وفي وسعنا أن نستخلص المسلك الذي يجب أن يسلكه الماركسيون عندما يواجهون سياسة معينة من العدو البورجوازي تكون نافعة للطلائع العمالية ، من المثل الذي سنه «المعلم» نفسه في حادثة معينة مهمة للغاية • فلقد كانت حرية التجارة من أهم الشعارات التي رفعت الليبرالية الانجليزية لواءها • وكان ماركس من العبقرية الاقتصادية بحيث أدرك على الفور ما يمكن أن تجنيه الطبقة العاملة في مثل تلك الظروف القائمة من اتباع تلك السياسة • وفي الامكان التقليل من قيمة هذا النفع وتعريض دوافع دعاة حرية التجارة من البورجوازيين الى السباب والشتائم • ولكن هذا لا يحل الاشكال • فعلى الاشتراكيين أن يؤيدوا حرية التجارة ولا سيما في المواد الغذائية • اذن هذا ما يجب عليهم ان يفعلوه • ولكن لا لأن رخص

---

(١) فرديناند اوجست بيبيل (١٨٤٠ – ١٩١٣) زعيم الحزب الاشتراكي الديموقراطي الالماني • ولد من أسرة عمالية وانتخب عضواً في الرايشستاج في عام ١٨٦٧ حيث ظل عضوا فيه الى أن توفي عارض • مع ليبنخت في حملة عام ١٨٧٠ • اتهم في حياته بالخيانة العظمى وسجن • كان خطيبا مفوها وظلت سيطرته على الحزب قائمة حتى النهاية • تمسك بالعقيدة الماركسية • (المعرب)

أثمان الخبز يعتبر خيرا ونعمة ، بل لأن حرية التجارة تؤدى الى الاسراع فى خطو التطور الاجتماعى ، وبالتالى الى اقتراب موعد الثورة الاجتماعية • وليس ثمة من ريب فى أن هذه الحيلة الاسلوبية تستحق الاعجاب لكن الحجة التى استخدمت صحيحة أيضا ، ويمكن تطبيقها على عدد كثير من الحالات • لكن العراف الكبير ، لم يحدد على الاطلاق ما يجب أن يفعله الاشتراكيون فى صدد السياسات التى على الرغم من نفعها للطلائع العمالية لاتشجع التطور الرأسمالى ، كمعظم الاجراءات التى ترمى الى النهوض الاجتماعى والتأمين الاجتماعى وغيرها ، أو تلك التى لا تصيب بالنفع ، على الرغم من تشجيعها التطور الرأسمالى ، الطلائع العمالية بصورة مباشرة • ولكن اذا كانت مثل هذه القضايا تؤدى الى تمزيق المعسكر البورجوازى ، فان الطريق يصبح ممهدا طبقا لهذا المفهوم لاستغلال التناقضات الرأسمالية ، ولا بد أن ماركس قد عالج أيضا من هذه الزوايا موضوع الاصلاحات التى تفترضها بعض العناصر المغرقة فى بورجوازيتها ضد البورجوازية عامة ، كطبقة ارستقراطية الملاك ونبلاء الارض وان لم يكن لمثل هذه الظاهرة الطبيعية مكان منفرد فى المخطط الماركسى •

ولم تكن المشكلة الثانية أقل تعقيدا فليس ثمة من حزب يستطيع أن يعيش دون أن يكون له برنامج يعرض المنافع الفورية السريعة • ولكن الماركسية اذا تمسكنا بالمنطق الصحيح لا تعرض مثل هذا البرنامج • فكل عمل ايجابى ، يمكن أن يعمل فى جو الرأسمالية الفاسد يجب أن ينتقد بحكم الواقع والطبيعة وأن يسب ويشتم • وكان ماركس وانجلز يحسان بالقلق فى الواقع من هذا الاتجاه ، ولذا كانا لا يشجعان اية برامج تنطوى على سياسات بناءة ضمن النظام الرأسمالى وتحمل مميزات الراديكالية البورجوازية ، ولكنهما عندما واجها المشكلة بنفسيهما فى عام ١٨٤٧ راحا يقطعان عقدة « جورდياس » المعقدة (١) وراح البيان الشيوعى نفسه يدرج قائمة لا منطقية بالاهداف الفورية للسياسة الاشتراكية • فوضعا الزورق الاشتراكى الصغير الى جانب الباخرة الليبرالية الكبيرة •

ولقد تضمنت القائمة مجانية التعليم والانتخاب للجميع ، ومنع تشغيل الاطفال وفرض ضريبة دخل تصاعدية وتأميم الارض والمصارف ووسائل النقل وتوسيع مشاريع الدولة ، واستصلاح الاراضى البور ، والخدمة

(١) نسبة الى العقدة التى ربطها جورد ياس ملك فريجيا فى عدة فرسه فقطعها الاسكندر بضربة سيفه عندما سمع نبوءة العراف الذى قال ان من يستطيع حل هذه العقدة سيملك آسيا كلها •

الصناعية الالزامية للجميع ونشر المراكز الصناعية فى جميع أنحاء البلاد وكانت كلها مقياسا للمدى الذى سمح فيه ماركس وإينجلز لنفسيهما فى ذلك الوقت بأن يكونا انتهازيين وان ضنا بذلك الحق على غيرهمـا من الاشتراكيين • ولعل الشىء البارز فى هذا البرنامج هو عدم وجود أى شعار فيه نستطيع تمييزه عن غيره لو وضع فى أية قائمة أخرى بالطـابع الاشتراكى بل ان كلا منها قد يكون موجـودا وبارزا فى أى برنامج لا اشتراكى ، اذ أنها فى مجموعها مستمدة من المخزون الراديكالى ، حتى أن موضوع تأميم الارض لم يكن وقفا على الاشتراكيين وحدهم ، بل دعا اليه عدد من الكتاب البورجوازيين لاسباب مختلفة • ولاريب فى أن هذه الخطوة كانت من أكثر الخطوات التى خطاها ماركس منطقا • لكنها فى الواقع لم تكن أكثر من محاولة لصرف الانظار ، القصد منها كما هو واضح تغطية عجز واقعى مثير للضيق والحيرة • ولو كان ماركس مهتما بهذه البنود فى حد ذاتها لما كان أمامه أن يفعل شيئا سوى أن يتهاون مع الجناح اليسارى لليبرالية البورجوازية • ولكنها في الواقع لم تكن تعنى له الى القليل ، ولم يكن يحس بأى التزام للتضحية من أجلها بشىء • ولو تمكن الراديكاليون البورجوازيون من تحقيقها كلها لكان ذلك مفاجأة مزعجة للغاية لماركس نفسـه •

٤ ــ ولقد تضمن الخطاب الافتتاحى الذى ألقاه فى الاتحـاد الدولى للعمال (الدولية الاولى) الذى عقد فى عام ١٨٦٤ نفس المبادىء والاساليب والحقائق السياسية • وقد عنى تأسيس هذه الحركة الدولية خطوة عظيمة بعد تأسيس حركة العمال الالمان فى عام ١٨٤٧ أو الجماعة الدولية الصغيرة التى تأسست معها ولم تكن هذه الحركة الجديدة بالطبع تنظيمايضم الاحزاب الاشتراكية • وان كان الحزبان الاشتراكيان الالمانيان وهما حزب لاسال والمنظمة الدولية للطلائع العمالية قد انضما اليها ولكن تمثلت فى المؤتمر مختلف الجماعات العمالية فى عدة بلاد ، كما اثار اهتمام النقابات العمالية الانجليزية بعض الوقت ، وان كانت لم تلتزم بشىء تجاهه ، برغم انها ظلت مفتحة الاعين على ما يمكن أن تجنيه منه من فوائد فورية وذلك عن طريق شىء من الترابط غير الوثيق • وكان جورج أودجر (George Odger) (١)

(١) جورج أودجر (١٨٢٠ ــ ١٨٧٧) زعيم نقابى انجليزى كان عاملا فى صـناعة الاحذية وأصبح فى عام ١٨٦٢ أمينا عاما للحركة النقابية فى لندن وقام بخمس محاولات غير ناجحة لدخول البرلمان وتمكن فى عام ١٨٦٤ من عقد اجتماع أدى الى قيام الاتحـاد الدولى للعمال الذى تولى رياسته فى عام ١٨٧٠ • ومما يجدر ذكره انه عمل كرئيس =

بين مؤسسى هذه الحركة. ولاريب فى ان الادعاءات الضخمة التى ادعتها الحركة وبعض مؤرخيها عن الدور الذى لعبته فى الحركات الثورية والمشاكل العمالية الرئيسية فى تلك الآونة قابلة للخصم. ولكن حتى لو كان تأثيرها قليلا ولم يكن هذا التأثير فى يوم ما خاضعا لقيادة او سيطرة، فانه على الاقل، زود الحركة الاشتراكية بتعابير موحدة، ولاريب أيضا فى انها - أى الحركة - أقامت اتصـــالات لا بد وانها كانت ستؤدى الى الرفع من شأنها • نتيجة العون اللطيف الذى تلقته من خصومها البورجوازيين الذين كانوا من الحماقة بحيث طبلوا لها وزمروا، وخلقوا لها من الاهمية أكثر مما تستحق • ولقد سار كل شىء على مايرام فى البداية وكانت المؤتمرات الاربعة الاولى التى عقدتها الحركة ناجحة كل النجاح • ووقعت فيها احداث لا اشتراكية، منها الاقتراع مثلا على تأييد مبدأ الوراثة الذى آثر الاعضاء المتزمتون بشىء من الكياسة واللباقة تجاهله، ولكن تطاول باكونين فى عام ١٨٦٩ على الحركة، وطرده منها عام ١٨٧٢، أديا الى توجيه ضربة قاصمة لها لم تستطع الافاقة منها مع أنها ظلت حية حتى عام ١٨٧٤ •

ولقد كان ماركس منذ البداية واعيا كل الوعى للاحتمالات والمخاطر الكامنة فى هذا النزل الذى يضم المثقفين من ذوى الاوضاع المشبوهة جنبا الى جنب مع العماليين المصممين اما على استغلال الحركة أو الحط منها طبقا للظروف والاوضاع • وكانت هذه الاحتمالات هى التى ناضل من أجلها كما كانت هذه المخاطر هى عين المخاطر التى حاربها دائما • وكانت المهمة الاولى الابقاء على وحدة المنظمة أما الوحدة الثانية فهى توجيهها طبقا للمخطط الماركسى وحل المشاكل على ضوء حقائق هذا المخطط، لاسيما وأن اتباعه الشخصيين، كانوا يمثلون الأقلية كما كان تأثيره على الاعضاء الآخرين أقل مما توحى به الحقيقة الواقعة وهى أنه هو الذى سمح له بالقاء الخطاب الافتتاحى على المؤتمرين • وأدت هذه الحقيقة الى تضمين خطابه تنازلات للآراء غير الماركسية كتلك التى ذعر ماركس من رؤيتها مضمنة فى برنامج جوتا الذى وضعه الحزب الديموقراطى الاجتماعى الالمانى فى عام ١٨٧٥ • وسرعان ما ظهرت مناورات متبصرة بصورة مماثلة منذ ذلك الحين وكانت من النوع الذى دعا ماركس ذات يوم الى أن يهتف بشىء من اليأس الشبيه بالقنوط « انا لست ماركسيا »، ولكن معنى التساهل يتوقف على الرجل

= لمجلس الحركة الدولية وقد عنى هذا الكثير لاسيما وانه كان من أكبر دعاة الوحدة العمالية والدمج بين النقابات، كما كان منظما نقابيا لمجلس اتحاد نقابات لندن، ومن أكبر أعضاء العصبة الاصلاحية لمنح عمال المدن الحق الانتخابى • (المعرب)

الذى يقوم به والروح التى يجرى فيها · والرجل الذى يعنى بالاتجاهات ليس الا ، قد يطلع بانحرافات عدة الى ميدان التساهلات ، ومن الواضح أن ماركس كان واثقا من قدرته على الابقاء على اتجاهه امامه دائما ، ومن العثور على طريقة العودة الى هذا الاتجاه بعد كل انحراف ، ولكن فى وسعنا أن نفهم بأنه أحس بشيء من الريب والشكوك عندما رأى الآخرين يلعبون لعبته نفسها ، وهكذا كان هناك أكثر من مجرد الغرور والانوية فى تلاعبه الاسلوبى وفى حملاته السامة على تلاعب الآخرين ·

ولا ريب فى أن الاسلوب والمبدأ اللذين ظلا منذ ذلك الحين يؤلفان السياسة التقليدية للاشتراكية المتزمتة معرضان للنقد. ولاريب أيضا فى أن المثل الاسلوبى الذى وضعه ماركس قد جعل اتباعه أحرارا فى أن يبرروا عمليا كل سبيل من سبل العمل أو اللاعمل بحركة قام بها « المعلم » أو بقاعدة استنها · وقد اتهم المبدأ لانه يشير الى طريق مسدود· لكن الاهم كل الاهمية هو ادراك مافيه من سبب عقلى أو منطقى فلقد آمن ماركس بالثورة البروليتارية ، وآمن كذلك وان كانت عقيدته تدعوه الى الشك بايمانه بأن اللحظة الصالحة لقيامها أصبحت قريبة تماما ، كما كان معظم المسيحيين القدامى يؤمنون بأن يوم الحساب قريب ، ولهذا قامت طريقته السياسية على خطأ فى تشخيصه · ويعجز أولئك المثقفون الذين يمجدون حجاه السياسى كل العجز على رؤية مقدار ماتضمنه حكمه العملى من تمنيات وأحلام(١) · ولكن اذا ما سلمنا جدلا بالحقائق المضمنة فى أفقه وباستنتاجاته منهـا فان تلك الطريقة لا تكون كأفكار فى الموضوع جزءا من النتائج الفورية ، ولا معروضة على مائدة مشتركة مع المصلحين البورجوازيين ، ولا ريب فى أن القيام بتأسيس حـزب يضم عددا من الاجناس البشرية ، ويرتكز على تنظيم الطلائع العمالية فى جميع البلاد بحيث تزحف على هدفها ، دون أن تفقد شيئا من ايمانهـا الثورى ، أو دون أن يتبلل عتادها للحرب أثناء الطريق ، يعتبر من وجهة النظر هذه حقا ، مهمة فى منتهى الاهمية ويبدو كل شيء اذا ما قورن بها تافها ولا قيمة له ·

---

(١) راجع كتاب بينيد يتوجروشي .. « قصة المادية والاقتصاد الماركسي » الترجمة الانجليزية طباعة لندن ١٩١٤ ·

- ٢٦ -
من ١٨٧٥
إلى ١٩١٤

١ ـ التطورات الانجليزية وروح الفابية

هناك أهمية رمزية فى هذين التاريخين فلقد شهد التاريخ الاول أى عام ١٨٧٥ مولد أول حزب اشتراكى صاف ، له من القوة ما يكفيه لان يعتبر عاملا هاما فى الميدان السياسى . وقد تحقق هذا الحادث عن طريق الاندماج بين الجماعتين الالمانيتين وهما جماعة لاسال ، وتلك التى أسسها ببيل وليبنخت فى عـام ١٨٦٩ فى حزب واحد هو الحزب الديموقراطى الاجتماعى ، الذى على الرغم من التسـهيلات المهمة التى قدمهـا لعقيدة لاسال (١) فى برنامج جوتا ، تبنى الماركسية فى النهاية بموجب برنامج ايرفورت لعام ١٨٩١ وراح يشق طريقه باستمرار حتى وصل الى المكانة الرفيعة التى احتلهـا فى عام ١٩١٤ ، عنـدما واجـه كغيره من الاحزاب الاشتراكية أزمة مصيره ووجوده(٢) . وأرى قبل التعليق على التطور المدهش الذى دفع بحزب ماركس الى الحياة دون أى تساهل ينطوى على التضحية بالمبادىء ليصبح على وشك تولى القيادة البرلمانية بالنسبة الى الاحزاب الاخرى أن ألقى نظرة خاطفة على سير الاحداث فى البلاد الاخرى ، ولاسيما على الاشتراكية الانجليزية فى ذلك العهد ، التى تعرض فى الظاهر مفارقة بارزة وعانية للكثير بالنسبة الى الحزب المذكور .

---

(١) كان المجال الرئيسي للاسال تنظيم العمال في تعاونيات انتاجية تعضدها الدولة يقدر لها في النهاية أن تنافس الصناعة الخاصة ، وأن تزيلها من الوجود ، وليس من شك في أن هذا التنظيم يوحي بطوبائية لا يصعب علينا أن نفهم كره ماركس لها .

(٢) حصل الحزب آنذاك على ١١٠ مقاعد من مجموع ٣٩٧ مقعدا في الرايشيستاج كله ، ولما كانت الجماعات البورجوازية قد عجزت عن تنظيم نفسها في احزاب مختلفة فان هذا الرقم عني في الحقيقة أكثر مما يدل عليه ظاهرا . (المؤلف)

تجرى هناك دائما تحت السطح عمليات اجتماعية متشابهة الى حد بعيد وتكون الحركات العمالية المتشابهة أيضا الى حد كبير جزءا منها • ومن السهل ايضاح الفروق بين الحالات الانجليزية والالمانية بالنسبة الى الاتجاه والمذهبية والاساليب • فلقد توقفت الحركة العمالية الانجليزية منذ عام ١٨٣٤ عندما انهار الاتحاد النقابى القومى الكبير الذى أسسه آوين ومنذ أن سارت حركة الميثاقيين فى طريق الجذر ، عن اظهار أى عداء يحمل طابع التصميم للنظام القائم • ولقد تبنى حزب الاحرار بعض أهدافها الاقتصادية كما تبنى حزب المحافظين البعض الآخر (١) • ولقد اجاز البرلمان القوانين النقابية لاعوام ١٨٧١ و ١٨٧٥ و ١٨٧٦ مثلا دون أن تترك أثرا يحفز العمال على النضال • يضاف الى هذا أن الجماعات اللاشتراكية هى التى خاضت معركة توسيع الحق الانتخابى ولم يكن للجماهير أن تفعل شيئا سوى الهتاف والصراخ • وبرزت فى كل هذه التطورات المزايا الفائقة للقواعد العمالية فى انجلترا كما برز تفوق المجتمع السياسى الانجليزى ، اذ بعد أن تمكن من تجنب قيام حركة مماثلة للثورة الفرنسية وفى ازالة الاخطار الناجمة عن غلاء الخبز ، راح يواصل طريقه فى تبين الوسائل لمعالجة الاوضاع الاجتماعية المتزايدة التعقيد ، مجيدا أسلوبه فى التساهل ، عندما يحزب الامر كما وقع فعلا عند صدور قانون المنازعات النقابية فى عام ١٩٠٦ (٢) وأدى هذا الى تأخر الطلائع العمالية الانجليزية

---

(١) الاريب في أن ظهور موقف مؤيد للعمال في معسكر المحافظين مثير للدهشة تماما وفي وسعنا أن نذكر على سبيل المثال الجماعة التى كان اللورد اشلى يتولى قيادتهـا وجماعة « انجلترا الفتاة » الموالية لدزرائيلى .

(٢) لعل من العسير علينا في الوقت الحاضر أن ندرك كيف أثار هذا الاجراء دهشة الناس الذين كانوا لا يزالون يؤمنون في دولة يتمركز نظامها التشريعى على أساس أوضاع الملكية الخاصة . فبعد تعديل قانون التآمر على الدولة ، واستئناف حالات الاضراب السلمى منها ، مما عنى الى حد ما شرعية العمل النقابى الذى يتضمن التهديد باستعمال القوة كما عنى أيضـا عن طريق استثناء الاموال النقـابية من التعرض لغرامات العطل والضرر ، ان النقابات منزهة عن الخطأ . ولا ريب في أن هذا الاجراء عنى تسليم النقابات جزاء من سلطة الدولة ومنحها مركزا ذا امتياز لم يستطيع التأثير عليه تمديد تلك الاستثناءات التى منحت لها لتشمل اتحادات أصحاب الاعمال . ومع ذلك فقد كان القانون ثمرة تقرير قدمته لجنة ملكية اقيمت في عام ١٩٠٣ عندما كان حزب المحافظين في الحكم . ولقد قبل الزعيم المحافظ بلفور بهذا القانون في الخطاب الذى ألقاه عنـد القراءة الثالثة دون أن يظهر أى امتعاض. ولا ريب في أن الموقف السياسي في عام ١٩٠٦ يمضي الى حدود ايضاح هذا الموقف ، ولكن هذا الايضاح لا يضعف على أى حال من النقطة التى أوردتها . (المؤلف)

فى اكتساب « الوعى الطبقى » او فى الوصول الى الخط الذى استطاع فيه كير هاردى Keir hardie (١) تنظيم حــزب العمـــال المستقل فى عام ١٨٩٣ · ولكن ظهور الحركة النقابية الجديدة (٢) أعلن ظهور حالة أمكننا القول عنها ، اذا شئنا الابتعاد عن لغو الكلام ، بانها لا تختلف فى كثير أو قليل عن الحالة فى ألمانيا ·

ولا ريب فى أن طبيعة هذا الاختلاف ومداه يمكن أن يظهرا بوضوح وجلاء اذا توقفنا لحظة واحدة لننظر الى المجمـوعة التى تشـير أهدافها وأساليبها اشارة كاملة الى هذه الحقيقة وهى الجمعية الفابية ، ولا ريب فى أن الماركسيين سيضحكون ساخرين مما قد يبدو لهم مبالغة ضخمة فى تقدير أهمية هذه المجموعة الصغيرة من المثقفين التى لم تطمع فى يوم ما ان تكون أكثر من ذلك · لـكن الفابيين يمثلون فى انجلترا ما مثله الماركسيون فى ألمانيا ، ولا تقل مواقفهم أهمية هناك عن مواقف هؤلاء هنا ·

ظهر الفابيون أول ما ظهروا فى عام ١٨٨٣ وظلوا طيلة الفترة التى نعرضها جماعة صغيرة من المثقفين البورجوازيين (٣) وبدءوا دعوتهم منذ

---

(١) جيمس كيرهاردي (١٨٥٦ – ١٩١٥) سياسي وصحفي اسكوتلندي ولد في اسرة تنتمي الى الطبقة العاملة ولم يدخل المدرسة . عمل من صغره في المناجم واصبح سكرتيرا فخريا لنقابة عمال المناجم في اريشاير . اصبح من دعاة الثورة العمالية انتخب عضو في البرلمان . اسس حزب العمال المستقل . كتب كثيرا في الاشتراكية والمواضيع العمالية . (المعرب)

(٢) تعني الحركة النقابية الجديدة انتشار المنظمات المستقرة والمنظمة التى ظلت مقصورة حتى أواسط تسعينات القرن الماضي على المهنيين الفنيين الذين انموا مواقف تنطوى على الاعتزاز المهنى والاحترام البـورجوازى ، وكثيرا ما سمعنا بعض القـادة النقابيين في ثمانينات القرن الماضي من امثال كروفورد يؤكدون الفجوة التى تفصل بين المحترمين في الحركة النقابية وبين الجماهير البروليتارية ، وكان هؤلاء اقل ثقة في قدرتهم على المساومة . وكانوا اكثر تقبلا للدعاية الاشـتراكية وللحجج القـائلة بان الاضرابات وحدها اسلحة غير مضمونة ، وانها لابد وان تستكمل بالعمل السياسي ، ولهذا فهنـاك حلقة مهمة بين ذلك الانتشار المتجه الى الاسفل للحركة النقابية ، وبين التبدل فى موقف النقابات من النشاط السياسي من ناحية ومن الاشتراكية من الناحية الاخرى . ولهذا فقد شرعت المؤتمرات النقابية بعد بضع سنوات في الاضراب الكبير لعمال الارصـفة في عام ١٨٨٩ تتخذ قرارات اشتراكية .

(٣) كانت هذه الجماعة التى لم يزد عدد اعضائها في يوم ما على الثلاثة او الاربعة الاف في الواقع أصغر من هذا العدد الذى يمثله اعضاؤها فلم تكن النواة التنفيـذية العاملة تزيد على عشرة أو عشرين في المائة من هذا الرقم ، وكانت هذه النواة بورجوازية في جذورها وتقاليدها بل وفي ناحية أخرى وهى ان معظم أعضائها مستقلون اقتصاديا اى لهم من الدخل الفردي ما يؤمن لهم العيش . (المؤلف)

ايام بنتام وميل وواصلوا حمل تقاليدهم وحملوا نفس الآمال المتفائلة للانســانية التى راودت أحلام الفلاســفة الراديكاليين الذين جــاءوا قبلهم ومضوا يعملون لتحقيق اعادة البناء على اسس مستعقلة ولاجراء الاصلاحات اللازمة بنفس الروح التى حملها التقدميون العمليون .

وكانوا حريصين كل الحرص على الحقائق التى يجمعونها حتى أن بعضهم كان لا يضـن بجهـد أو وقت لجمعها عن طريق البحث العلمى الشامل والعميق، ونقد الحجج الكلامية والاجراءات العملية، ولكنهم لم يقفوا مثل هذا الموقف الناقد من أهدافهم الاساسية ثقافية كانت أو اقتصادية . واعتبروا هذه الاهداف حقائق يسلمون بها ، أى اعتبروا أنفسهم على حد التعبيـر الانجليزى حقائق مفروغ منها . ولم يستطيعوا أن يميزوا بين « الاعشاش » التى يعيش فيها العمـــال وبين مجلس اللوردات ، وكانوا يقولون : ان المنطق يقضى بأن هذه الاعشــاش والمجلس أمور سيئة ، ثم يسألونك : أليس كذلك ؟ ويسألونك أيضا : أو ليس المزيد من التكافؤ الاقتصادى أو الحكم الذاتى فى الهند أو الحركة النقابية أو حرية التجارة « أمورا طيبة » وواضحة كل الوضوح ؟ . وكان جماع تفكيرهم محصورا فى كيفية التخلص من الامور السيئة وكيفية الحصول على الاشياء الطيبة . أما ما تبقى فهذر مضيع للوقت مثير للاعصاب . وكان الواضــح فيهم ولاءهم المطلق والتعصب للخدمة العامة بالاضــافة الى تزمت فى عــدم التسامح مع الآراء الاخرى حول القيم القومية والفردية . وكانوا الايتورعون من اعلان هذا التزمت شأنهم فى ذلك شأن الماركسيين ، ويظهرون المشاعر التى تحملها البورجوازية الصغيرة من مقت كل ما هو ارستقراطى حتى الجمال نفسه .

ولم يكن هناك فى البداية ما يعتمدون عليه فلقد أخذوا على عواتقهم اقناع كل من يستطيعون اقناعه . وكانوا يحاضرون جماهير العمال وحشود البورجوازيين على حد سواء . واتقنوا فن اصدار المنشورات التى يوزعونها على أوســع نطاق ممــكن وكانوا يتبنون أو يعارضون سياسات وخططا ومشروعات قوانين معينة وكانت اتصالاتهم مع الافراد من ذوى الاهمية، أو مع الافراد من بطانات القادة السياسيين والصناعيين والعماليين أهم وســيلة يعتمدونها للتأثير على غــيرهم ولا ريب فى أن بلادهم ومراكزهم السياسية والاجتماعية فى هذه البلاد أمنت لهم فرصة سياسية فــريدة لاقامة هذه الاتصالات والافادة منها .

ومن عادة المجتمع السياسى الانجليزى رفض النصح من الاجانب ولكنه

أكثر استعدادا من أى مجتمع آخر للاستماع الى هذا النصح · ولم يكن الفابيون مجرد غرباء عن هذا المجتمع، فلقد دأب بعضهم على الافادة من العلاقات التى كانوا قد كونوها أثناء دراساتهم فى أوكسفورد وكمبردج ، وعن طريق اتحاداتهما الطلابية ، وقاعات محاضراتهما ، ولم يكونوا يعيشون على الصعيد الاخلاقى على كوكب آخر · ولم يكن بعضهم أعداء صريحين للنظام القائم · وكان معظمهم يعرب عن استعداده للتعاون أكثر من استعداده للعداء · ولم يكن هدفهم اقامة حزب معين ، وكانوا يكرهون أشد الكره تعبيرى الثورة « والحرب الطبقية » · وكانوا يحاولون فى كل مكان أن يكونوا نافعين لا مزعجين أو مضايقين ، كما كانوا على استعداد دائم لتقديم النصح الى البرلمانيين أو الاداريين الذين يرحبون بكل اقتراح عما يجب أن يفعلوه أو كيف يجب أن يفعلوه ·

وفى وسع أى وزير ان يجد عادة داخل جدران وزارته معظم المعلومات والاقتراحات التى يحتاجها فهو لا يشكو بصورة خاصة من الافتقار الى الاحصاءات · لكن هذا الوضع لم يكن قائما فى ثمانينات القرن الماضى وتسعيناته · واذا ما استثنينا القلة النادرة فقد كان معظم الموظفين لا يعرفون شيئا سوى الاجراءات الرتيبة (الروتينية) وكان البرلمان فى الحكم أو فى خارجه يجد مشقة هائلة ، خارج نطاق السياسات المقررة فى العثور على الحقائق والافكار التى يريدها ، ولا سيما فى حقل المشاكل الاجتماعية الجديدة · وكان فى وسع أية فئة ، تجمع هذه الحقائق والارقام، وتبدى استعدادها الدائم لتزويد من يحتاجها بها بعد ترتيبها وتجميعها، سواء تعلقت بالخزانة أو غيرها ، أن تجد السبيل للدخول الى هذه المجالات ولا سيما من الابواب الخلفية · وقبل جهاز الخدمة المدنية هذا الوضع على علاته · ولما كان معظم أفراده يعطف على أهداف الفابيين الى حد كبير ، فقد سمح هؤلاء لأنفسهم بأن يثقفهم الفابيون فى كل مايحتاجون اليه · وارتضى الفابيون بدورهم هذا العمل وهو أن يكونوا موظفين لا رسميين فى الخدمة العامة · ونستطيع أن نقول : ان هذا الدور ناسبهم كل المناسبة فهم ليسوا بطبعهم من الطامحين ، وانما كانوا دائما يؤثرون الخدمة وراء الكواليس ، وكان العمل التنفيذى عن طريق البيروقراطية التى توقعوا لها المزيد فى العدد والسلطان يناسبهم تمام المناسبة ويتفق مع المخطط العام الذى وضعوه لاشتراكية الدولة الديموقراطية .

ولكن كان فى وسع ماركس لو عاش أن يسأل ، وكان فى وسع الجماعة الصغيرة من الماركسيين الإنجليز أن يسألوا ، كما سأل الاتحاد

الديموقراطى الذى أسسه هيندمان Hyndman (١) فى عام ١٨٨١ بالفعل ، كيف يمكن لمثل هذا العمل أن يكون أكثر من تواطؤا مع المدافعين السياسيين عن المصالح البورجوازية ؟ وكيف يمكن أن يسمى هذا العمل اشتراكية على الاطلاق ، واذا فرض وأطلق هذا الاسم عليه ، ألا يكون طبعة أخرى من الاشتراكية الطوبائية على الصعيد الماركسى الذى شرحناه من قبل ؟ وفى وسعنا أن نتصور كيف كانت علاقة غلاة الفابية بغلاة الماركسية وكيف كانوا يكرهون بعضهم البعض ، ويزدرى الواحد منهم تصورات الثانى ، وان كان الفابيون قد دأبوا على تجنب مناقشة الماركسيين فى المبادىء الاساسية والاسلوبية ، وهى مناقشات يحبها الماركسيون كل الحب لكن من السهل على أى مراقب لا متحيز أن يرد على هذه الاسئلة كلها .

ولو قدر للمجهود الاشتراكى من الطراز الفابى أن يظهر فى أى وقت آخر لما أدى الى أية نتيجة . ولكنه أدى الى الكثير من النتائج فى الحقب الثلاث التى سبقت عام ١٩١٤ ، وذلك لان الارواح والأوضاع كانت مستعدة فى تلك الايام لتقبل هذه الرسالة دون غيرها من الرسالات التى تزيد عنها أو تنقص من ناحية التطرف . فلقد كان المجتمع فى حاجة الى صياغة الرأى العام القائم وتنظيمه ليس الا لتحويل الامكانيات الى سياسة واضحة جليه . وكانت الصياغة التنظيمية التى أمنها الفابيون فى منتهى العملية . لقد كانوا من المصلحين ولقد صورتهم روح العصر بصورة الاشتراكيين . وكانت اشتراكيتهم أصيلة من حيث أنهم هدفوا الى اعادة بناء المجتمع على أسس جوهرية كان لابد وان تجعل من العناية الاقتصادية فى النهاية شأنا من الشئون العامة . وهم من الاشتراكيين المتطوعين ، ولو ظهروا فى عهد سابق لادرجهم المفهوم الماركسى ضمن قائمة الطوبائيين ولكن ملامحهم ظهرت فى وقت لاحق ، ولهذا — لم ينطبق عليهم مضمون هذه التسمية . وكانوا يرون أن من الجنون التحدث عن الثورات والحرب الطبقية لان هذا الحديث يستفز صقور البورجوازية وكلاب صيدها اذ تحس بالخطر . وكانوا

---

(١) هنرى هيندمان (١٨٤٢ — ١٩٢١) زعيم اشتراكى انجليزى ولد فى لندن درس فى كمبردج طاف أرجاء كثيرة من العالم يعمل فى الصحافة . أسس فى عام ١٨٨١ الاتحاد الاجتماعى ، وكان دائما من المحرضين العاملين على التغيير الاجتماعى . اندمج حزبه مع الحزب الاشتراكى فى عام ١٩١١ واصبح هيندمان رئيسا له . تجزأ الحزب ابان الحرب الاولى وانضم معظم أعضائه الى الحزب الشيوعى ، الف كتبا عدة أهمها « الاشتراكية والعبودية » و « انجلترا للجميع » .

(المعرب)

يريدون تجنب الوعي الطبقي في البداية على الاقل ، اذ أن هـــذا الوعي يحول دون انتشار مبدئهم السلمي والفعال ، في الاوســـاط السياسية والادارية للمجتمع البورجوازي ٠ وعندما نضجت الاوضاع بالنسبة اليهم الى حد كاف لم يترددوا لحظة واحدة في مساعدة حزب العمال المستقل على الظهور والتعاون مع لجنة التمثيل العمالي لعام ١٩٠٠ واقامة نقابات تتبنى مناهجهم السياسية وتحوير شكل الحزب التقدمي وسيره في مجلس مقاطعة لندن ، والتبشير بالاشتراكية على الصعيدين الانتخابيين البلدي والبرلماني وأخيرا في التغني بفضائل النظام السوفييتي ٠

ولكن هناك ولا ريب جانبا آخر في كل هذا ، وهو يصلح لان نجعل منه هدف التعليقات المعاكسة ٠ فهم بالرغم من تقاعسهم عن اعلان الحرب الطبقية ، وبالرغم من تجنبهم اســتفزاز صقور البورجوازية وكلاب صيدها باعلان مايريدون عمله ، لم يقوموا بأي عمل لحماية الطبقة التي جعلوا من انفسهم مدافعين عنها ٠ وهناك نقد آخر قد يوجه الى الفابيين من وجهة النظر الاخرى ، وهو أن طريقتهم الاجرائية تنطوي على خطر كامن بأن يشل هجومهم في التحصينات الامامية لخطوط الدفاع الرأسمالية وألا يصلوا أبدا الى المعركة الكبرى مع العدو ٠ وهم يردون على هذا النقد بالقول : بأنه لو تحقق المستحيل ، وأفلح هجومهم على النظام الرأسمالي في اصلاحه اصلاحا كافيا دون أن يضطروا الى قتله ، فان عملهم هـــذا يستحق التهنئة ٠ اما بالنسبة الى المعركة الثانية فهم يردون على ناقديهم الثوريين مسبقا بالاستشهاد بالقائد الروماني الذي تمكن بيقظته وحذره من تجنب خوض معركة حاسمة مع هانيبال وأفلح أكثر من أسلافه من القادة الحمقى في طرد الغزاة القرطاجيين من ايطاليا ٠

وبالرغم من امكاننا القول بمنتهى الصـــدق والصحة ان الفابية تعتبر من ناحية الحرب الطبقية وغيرها من النواحي (المناقضة تماما للماركسية) الا أنها من نواح ثانية أكثر ماركسية من ماركس نفسه ٠ فقولهم بالتركيز على المشاكل القائمة في السياسات العملية والســير مع تطور الاوضـــاع الاجتماعية ، والعهدة الى الهدف النهائي بأن يحقق ذاته ، يتفق كل الاتفاق مع جوهر العقيدة الماركسية بل لعله أكثر اتفاقا معها من المذهب الثوري الذي تبناه هو لتحقيق عقيـدته ٠ ويصح هـذا أيضا بالنسبة الى ايمانهم بالكارثة القريبة المتوقع حلولها بالرأسمالية ، وادراكهم أن التحول الاشتراكي عملية بطيئة تميل الى تحويل مواقف جميع طبقات المجتمع ، اذ أن هـذا الايمان والادراك يظهران المزيد من التفوق في جوهر العقيدة وأسسها ٠

٢ ـ السويد من ناحية وروسيا من الناحية الاخرى :

لكل بلاد اشتراكيتها .. ولكن الاوضاع فى البلاد القارية الاوربية لا تختلف كثيرا عن وضع الطراز الانجليزى ولا سيما بالنسبة الى هذه البلاد الصغيرة كهولندا والدول الاسكندنافية التى لايتناسب اسهامها فى القيم الثقافية للحضارة الانسانية مع صغر حجمها ·· ولنأخذ السويد على سبيل المثال ·· ففنها وعلمها وسياساتها ونظمها الاجتماعية واشتراكيتها واشتراكيوها كلها مدينة فى تميزها لا الى مظهر خاص بها من ناحية المبدأ أو الهدف، بل الى المادة الخام التى يتألف منها شعب السويد، والى البنيان الاجتماعى الموزون جدا الذى يقوم فيها· ولعل هذا هو السبب الذى يجعل من السخف بالنسبة الى البلاد الاخرى أن تسير على النمط السويدى ، اذ إن الطريقة العملية الوحيدة لذلك هى فى استيراد السويديين الى تلك البلاد وتوليهم زمام الامور فيها ·

ولن نجد والشعب السويدى على ماهو عليه ، وبنيانه الاجتماعى على ماهو عليه ، أية صعوبة فى فهم الميزتين البارزتين في اشتراكيته · ولقد نما الحزب الاشتراكى الذى حبى بقيادة واعية وذات طاقة وكفاية نموا بطيئا متدرجا استجابة لعملية اجتماعية عادية ، دون أية محاولة لسبق التطور العادى واثارة عداء الآخرين بقصد اثارة عدائهم ليس الا · ومن هنا لم ترافق وصوله الى الحكم اية تخبطات او تشنجات. وسعت المراكز ذات المسئولية من ذاتها الى زعمائه الذين استطاعوا الالتقاء مع قادة الاحزاب الاخرى على قدم التكافؤ · وعلى أسس مشتركة الى حد ما وتمكنوا حتى اليوم مع أنهم يؤلفون جماعة اشتراكية صغيرة ، من تخفيف الخلافات القائمة فى السياسات الراهنة وتحويلها الى قضايا لا تزيد عن الخلاف على عدد الملايين من الكرونات التى يجب أن تنفق على هدف اجتماعى مقبول من الجميع ولا تظهر الخلافات داخل الحزب بين المثقفين والعمال الا اذا سلطنا المجهر عليها· وتبدو آنذاك وكأن ليس ثمة فجوة ثقافية كبرى بينهما بسبب مستوى الفريقين·· ولماكان البنيان الاجتماعى السويدى لايترك عددا كبيرا من المثقفين عاطلين وبلا عمل مثل البنيانات الاجتماعية الاخرى فان المثقفين الضجرين والذين يضجرون غيرهم ليسوا كثيرى العدد كما فى أى بلاد أخرى · ويرمز الى هذا عادة بالسيطرة الموهنة التى تمارسها النقابات على الحركات الاشتراكية عامة وعلى الحزب الاشتراكى بوجه خاص ، وقد يبدو صحيحا بالنسبة الى المراقبين الغارقين فى تعابير الراديكالية الحديثة · ولكن هذا التشخيص لايعتبر منصفا للجو الاجتماعى والعنصرى الذى لايكون العمال وحدهم ثمرته · بل المثقفون أيضا ·· والذى يمنع كلا من

الفريقين من التمجيد من شأن اشتراكيتهم والوصول بها الى منزلة الدين.
وبالرغم من أن تعاليم ماركس تفسح المجال لمثل هذه الاوضاع الا أن الماركسيين العاديين لايستطيعون بالطبع أن ينظروا بعين الرضا الى الحزب الاشتراكي الذي يكون من الطراز السويدي ولا حتى الى الاعتراف بتضمنه قضـية أصيلة من قضايا الجهد الاشتراكي . ولم يصطبغ الاشتراكيون السويديون بدورهم الا على نطاق ضيق ، بالطابع الماركسي وان كانوا قد دأبوا عادة على استعمال لغة تنسجم مع ما كان يعتبر كياسة اشتراكية ولا سيما على صعيد علاقاتهم الدولية مع الجماعات الاشتراكية الاخرى .

أما من الناحية الاخرى أي في روسيا فاننا نجد اشتراكيـة من الطراز الماركسي الصرف وتتمتع بجميع مزاياه تمام التمتع ، وان لم يكن من السهل فهمها من ناحية محيطها. ولقد كانت روسيا القيصرية بلادا زراعية ذات مميزات هي عين مميزات المجتمعات السابقة للرأسمالية . ولم تكن الطلائع العمالية الصناعية على صعيد سهولة الوصول اليهـا من جانب الاشتراكيين المحترفين(١)، تؤلف أكثر من جزء صغير من مجموع السكان الذين يعدون مائة وخمسين مليونا. ولم تكن البورجوازية التجارية الصناعية القليلة في عددها بصورة مماثلة أكثر كفاية أو نشاطا من الناس الآخرين ، وان كان التطور الرأسمالي الذي تدعمه الحكومة قد أخذ يسير سيرا سريعا. وقد تسللت الى هذا البنيان فئات من المثقفين تحمل افكارا لاتقـل في غرابتها بالنسبة الى التربة الروسية عن الملابس الباريسية التي ترتديها نساء المجتمع الروسي .

وكان الكثيرون من المثقفين يرون في نظام الحكم القائم والتمثيـل في شخص السلطان الاوتوقراطي المطلق الذي يرئس بيروقراطية ضخمة ويتحالف مع نبلاء الاقطاع والكنيسة ، شيئا مخزيا ومعيبا. وقد تقبل الرأي العام في جميع أطراف العالم قراءتهم للتاريخ . ولا يتورع حتى الكتـاب الذين كانوا أشد الناس عداوة للعهد الذي تلا عهد القيصرية عن الأسراع دون تمييز الى التأكيد لقرائهم بأنهم كانوا فزعين أشد الفزع أيضـا من فظاعة العهد القيصري وهوله . وهكذا نجد أن الحقيقة المجردة قد ضاعت كليا في سراب من التعابير المضـللة ، ففي رأيي أن ذلك الطراز من الحـكم لم يكن أقل صلاحا للتكوين الاجتماعي الذي أوجده من صلاح الملـكية البرلمانية لبريطانيا أو الجمهورية الديموقراطية للولايات المتحدة . ولقد كان انجاز البيروقراطية اذا اعتبرنا الأوضاع التي تحتم عليها أن تعمل فيها أرفع بكثير من الصورة التي رسمت للناس ، ولم يكن من المنتظر منها

(١) كان عدد عمال المصانع في عام ١٩٠٥ لا يزيد على المليون ونصف المليون .

أن تفعل فى ظل هذه الظروف أكثر مما عملته من اصلاحات اجتماعية زراعية كانت أو غير زراعية ٠٠ والخطوات المتأنية التى خطتها فى طريق خلق طراز مخفف من الدستورية ٠ ولقد كانت الراديكالية المستوردة ومصالح الجماعة لفئات المثقفين هى التى اصطدمت مع روح الامة لا الملكية العنصرية التى كانت تملك على النقيض من ذلك سيطرة قوية على الغالبية الكبرى لجميع الطبقات ٠

ونصل من هذا الى استنتاجين يبدوان لأول وهلة متعارضين وان لم يكن اى طالب جدى من طلاب التاريخ يستطيع أن يرى فيهما أى تناقض . فمن الناحية الاولى كان من المستحيل تنفيذ اية حركة كبيرة أو مفاجئة فى الاتجاه الذى يرغب فيه هؤلاء الليبراليون من محامين واطباء وأساتذة وموظفين يؤلفون حزب المرشحين أو مايسمى بحزب الديمقراطيين الدستوريين ، لا لان برنامجهم لم يكن مقبولا من الملكية بل لانه كان برنامجا ضعيفا للغاية .. وكان قبول وصولهم الى الحكم يعنى قبول عنصر لايتمتع بتأييد كبير بل بتأييد ضعيف عند الجماهير ٠ وكان أقل لا أكثر تأييدا لمشاعرهم ومصالحهم من الفئات التى تتولى ادارة الحكم فى النظام القيصرى٠ ولم يكن ثمة مجال لقيام حكم بورجوازى يليه حكم اشتراكى٠ ولم يكن ثمة تشابه بين الوضع فى فرنسا فى عام ١٧٨٩ وبين الوضع فى روسيا عام ١٩٠٥ ، فلقد كان البنيان الاجتماعى الذى انهار فى عام ١٧٨٩ منسوخا٠ وكان يسد الطريق على كل مايحمل الحيوية فى البلاد ، ولم يكن قادرا على مواجهة المشاكل المالية والاقتصادية والاجتماعية لتلك الايام ٠٠ أما فى روسية عام ١٩٠٥ فلم يكن الوضع على هذا النحو ، فلقد كان هناك خسارة فى المهابة من جراء الهزيمة التى منيت بهسا على أيدى اليابان ، نجم عن ضياعها مزيد من الكره والاضطراب ٠ ولكن الدولة برهنت على قدرتها على اداء مهمتها لا فى اخماد الاضطراب فحسب بل وفى مهاجمة المشاكل التى تقبع وراءها ، وكانت الثمرة فى فرنسا ظهور روبسبير ٠ أما فى روسيا فكانت ظهور ستوليبين Stolypin ٠ ولم يكن هذا ممكنا لو أن القيصرية قد فقدت قوتها على الحياة كما كان العهد الملكى فى فرنسا قد فقد قدرته عليها ٠ وليس ثمة من سبب للافتراض بأنه لو لم يكن هناك ما خلفته الحرب العالمية من جهد فرضته على التركيب الاجتماعى فان الملكية الروسية كان لا بد وان تفشل فى تكييف نفسها بسلام ونجاح بتأثير التطور الاقتصادى للبلاد ومسايرة له (١) .

(١) يثير هذا التحليل بالطبع قضايا فى منتهى الاهمية حول طبيعة ماألفنا تسميته بالضرورة التاريخية من ناحية وبالدور الذى تلعبه نوعية القيادة الفردية فى العملية ـ

وأدى استقرار البنيان الاجتماعي من الناحية الاخرى استقرارا جوهريا الى انسياق المثقفين نظرا لعجزهم عن السيطرة بالاساليب العادية وراء التطرف اليائس واتباعهم ضروبا من العنف الاجرامي وكان تطرفهم من النوع الذي يتناسب في شدته تناسبا عكسيا مع امكاناته العملية أي تطرف العجز والاغتيال عمل لاجدوى منه ولا طائل تحته ، ولا يؤدي الا الى المزيد من الكبت والاضطهاد ، ولكن لم يكن أمامهم سبيل غيره .. وكانت فظاعة أساليب الكبت ووحشيتها تخلق الرغبة في الثأر وهكذا أبانت المأساة على حقيقتها مأساة الوحشية والجريمة يتناوبان الوقوع ويتلو أحدهما الآخر .. وهو كل ما شاهده العالم وأحس به وشخصه كما سنرى .

= التاريخية من الناحية الاخرى . وقد يكون من الصعب كما أعتقد ، القول بأن روسيا قد أرغمت على الاشتراك في الحرب ، بدافع حاجة لاتطاق ولاتحتمل ، اذ لم تكن المصالح المعرضة للخطر في النزاع الصربي ذات اهمية حيوية على الاقل . ولم يكن الوضع الداخلي في عام ١٩١٤ من النوع الذي يفرض سياسة من سياسات الاعتداء العسكري كملجأ أخير ، ولا سبيل غيره . وليس ثمة من ريب في أن هذا الوضع قد حفز الوطنيين الى العمل في حين حفز الوضع الثاني غلاة الرجعيين وعددا كبيرا من الافراد والجماعات على أن يتجرعوا غيظهم ، ولكن التظاهر الكاذب بالتروي والصلابة عند آخر القياصرة كان كافيا ولاريب لتجنب الاشتراك في الحرب ولربما كان تجنبها أمرا شاقا ولكنه لم يكن مستحيلا على الاطلاق ولاسيما فيما بعد ، لتحاشي الكارثة بعد أن تطور الوضع تطورا خطيرا ، وعندما اختفى بعد معركة « جورليس » كل أمل في النصر العسكري . وليس من الثابت على أي حال حتى بعد سقوط الملكية أن حكومة كيرنسكي كانت قادرة على انقاذ الوضع بتجميع كل قواها ومواردها وبرفض الاذعان لحماقة الحلفاء وعدم اعلان الهجوم الاخير اليائس . ولكن المجتمع القيصري قبل الثورة البورجوازية والمجتمع البورجوازي بعدها ، ظلا يشهدان المصير المحتوم وهو يدنو منهما وهما في حالة من الشلل الواضح الذي يصعب شرحه ، ولا يمكن أن يعزى وجود العجز المجموعي في معسكر ، والحيوية والطاقة في معسكر آخر ، الى مجرد الحظ وحده ، أما في هذه الحالة فان عجز العهد البائد لم يعد أن يكون أكثر من عدم قدرة على مواجهة وضع كامل من الفوضى وهو وضع كان في الامكان تجنبه ولا شك .

ولا يتوقع القارىء أن يجد ان تحليلي للأشتراكية الروسية وأوضاعها المحيطة يتفق مع ماجاء به تروتسكي في كتابه « تاريخ الثورة الروسية » ولعل ماهو اكثر اهمية هو أن تحليلي وتحليل تروتسكي لايختلفان كل الاختلاف ، وان تروتسكي عنى عناية خاصة بما كان سيحدث لو أن الحركة الثورية اصطدمت بقيصر آخر ومن نوع مختلف . ومن الصحيح انه يتجنب الاستنتاج الواضح من الاعتبارات المتعلقة بذلك النسق الذي يضعه . ولكنه يعترف بأن العقيدة الماركسية لاتفرض علينا اهمال عنصر الشخصية . وان كان لا يعترف بأهمية هذا العنصر الكبيرة في أي تحليل للثورة الروسية .

(المؤلف)

ولم يكن ماركس من النوع الانقلابي وكان يمثل للباقين من مخلفات الثوريين الروس ولا سيما أولئك من طراز باكونين شيئا يقرب كرههم له من حدود الازدراء . يضاف الى هذا انه لا يبدو أن يكون قد تبين بأن البنيان الاجتماعي والاقتصادي لروسيا قد فشل في أن يحقق كل شرط من الشروط التي يعتبرها طبقا لعقيدته ضرورية للنجاح بل ولظهور الطراز الذي يراه من الاشتراكية . ولكن لو قدر لهذه الاسباب منطقيا أن تحول بين المثقفين الروس وبين تبني تعاليمه هذه فسنتمكن من أن نفهم بسرعة لماذا نجحت هذه التعاليم عندهم نجاحا كاملا . ولقد كانوا الى حد ما -أكثر وأقل جدية- ثوريين لا يعرفون لهم طريقا . وهاقد ظهر أمامهم انجيل ثوري ذو قوة خارقة . وكانت تعابير ماركس البراقة ونبوءاته الألفية هي كل مايحتاجون اليه للخروج من قفر الفوضوية (النهلستية) الأجرد. يضاف الى هذا أن هذا المركب من النظرية الاقتصادية والفلسفة والتاريخ كان مناسبا للذوق الروسي الى حدود الكمال . ولم يكترثوا بالحقيقة الواقعة وهي أن هذا الانجيل لم يكن صالحا لقضيتهم ولم يعرض أمامهم أي أمل براق . ويود المؤمن أن يسمع دائما ما يريد أن يسمعه دون أن يكترث بما سيقوله النبي حقا . وكلما كان الوضع الفعلي أبعد عن حالة النضوج التي تصورها ماركس كلما كان المثقفون الروس أكثر استعدادا للتطلع اليه لحل مشاكلهم دون أن يكون هذا التطلع محددا بالاشتراكيين الظاهرين .

وهكذا ظهرت الجماعة الماركسية الاولى في عام ١٨٨٣ لتتطور الى الحزب الديموقراطي الاجتماعي في عام ١٨٩٨ .. وكانت القيادة وحتى العضوية في البداية محصورتين في المثقفين طبعا .. وان رافق النجاح الكافي النشاط التنظيمي السري وسط الجماهير ، وذلك لتمكين المراقبين العطوفين من التحدث عن اندماج الجماعات العمالية في ظل القيادة الماركسية. ولعل هذا يفسر عدم وجود كثير من المتاعب التي واجهتها الجماعات الماركسية في البلاد ذات الحركات النقابية القوية . وعلى أي حال قبل العمال الذين انضموا الى المنظمة منذ البداية قيادة المثقفين بمنتهى الذكاء واللين ولم يحاولوا أن يدعوا قدرتهم على حل أي مشكلة بدونهم . ونجم عن هذا أن سارت التطورات في العقيدة والعمل على خطوط ماركسية سليمة وعلى مستوى رفيع أيضا ولا ريب في أن هذا الوضع حظي بتأييد المدافعين الالمان عن العقيدة الذين أحسوا بعد أن رأوا هذه المزية القوية بوجوب وجود شواذ للنظرية الماركسية القائلة بأن الاشتراكية الجدية لا يمكن أن تنبع الا من الرأسمالية القوية الشاملة . وقد قبل بليخانوف مؤسس

الجماعة الماركسية الاولى فى عام ١٨٨٣ والشخصية البارزة فى الحقبتين الأوليين والذى فرض باسهاماته الضخمة فى تطوير العقيدة الماركسية احترامه الكامل على أوسع نطاق هذه النظرية، ولم يكن فى وسعه أن يأمل فى تحقيق مبتكر للاشتراكية· وفى حين كان هذا الماركسى الصادق يناضل بشجاعة ضد النزعة الاصلاحية وغيرها من الهرطقات المعاصرة الاخرى التى تهدد نقاء العقيدة وصفاءها · وفى حين كان ينادى بايمانه بالهدف والاسلوب الثوريين راح ينظر بشىء من الريبة والشك الى ظهور فئة داخل الحزب تعتزم العمل فى المستقبل القريب وان أحس بالعطف عليها وعلى زعيمها لينين .

وعنى الصراع الحتمى الذى أدى الى انقسام الحزب الى بلاشفة ومناشفة فى عام ١٩٠٣ شيئا أكثر خطورة وجدية من مجرد الاختلاف على الاساليب، كما توحى التسمية التى أطلقت على الجماعتين· ولم يكن فى وسع أى مراقب فى ذلك الحين مهما كانت تجاربه أن يدرك تمام الادراك طبيعة الانشقاق بين الجماعتين· أما الآن ففى الامكان أن يكون التشخيص واضحا ·· فلقد ألقت التعابير الماركسية التى حافظت الجماعتان عليها ، ستارا من الغموض على الحقيقة الواقعة وهى أن احدى الجماعتين كانت قد انشقت بصورة لا تقبل الشك على الماركسية التقليدية ·

ويبدو أن لينين لم يكن متعلقا بأهداب الخيال فى نظرته الى الوضع الروسى ، فلقد رأى أن الهزيمة العسكرية هى السبيل الوحيد لاضعاف العهد القيصرى بصورة مؤقتة تجعل من مهاجمته أمرا ناجحا ·· وفى وسع فئة قوية التصميم وحسنة التنظيم أن تطيح فى فترة الفوضى التى تعقب انهيار العهد القيصرى عن طريق الارهاب بأى عهد قد يحاول الحلول محل العهد المنهار ·· ويبدو انه كان اكثر ادراكا لهذا الاحتمال من أى انسان آخر · ولذا فقد صمم على اعداد الجهاز المناسب لتنفيذ رأيه ، ولم ير فائدة من أستخدام المذهب الشبه بورجوازى عن الفلاحين الذين يؤلفون فى روسيا بالطبع مشكلة اجتماعية لها علاقتها بالوضع كما لم ير فائدة فى النظريات الاخرى القائلة بالانتظار حتى يهب العمال من نفسهم وبحافز ذاتى ليحققوا الثورة العظمى ·

وكان كل مايحتاج اليه لينين جماعة من الحرس من الانكشارية الثوريين والمدربين الذين لايستمعون الى أى رأى سوى رأيه ويصمون آذانهم عن آراء سواه وتتخلص نفوسهم من كل اطماع ومطامع ولا يصغون لصوت المنطق أو الانسانية · ولم يكن فى الامكان فى مثل تلك الظروف وعلى صعيد تلك النوعية تجنيد مثل هذه الفرقة الا من طبقة المثقفين · وكانت المادة الخام

الفضلى متوافرة ضمن نطاق الحزب· ولهذا كانت محاولته السيطرة على هذا الحزب تعنى السعى الى تحطيم روحه على حقيقتها · ولا ريب فى أن أغلبية الحزب التى كان يتزعمها مارتوف قد أدركت هذه الحقيقة وأحست بها فلم يلجأ الى نقد ماركس أو الدعوة الى انحراف جديد عن عقيدته ، وانما راح يستخدم اسم ماركس فى مقاومة لينين وراح ينادى بالشعار الماركسى فى اقامة حزب جماهيرى بروليتارى · ولكن لينين فهم القصد من المعزوفة الجديدة ·

ولقد جرت عادة الهراطقة منذ أقدم عصور التاريخ على القول بأن ما يدعون اليه ليس تحطيم الكتاب المقدس الموجود بين أيديهم بل محاولة استعادة مايدعو اليه هذا الكتاب من طهر فطرى · وقد تبنى لينين هذه العادة التقليدية القديمة، فراح يمجد ماركس ويبرزه فى ماركسيته بدلا من ان يعلن العصيان عليه وعدم الولاء لعقيدته ·· وكان أقصى مافعله هو ابتكاره النظرية التى تحددت بالتعبير الذى طالما استعمله تروتسكى وستالين والقائل «بالماركسية فى عصر الاستعمار»· وسيرى القارىء بسهولة انه لم يكن من العسير على لينين الى حد خطر معين أن يتبنى الماركسية غير المشذبة شكلا وجوهرا ·· وسيرى القارىء بعد ذلك بشىء من اليسر والسهولة أن لينين اندفع من معقله بعد ذلك ليحتل مركزا لا ماركسيا فى جوهره · ولم تكن اللاماركسية ممثلة فقط فى فكرة التحول الاشتراكى عن طريق بيان ثورى فى وضع يفتقر بوضوح الى النضوج ، وانما كانت ممثلة أيضا فى الفكرة القائلة بأن « التحرر » يجب ألا يكون ، كما تنص العقيدة الماركسية المتزمتة من صنع الطلائع العمالية نفسها بل من صنع مجموعة من المثقفين يتولون قيادة الدهماء(١) وقد عنى هذا أكثر من مجرد رأى مغاير فى موضوع الممارسة التحريضية والتساهل بل وأكثر من مجرد الاختلاف على نقاط ثانوية وفرعية فى العقيدة الماركسية · انه يعنى الخروج كلية على معناها الحقيقي والجوهرى (٢) ·

---

(١) تم الاتصال بالفعل مع بعض العناصر من الذين احترفوا الاجرام لا عن طريق لينين نفسه بل عن طريق بعض مساعديه في المناطق المختلفة . وقد ادى هذا الاتصال الي نشاط فئات جماعات الصاعقة في روسيا ، وفي بولندا ، التى أخذت تعتقل بعض الخصوم وتقوم بعمليات السلب ، وكانت هذه النشاطات تشليحا مجردا وان راح بعض المثقفين الاوربيين يبتلعون كل ماقيل من مبررات لها . (المؤلف)

(٢) لا أرى داعيا بالنسبة الي هدفنا للمزيد من التعليق علي التفاصيل المتعلقة بقصة مشهورة ومعروفة ، واعتقد أن في الملاحظات التالية الكفاية وأكثر من الكفاية ·· فلقد فشل لينين في اخضاع الحزب الاشتراكى الروسي لارادته اذ أخذ قادته على النقيض=

٢ — الجماعات الاشتراكية فى الولايات المتحدة :

أثبتت الاوضاع الاجتماعية فى الولايات المتحدة والمختلفة تمام الاختلاف عن الاوضاع الروسية نفس النتيجة التى ادت اليها تلك الاوضاع وهى عدم صلاحيتها لنمو حركة اشتراكية جماهيرية أصلية.. ومن هنا تعرض الحالتان أوجه شبه ليست أقل طرافة وأهمية من أوجه الخلاف . واذا كان العالم الزراعى فى روسيا لم يكن مواتيا من الناحية العملية على الرغم من وجود ضغط الشيوعية المناضل فى بنيان القرية الروسية لاتساع نفوذ الاشتراكية ، فان العالم الزراعى فى الولايات المتحدة خلق قوة مناهضة للاشتراكية وقفت على استعداد دائما لملاحظة أية نشاطات يمكن أن تقوم على خطوط ماركسية، واذا كان القطاع الصناعى فى روسيا قد فشل فى أن يخلق حزبا جماهيريا اشتراكيا مهما بسبب بطء التطور الصناعى فيها فان القطاع الصناعى فى الولايات المتحدة عجز

= من ذلك ينأون عنه مع مضي الوقت وقد نشأت الصعوبة في موقفهم من رغبتهم في الابقاء على شيء يشبه الجبهة الموحدة دون أن يتخففوا من بعض مبادئهم . ولعل هذا يفسر موقف التردد الذى وقفه بليخانوف . ولكن لينين أفلح في الابقاء على وحدة الفئة التى تؤيده في كبح جماحها ، وحملها على الطاعة وتعديل سيرها ليتفق مع المشاكل التى ولدتها ثورة عام ١٩٠٥ ، وما تلاها ، وبينها وجــود عنصر لينينى في مجلس الدوما . ولقد أفلح في الوقت نفسه في الابقاء على صلته ومركزه في الدولية الثانية التى حضر ثلاثة من مؤتمراتها، والتى مثل الى وقت ما الحزب الروسي في مكتبها السياسي . ولم يكن هــذا ليتحقق لو سمح لآرائه ونشاطاته بالتأثير على ممثلى البــلاد الاخرى كمــا اثرت على غالبية الاشتراكيين الروس . لكن تلك الهيئة والاشتراكية الغربية بوجه عام ظلتا تنظران اليـه كالشخصية البارزة في الجناح اليسارى للعقيدة المستقيمة وأظهرتا ضيقهما به وبتطرفه الذى لايلين معجبتين به أحيانا وغير حاملتين اياه على محمل الجد في أحايين اخرى . وهكذا لعب لينين دورا مزدوجا في مجاله السياسي لا يختلف عن الدور المزدوج للعهد القيصرى الذى كانت مواقفه الدولية المؤيدة للتوفيق والتحكيم الدوليين تختلف كل الاختلاف من مواقفه الداخلية .

ولم يكن في وسع ماحققه أو ما أسهم به في الفكر الاشتراكى ، وهو انجاز لايعدو المادى المستوى كانجاز تروتسكى ، أن يضمن له مكانا في الصف الاول للقادة الاشتراكيين ، ولكن عظمته جاءت بعد أن انهارت روسيا في الحرب العالمية ، ونجاحه المنقطع النظير في استخدام أسلحته الناجم عن قدرته على استعمالها في ناحية ، وعلى مجموعة فريدة من الظروف التى أحسن استغلالها من ناحية أخرى . وعلى ضوء هذه الحقائق نستطيع أن نفهم ماكتبه الاستاذ لاسكى في « موسوعة العلوم الاجتماعية » حق الفهم شريطة أن يجد المثقفون خضوعا أمام أصنام عصرهم .

(المؤلف)

من أن يفصل ذلك بسبب اندفاع التطور الصناعي اندفاعا خارق السرعة (١) .

وكان الفرق المهم جدا بين البلدين متمثلا في الخلاف بين الفئات المثقفة فيهما .. فلقد عجزت الولايات المتحدة حتى نهاية القرن التاسع عشر عن خلق فئة من المثقفين الخائبي الآمال والمفتقرين الى مجالات العمل. ولقد اجتذب مخطط القيم النابع من الواجب الوطني في تطوير الامكانات الاقتصادية للبلاد جميع الأدمغة الى المشروعات الاعمالية، وطبع روح الامة كلها بطابع المواقف التي يتخذها رجال الاعمال ولم يكن عدد المثقفين في مفهومنا كبيرا خارج مدينة نيويورك بحيث يعتد بهم .. يضاف الى هذا أن غالبيتهم قبلت بهذا المخطط للقيم. أما اذا رفضوا قبولها فان رجال الاعمال لايصغون اليهم بل ويقطبون في وجوههم بدافع غريزي . وكان هذا ابلغ اثرا في حملهم على الانضباط من أساليب الشرطة السياسية الروسية . ولقد امتص عداء الطبقة الوسطى للسكك الحديدية وللخدمات والاعمال الكبرى بصورة عامة كل ما كان هناك من حيوية ثورية .

وكان العامل العادي ذو الكفاية والوافر الاحترام يعتقد انه من رجال الاعمال وكان يقبل بنجاح على محاولة استغلال ماتتاح له من فرص فردية واستخدام عمله أو بعبارة أخرى بيع عمله مقابل أكبر فائدة يجنيها وكان يفهم طريقة تفكير صاحب العمل ويشترك معه فيها الى حد كبير .. وعندما يجد أن من النافع له أن يتحالف مع رؤسائه في المشروع نفسه الذي يعمل فيه كان لايتوانى عن فعل ذلك .. وبنفس هذه الروح. وقد تحولت هذه الممارسة منذ أواسط القرن التاسع عشر تقريبا .. وبصورة متزايدة الى ماأصبح يعرف بلجان المستخدمين التي كانت بمثابة الحركة الطليعية الاولى لاتحادات الشركات التي نشأت بعد الحرب والتي برزت أهميتها كعامل اقتصادي وثقافي في مدن الشركات هذه (٢) .

---

(١) لاريب في أن وجود مناطق الحدود قد أضاف الى حد كبير من امكانات الاحتكاك . ومهما كانت اهمية هذا العنصر الا انه لاشك في وجود شيء من المبالغة في تقديره . وأدى هذا التطور الصناعي واستمراره بصورة ملحة الى خلق حدود صناعية جديدة وكانت هذه الحقيقة اكثر اهمية من فرصة المرء في حزم حقائبه والتحول الى اتجاه الغرب . مهاجرا .. (المؤلف)

(٢) من الواضح أن مافي هذا الترتيب من منطق كان موافقا كل الموافقة للاوضاع الامريكية وهو أمر لايقل وضوحا عن الحقيقة الواقعة وهي انه كان مصدر ازعاج للنقابات نفسها وللمثقفين الراديكاليين من طراز جديد ما لبث أن ظهر الى حيز الوجود . وهكذا رسمت شعارات اليوم التي نالت الصفة الرسمية فيما بعد ، اتحادات الشركات

ولقد كان من العمل الناجح بالنسبة الى أفراد أية حرفة من الحرف ان يتجمعوا على الصعيد القومي مع غيرهم من ابناء حرفتهم.. وذلك لتقوية مراكزهم عند المساومة مع اصحاب الاعمال من ناحية ، وبالنسبة الى افراد الحرف الاخرى من الناحية الثانية ، بصورة لا مباشرة . وقد صاغت هذه المصلحة صورة الكثير من النفقات التى تعتبر امريكية النموذج فى طابعها ، وكانت سببا يفوق فى أثره وأهميته أى مبدأ آخر فى الحيلولة دون دخول آخرين الى الحرفة، مما خلق نوعا من الاحتكار الحرفى. ومن الطبيعى ان تؤدى هذه الاحتكارات الحرفية الى وجود تلك الراديكالية التى يبكى الافتقار اليها جميع الاشتراكيين من محليين واجانب . كما يبكيه رفاق الطريق من ذوى الميول الاشتراكية. ولم يكن يهم هذه الاحتكارات الا معدلات الاجور وساعات العمل وكانت على استعداد دائما لتدارس رغبات الناس او حتى رغبات اصحاب الاعمال فى كل شىء ايضا ولا سيما بالنسبة الى التعابير التى تستخدمها . ولا ريب فى أن طراز قادة النقابات الفردية والاتحاد الامريكى للعمل وسلوكهم يشرح هذه النقطة تمام الشرح اذ أن هؤلاء القادة تقمصوا الروح وجسدوها كما تشرحها ايضا محاولات البيروقراطية النقابية الدخول عن طريق الاموال النقابية فى المشروعات الصناعية والمالية وهو عمل يلذ لها أن تقبل عليه (١) .

وقد لا يكون من المهم كثيرا أن نقول ان العقائد والشعارات بل والمذهبية كلها كانت لا ثورية ومناهضة للحرب الطبقية . فالنقابيون الامريكيون لم يكونوا يألفون كثيرا المناقشات النظرية ولو انهم كانوا من النظريين لوجدوا تفسيرا ماركسيا لممارساتهم . ومن الصحيح أن يقال

= بأنها ثمرة من ثمار المحاولات الشيطانية التى بذلها أصحاب الاعمال لاحباط الجهود المبذولة لتمثيل مصالح العمال تمثيلا صحيحا وفعالا . وعلى الرغم من امكان فهم هذا الرأى من وجهة نظر المنظمات النضالية للطلائع العمالية اذ يتفق مع طبيعة محاورها المعنوية وكذلك من وجهة نظر الدولة التعاونية التى أخذت تظهر الى حيز الوجود امام عيوننا الا أنه يوهن التفسير التاريخى تمام الايهان . ولايمكن للحقيقة القائلة بأن أصحاب الاعمال هم الذين سهلوا ظهور مثل هذا الطراز من المنظمات ، وهم الذين تسلموا زمام المبادرة ، وحاولوا التأثير عليها لحملها على مجاراة مصالحهم أن تستبعد أو تنفى الحقيقة الاخرى القائلة بأن هذه الاتحادات وطلائعها قد أدت دورا لازما وانها خدمت مصالح العاملين فيها . (المؤلف)

(١) لا ريب في ان شخصية وارين سانفورد ستون من أخوية مهندسي القاطرات تقدم لنا مثلا رائعا وان كان متأخرا على الناحية الاخيرة التى ذكرناها ، وعلى بعض النواحى الاخرى وقد تتراءى أمام القارىء امثلة أخرى لرجال جاءوا بعد صمويل جومبرز بحيث =

اننا اذا نحينا قضية المساومة جانبا ظهر لنا النقـابيون الامريكيون فى صورتهم الصادقة وهى أنهم لايحسون بأنهم يقفون على الجانب الآخر من حلبة الصراع فى كل شيء ، وانهم يرون أن التعاون مع أصحاب الاعمـال الذى يطلق عليه البعض منا من كارهيه ، اسم التواطؤ لا يتفق مع مبادئهم فحسب ، بل ومع منطق أوضاعهم أيضا ، واذا ما استثنينا قلة من الموضوعات تبين لنا أن العمل السياسى بالنسبة اليهم لم يكن مجرد شيء لا ضرورة له فحسب بل ولا معنى له أيضا . ولاريب فى أن المثقف الراديكالى كان سيحاول بالنسبة الى ما يتمتع به من نفوذ أن يحول أعضاء مجلس ادارة كل مشروع كبير كمشروع سكة حديد بنسلفانيا الى آرائه .

ولكن كان هناك عالم آخر ضمن عالم العمل فى أمريكا فبالاضافة الى العناصر الممتازة بكفايتها ونوعيتها من العمال، تضمنت قوائم المهاجرين منذ البداية عمالا دون المستوى . وقد ارتفعت أرقام هؤلاء نسبيا أو اطلاقيا بعد الحرب الاهلية . وقد تضخم عددهؤلاء من جراء انضمام أفراد اليهم اجتذبتهم هذه الفئات على الرغم من أنهم فوق المستوى من ناحية صلاحهم البـدنى أو كفاياتهم الحيوية والفكرية . وذلك بسبب ماعانوه فى الماضى من احن أو بسبب استمرار تأثرهم بالأجواء غير المواتية التى جاءوا منها ، أو بدافع ما أحسوا به من قلق أو عدم قدرة على التكيف ، أو وقوعهم تحت تأثير حوافز اجرامية . ولقد كان كل هؤلاء فريسة سهلة للاستغلال الذى سهل أمره عدم وجود العرى الاخلاقية . وسرعان ما عكسوا حقدا قويا أعمى تبلور فى كثير من الاحوال فى شكل أوضاع اجرامية . وقد ازداد الغلاظ الافظاظ فى كثير من المجتمعات الصناعية السريعة النمو ، حيث انحشر الناس من مختلف الاصول والجذور والنزعات وحيث لاحكم فيهـا ولا سـلطان الا لشريعة الغاب دون القانون غلظة وفظاظة ، من جراء المعاملة التى يلقونها ، فواجهوا أصحاب الاعمال عندهم أو وكلاءهم الذين لم ينموا بعد مشاعر الاحسـاس بالمسئولية . وكثيرا ما اضـطروا الى اتباع مسالك وحشـية مدفوعين بالخوف لا على ممتلكاتهم فحسب بل وعلى أرواحهم أيضا .

= لا أرى حاجة لذكرها ولكن هذا يجب الايعنى أن النقابات التى كانت تفرض رسوم دخول عالية على اعضائها وتحملهم على الانتظار طويلا قبل تسجيلهم فيها كانت الشـكل الوحيد للحركة النقابية فى هذه البلاد . فلقد استوردت أمريكا المهاجرين من كل نوع من اوربا . وقد حمل هؤلاء معهم الى هذه البـلاد نماذج من النقـابات كتلك فى أوربا وقد نمت هذه حيث تهيأت لها الاوضاع الصالحة ولاسيما فى بعض فروع الصناعة ومراكزها القديمة نسبيا . (المؤلف)

ويميل المراقب الاشتراكي الى القول بأن الوضع كان يمثل حربا طبقية بكل مافى هذه الكلمة من معان حرفية ٠٠ فالمدافع الحقيقية هى التى تمضى لشرح المفهوم الماركسى ٠ لكن شيئا من هذا القبيل لم يكن موجودا ومن الصعب على المرء أن يتصور مجموعة من الاوضاع أقل مناسبة من هذه لنمو العمالة السياسية والاشتراكية الجدية ولم يظهر منهما أى شيء كبير طالما أن هذه الاوضاع ظلت قائمة ٠

ويرمز تاريخ «فرسان العمل» وهى المنظمة الوحيدة المهمة حقا على النطاق القومى كله لكاسبى الاجور والتى لايهتم بالمهارة الفنية أو الحرفية بل تقبل كل من ينضم اليها الى حقبة كاملة من السلطان والنشاط بين عامى ١٨٧٨ و١٨٨٩، وكان عدد أعضاء المنظمة فى عام ١٨٨٦ يربو على السبعمائة الف . وكانت الفئة التى تضم الصناعيين ومعظمهم من غير الفنيين تشترك اشتراكا فعليا بل وتحرض على الاضرابات وأعمال العصيان التى رافقت الأزمات الاقتصادية التى وقعت فى تلك الايام ٠ وتحسر دراسة دقيقة للبرامج والبيانات التى صدرت فى تلك الايام مزيجا غير منسجم الى حد ما من كافة الافكار الاشتراكية والتعاونية وأحيانا الفوضوية التى فى وسعنا أن نتابعها اذا رغبنا ، لنصل فيها الى تنوع واسع من المصادر بينها أوين كممثل للاشتراكيين الريفيين وماركس والاشتراكيين الفابيين ٠ وكانت وجهة النظر السياسية واضحة كل الوضوح وكذلك كانت فكرة التخطيط العام الشامل لاعادة البناء الاجتماعى ٠ ولكن مثل هذا التحديد للاهداف يعود فعلا كما سنرى فيما بعد الى قراءاتنا من وجهات نظر العصر الذى نعيش فيه٠ ولم تكن هناك فى الواقع أهداف محددة وانما كانت هناك مذهبية تتميز بطابع الشمول عن الحياة «الطيبة»، وكان رائدها الاول أوريا٠ اس٠ستيفنز Urieh. S. Stephens الذى تدرب تدريبا خاصا على هذا العمل ، كما كان هناك الدستور الامريكى الذى استهوى كثيرين من الناس من فلاحين وأرباب مهن ٠٠ وهكذا كان هذا التنظيم بمثابة مركز للتبادل بين مختلف الخطط التى وضعها كافة المصلحين٠ ولاريب فى أنها أدت مهمة كانت فى ذهن قادتها عندما راحوا يؤكدون على الناحية التعليمية والتربوية فى نشاطاتهم٠ ولكن المنظمة المؤلفة من مواد مختلفة كهذه كانت عاجزة عن العمل من الناحية الدستورية٠ وعندما أصرت على الناحية الاشتراكية المحددة انهارت ٠ ولا ريب فى أن حركات مماثلة كحركة الشعبيين الذين تولى هنرى جورج Henry George وآخرون قيادتهم تروى نفس القصة(١) ٠

---

(١) هنرى جورج (١٨٣٩ – ١٨٩٧) اقتصادى أمريكى ولد فى فيلادفيا ترك المدرسة فى سن مبكرة ليعيل نفسه وعمل فى البحر أولا . تعلم الطباعة فيما بعد وأصبح عاملا =

والاستنتاج الواضح من كل هذا انه لم يكن ثمة في المحيط الامريكي في تلك الايام المادة اللازمة لحركة جماهيرية اشتراكية ولا القوة الدافعة الضرورية أيضا . وفي وسعنا التثبت من صحة هذا من متابعة الخيط الذي يوصلنا من «فرسان العمل» الى «عمال العالم الصناعيين» . ويتجسد هذا الخيط في حياة مثقف ماركسي يدعى دانيال‌دي‌ليون Daniel de Lion ولهذا فهو يتمتع عندالمؤمنين الشيوعيين بشيء من‌الوزن(١) ولقد ثارالاشتراكيون من أعضاء «فرسان العمل» تحت قيادته في عام ١٨٩٣ ضد زعيمهم القديم باودرلي Powderly فوجهوا بذلك‌ضربة قاضية الى‌المنظمة‌كلها وكانت الفكرة اقامة أداة للعمل السياسي على خطوط ماركسية الى حد ما وكان لابد لحزب عمالي طليعي أن يتولى الاشراف على الحرب الطبقية والثورية وعملية تحطيم النظام الرأسمالي ولكن حزب العمال الاشتراكي الذي تألف في عام ١٨٩٠ والتحالف الاشتراكي بين‌النقابات والعمال الذي‌أسسه دي‌ليون في عام ١٨٩٥ . كانا يفتقران الى الحياة ولم تكن المشكلة في أن عددالعمال ضئيل فحسب بل ان ضآلة العدد لن تكون امرا حاسما على الاطلاق لان النجاح على الطريقة الروسية أي بواسطة سيطرة نواة موجهة‌من المثقفين لم يتحقق أبدا لحساب الحزب الاشتراكي الجديد .

وكان نجاح هذا الحزب الاخير نجاحا لفكرة العقيدة المتزمتة فلقد نشأت الفكرة أول مانشأت من العقيدةالماركسية . وظهرت على‌أثر الخلافات العمالية التي وقعت بين عامي ١٨٩٢ و ١٨٩٤ والتي أدت الى اضرابات اضطرت فيها الحكومة الاتحادية وجهازها القضائي الى التدخل عن طريق استخدام القوة تأييدا لأصحاب الاعمال (٢) وتمكنت الفكرة من تحويل عدد من الرجال كانوا الى عهد قريب من النقابيين الحرفيين المحافظين ولقد تمكنت على أي حال من تحويل يوجين .في. ديبس(٣) Eugene V. Debs الى النقابية الصناعية أولا ومنها الى مبدأ العمل السياسي : وكان الموقف العام الذي اتخذه الحزب الاشتراكي بصورة عامة موقفا ماركسيا سليما

= فيها ثم أخذ ينتقل من عمل الى آخر الى أن شرع في الكتابة للصحف في عام ١٨٦٥ . من اهم كتبه « الرخاء والفقر » اصبح داعية العقيدة الاشتراكية الجديدة عاش ومات فقيرا. (المعرب)

(١) لعل من الجدير بالذكر أن لينين نفسه خلافا لعادته اطرى دي ليون وكتاباته كل الاطراء عند موته .

(٢) على القارىء ان يلاحظ أن هذا تم في وقت كانت فيه معظم الحكومات الأوربية تتبنى بسرعة موقفا آخر لكن هذا لايعني وجود «تأخر» أو «تخلف» في هذا الجانب من الاطلسي . ومن الصحيح أن المكانة السياسية والاجتماعية للمصالح الاعمالية كانت هنا =

ولقد حاول أن يتعاون مع الحركة النقابية وان يحملها على ظهره ولقد أضفى على نفسه شكلا من أشكال التنظيم السياسى المنظم · ولقد كان من ناحية المبدأ حزبا ثوريا على نفس المستوى الذى كانت عليه أحزاب أوربا الاشتراكية الكبرى . ولم تكن عقائديته متزمتة تمام التزمت فى ماركسيتها فهو لايؤكد فى الواقع على النواحى العقائدية الى حد كبير سواء فى ظل ديبس أو بعده وكان يفسح المجال كثيرا للنشاطات التعليمية ضمن صفوفه ولكن على الرغم من انه لم يفلح أبدا فى امتصاص الاحزاب العمالية المحلية التى ظلت تظهر فى جميع ارجاء البلاد الا انه ظل ينمو بصورة طيبة حتى الفترة التى انتهت بالحرب ، عندما فرض التنافس الشيوعى نفسه· ولا ريب فى أن غالبية الاشتراكيين يتفقون على تسميته بالحزب الاشتراكى الاصيل الوحيد فى هذه البلاد · وعلى الرغم من أن قوته الاقتراعية قد تضخمت كغيره من الاحزاب الاشتراكية بجماعات المؤيدين من غير الشيوعيين الا أنها تعتبر مقياسا لوجود مجهود اشتراكى جدى وفعلى ·

ولكن فرصة أخرى اتيحت لدى ليون · وقد نبعت هذه الفرصة عن الاتحاد الغربى لعمال المناجم وسارت معه فى تطرفه وراديكاليته المستقلة عن كل أساس عقائدى · ولم يكن هذا الاتحاد الا ثمرة أناس أفظاظ يتجاوبون مع محيط فظ . وكان هذا الاتحاد حجر الزاوية فى بناء اتحاد العمال الصناعيين العالمى الذى تم تأسيسه فى عام ١٩٠٥ · وقد تجمعت فى هذا الاتحاد قوى دى ليون ورفاقه وبقايا بعض المنظمات الفاشلة الاخرى وشظايا جمعت من هنا ومن هناك وبعضها ذو طابع مثير الشكوك من جماعات المثقفين أو العمال الطليعيين الذين ينتمون الى كل مكان ولا ينتمون الى مكان ، ولكن القيادة وبالتالى تعابيرها كانت قوية متينة وكان هناك بالاضافة الى دى ليون كل من هيوود وتروتمان وفوستر وغيرهم ·

= أضخم منها فى أى مكان آخر وان الديموقراطية الامريكية اتخذت موقفا أضيق أفقا تجاه المشاكل العمالية من موقف حكومة العسكريين فى بروسيا . ولكن فى وسع أى انسان أن يدرك فى الوقت نفسه أنه نظرا الى الحالة المتخلفة الى حد ما للادارة العامة ، ونظرا لوجود بعض العناصر التى ماكان لينفع معها اتباع أية طريقة أكثر نعومة من ناحية أخرى والى اصرار الامة على الضغط فى طريق التطور الاقتصادى ، فان بعض المشاكل قد ظهرت فى صورة جديدة ومغايرة . وكان لابد من أن تحدث أثرها حتى على أية وكالة حكومية متحررة تمام التحرر من القيود البورجوازية . (المؤلف)

(٣) يوجين فيكتور ديبس (١٨٥٥ — ١٩٢٦) زعيم عمالى أمريكى ولد فى انديانا وعمل كوقاد فى قاطرة . ارتقى فى العمل النقابى وانضم الى الاشتراكيين فى عام ١٨٩٧ الذين رشحوه لرئاسة الجمهورية خمس مرات . عارض فى دخول أمريكا الحرب الاولى وحكم عليه بالسجن عشر سنوات ورشح ابانها رئيسا للجمهورية . (المعرب)

وكانت أساليب الصاعقة التى لاتعرف المخاوف والشكوك وروح الحرب التى لاتعرف المهادنة هى السبب فى سلسلة من الانتصارات الفردية• وادى الافتقار الى كل شيء باستثناء التعابير وأساليب الصاعقة الى الفشل النهائي الذى غدت سيره الخلافات التى وقعت ، وتحول كثيرين من أنصار هذا الاتجاه الى الشيوعية، بالاضافة الى عدد من الخلافات الداخلية المستمرة• ولكننى لاأجد نفسى مضطرا الى اعادة سرد قصة تليت باستمرار وكثيرا من كل وجهة نظر قائمة • وكل مايهمنا هو هذا فلقد أطلق على التنظيم اسم النقابية السنديكالية(١) بل وحتى اسم الفوضوية • وكثيرا ماطبقت عليه فى عدد من الولايات قوانين العقوبات السنديكالية الجديدة • ولاريب فى أن مبدأ العمل المباشر فورا والتساهل مع الاتحاد الغربى لعمال المناجم الذى عهد الى الاتحادات الصناعية بدور رئيسي فى بناء المجتمع الاشتراكى، مما يشير الى اسهام دى ليون في الماركسية التقليدية أو انحرافه عنها يوحيان بأن هذه المنظمة كانت سنديكالية حقا ، ولكن يبدو أن من الصحيح التحدث عن ادخال بعض العناصر السنديكالية فيما كان وسيظل فرعا من الاصل الماركسى الواحد ، وان هذا التحدث أقرب الى الصحة من اسناد التشخيص كلية الى تلك العناصر •

وهكذا كان رجل الشارع ، وهو أعظم علماء الاجتماع ، محقا فى رأيه مرة ثانية فلقد قال هذا الرجل أن الاشتراكية بعيدة على العقلية الامريكية، وان الاشتراكيين بعيدون عن التفكير الامريكى • واذا جاز لى أن أفهم هذا المعنى فاننى أرى فيه تقريبا كل ماعنيت قوله من قبل • فلقد أدى التطور الامريكي السريع الى اجتياز تلك المرحلة الاشتراكية التى تمثلت فى الدولية الثانية والتى كانت فى حد ذاتها تزييفا للماركسية ولم يستطع الامريكيون تفهم مشاكل تلك المرحلة وظلت المواقف المنسوبة اليها تمثل مستوردات متفرقة • وكثيرا ما اقترضت المشاكل والمواقف الامريكية هذه المواد المستوردة ولكنها لم تتعد حدود هذه الخطوة • وهكذا تركت احداث المرحلة التاليه أثرها على مثقفين وطليعيين عماليين لم يمروا في سنى الدراسة الماركسية المنظمة •

---

(١) السنديكالية : اسم لمذهب اقتصادى يدعو الى اشراك جميع العمال الذين يعملون في اية صناعة في ادارة الصناعة والاشراف عليها ، وتقاسم ارباحها ، وهو يدعو ايضا في سبيل تحقيق هذا الهدف الى توحيد عمال الصناعات المختلفة لفرض طلباتهم عن طريق اضرابات عامة ، يشترك فيها عمال جميع الصناعات تأييدا لمطالب عمال صناعة معينة •

ـ المعرب ـ

٤ ــ الحالة الفرنسية ــ تحليل السنديكالية :

سنرى فى الصورة الفرنسية ماتعنيه السنديكالية حقا (١) ولكن قبل أن نصل الى هذه الرؤية الواضحة لابد لنا من الاشارة بكلمة عابرة الى الاشتراكية الفرنسية بوجه عام •

يعود تاريخ الاشتراكية الفرنسية المذهبى أولا الى موعد أقدم وأكثر بروزا من تاريخ أية حركة اشتراكية أخرى • ولكن لم يستطع أى شكل فرد من اشكال هذه الاشتراكية أن يبلور نفسه بوضوح كلى بحيث يفرض الولاء على نطاق واسع على نحو مافرضته الاشتراكية الفابية مثــلا أو الاشتراكية الماركسية • فلقد تطلبت الاشتراكية الفابية مجتمعا كالمجتمع الانجليزى السياسى الذى لم تعرف له فرنسا نظيرا أو ضوا اذ حالت دون ظهوره الثورة الكبرى وما تلاها من فشل الطبقتين النبيلة والبورجوازية فى الاندماج والتحالف• وتتطلب الاشتراكية الماركسية حركة عمالية واسعة وموحدة، أو تتطلب كحركة يلتف حولها المثقفون، تقاليد ثقافية لاتتناسب أو تنسجم مع الطبيعة الفرنسية الصافية، أما بقية العقائد الاشتراكية التى ظهرت حتى الآن ، فلا تستهوى الا عقليات معينة وأوضاعا اجتماعية خاصة ولذا فهى ضيقة فى تشيعها ، اقليمية فى انتشارها •

وكانت فرنسا ثانيا البلد النموذجى للفلاحين وأرباب الحرف وفئات الكتاب وصغار المستثمرين • ولقد ســار التطور الرأسمالى بخطى بطيئة ووئيدة وموزونة ، وظلت الصناعة الواسعة محصورة فى بعض المراكز ليس الا •• ومهما كانت المسائل التى تفصل بين هذه الطبقات الا أنها ظلت محافظة قبل كل شىء ، اذ لم يقدر للمحــافظية أن ترتكز على أسس واسعة كتلك التى كانت لها فى فرنسا ، وراحت هذه الطبقات تولى تأييدها فيما بعد لجماعات تتبنى الافكار الاصلاحية للطبقة الوسطى وبينها جماعة الراديكاليين الاشتراكيين التى ألفت حزبا ، لعل أصدق وصف له هو أنه ليس بالرياديكالى ولا بالاشــتراكى • وكان كثيرون من العمال يحملون الآراء الاجتماعية نفسها ويفكرون عين التفكير • وقد كيف كثيرون من أرباب المهن والمثقفين أنفسهم لهذه الآراء •• ولعل هذا هو السبب فى أن الانتاج المفرق للمثقفين وضيق فرص العمل لهم قد فشلا رغم وجودهما فى فرض

---

(١) لاتقل صورة السنديكالية الايطالية والاسبانية وضوحا عن الصورة الفرنسية ، لكن العنصر الفوضوى فيهما يزداد عددا بالنسبة الى عدد الأميين بحيث يشوه صورة خصائصهما الحقيقية ولاريب فى أن لهذا العنصر مكانة ولكن علينا الانغلو فى تقديره ..
(المؤلف)

نفسيهما ، كما يتوقع كل انسان • ولقد وجدت حالة من القلق هنالك • ولكن الكاثوليك الذين يختلفون مع الاتجاهات المناهضة للاكليروس والتى فرضتها الظروف المختلفة وأبرزتها فى المقدمة فى عهد الجمهورية الثالثة كانوا أكثر عددا وأهمية بين جماعات الساخطين من أولئك الناقمين على النظام الرأسمالى ولقد نشأ الخطر على الجمهورية البورجوازية أيام قضية دريفوس من الفئات الأولى لا من الفئات الثانية (١) •

ولم يكن المجال فسيحا ثالثا لانتشار الاشتراكية الجدية فى فرنسا بل كان ضيقا ، وان كان لاسباب أخرى تختلف عن تلك التى أدت الى ضيقة فى روسيا والولايات المتحدة• ومن هنا ظهرت حركات اشتراكية أو شبه اشتراكية تخلو من العنصر الجدى • ولا ريب فى أن حزب «بلانك» الذى كان يركز أمله على عمل مجموعة قليلة من ذوى التصميم والارادة يعتبر مثالا لما نقول ، ولم يشترك فى أفق مثل هذه الجماعات الا فئات قليلة من المثقفين الميالين الى التآمر، ومن الثوريين المحترفين وبالاضافة الى مافى باريس وغيرها فى المدن الكبرى من دهماء • ولكن تأسس أخيرا حزب عمالى ماركسى العقيدة فى عام ١٨٨٣ بزعامة جيسد Guesde ولافارج Lafargue مركزا برنامجه على الحرب الطبقية فحظى بتأييد ماركس نفسه وراح هذا الحزب ينمو على خطوط الماركسية السليمة مصارعا انقلابيى هيرفى Hervé والفوضويين من ناحية واصلاحيي جوريس Jurés من الناحية الاخرى تماما كما فعل زميله الحزب الالمانى • ولكن الحزب الفرنسى لم يحقق قط الأهمية التى حققها الحزب الألماني، ولم يصبح ذا معنى كبير أبدا لا للجماهير ولا للمثقفين على الرغم من اندماجه مع بعض الفئات الاشتراكية الاخرى فى الجمعية الوطنية فى عام ١٨٩٣ حيث أصبحت للحزب الاشتراكى الموحد الذى ظهر أخيرا فى عام ١٩٠٥ مقاعد نيابية لاتزيد على ثمانيـــة وأربعين مقابل ثلثمائة يحتلها أعضاء الحزب الجمهـــورى الحكومى فى الجمعية الوطنية •

واكتفى بالقول رابعا بأن التركيب الاشتراكى الذى ألمحت اليه قبل

---

(١) قصة فضيحة مشهورة وقعت في فرنسا فلقد ولد الكبتن (النقيب) الفريد دريفوس من أسرة يهودية غنية في باريس ، وانضم الى الجيش وأصبح ضابطا في الدفعية ملحقا بأركان الحرب وقد اعتقل في عام ١٨٩٤ متهما بتسليم بعض الوثائق السرية الى ألمانيا ، وقد ادين بتهمة التجسس فجرد من رتبته وابعد الى جزيرة الشـيطان وادى الحكم عليه الى انتشار حركة معادية لليهود في فرنسا . وانبرى عدد من اقربائه للدفاع عنه وتحولت القضية الى ازمة سياسية كادت تطيح بالجمهورية . (المعرب)

قليل لم يساعد على ظهور أحزاب منظمة وعظيمة على الطراز الانجليزى • فلقد غدت السياسات البرلمانية على النقيض من ذلك كما يعرف كل انسان رقصة تشترك فيها عدة فئات صغيرة وغير مستقرة تنضم الى بعضها وتتفرق استجابة للاوضاع الوقتية والمصالح الفردية والدسائس والمناورات، مقيمة الوزارات، ومسقطة اياها طبقا لمبادىء لعبة الصالونات وسياساتها• وأدى هذا الوضع الى افتقار الحكومة الى الكفاية كما أدى الى أن تصبح المقاعد الوزارية أقرب منالا الى الاشتراكيين واشباه الاشتراكيين منها فى أى بلاد أخرى ، رغم أن الاحزاب الاشتراكية فيهـا أقوى عددا وأعز نفرا ، لـكن سياساتها تسير طبقا لاساليب أكثر عقلانية • ولقد ظل جيسد ورفاقه حتى وقوع الأزمة القوميـة فى عام ١٩١٤ منيعين على الاغراء ، وظلوا يرفضون التعاون مع الاحزاب البورجوازية طبقا للاسلوب المـاركسى المتزمت أما الفئات الاصـــلاحية التى كانت أميل من الناحيـة المذهبية للراديكالية البورجوازية والتى لخصت مبادئها فى الدعوة الى الاصلاح بدون ثورة، فلم يكن هناك مايحول بينها وبين هذا التعاون، ولهذا لم يجد جوريز ابان أزمة دريفوس فى عام ١٨٩٨ ما يمنعه من منح تأييده الى حكومة بورجوازية دفاعا عن الجمهورية • وهـكذا بزغت مشـكلة قديمة من مشاكل المبادىء الاشتراكية وأسلوبها فى هذه البلاد دون أن تظهر فى انجلترا أو السويد على الرغم من أهميتها فى كل مكان • وأطلت على العالم الاشتراكى بشكل عملى قوى ، وقد اتسمت هذه المشكلة هنا بالعنف والقوة بسبب وجود ظرف اضافى• وأصبحت النظرة السائدة أن تأييد الحكم البورجوازى شىء على الرغم من سـوئه من وجهـة النظر الاشتراكية المستقيمة المتزمتـة ، والاشتراك فى مسئولياته عن طريق الاسهام الفعلى فيه شىء آخر • ولقد فعل المسيو مليران Millerand (١) ، هذا بالفعل اذ اشترك فى عام ١٨٩٩ فى وزارة والديك ـ روسو Waldeck-Rousseau جنبا الى جنب مع

---

(١) اليكساندر ـ مليران (١٨٥٩ ـ ١٩٤٣) سياسي فرنسي ومحام كبير ولد في باريس ودرس في معهد هنرى الرابع . أصبح صحفيا وعمل مع كليمانصو في صحيفة العدالة: أضحى في عام ١٨٨١ محاميا في محكمة الاستئناف وانتخب عضوا في الجمعية الوطنيـة في عام ١٨٨٥ حيث ذاع صيته بتأييده لمطالب العمال ودعوته للاصلاح ـ الاجتماعى . بات وزيرا للتجارة في وزارة والديك ـ روسو بين عامى ١٨٩٩ و ١٩٠٢ . احتل المقعد الوزارى عدة مرات وأشغل وزارات الاشغال العامة والحربية . وأصبح رئيسا للوزراء في عـام ١٩٢٠ فرئيسا للجمهورية بعد بضعة أشهر . ولكنه سرعان مااصطدم باليسار الاشتراكى والراديكالى الذى احرز نصرا كبيرا في انتخابات عام ١٩٢٤ وراح نجمه في طريق الافول بعد عام ١٩٢٧ .. (المعرب)

المسيو دى جاليفيه De Galliffet (١) القائد العسكرى المحافظ الذى اشتهر عند الجماهير بقسوته اللامتناهية فى اخماد ثورة كوميون باريس فى عام ١٨٧١ .

ولكن هل من الغرابة أن يتحد مواطنان بعـــد التضحية بآرائهما الشخصية فى مواجهة أزمة قومية طارئة ؟ هذا هو السؤال الذى لا بد أنه خطر فى ذهن معظم القراء : وانى لأود أن أؤكد للرفاق اننى شـــخصيا لا أرى أن الرجلين قد ارتكبا عملا مخزيا . وقد يشك أيضـــا فى أن يكون مليران قد احتفظ باشتراكيته وهو يفعل هذا (٢) لكن من واجب الطبقة العاملة الفرنسية أن تظل تذكر بشىء من عرفان الجميل ما عمله لها من الناحيتين التشريعية والادارية أثناء توليه الحكم (٣) .

وعلينا أن نحاول فى الوقت نفسه أن نفهم كيف كان لابد للمليرانية من أن توجه ضربتها الى أمثال جيسد فى فرنسا والى الاشتراكية المستقيمة فى جميع أنحاءأوروبا ، فهى تمثل بالنسبة اليهم السقوطوالخطيئة وخيانة الهدف وتلويثالعقيدة . وكان هذاأمرا طبيعيا ، كما كان طبيعيا أيضاتلك الحملات التى تعرضت لهافىمؤتمر امستردامالدولى فى عام ١٩٠٤ . ولكن

---

(١) جاستون جاليفييه (١٨٣٠ — ١٩٠٩) من النبـلاء ولد في باريس والتحق بالجيش حيث أبرز تفوقا في حرب القرم وحرب المكسيك ومعركة سيدان اشتهر بالغلظة نتيجة معاملته القاسية للشيوعيين في عام ١٨٧٠ . (المعرب)

(٢) لاريب في أنه برز بين اليساريين بالدفاع عن زعماء الاضراب ، وعندما اشترك في الوزارة لاول مرة كان واحدا من أبرز الشخصيات السـياسية الستين التى الفت اليسار الاشتراكي ، لكنكل مافعله لايخرج عما يفعلهأى مصلح راديكالى من البورجوازيين . وقد ظهرت صورته الحقيقية كما يقول خصومه عندما أصبح وزيرا للاشغال في عام ١٩٠٩ ثم وزيرا للحرب في عام ١٩١٢ ولاريب في أن تحالفه مع الجبهة القومية وصراعه مع تحالف اليسار اثناء فترة رياسته للجمهورية بعد عام ١٩٢٠ يعتبران مسألة أخرى وان كان قد حاول أن يجد لهما مخرجا . (المؤلف)

(٣) ليس ثمة من شك في أن الاشتراكيين لايخطئون اذا لم يعتبروا مليران اشتراكيا في اى وقت من الاوقات اذ كان سياسيا انتهازيا وصل الى الحكم على أكتاف اليسار الفرنسي ، فلما وصل اليه واخذت انحرافاته في الظهور كان لابد له أن يسلك سـلوكا اصلاحيا بالنسبة الى الطبقة العمالية لاكتساب ردها لتغطية انحرافاته أمامها ، لكن هذا السـلوك لم يدم طويلا . اذ أن انحرافه أودى به في النهاية الى التحالف مع اليمين ضد اليسار ، وقاده الى نهايته السياسية . ولاريب في أن سلوكه السياسي نموذج لما عرفناه في الوطن العربى من انحرافات سياسية كثيرة كان الانتهاز دافعها الاول . (المعرب)

كان هناك وراء هذه الحملات العقائدية شيء قليل من التطور والمنطق ، واذا كان من الحتمى على الطليعة العمالية ألا تقـدم تأييدها الى السـاسة الطموحين لاستخدام هذا التأثير في الوصول الى السلطان فان كل انحراف عن الممارسة المتفق عليها يجب أن يكون عرضة للمراقبة الشديدة ، فلقد ألف محترفو السياسة وهم يسعون للوصول الى السلطان أن يكثروا من الحديث عن الطوارىء القومية ، لان هـذا الحديث يتفق مع أغراضهم ومصالحهم • ولكن ترى متى كان الوضع لا يعتبر عند الساسة طارئا من الطوارئ القومية ؟ ولقد تعلمت الطلائع العمالية الفرنسية هذه الحقيقة وأخذت تزن التعابير السياسية بميزانها الحقيقى • وكان ثمة خطر فى أن تتحول الجمـاهير عن الاشتراكية السياسية بشيء من الزراية والامتهان لانها غدت العوبة فى أيدى الساسة وتجارة يتاجرون بها (١) ••

ولكن كان ثمـة ما هو أكثر من الخطر المجرد فلقد بدأت الجماهير الفرنسية فى التحول فعلا عن الاشتراكية • فعندما رأت هذه الجماهير كما رأت الامة كلها المنظر المحزن من الافتقـار الى الكفاية السياسية والعجز المطلق والتفاهات التى أثمرها التركيب الاجتماعى الذى حاولت رسم خطوطه العريضة ، فقدت هذه الجماهير ثقتها فى الدولة بل وفى العـالم السياسى كله ، وفي الكتاب السياسيين ، ولم تعد تحترم أحدا أو أى شيء سوى ذكرى بعض الشخصيات العظيمة في الماضى واحتفظ شطر من الطلائع العمالية الصناعية بعقيدته الكاثوليكية اما من تبقى منهم فقد جنحوا عنها وغدت السنديكالية أكثر استـهواء لاولئك الذين تغلبـوا على نزعاتهم البورجوازية وقهروها من أى شكل من أشكال الاشتراكية المستقيمة التى أخذ انصارها يقبلون على اخراج نفس المناورات التى تقوم بهـا الاحزاب البورجوازية وان كان ذلك على نطاق أضيق • ولا ريب فى ان التقـاليد الثورية من الطراز الفرنسى التى اعتبرت السنديكالية وريثتها الاولى قد أعانت كثيرا على هذا التحول فى الاتجاه •

فالسنديكالية ليست مجرد ثورية فى الحركة النقابية وقد يعنى هذا القول أشياء كثيرة لا علاقة لهـا بالموضوع على الاطلاق • فالسنديكالية اتجاه لا سياسى بل ومعاد للسياسة وذلك لانها تزدرى العمل عن طريق أجهزة السياسة التقليدية عامة والبرلمانات خاصة • وهى مناهضة للفكر لانها تزدرى البرامج البناءة وما وراءها من نظريات فتزدرى بذلك القيادات

---

(١) رفض الاشتراكيون الايطاليون ثلاث مرات الاشتراك في الحكم وذلك في سنوات ١٩٠٣ و ١٩٠٦ و ١٩١١ •
(المعرب)

الفكرية وهي تتجه في الواقع الى غرائز العمال لا الى الفكرة الادراكية التي ترى الماركسية انها تكمن وراء هذه الغرائز ·· وتعدهم بكل ما يفهمونه كالسيطرة على الاماكن التي يعملون فيها عن طريق العنف المادى الملموس الذي يتمثل أول ما يتمثل بالاضرابات العامة ··

وتختلف السنديكالية عن الماركسية أو الفابية في انها لا تستهوى أي انسان له شيء من الخبرة في الشئون الاقتصادية والاجتماعية ، فليس فيهـا أية قواعد عقلية ومنطقية والكتاب الذين يعملون بوحى الفرضية القائلة بأن كل شيء يصلح للاستعقال المنطقى يحـاولون بنـاء نظرية للسنديكالية ، لكن نظريتهم هذه تضعف من قيمتها بصورة حتمية · وقد يحاول بعضهم ربطها بالفوضوية لكن هـذا الربط غير واقعى ، اذ ان الفوضوية كفلسفة اجتماعية تختلف عنهـا كل الاختـلاف فى جذورها وأهدافها ومذهبيتها مهما كان سلوك الطبقة العاملة التى ناصرت باكونين في فترة ١٨٧٢ ــ ١٨٧٦ مماثلا لها · وحاول بعضهم أن يطلقوا عليها صفة الحالة الخاصة من الماركسية التى تتميز باتجاه أسلوبى معين ، لـكن هذا الوصف يعنى أن نسقط من الماركسية ومن السنديكالية كل ما فيهما من جوهر · وراح آخرون يحاولون ألا يجعلوا منهـا نظرية اشتراكية جديدة تعمـل لاقامة الاشتراكية الحرفية على حد التعبير الذى تتضمنه الفكرة الافلاطونية ، ولـكنهم بمحاولتهم يلزمون الحركة بمخطط محـدد ذى قيم نهائية يعتبر الافتقار اليها أبرز مظاهرها وكان الرجال الذين تولوا تنظيم الاتحاد العام للعمال Confédération Générale du Travail وقادوه خلال مرحلته السنديكالية أى بين عامى ١٨٩٥ و ١٩١٤ من العمال الطليعيين الاصليين أو من الموظفين النقابيين ، أو من أولئـك الذين يجمعون بين الوصفين · وكانوا يفيضون بالحقد والارادة على النضـال · ولم يكونوا يفكرون لحظة واحـدة فيمـا سيفعلونه بالحطام الذى يتراكم فى حالة نجاحهم · أو لا يكفى هذا ؟ ولماذا يتحتم علينا أن نرفض الاعتراف بالحقيقة التى تعلمنا الحياة اياها فى كل يوم والتى يمكن تلخيصها فى وجود شيء من الميل الى المشاركة فى الاطلاقية ، وهو ميـل لا يكترث بأى نقاش ولا يحتاج الى شيء سوى الانتصار ؟

ولكن فى وسع كل مفكر مثقف أن يملأ الفراغ القـائم وراء ذلك العنف الشرس بالطريقة التى تلائم ذوقه وميوله · واذا ما نظرنا الى العنف نفسه مترابطا مع هذه الاتجاهات المناهضة للادراكية وللديموقراطية على ضوء هذه الحضارة المتفسخة التي يكثر كارهوها لمختلف الاسباب ، وجدنا انه يتضمن معنى بارزا ذا اهمية ، فأولئك الذين يحسون بمثـل هـذا

الاحساس ولا يكرهون الترتيبات الاقتصادية التى يقوم بهـا المجتمع الرأسمالى كراهيتهم لما فيه من عقلانية ديموقراطية يجدون أنفسهم أحرارا فى اللجوء الى الاشتراكية المستقيمة(١) التى تعد بالمزيد من العقلانية وهم يرون بعدائهم الادراكى للادراكية سـواء أكانت على طراز نيتشـه (٢) (Nietzche)أو على طراز بيرجوسون (Bergson) (٣) فى العداءالسنديكالى للادراكية المعتمد على العنف البدنى شيئا مكملا لعقيدتهم فى الم الجماهير. وهكذا ظهر تحالف غريب فعلى بين هذه الاتجاهات وعثرت السـنديكالية أخيرا على فيلسوفها فى شخص جورج سوريل George Sorel (٤) ..

ومن الطبيعى أن تشـترك جميع الحركات والمذاهب الثورية التى تتعايش فى زمن واحد فى كثير من الامور . فهى فى الغالب تمارس نفس العملية الاجتماعية ، أو عليها أن تعمل فى كثير من النواحى عملا ارتكاسيا متماثلا ، للحاجات المتماثلة ، ولا يكون فى وسعها أيضا تجنب الاقتراض من بعضها البعض أو رش بعضها البعض بألوانها . وكثيرا ما يجهل الافراد كما تجهل الجماعات أيضـا أين تقف والى من تمت ، وكثيرا ما تختلط اما بدافع الجهل أو بدافع الادراك الصحيح للفائدة والمصلحة فتكون من مبادئها المتناقضة عقائد هجينة لنفسهـا . ويؤدى كل هـذا الى ارباك المراقبين ، كما يؤدى الى مجموعة شاملة من التفسيرات السائرة . وقد تميز هذا الارباك بصورة خاصة فى موضوع السنديكالية التى ازدهرت بعض الوقت والتى سرعان ماتخلى عنها أنصارها المثقفون . لكن فىوسعنا أن نقيم حقا ما عنته السنديكالية لسوريل وما عناه سوريل للسنديكالية، ولا ريب فى ان كتابيه « تأملات فى العنف » و « سراب التقدم » يساعداننا

---

(١) صفة تطلق على الاشتراكية التى لم يقع فيها أى انحراف عنها وهى تعريب لكلمـة (Orthodox) التى تعنى المستقيم الرأى . .

(٢) فريدريك ولهلم نيتشه (١٨٤٤ ــ ١٩٠٠) سبق لى أن تحدثت عنه فيهامش سابق .

(٣) هنرى لويس بيرجسون (١٨٥٩ ــ ١٩٤١) فيلسوف فرنسي ولد في باريس من أصل يهودى ، وكان والده موسيقيا درس في مدارس الليسية ثم في كلية فرنسا للفلسفة ، وانتخب عضوا في المجمع الفرنسي في عام ١٩١٤ . وحصل على جائزة نوبل في عام ١٩٢٧ . من أول الفلاسفة الذين آمنوا بأهمية التطور والتغير . وقد حاول شرح الواقع في حدود المكان دون الزمان . (المعرب)

(٤) جورج سوريل ١٨٧٤ ــ ١٩٢٢ فيلسـوف اجتماعى فرنسي ولد في شربورج درس الهندسة في صباه ثم تخلى عن مهنته ليشرع في تثقيف نفسه ذاتيا ، وهو يعكس الفلسفة الفوضوية التى جاء بها برودون وباكونين منكرا الاعتقاد بالتقدم ومنـاديا =

كل المساعدة على اجراء تشخيص دقيق· وقد لا يعنى القول بأن معلوماته فى الاقتصاد وعلم الاجتماع قد اختلفت كل الاختـــلاف عن معلومات ماركس شيئا كثيرا فى حد ذاته ، ولكن فلسفة سوريل الاجتماعية فى وضعها فى خضم التيارات المناهضة للارادية تلقى فيضانا من الاضواء فى وقت لم تكن فيه الماركسية فى مثل قوتها الثورية ·

٥ ـ الحزب الالمانى والمراجعية ـ الاشتراكيون النمسويون

ترى ما هو السبب الذى منع الاســـاليب والطرق الانجليزية من الذيوع فى ألمانيا ؟ ولماذا أدى نجاح الماركسية الى اثارة العداوات وتجزئة البلاد الى معسكرين متعادين ؟ وقد يكون من السهل فهم هذا لو لم تكن هناك جماعات مغالية فى اشتراكيتها تعمل للبناء الاجتماعى أو لو أدارت الطبقة الحاكمة اذناصماءالى مقترحات هذهالجماعات . وقد يصبحهذامن الاحاجى العسيرة على الفهم ، اذا أدركنا أن السلطة العامة الالمانية لم تكن اقل وعيا بل أكثر احساســـا بالمقتضيات الاجتماعية للعصر من المجتمع السياسى الانجليزى ، وان العمل الذى يقوم به الفابيون فى انجلترا تقوم به جماعة مماثلة فى ألمانيا أكثر من الجماعة الفابية نشاطا وفاعلية ··

ولم تكن ألمانيا متأخرة فى ميدان التقدم الاجتماعى وقضايا السياسة الاجتماعية عن انجلترا ، بل ظلت فى الطليعة الى أن صـــدرت فى الاخيرة تشريعات الضمان الاجتماعى التى اقترنت باسم لويد جورج ولقد كانت مبـــادرة الحكومة فى انجلترا هى التى أدخلت هـــذه الاجراءات المتعلقة بالاصلاح الاجتماعى فى سجل القوانين · ولم يكن للضغط الجماهيرى الذى يعرض نفسه عنطريق الصراعاتالمضنية أية علاقة· وأدخل بسماركبعض التشريعات الخاصة بالضمان الاجتماعى· وكان الرجال الذين تولوا تطوير هذه التشريعـات والذين أدخلوا عليهـــا خطوطا أخرى من الاصـــلاح الاجتماعى ·· من الموظفين المدنيين المحافظين من أمثـال فون بيرليبيخ · والكونت بوساد وفسكى منفذين بذلك تعليمات الامبراطور غليوم وكانت

= بمفهوم بطولى للحياة . أيد الحركة النقابية أولا ثم تحول الى اليمين القومى الممثل فى جماعة العمل الفرنسي (اكسيون فرانسيز) . واطلق على الحرب اسم «الحرب الصليبية الديموقراطية ضد البلوتوقراطية الفوغائية » .   (المعرب)

التنظيمات التي خلقت في هذه الآونة من النوع الذى يستثير الاعجاب حقا لا في ألمانيا وحدها بل وفى العالم كله • وأرخى العنان في الوقت نفسه للنشاط النقابى ، وسرعان ما حدث تطور مهم في موقف السلطات العامة من الاضرابات ••

ولا ريب في ان الاطار الملكى الذى ظهرت فيه كل هذه الامور يؤلف اختلافا بينا عن الاجراء الانجليزى • ولكن هذا الاختلاف كان سببا في المزيد من النجاح • فبعد أن تبنت الملكية بعض الوقت لليبرالية الاقتصادية التي أسماها ناقدوها بالمانشيسترية Manchesterism (١) راحت تعود الى تقاليدها القديمة محدثة للعمال التغيرات اللازمة التى كانت قد أحدثتها للفلاحين من قبـل • وأمن جهاز الخدمة المدنية وهو أكثر تطورا وقـوة فى ألمانيا منه فى انجلترا الجهاز الادارى الرائع وكذلك الافكار والمهـارات اللازمة لاصدار التشريعات ، وكان هذا الجهاز صـالحا لتقبل الاقتراحات الخاصة بالاصلاح الاجتماعى ، صلاح الجهاز الانجليزى نفسه • وقد تألف هذا الجهاز من العسكريين (اليونكرز) المفلسين الذين لم تكن للـكثيرين منهم أية موارد أخرى للرزق سوى الرواتب الضئيلة التى يتقاضونهـا والذين يكرسون أنفسـهم للواجب متميزين بتعليمهم العـالى واطلاعهم الواسع ، ونقدهم المستمر للبورجوازية الرأسمالية والذين أنفوا العمل فى هذه المهمة كما تألف الاسماك العيش فى البحار •

وتصـل الافكار والاقتراحات الى البيروقراطية عادة من أسـاتذة الجامعات أو من يسمونهم « باشتراكيى المقاعد الجامعية » ومهما كان رأينا فى المنجزات العلمية للاساتذة الذين نظموا أنفسهم فى حلقة للدراسـات السياسية والاجتماعية(٢) والذين افتقرت آمالهم دائما الى النقاء العلمى الا انهم كانوا دائما يتألقون بحماس للاصلاح الاجتماعى وينجحون نجاحا كليا في نشر الافكار المتعلقة به • وقد واجهـوا بعزم واصرار السخط البورجوازى لا فى تشكيل الاجراءات الفردية للاصلاح العملى فحسب بل

---

(١) نسبة الى مدينة مانشستر التجارية الكبرى فى انجلترا التى كانت المدافع الاول عن سياسة حرية التجارة التى تبناها الاحرار (الليبراليون).

(٢) كم كنت أود لو تمكنت من اقناع القارىء بمتابعة التاريخ القصير لتلك المنظمة الفريدة في نوعها ، والتى كانت الطابع المميز لحقيقة ألمانيا الامبراطورية وان لم تترجم قصة هذا التاريخ حتى الآن • ولقد كان واضح هذا التاريخ سكرتيرا للحلقة حقبا طويلة ولاريب في أن قصته ذات تأثير بالغ لما فيها من اطلاع واسع (فرانز بويزى Franze Boese (Geschichte des fu r Sozial Politik)

(المؤلف)

وفي نشر روح الاصلاح أيضا ، وكانوا يهتمون أول ما يهتمون كالفابيين بالعمل الموجود تحت متناول أيديهم ، وكانوا يعرفون ما يفعلون ويدركون ان الاشتراكية لا بد وأن تظهر أمامهم في نهاية الطريق ، ولا يهمهم هذا الادراك في قليل أو في كثير . وكانت اشتراكية الدولة التي يتصورونها بالطبع محافظة وقوية ، ولكنها لم تكن زائفة ولا طوبائية .

ولم يستطع العالم في مجمله أن يفهم هـذا التركيب الاجتمـاعي ولا طبيعة الملـكية الدستورية التي أوجدها . على أية حال نسي العـالم ما عرفه ذات يوم ولكننا حالما نأخذ لمحة خاطفة من الحقيقة ، نجد ان من العسير علينا أن نفهم كيف يمكن لذلك الحزب الذي يعتبر أعظم الاحزاب الاشتراكية ، أن ينمو في ذلك المحيـــط غير البلوتوقراطي ، على أسس ماركسية ووفق برنامج وتعابير ماركسية لا مثيل لها في العنف والحدة ، ومتظاهرا بمحاربته للاستغلال الذي لا يرحم وللدولة التي يستعبدها تجار النخاسة . ومن الطبيعي ان من المتعذر ايضاح هذا « بالمنطق الموضوعي الوضع الاجتماعي .. »

واني لأفترض أن من واجبنا أن ندرك أيضا أنه على المدى القصير ، وأربعون سنة من الزمن تعتبر عمرا قصيرا في مثل هذه الاوضاع ، تكون للاساليب والاخطار ، سواء أكانت هذه الاخطاء المبنية على الفراسة فردية أم اجتماعية ، أهمية تفوق أهمية المنطق . فلقد كان هناك بالطبع نضال لتوسيع حق الانتخابات في تشريعات كل ولاية من الولايات . ولكن الامور ذات الاهمية البالغة بالنسبة الى جماهير العمـــال الصناعيين كانت ضمن صلاحيات البرلمان الامبراطوري وهو الرايشستاغ . وقد عمل بسمارك منذ البداية على ادخال حق الاقتراع العام للذكور فيه . ولعل ما هو أهم من كل هذا هو حماية الزراعة أي بغلاء أسعار الخبز . ولا ريب في ان هذا الغلاء قد عمل كثيرا على تسميم الجو ، ولا سيما لان المنتفعين الرئيسيين منه كانوا من أصحاب الاقطاعيات الكبيرة والمتوسطة في بروسيا الشرقية لا من الفلاحين . وهناك بالنسبة الى ما فرضه هذا الوضع من ضغط واقعي حقيقة قطعية ، وهي أن الهجرة قد توقفت عمليا منذ عام ١٩٠٠ . لكن التفسير الصحيح لا يمكن أن يوجد في تلك الطريق ..

ولكن أخطاء الفراسة هـذه كانت موجودة بالاضـــافة الى الاخلاق الالمانية ! وفي امكاننا أن نزيد الامور وضوحا عن طريق التمثيل بسلوك المانيا في قضايا العلاقات الدولية . فلقد كانت مطامح المانيا الاستعمارية والخارجية قبيل عام ١٩١٤، متواضعة كل التواضع ، لا سيما وان الصورة

قد أصبحت واضحة لنا كل الوضوح بعد انقضاء هذا الأمد الطويل ، ولا سيما اذا قورنت بالخطوات الواضحة والفعالة التى خطتها كل من انجلترا وفرنسا لتوسيع امبراطوريتيهما فى تلك الآونة ، ولا شيء مما قامت به ألمانيا فعلا أو اعتزمت القيام به دون أن تفعله يمكن أن يقارن على الصعيد الاستعمارى بمعركة التل الكبير مثلا فى مصر أو حرب البوير فى جنوب افريقيا أو باحتلال تونس أو الهند الصينية الفرنسية . لكن ماكان يتحدث به الألمان كان ينطوى على الاستفزاز برغم تواضعه وكان يحمل طابع الهجوم والفخار بالقوة العسكرية وذلك فى معرض تأييد مطالبهم المعقولة(١) ولعل ما هو أسوأ من هذا ان ألمانيا لم تتابع خطة واحدة فى سيرها أبدا ، بل تميزت أساليبها بالاندفاع العنيف أحيانا والتراجع أحيانا أخرى، وذلك فى مختلف الاتجاهات كما تميزت بالاستمالة التى تصل أحيانا حدود الاستعطاف المخزى الذى يلقى الزجر العنيف أحيانا ، وأدى هذا الى أن تصبح جميع العوامل التى تخلق الرأى العام العالمى تنظر نظرة الزراية والقلق الى سلوك ألمانيا (٢) ولم يكن الوضع مختلفا بالنسبة الى الشئون الداخلية .

وكانت الخطيئة المميتة خطيئة بسمارك حقا وكانت على شكل محاولة

---

(١) انا لااستطيع قبول وجهة نظر المؤلف هنا على الرغم من الصحة الظاهرية فيهما فالاستعمار واحد ، واهدافه واحدة ، وان اختلفت أساليبه وخططه ولا يمكن أن نقول ان مطالب هذه الدولة الاستعمارية كانت معقولة بالنسبة الى مطالب تلك وأطماعها ولكننى أتفق مع المؤلف في وجهة نظره في أن أساليب بريطانيا الاستعمارية كانت أكثر مكرا من أساليب ألمانيا وهو ماتمثل في عدوانها على مصر عام ١٨٨١ واحتلالها بعد معركة التل الكبير وان مطامع فرنسا الاستعمارية كانت تتميز أيضا بالتحدى والعنف ولكن هذا لايبرر مطلقا تفضيل أسلوب استعمارى على أسلوب آخر (المعرب)

(٢) أود أن أوضح هنا كل الايضاح اننى لم أقصد مطلقا من كل ماذكرت أن انسب هذه السياسة كلية أو الى حد كبير الى الامبراطور غليوم . على أى حال لم يكن الامبراطور حاكما مغمورا يضاف الى هذا انه كان يستحق التعليق الذى صدر عن الامير بولاو ، مدافعا عنه بطريقة لم يسبق الدفاع فيها عن أى ملك في برلمان اذ قال ... « ومهما قلتم عنه ماطاب لكم فهو ليس من ادعياء الفلسفة المتصنعين » . واذا كان غليوم قد اختلف مع الرجل الوحيد الذى علمه صناعة الحكم ، فان ناقدى سلوكه مع بسمارك يجب الا ينسوا أن هذا الخلاف نشأ حول موضوع اضطهاد الاشتراكيين ، وذلك لان الامبراطور اراد وقف هذا الاضطهاد ، وأن يستهل اعماله ببرنامج للتشريع الاجتماعي . ولو كان الانسان يطرح الاقوال جانبا ويحاول ان يرسم النوايا عن طريق متابعة أعمال الامبراطور سنة بعد أخرى ، فانه يصل الى الاستنتاج القائل بأنه كان محقا في الغالب في آرائه بصدد مواضيع عصره الكبرى . (المؤلف)

لا يمكن ايضاحها الا على أساس الافتراض بانه أساء فهم حقيقة المشكلة تمام الفهم فراح يخمد النشاطات الاشتراكية عن طريق العنف والاكراه اللذين بلغا ذروتهما فى اجراء خاص قام بتنفيذه فى عام ١٨٧٨ وظل سارى المفعول حتى عام ١٨٩٠ ، عندما أصر الامبراطور غليوم على الغائه وكانت هذه المدة كافية لتثقيف الحزب واخضاعه للمدة المتبقية من الفترة التى سبقت الحرب لقيادة الرجال الذين خبروا طعم السجون والمنافى والذين اكتسبوا الكثير من عقليات السجناء والمبعدين • ولقد أثرت هذه الحقيقة عن طريق مزيج سيء من الظروف على السير الكلى للاحداث اللاحقة ، اذ لم يستطع هؤلاء الرجال الذين عملت حياة المنافى على صياغة نفسياتهم وعقلياتهم ، تقبل الروح العسكرية ومذهبية الامجاد العسكرية ولم يكن فى وسع الملكية التى أظهرت عطفها على الشطر الاكبر مما اعتبره الاشتراكيون المعقولون أهدافا عملية فورية أن تحتمل اظهار الهزء بالجيش والامجاد التى حققها فى عام ١٨٧٠ • وكان موقف الاستهزاء هذا هو الذى يحدد الفرق بين العدو وبين مجرد الخصم المعارض •• واذا ما اضفت الى كل هذا التعابير الماركسية، وهى أقاديمية واضحة تراءت بجلاء فى مؤتمرات الحزب من ناحية ، وأضفت ما سبق لى قوله عن التبجح العسكرى من الناحية الاخرى، تراءت أمامك الصورة بكاملها ولم يكن فى وسع أى قدر من التشريع الاجتماعى المثمر أو قدر من السلوك الملتزم بالقانون أن يكونا مجديين فى مواجهة هذا الاعتراف المتبادل بالعجز بل وذلك الحاجز الواقى الذى يقف وراءه وعلى كلا جانبيه الفريقان المتعاديان ، يسب الواحد منهما الآخر وينظر اليه نظرة العداء ، وكأنه يود ابتلاعه من ناحية المبدأ دون أن يعنى فى الواقع بأن ينزل به أى أذى ••

وقد نشأ عن هذه الحالة وضع كانت له ولا ريب مخاطره اذ أن ضخامة السلطان مع الافتقار الى المسئولية تكون مصدر خطر دائما لكن هذا الوضع لم يكن من السوء على النحو الذى بدأ فيه • وكانت الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات وكذلك الموظفون السابقون الذين ارتقوا الى المناصب الوزارية فى تلك الحكومات يهتمون أول ما يهتمون بالادارة النزيهة والمتميزة بالكفاية وكذلك بالتشريعات النافعة والتقدمية الى حد كبير وبموازنة الجيش والاسطول واحصاءاتهما • لكن أيا من هذه الاهداف لم يتعرض للشلل من جراء الاقتراع المناوىء من جانب الاشتراكيين ، لا سيما وان اقرار موازنتى الجيش والاسطول كان يحظى دائما بتأييد أغلبية الشعب المطلقة • وكان الحزب الديموقراطى الاشتراكى بدوره وهو الحسن التنظيم والرائع القيادة، الذى يتولى زعامته أو جست بيبيل مشغولا

في تثبيت قواعده وتوسيع أعداد ناخبيه وهي أعداد تزايدت لفترات واسعة ، ولم تتدخل الحكومات تدخلا جديا في هذا الموضوع ، وظلت البيروقراطية تلتزم بنص القانون بشكل جدى • وهو قانون يمنح حرية العمل اللازمة للنشاط الحزبي بصورة فعلية(١) وكان من حق البيروقراطية التى تتولى ادارة العمل والحزب أن يرعى أحدهما الآخر وأن يقر بجميله• ولا سيما فى الفترة التى حكم فيها الامير بولاو وذلك بايجادهما المنافذ لانطلاق الطاقات الخطابية الفائقة التى كان كل منهما في أمس الحاجة اليها •

وهكذا لم ينم الحزب بصورة مرضية فحسب بل تمكن من توطيد اقدامه أيضا . وهكذا نشأت بيروقراطية حزبية تدعمها صحافة حزبية وتضم فئة من الساسة البارزين الذين يتلقون تمويلا كافيا ويحسون بالامن والطمأنينة فى مراكزهم ، كما يحظون بالاحترام الكامل طبقا للمضمون البورجوازى للكلمة ، ونمت نواة من الاعضاء العمال الذين لم تعد عضوية الحزب، تعنى لهم قضية خيار بل قضية أمر مسلم به وراح الاعضاء يولدون في الحزب باعداد متزايدة وينشأون تنشئة تقوم على أساس القبول غير المشروط بقيادته وبما يعظ به • وكان هذا الوعظ يعنى لهم ما يعنيه الوعظ الديني للرجل العادي أو المرأة العادية في يومنا هذا •

وقد سهل عليه عمله هذا عجز الاحزاب اللااشتراكية عن منافسته منافسة فعلية على أصوات العمال الانتخابية ولا يستثنى من هذا العجز الا حزب واحد هو حزب الوسط الكاثوليكى الذى تمكن من ناحية واحدة من تعبئة جميع المواهب المطلوبة لما حظى به من تأييد القسس ذوى النوعية الممتازة • وتمكن من الناحية الثانية من الاشتراك في السباق على أصوات العمال بما خطاه في اتجاه الاصلاح الاجتماعى من خطوات استطاعها دون أن يغضب جناحه اليمينى ، وبقدرته على الوقوف الى جانب العقائد التى تبشر بها الجماعات الدينية من أمثال جماعة « الاله الخالد » التى تأسست فى غام ١٨٨٥ وجماعة « العقيدة الجديدة » التى ظهرت الى حيز الوجود

---

(١) لم تكن المضايقات الادارية مفقودة تماما ، وكان الاشتراكيون يحاولون اقصى جهدهم استغلال كل مايمكن اعتباره مضايقة الى اقصى حدود الاستغلال ، ولكن تاريخ النشاط الاشتراكى بين عام ١٨٩٠ وبين نشوب الحرب الكونية الاولى يقيم الدليل على أن هذا الطراز من الاستغلال لم يمض الى أشواط بعيدة . يضاف الى هذا أن مثل هذه المضايقات تخدم في العادة الحزب الذى يتعرض الى الاضطهاد .

(المؤلف)

في عام ١٨٩١، (١) أما بقية الاحزاب الاخرى فقد وقفت موقف « الشك المتبادل » ان لم يكن العداء ، مع الطليعيين الصناعيين على درجات متفاوتة ولاسباب متباينة ولم تحاول قط أن تسلم نفسها الى جماهيرهم مهما كان عدد مقترعيهم كبيرا ، وهكذا وجد هؤلاء العمال أنفسهم ان لم يكونوا من الكاثوليك العاملين مضطرين الى الانضـــواء تحت لواء الحزب الاجتماعي الديموقراطي الاشتراكي ٠ وعلى الرغم من ان الجيش الاشتراكي بدا من التفاهة في درجة لايمكن تصورها على ضوء التجربة الانجليزية والامريكية، الا أن الحقيقة القائمة هي أن الجيش تمكن برغم كل ما رافق هذه التفاهة من أخطار مرعبة وما أثارته هذه الاخطار من ضجة من الزحف الى أراض غير محمية من الناحية السياسية ٠

وفي وسعنا الآن أن نفهم ما يبدو ظاهرا وكأنه لايمكن فهمه وهو سبب تعلق الاشتراكيين الالمان تعلقا قويا بالعقيدة الماركسية ٠ وكان من الطبيعي بالنسبة الى حزب قوى يعرض على الناس عقيدة واضحة محددة ويحرم مع ذلك من الوصول الى المســـئولية السياسية أو حتى من الامل الفوري في الوصول اليها ، أن يحتفظ بنقاء عقيدته الماركسية فور احتضانه لها ، وألقيت على عاتق هذا الحزب جميع مسئوليات الموقف السلبي المجرد من الاصلاح اللااشتراكي ومن أعمال الدولة البورجوازية، وهي الاعباء التي فرضتها العقيدة الماركسية كمبدأ أسلوبي على الجميع ، الا في بعض الحالات الاستثنائية ولم يكن قادته يفتقرون الى الاحساس بالمسئولية أو من النوع الارعن المتهـــور ٠٠ ولكنهم أدركوا ان ليس في استطاعتهم في الاوضاع الراهنة أن يفعلوا أكثر من توجيه النقد والاحتفاظ براية القتال مرفوعة ٠ وكانت أية تضحية بالمبادىء الثورية أمرا لا مسوغ له ٠٠ ولا ضرورة على الاطلاق ٠ فمثل هذه التضحية كان لابد وأن تثير الارباك في صفوف الاتباع والانصار دون أن تعود على العمال بشيء أكثر مما تحقق لهم ، لا نتيجة مبادرة الاحزاب الاخرى ، بل نتيجة مبادرة البيروقراطية الملكية ولم يكن في وسع الانتصارات الاضـــافية الطفيفة التي كان في الامكان الحصول عليها

---

(١) علينا ان نلاحظ ونحن نمر بهذه النقطة مر الكرام ظاهرة طريفة تكاد تشبه الظواهر الامريكية فهناك حزب سياسي يطوى بين جناحيه جميع ظلال الراى العام في القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن ان تثار في طريقه وهي آراء تمتد من اقصى اليمين المحافظ الى اقصى الاشتراكية المتطرفة . ومع ذلك ظل يشكل جهازا سياسيا قويا . ولقد تعاون ضمن نطاقه رجال من مختلف الطرز والاسس والرغبات . فمنهم المتطرفون في ديموقراطيتهم والمغالون في سلطتهم وكان هذا التعاون من اليسر والسهولة بحيث اثار حسد الماركسيين ولا سيما بالنسبة الى اخلاصهم المطلق للكنيسة الكاثوليكية ■ (المؤلف)

أن تبرز مثل هذه المخاطرة من جانب الحزب. وهكذا واصل القادة الجديون المخلصون لوطنهم والمتمسكون بالقانون تكرار رفع الشعارات اللامسئولة عن الثورة وعن الخيانة وظلت المضامين الدامية الحمراء لهذه الشعارات تصدر عن هذه الفئات المسالمة الواعية وعيا صحيحا للحقيقة الواقعة وهي عدم وجود احتمال في تحويلها من شعارات الى تنفيذ عملي.

ولكن ما لبثت الشكوك أن ساورتهم أوساورت بعضا منهم على الاقل، بان اليوم الذى ستواجه فيه هذه الشعارات الثورية سلاح الابتسامات الساخرة الذى يعتبر من أقوى الاسلحة السياسية وأمضاها، بات وشيكا. ولعل مثل هذا الادراك، أو تصور التباين المضحك بين التعابير الماركسية، وبين الواقع الاجتماعي في تلك الفترة هو الذى دفع في النهاية عددا من الشخصيات وبينهـا شخصية اينجلز العجوز الى أن تعلن بما لهـا من سلطات عقائدية ضخمة، في المقدمة التى وضعها اينجلز للطبعة الجديدة من كتاب ماركس عن الصراعات الطبقية في فرنسا (١) الى ان معارك الشوارع تؤدى الى بعض النتائج السيئة على أية حال وان ليس من واجب المؤمنين بحكم الحتمية أن يكونوا ملتزمين بها . (صدرت هذه الطبعة في عام ١٨٩٥) .

ولقد أثار هذا التعديل المتواضع والمناسب ثورة عارمة عند فئة قليلة من المتهورين المبالغين في تعجلهم للامور كالسيدة روزا لكسمبورج (٢) التى خرجت على طورها في حملة نارية عنيفة على الرجل العجوز .. ولكن سرعان ما هدأ الحزب من ثائرتها بشيء من الشعور بالرضا ، وخطا خطوات حذرة أخرى في الاتجاه نفسه بشيء من الكياسة واللباقة .. وعندما شرع ادوارد بيرنشتاين (٣) يعمل ببطء في « مراجعة » البنيـان الكلي لعقيدة

---

(١) يقول ريازونوف ان الذى تولى اعداد هذا الكتاب تصرف بعض التصرف بما كتبه اينجلز ولكن هذا التصرف لم يؤثر في قليل أو كثير على نص اينجلز في هذا الموضوع (راجع كتاب كارل ماركس وفريدريش اينجلز – ترجمة كونيتز ١٩٢٧) .

(٢) روزا لكسمبورج (١٨٧٠ – ١٩١٩) ثورية المانيـة من أصل بولندى حصلت على الجنسية الالمانية عن طريق الزواج من عامل الماني ، اشتركت في ثورة روسيا لعام ١٩٠٥ اعتقلت ابان الحرب العالمية الاولى اعتقالا احتياطيا ولكنها انضمت الى ليبنخت بعد الثورة في تحرير احدى الصحف الشيوعية . اعتقلت واياه عام ١٩١٩ بتهمة التحريض على الثورة وهاجمهما الدهماء فقتلوهما وهما في الطريق الى السجن .

(٣) ادوارد بيرنشتاين (١٨٥٠ – ١٩٣٢) زعيم الماني ديمقراطي ولد في برلين وعمل في الصحافة مدة . اضطر الى مغادرة المانيا في عام ١٨٧٨ الى سويسرا حيث عمل مع بيبل على تأسيس الحزب الديموقراطي الاشتراكي . وعاد الى المانيا عام ١٩٠١ حيث أصبح عضوا في الرايشستاغ . كانت كتبه تحمل النقد لمؤلفات كارل ماركس (المعرب)

الحزب وقع شـــقاق كبير فى صفوف الحزب • وعلى القــارىء ألا يدهش من وقوع هذا الشقاق بعد أن سمع كل ما قلته حول هذا الموضوع •

ويدرك حتى أكثر الاحزاب السياسية غرورا المخاطر التى يتعرض لها من جراء تغيير أى من مبادئه السياسية المهمة • وكان الاصلاح الجذرى يعنى بالنسبة الى أى حزب يرتكز برنامجه ووجوده على عقيدة صيغت كل دقيقة من دقائقها بشىء من الحماس المذهبى الذى يكاد يشـــبه الحماس الدينى هزة مرعبة للغاية • وكانت هـــذه العقيدة محط احترام واجلال شبه دينيين • وظلت مرتفعة اللواء قرابة ربع قرن ، وتمكن الحزب تحت لوائها من السير فى طريقى النجاح والنصر • وكان كل ما يستطيع الحزب أن يعرضه • وهاهم يجدون الآن أن الثورة المشتهاة التى عنت لهم ما كان يعنيه قيام المسيح للنصارى الاول يجب أن يعدل عنها بصورة لا ابهة فيها• انهم يسمعون الآن ان الحرب الطبقية قد عدل عنها ولم يعودوا يسمعون نداءات الحرب الصارخة بل أخذوا يسمعون صوت المنادين يدعونهم الى التعاون مع الاحزاب البورجوازية • وكل هـــذا يصدر عن أحد حراس العقيدة القدماء ، الشريد السابق ، والعضو الذى يتمتع بحب أكثرية أعضاء الحزب •

ولكن برنشتاين مضى الى أبعد من هذا (١) فقد دنس بيديه الملوثتين الاسس المبجلة للعقيدة وراح يهاجم القواعد الهيجلية • وتعرضت نظرية القيمة العمالية ، ونظرية الاستغلال لنقده ، وأعلن شـكه فى حتمية الحل الاشتراكى ، ونزل من مستوى الحتمية الى مستوى الرغبة فى الحل • ونظر شزرا الى التفسير المادى للتاريخ وأعلن أن الأزمات لن تقتل التنين الرأسمالى وأضاف ان الرأسمالية ستزداد على النقيض من ذلك استقرارا مع الزمن وقال ان تزايد الفاقة تفاهة بالطبع، وان الليبرالية البورجوازية قد أنتجت فيما أزلية لاريب فى أن محاولة الحفاظ عليها يعتبر أمرا يستحق الاهتمام• ومضى الى أبعد من هذا فقال ان الطلائع العمالية ليست كل شىء ••• ترى ما أعذب هذه الاقوال ••

وكان هذا أكثر مما يستطيع الحزب أن يحتمله • وكان لا بد للحزب الا يطيق كل هذه الاقوال حتى ولو كان محقا فى كل نقطة يقولها ، اذ

---

(١) للمؤلف كتابان مشهوران في هذا الموضوع (م)

لأن العقائد التي تنطوي عليهـــا أية منظمة لا يمكن اصلاحهـــا عن طريق التضحيات بالكثير • ولكنه لم يكن من طراز الرجل الذي يضحي • وعلى الرغم من انه كان رجلا ممتـــازا الا انه لم يكن من كبراء المفكرين الذين تصورهم ماركس • ولقد رأينا في القسم الاول من هذا الكتاب كيف انه مضى الى حد بعيد في موضوع التفسير الاقتصادي للتاريخ ، وهو موضوع يبدو لي انه لم يفهمه كل الفهم • ولقد أوغل بعيدا أيضا في تأكيده بان التطورات في القطاع الزراعي ترفض نظرية ماركس في تركيز السيطرة الاقتصادية في مكان واحد • فكانت هناك نقاط أخرى تستثير الرد الفعال بحيث وجد كارل كوتسكي Karl Kautsky (١) المدافع الاول عن استقامة العقيدة ان من العسير عليه الحفاظ على موقفه أو على شطر منه • وليس من الواضح أيضا كل الوضوح أن يؤدي انتصـــار التوصيات الاسلوبية التي جاء بها برنشتاين ، لو وقع ، الى خير الحزب نفسه ومصلحته • وكان لابد لجناح من الحزب أن ينفصل عنه وأن تصاب سمعة الحزب بأذى شديد دون أن يتحقق ربح فوري مباشر • ومن هنا كان لا بد للنظرية المحافظة أن تلقى بعض التأييد ••

وهكذا كانت السبيل التي اتبعها بيبيل في مثل هذه الظروف غير طائشة من ناحيـة وغير استبدادية من الناحية الاخرى ، كمـا حال بعض رفاق الطريق وغيرهم من النقاد وصفها ، فلقد استنكر المراجعية Revisionism بعنف وشدة ممـا ساعده على الاحتفاظ بسيطرته على اليساريين • وتمكن من حمل مؤتمري هانوفر في عام ١٨٩٩ ، ودريسدن في عام ١٩٠٣ ، على استنكار هذا الاتجاه وصب اللعنات عليه • ولـكنه أراد أن تكون صياغة القرارات التي تؤكد الحرب الطبقية وبعض بنود العقيدة الاخرى من الطراز الذي يسمح « للمراجعيين » بأن يتراجعوا ويذعنوا • وقد تراجعوا بالفعل ولم تتخذ في حقهم أية اجراءات أخرى وان كانت ثمة بعض التهديدات والتلويح بالسوط • وقد سمح لبرنشـــتاين بالانضـــمام الى عضوية الريشيستاغ بتأثير الحزب وظل فون فولمار Von Vollmar في حظيرة الحزب •

---

(١) اتخذ كوتسكي مؤسس صحيفة الحياة الجديدة ورئيس تحـريرها وواضع المقالات العديدة عن النظرية الماركسية منذ ذلك التاريخ موقف الرافع للواء الثورية ضد النظرية المراجعية ، كما اضطر فيما بعد الى اتخاذ موقف المدافع عن استقامة العقيدة ضد البلاشفة الهراطقة .. وكان محترقا في مجاله في علم الاقتصاد وان كان اقل شعبية من بيرنشتاين . على اية حال يستحق جناحا الحزب التهنئة على ماتميز به زعيماهما من مستوى اخلاقي وادراكي رفيع :. (المؤلف)

وقد هز القـادة النقابيون اكتـافهم استخفافا وأخذوا يكثرون من الدمدمة عن مضغ اللبان العقـائدى • ولقـد كانوا من المراجعيين طيـلة الوقت • ولكن لما كان الحزب لم يطلب اليهم أن يفعلوا شيئا لا يرغبون فى فعـله فانهم لم يبـدوا كبير اهتمـام ولقد اضفوا حمـايتهم على بعض المراجعيين على بعض أجهزتهم الادبية• ولقد أوضحوا كل الايضاح انهمهما كانت فلسفة الحزب فان العمل يعنى العمل بالنسبة اليهم • ولكن هذا لم يكن كل ما فى الأمر ••

فلقد كان بعض المراجعيين المثقفين الذين لم تكن العقيدة بالنسـبة اليهم شيئا لا يهتمون به ، وكذلك الانصار من غير الاشتراكيين الذين كان بودهم أن ينضموا الى الحزب الاشتراكى لولا تأكيده على الحرب الطبقية والثورة ، يفكرون تفكيرا مغايرا بالطبع، فلقد كانوا هم الذين يتحدثون عن أزمة الحزب ويهزون رءنسهم معربين عن شكوكهم فى مستقبله • وكان من حقهم أن يفعلوا ذلك فلقد تعرض مستقبلهم فى الحزب وحـول اطاره للخطر والشلل • لم يضيع بيبيل وهو الانسان غير المثقف وغير الميال الى همسات الصالونات وقته على أية حال فى تحذيرهم ، لـكن قاعدة الحزب لم تتأثر الا قليلا بكل هذا • ولقد ظلوا يتابعون قادتهم ويكررون شعاراتهم دون أن يتأثروا بأى ضغط بما قاله ماركس أو بما كان من المحتمل أن يقوله بيبيل ، وراحوا يندفعون الى حمل أسلحتهم ليدافعوا عن بلادهم •

وفى وسعنا أن نلقى ضوءا طريفـا على التطور الذى كنا نتابعه باستعراض تطور مواز له كان يدور فى النمسا وان اختلف عنه (١) ولقد استغرق هذا التطور مدة أطول بعشرين عاما ليصبح عاملا سياسيا مهما وذلك كنتيجة طبيعية لما يتوقعه المرء من بطء فى التطور الرأسمالى• ولكن الحزب الاشتراكى النمسوى تمكن أخيرا من الظهور كخلاصة لاستهلالات صغيرة وغير محترمة وبرز الى حيز الوجود فى مؤتمر هاينفيلد فى عـام ١٨٨٨ بزعامة فيكتور ادلر الذى نجح فى مهمته شبه اليائسة فى تجميع كافة العناصر الاشتراكية فى البلاد ليقودهم بكفاية رائعة مدة ثلاثين عاما أخرى ••

---

(١) أنا أعنى هنا بالنمسا النصف الغربى من الامبراطورية النمسوية ـ المجرية التى اصبح لها برلمانها منذ عام ١٨٦٦ وحكومتها الخاصـة بها وان ظلت مفتقرة الى وزارتى الخارجية والحربية وقد تم تنظيمهما على نمط معادل تماما لحكومة وبرلمان النصف الشرقى وهو المجر أو مايسمى بالتعبير الرسمى بممتلكات تاج القديس اسطفان • ولقد سار الحزب الاشتراكى الديموقراطى المجرى فى تنظيمه على غرار الحـزب النمسوى ولكنه لم يحقق اية اهمية من الناحية العددية •

وكان هذا الحزب أيضا ماركسيا من الناحية الرسمية ولقد تمكنت الحلقة الصغيرة من قيادته التى يتألف غالبها من اليهود ، والتى تمثل نواته الفكرية(١) من اقامة جماعة الماركسيين الجدد .ومن الاسهام اسهاما كبيرا فى تطوير العقيدة الماركسية ، كما سبق لنا ان رأينا فى القسم الاول من هذا الكتاب ، عن طريق السير مع الخطوط الماركسية المستقيمة للعقيدة ، محدثين فيها بعض التغييرات ولا شك ، مع مقارعة كل من يحاول أن يفعل كما يفعلون قراعا حادا وعنيفا » ومحافظين قدر الامكان على المذهب الثورى فى صورته التى لاتقبل التساهل· وكانت علاقاتهم مع الحزب الالمانى وثيقة وودية وكان الجميع يعرفون فى الوقت نفسه ان ادلر لا يقبل بأية سخف · ولما كان يملك لاسباب عنصرية وثقافية من السلطة على متطرفيه المثقفين أكثر مما يملكه بيبيل على مثقفيه ، فقد تمكن من أن يسمح لهم بكل ما يريدونه من ماركسية فى المناقشات التى يعقدونها فى المقاهى وأن يستخدمهم فى الوقت الذى يراه مواتيا دون أن يتيح لهم مجال التدخل فى كل ما يهمه حقا من قضايا كتنظيم الحزب وصحافته والاقتراع العام والتشريع التقدمى وعمل الدولة · وكانت استجابة هذا المزيج من العقيدة الماركسية والممارسة الاصلاحية رائعة كل الروعة · وسرعان ما اكتشفت الحكومات النمسوية المتعاقبة ان ثمة عاملا لا يقل فى أهميته عن عامل الكنيسة أو الجيش وان من مصلحة هذا العامل أن يدعم السلطة المركزية فى كفاحها الدائم مع قرصنة المعارضات القومية ، ولا سيما من العناصر الالمانية والتشيكية فى الامبراطورية · وهكذا شرعت هذه الحكومات وهى مؤلفة على الغالب من وزارات ادارية من الموظفين كألمانيا على الرغم من محاولات العرض المستمرة لادخال بعض الساسة كوزراء بلا وزارات فى تقديم المساعدات الى الحزب الذى بادلها عطفا بعطف · (٢) وعندما قامت احدى الحكومات وهى وزارة ادارية من الموظفين كان يرأسها البارون جوتش بتبنى موضوع منح حق الانتخابات العامة للجميع راح آدلر يعلن

---

(١) لاريب في أن تروتسكى الذى يسمى أيضا بيرونشتاين قد ظهر بين هؤلاء الماركسيين الجدد ومارس مايتمتعون به من نفوذ ··

(٢) اتبع الاشتراكيون طريقة مبتكرة أكثر من مرة في مساعدة الحكومة فعندما تمكن القراصنة الوطنيون من شل البرلمان وجميع مايقوم به من اعمال راح الاشتراكيون يطلبون بحث الموازنة كأمر عاجل وكان اقتراح الاستعجال بعد اقراره يعنى بصورةعملية ان الموضوع الذى تعزو اعتباره عاجلا يسير بصورة آلية ، اذا وجدت أغلبية تؤيده وهى أغلبية توجد دائما بالنسبة الى الموازنة دون اهتمام بشكليات الاجراءات البرلمانيةالتى كان القراصنة يستخدمونها لعرقلة العمل الحكومى ·

(المؤلف)

دون أن يلقى أية معارضة من أتباعه وأنصاره بأن الاشتراكيين يؤلفون حزب الحكومة مؤقتا ، وان كانت المناصب الوزارية لم تعرض عليهم ولم يكن من المحتمل أن يقبلوا بها (١) ..

٦ ـ الدولية الثانية

كان المبدأ الأممي في برنامج الاحزاب الماركسية ينص على قيام منظمة دولية على غرار الدولية الاولى العاجزة . أما الجماعات الاشتراكية والعمالية الاخرى ، فلم تكن أممية الطابع طبقا لمفهوم العقيدة الماركسية ولكن هذه الجماعات كلها ـ اكتسبت بفعل ما ورثته عن الراديكالية البورجوازية ، وبفعل كرهها لحكومات الطبقات العليا في بلادها وجهات نظر ومشاعر عطف سليمة وأممية وان تباينت درجاتها ، مما سهل عليها امكان التعاون الأممي . وهكذا كان تأسيس الدولية الثانية في عام ١٨٨٩ محاولة للتوفيق بين المتناقضات قدر لها أن تعيش حتى عام ١٩١٤ . وأرى أن أجتزىء ببعض الملاحظات عن هذا الموضوع .

كان هنالك أولا مكتب دولي وكانت هناك مؤتمرات تعقد فيها المناقشات الكاملة حول الموضوعات المتعلقة بالمبادىء والأساليب . واذا ما حكمنا على الدولية الثانية بما حققته من انجازات ملموسة تبين لنا أنها كانت صفرا لا أكثر . وكان هذا التقييم لها قائما عند الثوريين والعمال على حد سواء ... ولم يكن القصد منها في الواقع ان تقوم بأي عمل فوري من أي نوع ، سواء أكان هذا العمل ثوريا أو اصلاحيا اذ أن مثل هذا العمل كان لابد وان يكون في ذلك الحين من الطراز القومي . وكان عليها ان تنظم الاتصال بين الاحزاب والجماعات المشتركة فيها وأن تستقيس الآراء وأن تنسق بين خطوط المبادرة وتكبح من جماح اللامسئولية وتحث المتخلفين ، وان تخلق بقدر الامكان رأيا اشتراكيا عاما . ولقد كانت جميع هذه الامور مرغوبة ومهمة من وجهة النظر الاشتراكية للغاية ، وان كانت النتائج الايجابية لا بد وان تتطلبه طبقا لطابع الامور عدة حقب لاتمام نضوجها ..

---

(١) تمثلت الصعوبة الرئيسية في رايي في الموقف القوي الذي وقفه الحزب الالماني بصدد القضية . وكانت مخاوف الاشتراكيين النمسويين ثانوية الاهمية وكانت كراهية البيروقراطية النمسوية او الامبراطور العجوز عاملين آخرين من العوامل التي حالت دون اكمال هذا الموقف . (المؤلف)

ولهذا لم يكن رئيس المكتب أو اعضاؤه يؤلفون مجلسا يتولى ادارة شئون الاشتراكية الدولية ولم تكن لديهم كما كان لدى الدولية الاولى أية سياسة يصوغونها أو برنامج يصوغونه وهكذا ظلت الاحزاب القومية والجماعات العمالية مستقلة تمام الاستقلال وحرة فى أن تنضم الى المنظمات الدولية الاخرى التى قد تتفق مع حقيقة أهدافها المعينة وكانت المنظمة ترحب بانضمام النقابات والتعاونيات والهيئات التعليمية اليها ، ولكنها لم تكن تلعب فيها دورا بارزا على الاطلاق . لكن الاحزاب القومية ظلت على أى حال تقف على أرض مشتركة هى من الاتساع بحيث تسمح لستونينج Stauning وبرانتينج Branting من ناحية وللينين وجيسد من الناحية الاخرى بحرية العمل والحركة، ولا ريب فى أن بعض أعضاء هذه المؤسسات الدولية كانوا يسخرون من الموقف المتحفظ الجبان الذى يقفه أعضاء أعضاء آخرون بينما كان هؤلاء يعترضون على الراديكالية المتهورة التى يتصف بها أولئك وكثيرا ماتطورت الاموراتصل الى حدود المعركة . ولكن جميع هؤلاء كانوا يتلقون درسا فى الدبلوماسية الاشتراكية على أيدى بعضهم البعض • ولكن لما كانت هذه الطريقة الحياتية التى تتميز بحرية المجال فى الاتفاق أو الاختلاف ، هى الطريقة الممكنة الوحيدة ، فانها كانت فى حد ذاتها انجازا عظيما ..

ولعل من الغريب ان نقول أن المسئولية الاولى فى هذه الحركة تقع على أكتاف الالمان بتأييد من الروس وأنصار جيسد • فلقد كانوا يمثلون الحزب الماركسى العظيم الاوحد ، وكانوا يضفون على الحركة المشتركة ثوبا ماركسيا ، ولكنهم كانوا يدركون تمام الادارك ان غالبية الذين يمثلون القوى الاشتراكية خارج المانيا لم يكونوا من الماركسيين . وكان العمل عند معظم هؤلاء يتلخص فى مجرد التوقيع على ميثاق المنظمة الذى يضم اثنين وثلاثين مادة ، محتفظين فى الوقت نفسه بحريتهم المطلقة فى تفسيرها كما يشاءون • لكن القادة الالمان تجاوزوا عن كل ذلك بل تسامحوا حتى مع الهرطقة الصريحة التى كانوا يهاجمونها بعنف لو انها ظهرت فى بلادهم، لا على الصعيد الدولى . وكان ببيل يعرف المدى الذى يستطيع المضى فيه ، ويعرف أن حلمه الذى يقابله حلم مماثل من جانب الانجليز لابد وأن يؤتى أكله فى النهاية .. وهو ماكان سيقع حتما لو لم تنشب الحرب العالمية ..وهكذا ظل يناور لتقوية الجبهة العمالية متطلعا الى استخدامها فى الوقت المناسب • وأظهر فى عمله هذا من المقدرة ما لو

وجد بعضها عند الدبلوماسية الالمانية لتمكنت من منع نشوب الحرب الكونية الأولى ..

ولقد تحققت ـ على أي حال ـ بعض النتائج فلقد تركزت المناقشات غير المحدودة نسبيا فى الحقبة الاولى فى النهاية على السياسة الخارجية وسرعان ما بدأ فى الظهور وجهة نظر مشتركة .. حقا لقد كان سباقا مع الزمن لكنه سباق منى بالفشل . وكل صحفي يشير الآن فى كتاباته الى تلك الحقبة يجد نفسه محقا فى ادانة الدولية الثانية على فشلها فى تحقيق الاشتراكية الدولية عند مستهل الكارثة الانسانية . لكن هذه النظرية زائفة ومصطنعة . إذ لم يكن فى امكان الحركة ان تفعل فى مثل تلك الظروف اكثر مما فعلته فى عقد مؤتمرها الطارىء فى عام ١٩١٢ ، وتوجيهها النداء الى جميع العمال فى العالم ليبذلوا كل ما لديهم من جهد من أجل السلام . وما كان فى امكانها أن توجه النداء لاضراب عام تقوم به الطلائع العمالية الدولية فى العالم ، اذ لم يكن وجود لهذه الطلائع الدولية الا فى مخيلة بعض المثقفين .. ولا ريب فى أن مثل هذا النداء ماكان ليؤتى أكله أو ليثمر ثمرة فعلية . وتحقيق الممكن يعتبر نجاحا لا فشلا ، مهما كان هذا النجاح نافعا فى النهاية ، أما اذا كان ثمة فشل فى الواقع فان هذا الفشل قائم فى الجبهات الداخلية للاحزاب القومية الفردية ..

- ٢٧ -

بين الحربين

١ ـ المحنة الكبرى

بذلت الاحزاب الاشتراكية كأعضـــاء في المنظمة الدولية كل مافي وسعها لتتجنب الحرب . ولكن عندما نشبت الحرب فعلا ، انطوى كل حزب منها تحت اللواء الوطني لبلاده ، باستعداد كان مذهلا للغـــاية ، ومثيرا للدهشة . وكان تردد الماركسيين الالمان في هذا الانطواء أقل من تردد العمال الانجليز(١) . ويجب أن يذكر القارىء ، ان كل دولة محاربة كانت مقتنعة في انها تشن حربا دفاعية مجردة لكن كل حرب تكون دفاعية او « وقائية » على الاقل في عيون الدول التي تشنها(٢) . ومع ذلك لو تذكرنا ان الاحزاب الاشتراكية كانت تتمتع بحق دستوري لا ينازع في الاقتراع ضد الموازنات الحربية ، وان ليس ثمة من التزام ضمن الاطار المعنوي العام للديموقراطية البورجوازية ، بأن يقف المرء مـع السياسة القوميــة ، وذكرنا أن كثيرين من غير الاشتراكيين المعــادين للحزبية ، قد أظهروا عدم موافقتهم على الحرب في البلاد المحاربة ، فاننا نواجه والحالة هذه مشكلة لا يمكن حلها بالاشارات الغامضة الى ماركس . والى البيانات السابقة الصادرة عن بيبيل وفون فولمار ، بانهما سيدافعان عن بلادهما اذا هوجمت . ولم يكن من العسير ان نستذكر تعاليم ماركس الصحيحة في الموضوع . يضاف الى هذا أن دفاع المرء عن بلاده يعني مجرد قيـــامه بواجبه في الجيش ، ولا يعني اقتراعه الى جانب الحكومة ، والدخول في

---

(١) كان حزب العمال الانجليزي هو الوحيد في الواقع ، الذي وقف وقفة جـدية دفاعا عن السلام في عام ١٩١٤ ، وان كان قد انضم الى الحكم الائتلافي اثناء الحرب .

(٢) لعل هذا هو السبب في أن المحاولة التي قام بها المنتصرون لتقرير الناحية المعنوية عن طريق ادخال بند في معاهدة الصلح المفروضــة لم تكن مجحفة فحسب بل وحمقاء أيضا .

حلف مقدس معها (١) • وهكذا نرى أن جيسد وسيمبات (Sembat) فرنسا وفاندرفيلد Van der Velde في بلجيكا قد اشتركوا في وزارات الحرب في بلديهما وان الاشتراكيين الالمان الذين اقترعوا الى جانب الموازنات الحربية ، اظهروا أكثر من مجرد الولاء المطلوب منهم لبلادهم على النحو المفهوم في تلك الايام(٢) •

وهناك حل واحد ليس الا لهذه المعضلة • فسواء آمنت غالبية السياسيين الاشتراكيين بالدولية الماركسية أو لم تؤمن ، اذ من المحتمل أن يكون هذا لايمان قد شارك صنوه الايمان بالثورة مصيره ، فان هذه الغالبية أدركت أن أى تمسك متعنت بالانجيل الماركسي ، كان لا بد وأن يفقدها أنصارها • ولا بد أن الجماهير كانت ستتطلع ذاهلة اليهم ، ثم سرعان ما تعلن وقف ولائها لهم ، منكرة في الواقع العقيدة الماركسية القائلة بأن لا وطن للطلائع العمالية ، وان الحرب الطبقية هي وحدها التى تعنى هذه الطلائع • ومن هنا نرى على هذا الصعيد ، ومع الافتراض بأن الامور كانت ستسير سيرا مغايرا لو ان الحرب لم تنشب الا بعد مضى أمد طويل على عملية التطور ضمن الاطار البورجوازى ، ان دعامة أساسية من دعائم البنيان الماركسى قد انهارت في شهر أغسطس عام ١٩١٤(٣) •

ولا ريب في ان هذا الشعور كان سائدا • فلقد أحس به المعسكر المحافظ • وسرعان ما شرع المحافظون الالمان ، يتحدثون الى الحزب الاشتراكى بلغة هى اللطف بعينه • ولقد أحس به ذلك الجناح في الحزب نفسه حيث كانت العقيدة قد احتفظت بحماسها السابق • ولقد آثر مكدونالد (٤) • أن يفقد زعامة حزب العمال في انجلترا ، ومقعده في

---

(١) ليس من الصحيح أن يعتقد المرء بأن التخلف عن عمل هذا كان سيضعف القضية القومية اذ لم تؤد استقالة اللورد مورلى الى الحاق أى أذى بانجلترا .

(٢) يرى الكثيرون منا في الوقت الحاضر غير هذا الرأى . ولكن هذا يبين لنا مدى ابتعادنا عن الخطوط القديمة للديمقراطية الليبرالية . ولاريب في أن تمجيد الوحدة القومية وتحويلها الى مفهوم اخلاقى يعنى قبول مبدأ من المبادىء الرئيسية في الفاشية.

(٣) يجب أن يعزى هذا الى حد ما الى نجاح الاصلاحات اللا اشتراكية .

(المؤلف)

(٤) رامزى مكدونالد (١٨٦٦ ــ ١٩٣٧) ــ سياسي بريطاني ولد في لوسيماوث عمل في وظائف تافهة وأعمال مختلفة ليتابع دراسته الليلية . وبدأ يكتب في الصحف الليبرالية . ثم انضم الى حزب العمال المستقل ورشح نفسه للانتخابات حيثأصبح نائبا في عام ١٩٠٦ . اصبح في عام ١٩١١ زعيم الحزب . هاجم دخول بريطانيا الحربه في عام ١٩١٤ . ونجح حزب العمال في انتخابات عام ١٩٢٣ فألف أول وزارة عمالية في ــ

البرلمان على أن ينضم الى الحكم الائتلافي • وآثر كوتسكي في ألمانيا ورفيقه ، هاسي Haase أن ينفصلا عن الاغلبية في مارس عام ١٩١٦، وتوليا في عام ١٩١٧ تنظيم الحزب الديموقراطي الاشتراكي المستقل الذي مالبثت غالبية أعضائه المهمين ان عادت الى حظيرة الحزب الاصلي في عام ١٩١٩ (١) • اما لينين فقد أعلن أن الدولية الثانية قد ماتت وان الاحزاب الاشتراكية خانت قضية الاشتراكية •

وكان هناك شيء من الحقيقة في كل هذا • ولم تستطع الاشتراكية وهي عند مفترق الطرق ، أن تصمد للتجربة ، وذلك بالنسبة الى غالبية الاحزاب الماركسية وذلك لانهالم تختر الطريق الماركسي السليم . ولم تتغير العقائد ولا الشعارات ولا الاهداف النهائية ، ولا المنظمات ولا البيروقراطيات أو القادة • ولقد ظلت كل هذه الامور صبيحة المحنة الكبرى على ما كانت عليه عند عشيتها • لكن ما عنته وكل ما مثلته تعرض لتبدل ضخم ولم يعد في وسع الاشتراكيين أو المناهضين للاشتراكية أن ينظروا الى هذه الاحزاب بعد التجربة العصيبة ، في الصورة نفسها التي كانوا ينظرون اليها فيها من قبل • ولم يكن في وسع هذه الاحزاب أيضا أن تمضي قدما في أساليبها العتيقة البالية • فلقد خرجت من برجها العاجي ، سواء أكان خروجها لخير أو لشر • ولقد أقامت الدليل على ان مصير بلادها يعني لها أكثر مما يعنيه الهدف الاشتراكي •

لكن الوضع كان مختلفا على أي حال بالنسبة الى الاحزاب الديمقراطية الاشتراكية في البلاد الاسكندينافية ، حيث لم يسبق لهذه الاحزاب ان حبست نفسها في أبراجها العاجية • ومن المتوقع أيضا أن يكون الوضع مختلفا أيضا بالنسبة الى المراقبين الذى لم ينظروا قط الى الاساليب الثورية

= بريطانيا • ألف الوزارة ثانية في عام ١٩٢٩ . وعاد فقبل تأليف حكومة ائتلافية في عام ١٩٣١ لمواجهة الازمة الاقتصادية • انفصل عن الحزب وألف حزب العمال الوطني • فشل في انتخابات عام ١٩٣٥ وخسر مقعده • (المعرب)

(١) جدير بنا أن نلاحظ هنا أن المستقلين لم يعبئوا قواهم بصورة منفصلة كل الانفصال عن الماركسيين اللامتساهلين • وكان كوتسكي وهاسي من القطاع الماركسي • ولكن كثيرين ممن انضموا اليهم لم يكونوا من هذا القطاع • فلقد انضم اليهم مثلا بيرنشتاين وغيره من المراجعيين الآخرين الذين لم يكن دافعهم على اى حال احترام العقيدة الماركسية • ولكن ليس ثمة هنا مايثير أية دهشة • فالماركسية المستقيمة لم تكن بالطبع السبب الوحيد الذى اعتمد عليه الاشتراكيون في معارضتهم الطريق الذى اختارته الاغلبية • ولاريب في ان المراجعيين كانوا يشتركون في آرائهم مع الرأى الذى اتخذه رامزى مكدونالد • (المؤلف)

نظرة جدية . وقد يكون أقرب الى الحقيقة أن يقـــال بالنسبة الى الحزب الالمانى بصورة خاصة ان هؤلاء « الخونة الاشتراكيين » كمـا كانت بعض الجهات الحـــاكمة تسميهم ، قد هبطوا من ســـماواتهم اللاواقعية ، وان الاوضاع الطارئة التي واجهتها بلادهم ، حملتهم على الوقوف على اقدامهم بدلا من الوقوف على رءوسهم وان هذا الوضع كان نعمة لهم بدلا من أن يكون نقمة أو محنة على الاطلاق . ولكن مهما كان الرأى الذى نحمله فليس ثمة من شك فى ان موقف المسئولية الجديد الذى وقفه الحزب قد قصر الى حد كبير المسافة الطويلة التى كانت قائمة قبل عام ١٩١٤ بينه وبين الهدف الطبيعى لكل حزب ، وهو الحكم . وهذا لا يعنى حقا اننى أود أن أنسب الى الديمقراطيين الاشتراكيين الالمان أية حسابات من هذا النوع، أو اننى أود التشكيك فى صدق القرار الذى سبق لهم ان اتخذوه فى عدم الاشـــتراك فى الحكم فى المجتمع البورجوازى . ولكن من الواضح انهم أصبحوا قريبين من هـــذا الحكم نتيجة الموقف الذى اتخـذوه فى بداية الحرب . ومع ذلك فقد اختلفوا عن الاحزاب الأخرى فى أنهم لم يجروا وراء الحكم متصايحين . ولكنهم فى الوقت نفسه لم يتخلوا عن بلادهم فى لحظة الخطر .

٢ ـ آثار الحرب الكونية الثانية على التبدلات الطارئة على الاحزاب الاشتراكية الاوروبية :

أولا : لا ريب فى ان كل حرب كبرى تنتهى بالهزيمة تخلق هزة فى البنيان الاجتماعى وتهدد مركز الفئات الحاكمة ، ولا ريب أيضا فى ان اضاعة المهابة الناجمة عن الهزيمة العسكرية هى أحسن ما يمكن أن يواجهه أى حكم . ولا أعرف عن وجود استثناء لهذه القاعدة . لكن عملها لايكون صحيحا على الدوام . اذ ما لم يكن النصر سريعـــا . وما لم يكن ضاربا ومذهلا فى مختلف الحالات ، ومرتبطا بوضوح مع انجاز الطبقة الحاكمة . كما حدث فى انتصار المانيا فى عام ١٨٧٠ مثلا ، فان الاجهاد سواء أكان اقتصاديا أو ماديا أو نفسيا ، قد يخلق حتى فى حالة النصر نتـــائج بالنسبة الى الاوضاع النسبية للطبقات والفئـــات والاحزاب ، لا تختلف مطلقا عن نتائج الهزيمة .

ولا ريب فى ان أوضاع الحرب الكونية الاولى تشرح هذه الحقيقة . اما فى الولايات المتحدة الامريكية . فان المجهود الحربى الذى بذلته لم يكن

هذه الحقيقة . ومع ذلك فان الحكومة التى قررت الاشـــتراك فى الحرب منيت بهزيمة ساحقة فى أول انتخابات جرت بعد انتهائها . أما فى البلاد المنتصرة الأخرى ،فان مكانة الطبقات الحاكمة وسيطرتها على شـــعوبها ضعفت من جراء الحرب ، ولم تتقو نتيجة الانتصار . وعنت هذه الاوضاع بالنسبة الى الحزبين الاشتراكيين فى ألمانيا وانجلترا ، اقترابهما من الحكم أو من السلطان . ووقعت على أكتاف الحزب فى ألمانيا وانجلترا ، أعباء السيطرة على أجهزة المجتمع المركزية ، وان كان بعض أعضـــائه وكذلك بعض المناهضين للاشتراكية ، أصروا تبريرا عقائديا لمسلكهم على التحدث عن الثورة ، مع انهم لم يصلوا الى الحكم الا بطلب وبالحاف متواضع ، أما فى انجلترا فقد ارتفع عدد المقترعين الى جانب العمال من نصف مليون فى انتخابات يناير عام ١٩١٠ الى مليونين وربع المليون فى عام ١٩١٨ والى ٤٫٢٣٦٫٧٣٣ فى عـــام ١٩٢٢ ، و ٥٫٤٨٧٫٦٢٠ فى عـــام ١٩٢٤ و ٨٫٣٦٢٫٥٩٤ فى عام ١٩٢٩(١) . واستعاد مكدونالد زعامة الحزب الذى استطاع فى عام ١٩٢٤ الوصول الى الحكم ان لم يكن الى السلطان . أما فى فرنسا فقد حال تركيب دنيا السياسة دون أى اكتمال واضح من هذا النوع ، لكن الخطوط العامة ، للوضع ، كانت هى ذاتها فى البلاد الاخرى، فلقد ظهرت حركة سنديكالية جديدة فور انتهاء الحرب ، ولكن الاتحـــاد العام للعمل ، الذى انشق على الاتحاد العـــام للعمل السنديكالى ، الذى تأسس حديثا ، واختلف مع الاتحاد العام للعمل الاتحـــادى ، تمكن من امتصاص العناصر غير القابلة للتكيف ، ولم يشجع الاساليب الثورية بل أخذ يعد نفسه ببطء لدور سياسى كبير .

يضاف الى هذا ان الاحزاب الاشتراكية وشـــبه الاشتراكية التى احتملت المسئولية التى ألقيت على كواهلها ، لا بد وأن تكون قد أحست ، بأنها تحتكر تقريبا عددا من المؤهلات التى لابد منها لنجاح مغامرتها . وقد كانت أقدر من غيرها على التعامل مع الجماهير ، التى يضطرم السخط فى أنفسها . ويظهر المثل الالمانى أنها كانت أحسن وضعا من أية فئات أخري فى الموقف الراهن لمعالجة التفجيرات الثورية بالقـــوة اذا اقتضى الامر . ولقد كانت على أى حال ، هى الفئة نفسها القادرة على تقديم الجرعة المناسبة من الاصلاح الاجتماعى وتنفيذها من ناحية وحمل الجماهير على

---

(١) تعزى الزيادة بين عامى ١٩١٠ ، ١٩١٨ الى منح حق الاقتراع للنساء وتبسيط المؤهلات الانتخابية . (المؤلف)

قبولها من الناحية الاخرى . ولعل ما هو أهم من هذا كله ، انها كانت على حق من وجهة نظرها فى الاعتقـاد بانهـــا الفئة التى تستطيع أن تضمد الجراحات ، التى أوقعتها « الحرب الاستعمارية » ، وأن تعيد العـــلاقات الدولية الى سابق عهدها ، وأن تزيل ما أحدثته الحكومات البورجوازية من فوضى خلقتها معاهدات الصلح ، ولم يكن للاشتراكيين فيها أى يد أو نصيب ، ولكن هؤلاء اقترفوا هنا الخطيئة نفسها التى وقع فيها منافسوهم البورجوازيون الذين آمنوا بالضمان الجماعى الذى أقرته عصبة الامم ، واعادة مقاييس الذهب فى النقد ، وبازالة الحواجز التجارية . ولكن عندما نعترف بالفرضيات الخاطئة علينا فى الوقت نفسه أن نقر بأن الاشتراكيين كانوا محقين بآمالهم فى النجاح ولا سيما فى حقل السياسة الخارجية .

ثانيا : وانى لأرى ان ما قامت به حكومتا مكدونالد من أعمال ، وقد تولى هو فى أولاهما وزارة الخارجية بينما تولاها هندرسون فى الحكومة الثانية ، كاف لايضاح هذا . ولكن الحالة الالمانية ما زالت أكثر أهمية . فلقد كان الديموقراطيون الاشتراكيون وحدهم قبل كل شىء ، فى وضع معنوى يمكنهم من قبول معاهدة الصلح ، وتأييد سياسة تهدف الى تحقيق شروطها وتنفيذها . ولا ريب فى انهم كانوا يبكون الكارثة القومية التى حلت بالبلاد وما فرضته عليهم من أعباء ، ولكنهم وقد شعروا بما شعروا به فى موضوع الامجاد العسكرية . فان الهزيمة وما تبعها من صلح ، لم توحيا لهم بشكل من أشكال الاذلال الذى لا يطاق . ولقد أسهم بعضهم على أى حال فى النظرية الانجليزية ــ الفرنسية عن الحرب . ولم يكترث معظمهم بالتسلح على الاطلاق . وبينما كان الالمان الآخرون ينظرون الى الحلفاء العـــابسين بشىء من الازدراء المتجهم . فانهم هم كانوا الوحيدين الذين يعملون لتفاهم سلمى مع الحلفاء الظافرين ، بروح كاملة التجرد من الكراهية العاطفية ان لم يكن من الحقد . ولقد حذوا حذو البلاد الغربية فى موضوع ما ظهر للآخرين وكأنه ديموقراطية مفروضة . اذ تخلصوا من الثورات الشيوعية لعامى ١٩١٨ ــ ١٩١٩ ، وبعـــد أن حققوا عن طريق التفاهم المتبصر دورا بارزا فى السياسات الداخلية ، وظهروا فى أحسن مظهر من مظاهر الديموقراطية .

وكانت قبضتهم على الجماهير من الناحية الثانية قوية الى الحد الذى يجعل هذا الموقف فعالا من الناحية السياسية ، ولقد رأى شطر كبير من الناس الامور بهـــذا المنظار لفترة مؤقته . وغدت آراؤهم فى الوضع والطريقة الصحيحة التى عالجوه فيها ، بصوره مؤقته الرأى الرسمى مهما كانت سياسات الحكومات القائمة على الحكم فى ذلك الحين . ولقـد آمنوا

التأييد السياسي اللازم للحكومات الائتلافية التي فاوضت على مشروع داوس Dawes Plan (١) وميثاق لوكارنو (٢) ، وهي حكومات ما كانت لتتألف ولو تألفت ما كانت لتسير في هذا الخط بدونهم • ولم يكن ستريسمان Stressmann (٣) اشتراكيا • ومع ذلك كانت السياسة التي ارتبطت باسمه ، هي سياسة الحزب الاشتراكي الديموقراطي ، وهي السياسة التي قدر لهم أن ينالوا كل ما اتصل بها من فضل حقبة من الزمن ، وأن يصيبهم كل ما استحقته من عقاب في حقبة أخرى •

ولقد تمتعوا ثالثا بمزية كبيرة في علاقاتهم مع الرأي السياسي في الخارج • ولم يكن العالم يعرف الكثير عن ألمانيا • ولكنه كان يدرك أمرين أساسيين أولهما ان ثمة حزبا ، على استعداد لتقبل كثير من ترتيبات ما بعد الحرب الى الأبد وان هذا الحزب أقر بعض هذه الترتيبات فعلا ، وانه يقف موقف المناوىء ، من كل ما كانت فرنسا وانجلترا قد أقنعتا نفسيهما ، بأنه عدو لهما ، وثانيهما ان الحزب الاشتراكي الالماني يجب ألا يخشى لأسباب عدة ، وان على الحكومة مهما كانت محافظة في نظريتها ألا تعارض في الاشتراكية الالمانية كمعارضتها للاشتراكية الروسية • ولقد كان هذا الموقف دليلا على الضعف على المدى البعيد • وكانت له علاقة ماسة كبرى بما لقيته شكاوى الالمان من تسويف ومماطلة ، اذ أقنع وزارتي الخارجية في انجلترا وفرنسا بأن ألمانيا ستظل الدولة المتوسلة التي يكفيها أن تنال الوعد المطمئن من وقت الى آخر ، بانها سترتقي في يوم ما الى مركز المساواة مع الدول المتفوقة • لكنه كان من الناحية الاخرى وعلى المدى

---

(١) هو الاسم الذي اطلق على المشروع الذي وضعته في عام ١٩٢٤ لجنة من الخبراء عهد اليها بدراسة الاوضاع المالية في المانيا ، وتقرير مايجب أن تدفعه كتعويضات حربية دون التأثير على الموازنة الالمانية واستقرار النقد الالماني . وقد اطلق هذا الاسم عليها نسبة الى رئيسها الامريكي المستر داوس .

(٢) مؤتمر لوكارنو وميثاقها لعام ١٩٢٥ . هو الاسم الذي اطلق على مجموعة معاهدات الضمانة المتبادلة التي عقدت بين المانيا وبلجيكا وبريطانيا وفرنسا وايطاليا ومعاهدات تسوية الخلافات بين المانيا وفرنسا فألمانيا وبولندا وتشيكوسلوفكيا وكان هذا الميثاق حجر الزاوية في السياسة الاوربية حتى عام ١٩٣٦ .

(٣) جوستاف سترتسمان (١٨٧٨ – ١٩٢٩) – سياسي الماني ولد في برلين من اسرة صناعية ذات تقاليد ليبرالية . أسس حزب الشعب الالماني واصبح مستشارا لالمانيا في عام ١٩٢٢ . أشغل وزارة الخارجية في حكومات عدة حتى وفاته .

(المعرب)

القصير ، ولا سيما في الايام السوداء من غزو الروهر ، ذا نفع وفائدة اذا أتاح منفذا للحزب أو للحكومات المتكلة على تأييد الحزب لم يكن متاحا لها من قبل ٠

وكانت هناك رابعا العلاقات التي قامت منذ أيام الدولية الثانية بين الحزب الاشتراكي الديموقراطي وبين الاحزاب المماثلة له في البلاد الاخرى ٠ ولم تكن الحرب قد أدت الى انقطاع هذه العلاقات بصورة حاسمة ٠ فالدولية الثانية لم تحل على أية حال بصورة رسمية ٠ وكان بعض الافراد وبعض الجماعات داخل اطار هذه المنظمة ، ولا سيما في البلاد المحايدة ، قد احتفظوا بسلامة معتقداتهم الدولية ٠ وقد واصل سكرتير المنظمة ، هوسمان، العمل وراح يدعو في عام ١٩١٧ ، باقتراح من الاشتراكيين الاسكندينافيين الى عقد مؤتمر ، ولكن مشروعه لم يكلل بالنجاح لان دول الحلفاء ، كانت قد حزمت أمرها في ذلك الحين على سحق أعدائها وقد رفضت منح الاعضاء الاشتراكيين جوازات سفر للاشتراك فيه(١) ٠ ولهذا كان من الطبيعي أن يفكر بعض الاشتراكيين ببعث فكرة الدولية الثانية ٠

ثالثا : ولقد بعثت الحركة الى الوجود ولكن بصعوبة شاقة ٠ وكان المؤتمران الأولان اللذان عقدا لهذه الغاية ٠ في عامي ١٩١٩، ١٩٢٠ ناجحين الى حد ما وكانت الاشتراكية الدولية الثالثة (الشيوعية) التي ظهرت في هذا الحين قد استهوت الكثيرين مما مثل عقبة كأداء في طريق الوحدة بين أحزاب العالم الاشتراكية والعمالية ٠ وكانت هناك جماعات مهمة أخرى لم تكن تود أن تلقى بدلوها مع الشيوعيين ، ولكنها كانت تريد شيئا ، انطباقا مع روح العصر ، من الدولية الثانية٠ وقد ووجه هذا الوضع مواجهة ناجحة عن طريق وسيلة أسلوبية مبتكرة ٠ فلقد تألفت منظمة جديدة بحافز من الاشتراكيين الامريكيين الذين انضم اليهم المستقلون الالمان وحزب العمال الانجليزي المستقل ، أطلقت على نفسها اسم الاتحاد العمالي العالمي للاحزاب الاشتراكية ــ وأسميت بدولية فيينا ، وكانت الغاية منها تحويل الجماعات المنضمة الى الدولية الثانية العائدة الى الحياة من جديد

---

(١) عقد مؤتمران قبل هذا فعلا في سويسرا ، أولهما في زيمروولد ١٩١٥ والثاني في كينثال في عام ١٩١٦ ، وقد اتخذا كما أعتقد ، طابعا يختلف عن الطابع الذى كان مقصودا في البداية بسبب الحقيقة الواقعة وهي أن الحاضرين لم يكونوا يمثلون الأحزاب الرسمية ٠ وسأعود الى بحث هذا فيما بعد ٠ (المؤلف)

راديكاليا ، للحد من الفئات التي غالت في ميولها الشيوعية ، واعادتها الى الصف بتشكيل آكثر انطباقا على منطق الاهداف(١) ٠

ولا ريب في أن الكنية التي أطلقها الشيوعيون فورا على هذه المنظمة بعد تأسيسها وهي « دولية الاثنين والنصف » تعطى المعنى الحقيقي للمغامرة (٢) ولعل هذا هو السبب الذى مكنها من أن تحقق أهداف العصر وغاياته ٠ واندمجت الدولية الثانية بدولية فيينا في المؤتمر الذى عقد في همبورج عام ١٩٢٣ ، والفتا الدولية الاشتراكية والعمالية ، التى وصفت معاهدات الصلح بأنها « استعمارية » والتي طالبت بتأليف جبهة متحدة ضد الرجعية الدولية ، وللمطالبة بالعمل ثماني ساعات في اليوم ، وبوضع تشريعات اجتماعية على صعيد دولي ٠ وكان مؤتمر فرانكفورت في عام ١٩٢٢ قد اتخذ قرارات طالب فيها بتخفيض الغرامات الحربية على ألمانيا ايصالها الى رقم معقول ومحدد ، والغاء الديون المشتركة والمفروضة عليها الى الحلفاء ، والجلاء عن المناطق الالمانية ٠ ولاريب في أننا على ضوء الاحداث اللاحقة نستطيع أن نتبين أهمية هذا الانجاز وما فيه من نفع وقيمة ٠

٣ ـ الشيوعية والعنصر الروسى :

أولا : كانت الاحزاب الشيوعية تسير في طريق التطور السريع في غضون ذلك وكان هذا في حد ذاته هو أقصى ما يمكننا توقعه ٠ لكن هذا التطور لم يكن خطيرا على وجه الاطلاق ٠ فلا بد أن يترك كل حزب يمارس آثار المسئولية التي تحمله على الاتزان ، مجالا لبعض الفئات والجماعات

---

(١) لاريب في أن مثل هذه الصيغ كانت كافية للاعلاء من شأن أى دبلوماسي من رجال القرن الثامن عشر . وكانت الحرب الطبقية هى العقبة الكأداء العظيمة ٠ ولم يكن في وسع الجماعات القارية أن تعيش بدونها كما لم يكن في وسع الجماعات ، الانجليزية أن تعيش بدونها أيضا . وعندما تم الاندماج في مؤتمر همبورج كان الصراع الطبقى أحد القضايا التى ادرجت في النصين الالمانى والفرنسي لقرارات المؤتمر، أما في النص الانجليزى فقد استعيض عن هذا النص بنص آخر غير واضح ولا مفهوم ٠

(٢) المقصود بهذا التعبير أن هذه الدولية جاءت في أعقاب الدولية الثانية ، دون أن ترقى أو ترتقي بالدولية الاشتراكية الى مرتبة جديدة تتيح لها أن تسمى بدولية جديدة . ولا ريب في ان هذا التعبير ينطوى على شيء من السخرية والهزء ٠
(المعرب)

نستطيع أن تتحرك يمينا أو يسارا فى طريق التطور ، ومثل هذا المجال لايمكن أن يظل خاليا مدة طويلة • واذا ما افترضنا أن فى الامكان الحد من الاقبال على الخروج من صفوف الحزب ، فان هذا الحد يعتبر أمرا مزعجا ، اذ أن الخروج قد يعتبر فى بعض الحالات خيرا من الابقاء على بعض العناصر العاصية ضمن اطار الحظيرة • ولقد عانت الاحزاب الاشتراكية دائما المضايقات والمزعجات من الاجنحة المغالية فى راديكاليتها(١) • وقد لا يدهش المرء اذا رأى أن هذه الجماعات « اليسارية » قد كسبت بعض المواقع فى أيام الازمات التى تعقب الحروب واذا رأى أنها قد اغتنمت الفرصة لتكتسب لنفسها صفة الاحزاب المميزة القائمة لوحدها • بدلا من أن تجرى وراء المألوف التقليدى الشائع ، بأن تطلق على نفسها صفة الشيوعية أو ان تعرض ميولا اممية اقوى من تلك التى تعرضها الاحزاب الاشتراكية القائمة •

وعلى القارىء أن يذكر ان كل ما قلته منفصل تمام الانفصال عن الصورة الروسية للوضع فلو ظل القياصرة يحكمون روسيا لظلت هناك أحزاب شيوعية ولظلت هناك دولية شيوعية ولكن لما كان العنصر الروسى قد أضحى عاملا فى صياغة مستقبل الشيوعية والاشتراكية فى العالم بأسره ، بل صياغة التاريخ الاجتماعى والسياسى لعصرنا هذا ، فان من الضرورى أن نوضح كف نما هذا العصر وأن نقيم طبيعته وأهميته• ولهذا سنقسم عملية تطوره الى ثلاث مراحل •

ثانيا ــ لم يكن هناك فى المرحلة الاولى أى حتى تسلم البلاشفة للسلطان فى عام ١٩١٧ ، أى عنصر روسى طاغ بصورة خاصة على الجماعات الشيوعية • باستثناء شيء واحد هو أن أقوى رجل فيها كان روسيا ، وأن خيطا من الاستبداد المغولى كان يسيطر على طريقة تفكيره • وعندما أوقفت الدولية الثانية أعمالها بحكم الواقع عند بدء الحرب العالمية الأولى ، وراح لينين يعلن أن الحركة قد ماتت ، وان الساعة قد أزفت لاساليب أكثر فاعلية وأشد أثرا ، كان من الطبيعى أن تقترب العناصر التى تؤمن بنفس

---

(١) لاريب في أن التصدعات التى وقعت في انجلترا والمانيا حول موضوع الحرب تؤلف قضية أخرى ذات اهمية مؤقتة ليس الا . وعلى الرغم من أن عصبة سبارتاكوس الالمانية التى أسسها كارل ليبنخت وروزا لكسمبورج في عام ١٩١٦ ، قد مضت في معارضتها للحرب الى مدى أبعد مما يقره المستطلون الا أنها استغرقت بعض الوقت لتنمية موقف معاد تمام العداء للحرب ولم تستطع حتى بعد ايجاده أن تمضي رسميا الى أبعد من الاصرار على ماورد في برنامج ايرفورت من نصوص . واني لااعرف ان ليبنخت والسيدة لكسمبورج ، لم يفصما قط علاقتهما تماما بالحزب ، على الرغم من أنه ، أى الحزب كان من أكثر الهيئات انتقادا للممارسة البلشفية . (المؤلف)

هذه الفكرة من بعضها ، وقد تحققت الفرصة في المؤتمرين اللذين عقدا في سويسرا ، أي في زيمر فولد في عام ١٩١٥ وكينثال في عام ١٩١٦ . ولما كان جميع أولئك الذين تبنوا قضايا البلاد التي ينتمون اليها ، قد غابوا عن هذين المؤتمرين ، فان المناضلين الحاضرين لم يجدوا صعوبة في الالتفاف الى حد ما حول برنامج لينين في تحويل الحرب الاستعمارية الى ثورة عالمية . وقد تضمن هذا البرنامج أكثر من مجرد الايمان بالماركسية الفطرية ، وما تعد به من آمال « مسياوية » (١) وكان بعض الحاضرين قد اكتشف الحقيقة الواحدة التي عميت عنها عيون البورجوازية في جميع البلاد ، وهي عجز المجتمع البورجوازي عن الصمود لكل ماتنطوي عليه اطالة الحرب « الشاملة » من اجتهاد ومتاعب ، وان الانهيارات لابد وأن تقع في بعض البلاد على الاقل . لكن قيادة لينين لم تقبل في المؤتمرين الى أبعد من هذه الحدود . وكان معظم الحاضرين ، يفكرون في اقناع الاحزاب الاشتراكية القائمة واتباع طرق « البلطجة » معها ، لاستخدامها في تحقيق أهدافهم بدلا من تحطيمها ، يضاف الى هذا انهم رأوا ، ومعهم لينين أيضا أن الثورة العالمية يجب أن تتحقق عن طريق الاعمال الفردية للعمال الطليعيين في كل بلد من البلاد ، على أن تبدأ في البلاد المتقدمة أولا .

أما المرحلة الثانية فأحصرها بين عامي ١٩١٧ و ١٩٢٧ أي بين وصول البلاشفة الى الحكم في روسيا وبين طرد تروتسكي من اللجنة المركزية للحزب البلشفي في أكتوبر عام ١٩٢٧ . وقد شهدت هذه الحقبة ظهور احزاب شيوعية وظهور دولية شيوعية هي الدولية الثالثة ، وشهدت هذه الحقبة أيضا ، القطيعة بين الشيوعيين وبين الاحزاب الاشتراكية والعمالية، وهي قطيعة ازدادت حدة في المانيا الى الحد الذي لم يعد في الامكان علاجها نتيجة الاجراءات التعسفية التي اتخذها الديمقراطيون الاشتراكيون عندما وصلوا الى الحكم في الفترة الواقعة بين عامي ١٩١٨ و ١٩١٩ . وقد شهدت هذه الحقبة أخيرا ، صياغة الحلقة الروسية .

ولكن هذه الحلقة لم تثر المزعجات ، أو تشوه الحقائق طيلة هذه الحقبة وعلينا أن نذكر أن تمكن البلاشفة من السيطرة على الحكم في أكثر بلاد

---

(١) نسبة الى العصر الالفي الذي يقال ان المسيح سيعود فيه لاصلاح العالم ، (المعرب)

العالم رجعية وتخلفا لم يكن أكثر من صدفة عارضة . (١) ولقد اعترف لينين نفسه بهذه الحقيقة . وراح يكرر المرة تلو المرة أن النصر النهـــائى لا يمكن أن يتحقق الا بعمل القوى الثورية فى أكثر البلاد تقدما ولذا فان هذا العمل ، فى منتهى الاهمية . ولقد راح يملى بالطبع على الشيوعيين ماكان يريده ، طبقا لمالوف عادته ، وأصر على قيام منظمة مركزية للدولية الشيوعية ، يتمتع مكتبها المركزى ، بالسلطان فى تحديد كل حركة من حركات الاحزاب الفردية ، ولكنه كان يقوم بذلك بحكم مركزه كزعيم شيوعي لا كطاغية روسى . ولا ريب فى أن البون فى هذا كان كبيرا . وكانت موسكو هي مقر قيادة الدولية الجديدة ، وكان زعيمها الفعلى روسيا . لكن سياستها كانت توجه بروح أممية دون أية اشارة الى مصالح روسيا القومية ، وعلى أسس يتفق عليها جميع الشيوعيين الذين يمتون الى مختلف البلاد اتفاقا تاما . وعلى الرغم من أن العلاقة الشخصية بين مكتب الدولية وبين المكتب السياسي للدولة الرواسية (٢) كانت أقوى آنذاك مما أصبحت عليه فيما بعد ، الا أن الهيئتين كانتا مستقلتين عن بعضهما تمام الاستقلال. وهكذا فان الدولية نفسها والاحزاب الفردية لم تسلك سلوكا يختلف عما كانتا ستسلكانه لو ان العلاقة مع روسيا لم تكن موجودة .

وعلى هذا فان أهمية العلاقة مع روسيا على الرغم من انها كانت كبيرة في تلك الحقبة ، لم تعد أن تكون أولا ممثلة فى الحقبة الواقعة ، وهى أنه على الرغم من التفاهة الكمية والنوعية لعضوية أية جماعة شيوعية ، وعلى الرغم من أن هذه الجماعة لاتسلك بحكم تكوينها حقا في ان تحمل على محمل الجد . فلقد كان فى وسعها أن تنعم بالمجد الذى حققته جماعة أخرى تمكنت من السيطرة على امبراطورية كبرى وأن تعتمد على العون الذى

---

(١) لاريب في ان البلشفية مدينة في هذه الصفة العارضة للقيادة العليا الالمانية التى امرت بنقل لينين الى روسيا . ولو خيل لانسان أن فيما أقوله شيئا من الغلو في دوره الشخصي في احداث عام ١٩١٧ ، فان ثمة عددا آخر من عوامل الحظ ، لعبت دورها في الوضع ، وهى كافية لاعطائنا صورة من الوساوس المتعلقة بهذا الجزء من التاريخ .

(٢) كان المكتب السياسي الذى يديره لينين نفسه ، والمجلس العسكرى الذى يسيطر عليه تروتسكى وشرطة الشيكا التى يتولى دجيرشينكى رياستها ، هى الهيئات الثلاث التى كانت تتولى السلطة الادارية في عهد لينين . ولم يكن الدستور السوفييتى يعرف بالطبع هذه الهيئات الثلاث ، اذ انه كان يضع السلطة في مجلس .. مفوضي الشعب ، وفي الامكان القول بأن هذه الهيئات الثلاث كانت من الناحية النظرية اجهزة حزبية .. ولكن الحزب هو الدولة في الواقع . (المؤلف)

تلقاه من هذه الجماعة · وهناك ناحية ثانية لهذه الأهمية وهى انه كان فى وسع الواقع البلشفى على الرغم مما رافقه من ارهاب ومن فقر ومن اعتراف بالفشل الذى تضمنه ، تبنى السياسة الاقتصادية الجديدة بعد ثورة كرونستادت (١) أن يشير الى نظام اشتراكى سار فى طريق المراحل التطبيقية · ولقد أقام البلاشفة الدليل على عبقريتهم فى استغلال الحقيقة الواقعة وهى أن الرأى العام فى انجلترا والولايات المتحدة · على استعداد لابتلاع كل شيء شريطة أن يكون مغلفا بغلاف من الشعارات المألوفة · وكان لابد لهذا أن يفضي حتما الى خير الاحزاب الشيوعية الاخرى ومنفعتها· أما من الناحية الثالثة ، فان الجيش الروسى عنى بالنسبة الى الشيوعيين فى كل مكان وبينهم لينين بالطبع ، نظرا لايمانهم بحتمية الثورة العالمية ماعناه جيش القيصر نقولا الأول للجماعات الرجعية فى الربع الثانىمن القرن التاسع عشر (٢) ولقد كانت هذه الآمال فى عام ١٩١٩ ، أقل بعدا عن المنطق ، وأقرب الى التحقيق مما يعتقد الكثيرون اليوم · ومن الصحيح أن يقال ان الجمهوريات الشيوعية قد أسست فعلا فى بافاريا والمجر · (٣) ولكن البنيان الاجتماعى فى كل من المانيا والنمسا وايطاليا ، كان على وشك الانهيار ، وليس ثمة من يستطيع التكهن بما كان سيحدث فعلا فى هذه البلاد ، بل وفى تلك التى تقع الى الغرب منها لو أن جهاز تروتسكى الحربى ، كان صالحا فى تلك الايام ، ولم يكن مشغولا فى الحرب الاهلية من ناحية وفى الحرب البولندية من الناحية الاخرى (٤) · وعلينا ألا ننسى

---

(١) اسم ميناء لينينجراد البحرى . وقد وقعت ثورة فيها في أوائل العهد الشيوعى في روسيا .

(٢) علينا أن نلاحظ بأن الشيوعيين قد تخلوا عن شعارات مناهضة الحرب ، ومناهضة التدخل بالسهولة نفسها التى تخلوا فيها عن شعار الديموقراطية .

(٣) لعل مثل المجر أى مثل حكومة بيلاكون ، خير مايشرح لنا هذا الوضع . فلقد أدى شلل الطبقات العليا . واللامبالاة من جانب الفلاحين الى تمكين جماعة صغيرة من المثقفين من اغتصاب السلطان دون مواجهة أية مقاومة بارزة . ولقد مثل هؤلاء مجموعة غريبة من الناس عرض بعضهم هنا ، كما في بافاريا بعض الاعراض المرضية الواضحة ، وكانوا غير أنداد لهذه المهمة أو تلك في المهام الجدية الاخرى . ولكن كانت لهم ثقة لاحدود لها في أنفسهم وفي عقيدتهم ولم يكونوا يعترضون على اتباع الاساليب الارهابية وأعتقد أن في هذا الكفاية كل الكفاية . وقد سمح لهم بأن يمثلوا مسرحيتهم ، وكان من المحتمل أن يمضوا في تمثيلها الى اجل غير مسمى ، لولا أن الحلفاء قد سمحوا أو أصدروا أوامرهم على الاصح ، الى الجيش الرومانى بطردهم من الحكم .

(المؤلف)

(٤) ولهذا فمن المشكوك فيه القول بأن الدول الغربية تصرفت تصرفا أحمق ومفتقرا الى الكفاية في أنها لم تؤيد تأييدا حماسيا كافة الثورات المضادة التى جرت =

بان الدولية اقيمت فى ذلك الجو من الصراع المرتقب من آجل الموت أو الحياة • واذا ما أخذنا هذه الحقيقة بعين الاعتبـــار ، يتبين لنا ان أمورا كثيرة من التى أصبح لها معنى فيما بعد كالادارة المركزية صاحبة السلطة المطلقة وغير المحدودة على الاحزاب الفردية ، وصاحبة الطول فى حرمانها من كل حرية فى العمل ، كانت معقولة كل العقل من هذه الناحية •

ولقد حددت بداية المرحلة الثالثة بطرد تروتسكى من اللجنـــــة المركزى فى عام ١٩٢٧ ، اذ أن هذا الطرد ، يمثل معلما مناسبا من معالم الطريق التى قطعها ستالين حتى وصل الى الحكم المطلق • ويبدو أن كل قرار فعلى فى قضايا السياسة بعد هذا التاريخ ، قد صدر عن ستالين نفسه ، وان كان قد وجد بعض المعارضة فى المكتب السياسى أو فى بعض الاماكن الاخرى الى أن حوكم كامينيف ، وزينوفييف فى عام ١٩٣٦ أو حتى بدأ يجهوف عهد ارهابه فى عام ١٩٣٧ • وهذا يعنى من وجهة نظرنا أن جميع القرارات من ذلك التاريخ كانت تصدر عن رجل دولة روسى يعمل نيابة عن مصالح روسيا القومية ، كما يراها من زاوية طغيانه الفردى • ولاريب فى أن هذ يحدد بدوره ان صح موقفه من الكومنترن «الشيوعية الدولية» ، ومن الاحزاب الشيوعية الاجنبية أيضا ، اذ غدت هذه الاحزاب أدوات تنفذ السياسة الروسية ، وتحتل مكانتها وسط هذه المجموعة من الادوات مع تقييم هذه المكانة طبقا للظروف الموضوعية• وهكذا غدت الثورة العالمية وجودا له قيمته ولكنه مجمـــد ، لا عمل له ، وظل هذا الوضع سـائدا حتى الحرب الكونية الاخيرة • وليس ثمة من شك فيأن من تبقى منمناضلى الشيوعية ، القدامى ، ومن استجد فى حظيرة الدولية الشيوعية قد أحسوا بالمهانة والزراية تجاه هذا الوضع • ومع ذلك فلقد ظل لهم بعض النفع والفائدة • فلقد كان فى وسعهم ان يبشروا بأمجاد العهد الروسى • وكان فى الامكان استخدامهم كمهاميز لنخس الحكومات المعادية • وقد زادوا من قدرة روسيا على المساومة • ومن هنا كان الحفاظ على خضوعهم لموسكو يستحق العناء والتضحيات المادية ويستحق مراقبتهم عن طريق الشرطة

= محاولاتها في روسيا في هذه الآونة ، وفي مقدمتها مغامرتا دينيكيين ورانجيل . ويبدو لى انها تمكنت من الحصول على ارادته تماما ، أما نتيجة التقدير الذكى للوضع أو نتيجة الحظ ، فقد جمدت الدولة السوفياتية في وقت حرج ودقيق للغاية ، ومنعت انتشار البلشفية . ولو كان الحظ أقل عونا لها ، لتعرضت انظمتها الاجتماعية للخطر ، أما لو كان أكثر عونا لها ، لحتم عليها أن تبذل جهودا أطول وأكثر تكلفة وأقل فائدة مما قد يؤدى في النهاية الى هزيمة أهدافها وفشلها . (المؤلف)

السرية ، وذلك ليكون مكتب الكومنترن حاشدا بالاتبـاع الذين لا رأى لهم ، والذين يطيعون مايرد اليهم من أوامر ، عن خوف وفزع ·

ثالثا : ولقد تابع ستالين فى كل هذا وفى كل مايحيط به ، الاجراءات المعهودة منذ قرون وأجيال · ولقد فعلت معظم الحكومات القومية ما فعله ولعل من المغالطة للواقع ، ان يبدى المرء سخطا خاصا على مافعله ، لان كثيرين غيره قد فعلوا مافعله · ولعل خير مانضربه من مثل هو ما فعلته الحكومات التى تتبنى العقائد الدينية · فطالما كانت هذه العقائد متميزة بالحيوية الكافية ، للبحث على العمل ، فان هذه الحكومات كثيرا ماتستخدم فئات أجنبية تنتمى الى العقيدة نفسها لتحقق لها أهدافها · ولكن هذه الممارسة ، كما يثبت تاريخ السنوات بين عامى ١٧٩٣، ١٨١٥ أكثر تعميما مما توحى به هذه الامثلة · ولا يقل الارتكاس الذى تبديه الحكومات الاخرى التى تتأثر بهذا العمل سواء كان لفظيا أو غير لفظى ، اقتباسا عن العمل نفسه ، فالسـاسة على اختلاف طبقاتهم وأشكالهم يسعدون بأن يغتنموا الفرصة لاطلاق الخيانة على خصومهم ·

ولكن كان من العسير على الاحزاب الشيوعيةخارج الاتحاد السوفيتى أن تتلقى الأوامر من حثالة تافهة فى أيدى قيصر حديث · وتثير عبوديتها الذليلة قضيتين اساسيتين ، أولاهما تتعلق بأسباب هذه العبـودية وثانيتهمـا تتعلق بآثارها على الطبيعـة المقبلة للاشـتراكية النـورية ومصيرها ·

وقد تكون القضية الاولى أهون على الرد مما تبدو لاول وهلة · وكل مايطلب الينا أن نعمله هو أن نضع أنفسنا فى موضع الانسـان الشيوعى ، وأن نتصور طرازه ثم ننظر الى وضعه بروح عملية مجردة · انه لن يعترض على عهد ستالين لاعتبارات انسانية · وقد يشعر بالاعتزاز مدفوعا بفشله الماضى وحقده ، بل وبالرضى كما يشعر بعض المنحلين المصابين بالنور ستانيا ، من رؤيته بعض الضحايا الذين يمثلون طبقةمعينة يعانون بعض الآلام · يضاف الى هذا ، انه يسائل نفسه ترى لم ينقم على بعض الفظائع التى لاتحول دون البورجوازيين الصميميين ودون الوله بالعهد ؟ ولماذا يقوم هو باستنكار البلشفية فى حين لا يستنكرها أسقف كنتربرى (١) ؟ حقا انه سؤال يستحق الرد ·

---

(١) لا يمكن الدفاع عن العواطف التى أوردها رجـل الدين هذا فى كتابه على أساس المبدأ القائل بأن التجربة الروسيةشىء وان اسلوبتنفيذها شىء آخر . فالشىء=

يضاف الى هـــذا انه لم يكن ثمة ما يبرر بالنسبة الى الشيوعيين الاعتراض على أساس الترميدورية Thermidorism (١) ولقد استخدم هذا التعبير لاول مرة من خصوم السياسة الاقتصادية الجديدة ، ولـــكن تروتسكي مالبث أن استخدمه لوصم عهد ستالين بالرجعية على اعتبار أن العمل الذى قام به أولئك الذين أطاحوا بروبسبير فى عام ١٧٩٤ كانوا من الرجعيين · لكنني لا أرى معنى لكل هذا · فلقد كان ستالين هـو الذى أحال الزراعة الى عمل جماعى ، وهو الذى تولى تصفية « الكولاك » (٢) ، وقضى على كل معارضة ونفذ الى حد كبير برنامج المعارضة ·

وأخيرا فان ماتقوم به الدولة الحامية فى الوطن لايهم الشيوعى فى بلاد أخرى كل الاهمية ، طالما أن تلك الدولة تعامله معاملة حسنة ، وحتى لو لم تعامله هذه المعاملة · فما الذى يستطيع أن يفعله ؟ فالحلقة أخذت في التضييق والاطباق · ولكنها في الوقت نفسه لاتنقطع عن تقديم العون · فالاحزاب الاشتراكية لاترضى به فى صفوفهـــا والعامل العادى السليم الرأى يبتعد عنه بشيء من الألم · ومن المحتمل أن يكون قدأضحى تروتسكي بعيدا عن العمل لفترة مؤقتة · وهو عاجز عن أن يفعل شيئا دون هذه الحلقة المعينة له (٣) ، ولكنه يأمل · وهو يرتضى هذه الحالة

= العظيم حول عهد ستالين هو القول بانه كان مضطرا لان يعمل ماعمله للحفاظ على عهده أى بعبارة أخرى أن تلك المبادىء وتلك الممارسة كانا شيئا واحدا ·

(١) اسم يطلق على الجماعة التى عملت على الاطاحة ، بروبسبير وحزب اليعاقبة في اليوم التاسع من شهر تيرميدور في عام ١٧٩٤ ·

(٢) اسم يطلق على المزارعين الروس الناجحين ، سواء كانوا من كبار المزارعين او صغارهم ، وهم الذين أحال ستالين أراضيهم الى المزارع الجماعية ، وابعد الكثيرين منهم الى سيبريا لمعارضتهم سياسته الزراعية ·

(٣) ينطبق هذا القول بصورة خاصة على الجماعة او الجماعات الشيوعية في الولايات المتحدة الامريكية · ولاريب في أوضاع السياسة الامريكية · ليست مواتية لنمو حزب شيوعى رسمى ، لاسيما وأن خزائن بعض المقاطعات لاتبعد كثيرا عن نقطة التعبئة وحشد القوى · ولكن يجب ألا تقاس أهمية الهيئات الشيوعية بعدد أعضاء الحـزب الرسمى · فالمثقفون الذين يكونون من الشيوعيين حقا أو من رفاق الطريق ، لايهمهم أن يكونوا أعضاء في الحزب ، بل ان هناك كل مايحفزهم على البقاء بعيدا عن الحزب ، اذ أن بقاءهم بعيدين عنه يمكنهم من خدمته ، دون أن يحملوا اشارة العضوية المميزة ، ويستطيعون أن يسيطروا على لجان تعبئة الرأى العام أو على الهيئات الادارية وماشابهها مع بقائهم بعيدا عن الحزب لينفذوا دائما وهم صادقون عضويتهم في الحزب · وهناك جماعات غير مرئية لاتستطيع القيام بأى عمل مركز الا اذا تلقت ايحاءها من موسكو ·
(المؤلف)

من العبودية ، أن تنشأ أزمات يستطيع أن يشق طريقه فيها الى الحرية ۰ كهذه الحرب التى وقعت أخيرا ۰

وأرى أن النقطة الاخيرة تمضى الى حد ما فى الرد على السؤال الثانى فهناك ولا ريب احتمال فى أن يسيطر الطغيـــان الروسى على خرائب الحضارة الاوربية أو على ماهو أبعد من هــذه الخرائب ، وآنذاك تتحول الاحزاب الشيوعية فى كل مكان فى العالم الى حاميات روسية ۰ ولكن هناك احتمالات كثيرة أخرى ۰ ومن هذه الاحتمالات أن العهد الروسى قد ينهار أثناء العملية ۰ أو أنه سيكتسب أثناء انتشاره فى بلاد أخرى ، مزايا اكثر اقترابا وصلاحا للاوضاع القومية الفردية ۰ ولعل النتيجــة الخاصة لهذا الوضع ، أن يعجز العنصر الروسى عن احداث أى تبدل فى الطبيعة المقبلة للاشتراكية الثورية ۰ ولا ريب فى أن الاعتماد على هــذا فى منتهى الخطورة ۰ ولكن ليس من الحمق مطلقا أن يأمل المرء فى أن تخرج الحضارة سليمة من هذا السعير الدولى ، الا اذا خفتت نيران هذا السعير فى وقت أسرع مما ننتظر ۰

٤ ــ سياسة الراسمالية :

أولا : ــ لم نر حتى الآن أى سبب مقنع يبين لنا ما الذى أدى الى فشل التجارب التى مرت بها الاحزاب الاشتراكية بعد عام ۱۹۱۸ فى المسئولية السياسية فى تحقيق النجاح الكامل ۰ وأود أن أعود فأكرر القول بأن الاشتراكيين واصلوا فى بعض البلاد كالسويد مثلا تثبيت سلطانهم الذى حصلوا عليه من قبل ، فى حين تمكنوا فى بلاد أخرى من الوصول الى السلطان بطريق طبيعى ودون اللجوء الى العمل الثورى ، وكانوا فى جميع البلاد فى وضع أفضل مكنهم من مقارعة مشاكل الساعة بصورة أكثر نجاحا من أى حزب آخر ۰ ويبدو لى ، كما سبق أن بينت من قبل ، انهم تمكنوا من احتكار الاوضاع الاساسية التى تضمن النجاح۰ يضاف الى هذا أنه على الرغم من أن معظمهم لم يكن قد مر بتجارب سابقة فى الحكم ، الا أنهم تمكنوا من المرور بتجارب ناجحة للغاية فى التنظيم والتفاوض والادارة ۰ ومن الواجب أن يقال فى الواقع فورا ، أنهم لم يقوموا بأى عمل أحمق صراحة ۰ وأخيرا فان الظهور الحتمى لحزب جديد الى اليسار من الاشتراكيين ، وعلاقة هذا الحزب بموسكو ، كانا من الخطورة على النحو الذى حاول خصومهم تصويره ۰

ولكن على الرغم من كل هذا ، كان وضعهم فى منتهى الدقة والغرابة فى كل مكان ، بل كان أكثر مما يستطيع أن يتحمله أى مؤمن صادق ، وذلك لان جميع هذه المزايا الاسلوبية كانت تخفى صعوبة أساسية لم يكونوا قادرين على ازاحتها من الطريق · ولقد أدت الحرب وما أحدثتها من اضطراب الى المجىء بالاشتراكيين الى الحكم ، ولكن وراء هــذا الثوب القديم الذى نسميه بالجهاز الاجتماعى ، بل وراء العملية الاقتصادية كلها ، ظل الوضع على النحو الذى كان عليه وتحتم على الاشتراكيين بعبارة أخرى أن يحكموا فى عالم رأسمالى الى حد كبير ·

وكان ماركس قد تصور الوصول الى السلطان السياسى كشرط أول للتحول الاشـــتراكى ورأى وجوب المبادرة اليه فورا · وقد عنى هذا على أى حال ، كما توحى مناقشات ماركس فى كل مؤلفاته ، ان الفرصة لهذا الوصول الى الحكم ، ستتحقق عندما تستنفد الرأسمالية سيرها ، أو على حد تعبيرنا نحن ، عندما تكون الامور والنفوس قد باتت ناضجة مهيأة · وكان الانهيار الذى تصوره ، انهيـــارا فى الآلة الاقتصادية للرأسمالية فى داخلها ولاسباب داخلية (١) · أما الانهيـار السياسى للعـــالم البورجوازى فليس أكثر من نتيجة عارضة للانهيـــار الاقتصادى · أما الآن فقد حدث هذا أو ما يشابهه ، وأتيحت الفرصة السياسية فى حين لم تكن العملية الاقتصادية قد وصلت مرحلة التهيؤ والنضوج · ولقد سارع البناء العلوى الى الانهيار بسرعة قبل انهيـــار الدعائم التى تقيمه ، وهكذا كان الوضع لاماركسيا بالمرة .

وفى وسع المرء أن يتصور الطريقة التى كانت ستسير فيها الامور لو أن الاحزاب الاشـــتراكية ـ وقد أدركت حقائق الاوضاع ـ رفضت أن تكون حصان طرواده للحكم ، وظلت فى موقف المعـــارضة وسمحت للبورجوازية بأن تعالج الحطام الذى خلفته الحرب ومعاهدات الصلح · من المحتمل أن يكون هذا الوضع خيرا لها وللاشتراكية والعـالم كله · من يدرى ؟ ولكن لم يكن ثمة مجال للاختيار بالنسبة الى أولئك الرجال، الذين تعلموا فى ذلك الوقت ربط مصـــيرهم ببلادهم ، وحمـــل وجهة النظر المتعلقة بالمسئولية · وهكذا نراهم يواجهون بعزم مشكلة جوهرية كانت تعتبر من اعقد المشـاكل .

---

(١) يفسر هذا مدى العطف الذى لاقته فى الولايات المتحدة بعض النظريات التى استهدفت أن تظهر أن الرأسمالية ، أخذت تنهار فى الواقع بفعل العوامل الداخلية . (المعرب)

ولقد كان هناك نظام اجتماعي واقتصادى ،لا يمكن ان يعمل الا على أسس رأسمالية . وكان فى وسع الاشتراكيين ان يسيطروا عليه وأن يتولوا تنظيمه لمصلحة العمل وأن يضغطوا عليه الى الحد الذى يضعف من كفايته ، ولكنهم كانوا اعجز من ان يفعلوا شيئا يكون اشتراكيا على وجه التحديد . ولو كان لهم ان يسيروه ، ، فقد تحتم عليهم أن يسيروا به طبقا لمنطقه . وهكذا وجدوا أنفسهم مضطرين لسوس الرأسمالية . وهذا ما فعلوه حقا . وقاموا ببعض أمور لالباس اجراءاتهم ثوبا اشتراكيا من التعبير ليس الا ، واستخدموا نظاراتهم المكبرة استعمالا ناجحا ، لاظهار الفرق بين سياستهم وبين الحل البورجوازى البديل لكل حالة من الحالات . وهكذا تحتم عليهم من ناحية الجوهر الاساسى ، أن يفعلوا ما كان سيفعله المحافظون أو الليبراليون لو وجدوا فى نفس الظروف والاوضاع . وعلى الرغم من أنه كان السبيل الممكن الوحيد أمام الأحزاب ، الاشتراكية فانه كان سبيلا محفوفا بالمخاطر والمجازفات (١) .

ولم يكن الخطر كامنا فى ان هذا السبيل ميئوس منه ، أو عاجز من وجهة النظر الاشتراكية عن الدفاع عن نفسه كلية . ومن المحتمل أن يكون الاشتراكيون فى أوربا قد أملوا فى مستهل عشرينات القرن الحالى ، فى ان يتمكنوا بشىء من الحظ والحرص من تثبيت اقدامهم فى مراكز السلطان السياسى أو على مقربة منها ، بحيث يستطيعون دفع أى خطر من اخطار « الارتكاس » وان يدعموا مركز الطلائع العمالية الى الوقت الذى يصبح بالامكان فيه تحويل المجتمع اشتراكيا ، دون الحاجة الى العنف وأن يشرفوا على عملية موت المجتمع البورجوازى ، مطمئنين الى ان عملية الموت تسير سيرا طبيعيا ، والى ان الضحية لن يتاح لها ان تبعث ثانية . وكان فى الامكان تحقق هذا الامل ، لولا وجود بعض العوامل الاخرى ، التى تداخلت مع الصورة الاشتراكية أو العمالية للمجتمع .

وكان فى الامكان ان يرتكز الدفاع عن وجهة نظر العقيدة على الافتراض الذى سبق لى ان اوردته ، وهو ان الوضع كان جديدا وطارئا ، وان ماركس لم يكن قد تصوره . فلم يرد فى مخطط ماركس

---

(١) لا اهدف هنا الى البحث كاحتمال آخر . فى محاولة لاعادة البناء على الطريقة الروسية . اذ يبدو لى من الواضح كل الوضوح أن مثل هذه المحاولة كان لابد وأن تنتهى الى الفوضى والثورة المضادة .

(المؤلف)

بالفعل ، ان تتجه الضحية البورجوازية الى الاشتراكيين طالبة الحمى والامان . وقد يقال انه من وجهة نظر الظروف يعتبر «سوس الرأسمالية» خطـــوة كبيرة الى الامام ، ولم تكن القضية ، قضية سوس الرأسمالية لمصلحة الرأسمالية بل قضية القيام بعمل صادق فى ميدان الاصلاح الاجتماعى ، وبناء دولة تستند قبل كل شيء الى مصلحة العمال . وكان هذا هو الطريق الوحيد المفتوح ، اذا آثرت الاحزاب الاشـــتراكية اتباع السبيل الديمقراطى وذلك بسبب فرض اللانضوج واقعة على الوضع ، نتيجة تعذر الحصول على أغلبيات تقر اتباع البديل الاشتراكى . وليس من الغريب والحالة هذه ان تكون الاحزاب الاشتراكية التى قررت تحمل مسئولية الحكم فى مثل هذه الاوضاع ، قد أعلنت بوضوح ولاءها للديموقراطية .

وهكذا تمكن الابتذال السياسى المتشهى للحكم من أيجاد ارفع المبررات لاستماتته على أسس عقــائدية تستهدف مصـــلحة الطلائع العمالية . ولن يجد القارىء صعوبة فى تصور ما احدثته مثل هذه التبريرات من أثر على الناقدين المتطرفين . ولكن لما كانت الاحـــداث اللاحقة قد اقنعت الكثيرين من الناس بالتحدث عن فشل تلك السياسة وعلمت قادة ذلك العهد ، ما كان من الواجب عليهم فعله . فاننى أود ان أؤكد هنـــا المقولات المنطقية لوجهـــات نظرهم ، والطبيعة الالزامية للوضع الذى نحتم عليهم أن يعملوا ضمن اطاره . أما اذا كان عملهم قد منى بالفشل . فان علينا أن نجد أسبابه فى أماكن أخرى غير البلادة أو الخيانة . وأرى لزاما علينا اذا أردنا اقناع أنفسنا بهـــذا أن ننظر الى الحالتين الانجليزية والالمانية .

ثانيا : وما كادت ضوضـــاء العواطف القومية التى رافقت نهاية الحرب تخفت حتى كان وضع ثورى أصيل قد نما فى انجلترا ، حيث أخذت أمزجة الجماهير تفرض نفسها عن طريق الاضرابات السياسية . وقد دفعت هذه الاحداث الاشتراكيين الذين يقدرون المسئولية والعمال الواعين الى التعاون معا ، اذ انتابتهم الخشية من أن تتعرض البـــلاد الى خطر الرجعية الصحيحة ، وراحوا يتقبلون قيادة مشتركة واحدة ، من ناحية المناورات البرلمانية على الاقل . ونالت مصالح العمال حصة الاسد من الفصل المشترك ونمت ضمن اطار هذه المصالح بيروقراطية نمت الى بعض النقابات الكبرى مما أدى الى نمو معارضة تضم المثقفين النـــاقمين على الفور . وقد اعترض المثقفون هؤلاء على الطبيعة العمالية

للحلف ، واعلنوا عن عجزهم عن تصور أية اشتراكية فى هذه الطبيعة . ولا ريب فى أن الانتهازية العقائدية للعمال تضفى بعض المعنى على هذا الرأى ، ولكننا اذا أكدنا حقائق الوضع ، لاشعاراته ، أمكننا أن نعقد مقارنة بين القوى العمالية السياسية التى ارتضت زعامة مكدونالد وبين الحزب الاشتراكي الديموقراطى فى ألمانيا وأن نجد شيئا من الشبه بينهما .

ولقد خرج الحزب بنجاح من هذا الوضع الثورى وواصل تحسين مواقفه الى أن وصل مكدونالد الى الحكم فى عام ١٩٢٤ . ولقد اظهر هو ورجاله فى الحكم من الكفاية ما دعا حتى المتذمرين من المثقفين الى الاذعان مؤقتا . ولقد كانت حكومته قادرة فى قضايا السياسيتين الخارجية والاستعمارية على وضع خط خاص بها ، ولاسيما بالنسبة الى روسيا . أما فى الشئون الداخلية فكان ايجاد مثل هذا الخط الخاص أكثر صعوبة ومشقة ، وذلك لان الراديكالية المالية كانت ولا تزال ، تنفذ على قدر الامكان بالنسبة الى الظروف على أيدى حكومات محافظة تعتمد على شطر كبير من أصوات العمال الانتخابية ولكن فى الوقت الذى لم تستطع فيه حكومة العمال ان تمضى فى التشريع الى أبعد من التفاصيل النسبية ، الا انها أثبتت قدرتها على سوس قضايا البلاد وشئونها وكانت الاعمال التى حققها سنودن Snowden فى منصبه كوزير للمالية ، كافية لان تظهر للبلاد وللعالم كله أن العمال صالحون للحكم . ولا ريب فى ان هذه الكفاية فى حد ذاتها كانت خدمة لقضية الاشتراكية (١) .

وليس ثمة شك فى أن هذا النجاح يعزى وان اى نجاح آخر فى مجال ثان كان متعذرا بل ومستحيلا ، الى الحقيقة الواقعة ، وهى ان حكومة العمال لم تكن صاحبة الاغلبية المطلقة . وكانت ملزمة بالاعتماد على تعاون الاحرار الذين تشترك معهم فى كثير من الامور وفى مقدمتها وجهات النظر فى حرية التجارة ، وكذلك الى حد كبير على تسامح المحافظين . وهكذا وجد العمال انفسهم فى نفس الوضع الذى وجد المحافظون انفسهم فيه اثناء فترات حكمهم القصيرة فى خمسينات

---

(١) يضاف الى هذا ان هذا الموقف من وجهة نظر الاساليب الحزبية ، عقد الامور على المحافظين بشكل يفوق تعقيدها بالنسبة اليهم لو ترك الامر الى الراديكالية الحرونة ليس الا .

(المؤلف)

القرن الماضي وستيناته . ولم يكن في وسعهم ان يتبنوا موقفا مسئولا ، حتى ولو كان لديهم الاغلبية · ولكنهم لم يكونوا في الواقع أصحـــاب هذه الاغلبية ، ولا ريب في ان هذه الحقيقة كانت كافية لان تظهر لاية محكمة ماركسيه تجلس في مقعد القضاء ، ان الوقت لم يكن قد حان بعد لاتخاذ موقف اقوى ، في جميع الحالات ، بالنسبة الى مخطط يضع الخطط للمتطلبات الديمقراطية ·

لكن القاعده العمالية لم تقدر هذا الوضع تمـام التقدير · ولم تستطع الجماهير أن تدرك ما هي مدينة به لحزب العمال · لا بالنسـبة الى ما حققه الحزب نفسه ، بل والى ما حققه أيضا منافسه في الحصول على اصوات العمال وهو حزب المحافظين . وكل ما احست به هذه الجماهير هو انها افتقدت وجود اقتراحات رائعة لاعادة البناء ، وتنفيذ الوعود المتطوعة بتحقيق المنافع الفورية · ولم تعرف مدى ظلمها عنـدما راحت تتساءل ·· ترى لم لا يفعل الاشتراكيون شيئا بعد أن وصلوا الى الحكم؟ أما المثقفون الذين لم يعجبهم بالطبع أن يروا أنفسهم على الهامش، فقد اغتنموا الفرصة التى اتاحها لهم هذا الموقف المزاجي عند الجماهير ، وراحوا يهاجمون هيمنة العماليين على الاشتراكيين الاصليين ، ويحيلون التظلمات السائرة الى اخطاء مرعبة ينسبونها الى اهمال البيروقراطيين النقابيين الطغاة · وأخذ حزب العمال المستقل يزداد قلقا تحت تأثيرهم في السنوات اللاحقة من المعارضة ولا سيما عندما برهن مكدونالد على مناعته تجاه حججهم ومطالبتهم ببرنامج أكثر راديكاليـة (١) · وهكذا بدا النجاح فشلا بالنسـبة الى الكثيرين ، وظهرت المسـئولية بمظهر الجبن ·

وكان هذا امرا مقضيا على اى حال . ولا ريب في أن تاريخ حكومة مكدونالد الثانية ، يلقى ضوءا افضل على المتاعب والاخطار الكامنة في السياسة التى تتبعها الاحزاب الاشتراكية في تقبل الحكم في أوضاع

---

(١) تناول ذلك البرنامج بوجه خاص تأميم المصـارف وبعض الصناعات المهمة للغاية ، وبذلك كان مخالفا للخطوط الاشتراكية المستقيمة ، ولكن هذا البرنامج وصـف في ذلك الحين بأنه أصيل في خطوطه في حين اطلقت لفظة «الاصلاحية» على مناهج مكدونالد وهو تعبير ينطبق أيضا طبقا للمألوف التقليدى على برنامج حزب العمال المستقل .

(المؤلف)

اللانضوج (١) • ولقد ألف المؤرخون انصاف ما تميز به السير روبرت بيـــل Sir Robert Peel من فراهة ســـياسية (٢) • وانى لواثق من انهم سينصفون فى المستقبل فراهة مكدونالد السياسية ايضا فلقد شاء له سوء طالعه أن يصل الى الحكم عند استهلال الازمة الاقتصـــادية العالمية الخانقة ، وهى الازمة التى كانت السبب المباشر فى انهيـــار الجهاز الدولى لعصبة الامم •

وقد يخيل الى صغار الناس شأنا ، كما خيل اليهم بالفعـــل ، أن الفرصة قد لاحت لاعادة البنـــاء بشكل جوهرى وأســـاسى • ولا ريب فى ان هذه الفرصة كانت ستشطر البلاد الى شطرين • وليس ثمة من شك فى النتيجة التى كانت ستتحقق من هذا الانشطار • وبدلا من اعادة البنـــاء هذه ، اتبعت ســـياسة من التمدد النقدى مرتبطة مع

---

(١) قد يشعر القراء بحاجتهم الى تعليق على الاضراب العام الذى وقع في عام ١٩٢٦ . فعلى الرغم من أن مصلحة الحزبين المتصارعين اقتضت التقليـــل من أهميته الرمزية ، وعلى الرغم من أن النظريات الرسمية المتعلقة به قد صيغت على هذا الاساس ، الا ان الاضراب كان أكثر من مجرد سلسلة من الاخطاء الاسلوبية التى ارتكبت في وضـــع اضطر فيه المؤتمر العام للنقابات الى « البلف » واضطرت فيه حكومة المحافظين الى بديد أثر « البلف » . وقد لانحتاج الى أكثر من التساؤل عما كانت ستئول اليـــه نتائج نجاح الاضراب . بالنسبة الى سلطة الحكومة والى الديموقراطية لندرك أن الاضراب كان حادثا تاريخيا من الطراز الاول في أهميته . ولو أقام ذلك الســـلاح الدليل على فاعليته ، لغدت النقابات السيد المطلق في انجلترا ولما بات في امكان أى سلطان سياسي أو قضائى أو اقتصادى البقاء الى جانب سلطان النـقـــابات الا على أساس من الذلة والهوان . ولم يكن في وسعها أن تظل في هـــذا المركز على ما كانت عليه ، اذ أن قادتها كانوا سيجدون أنفسهم مرغمين على استخدام السلطان المطلق الذى ألقى على عواتقهم.

ولا نحتاج بالنسبة الى موضوعنا الى ملاحظة أكثر من نقطتين ، أولاهما تتعلق بالوضع الذى سبق لنا شرحه ، ولا سيما وضع السخط الذى انتشر في القاعدة والذى غذته بشيء من الاصرار بعض العنـــاصر اللامسئولة . وكان ســـببا ضخما من أســـباب الاضراب . أما النقطة الثانية فهى أن الاضراب لم يضعف من سلطان الحزب كما كان منتظرا أن يفعل . فلقد خلقت الهزيمة على النقيض من ذلك تطرفا عند الجماهير كان من الاسباب التى أدت الى نجاح الحزب في انتخابات عام ١٩٢٩ .

(٢) يمثل الشبه بين الرجلين من بعض المظاهر في الاوضاع السياسية والاقتصادية التى واجهت كلا منهما ، وان كان بيل أسعد حظا من زميله اذ جاء الى الحكم بعد انتهاء أزمة ١٨٣٦ – ١٨٣٩ ، والمتعلقة ببعض التفصيلات السياسية . ولقد وقع انشـــقاق في الحزب في كلتا الحالتين ، وغامر الرجلان بمركزيهما ، وتعرضا الى نعتهما بالخيانة .
(المؤلف)

اصلاحات اجتماعية أقل من ان تكون اســاسية ، اذ لم تعد حدود اجراءات التأميم الفردى مثلا وبعض تشريعات الضـمان الاجتمـاعى الاضافية ، واتباع سياسات تجارية فى حقل العلاقات التجارية . ولكن كان لابد أن يؤدى جزء من هذا البرنامج الى تضخيم الازمة ، كما كان ما تبقى منه ، وهو التخلى عن قاعدة معادلة الجنيه بالذهب ، وسياسة المقايضة التجـــارية قد عنى خروجا متطرفا على العرف القومى ، وعلى عرف حزب العمال نفسه ، مما يعجز الاشتراكيون عن تنفيذه ، لا عن النجاح فيه ، ولذا كان لابد للمضى فيه بصورة مأمونة ومنتجة من الحصول على الرضى العام ، الذى يتطلب قيام ائتلاف قومى فى الحكم.

ولما كان قيام الائتلاف متعذرا ، فقد بادر مكدونالد وصحبه الى اداء مهمتهم فى ادارة النظام على النحو الذى وجدوه فيه . وكان هذا العمل بالنسبة الى مثل هذه الاوضاع من أصعب المهام التى كان لابد وأن يواجهوها • وراحوا يشقون طريقهم ببطء واستمرار ويقاتلون فى سبيل كل شبر من الارض • فى حين كان كل انسان نضج مطالبا بعمل « شىء » فورا ، وفى حين كان المفتقرون الى الاحساس بالمسئولية ، من جميع الاشكال ، يملأون المنابر ضجيجا ، وكانت الجماهير تتذمر وتتأفف ، ورجال الاعمـــال يحسون باليأس والقنوط ، والمثقفون يضجون • وقد حافظوا فى الشئون الداخلية على النظـام المــالى ، ودعموا الجنيه ، وامتنعوا عن الاسراع فى تبـــديل الجهـــاز التشريعى • أما فى الشئون الخارجية فقد جاهدوا بنشاط كبير ، وبنجاح ضــخم فى حمل نظـــام جنيف (عصبة الامم) على العمل وفى تخفيف الاخطار والتوترات، وعندما أزف الوقت المناسب ، وكانت المصلحة القومية مبررة لمخـــاطرة الحزب بنفسه ، أقدم الحزب على المغـــامرة وساعد على خلق الحكومة القومية واخراجها الى حيز الوجود .

ولعل من المحزن حقا انه كلما كانت السياسة المتبعة أكثر حكمة عند الناقدين المثقفين فى بعض الحالات الهامة ، كلما كانت هذه السياسة أقل تقبلا عند الجماهير أما الناقد المتطرف الذى عجز عن ايجاد العلاقة بين تلك السياسة وبين النعومة النسبية للأزمة فى انجلترا ، وكذلك بينها وبين السير المضطرد لفترة النقاهة اللاحقة منها ، فانه لم ير فى هـذه السياسة أكثر من مجرد ضعف وعجز ، وتمسك ضيق الأفق بالتقاليد ، هذا اذا لم يرفيها تخليا خائنا عن القضية الاشتراكية • وهكذا ظهر هذا العمل الذى يعتبر من احسن ماتم اداؤه فى تــاريخ السياســات

الديموقراطية ، ومن أروع الامثلة على الشعور بالمسئولية عند تقرير الامور من زاوية ادراكية صحيحة ، للاوضاع الاجتماعية والاقتصادية ، بمظهر « الخزى والزراية » فى عين الناقد ، فلقد اعتبر مكدونالد مجرد فارس غير مجيد ، هبط بجواده على ركبتيه لكن الفريضة التى استهوته أكثر من غيرها ، هى ان حكومة مكدونالد قد أذعنت للهمسات الشيطانية أو ما هو اسوأ من الشيطانية يهمس بها أرباب المصارف والمتمولون الانجليز ، أو لضغط مؤيديهم الامريكيين ٠

ولعل من سوء الحظ ان مثل هذا السخف يعتبر عاملا ذا أهمية واقعية ، ويجب أن يؤخذ حسابه فى أية محاولة للتشخيص ٠ فمن الممكن أن يؤثر هذا العامل تأثيرا خطيرا على طاقة الاحزاب الاشتراكية على خدمة قضية الحضارة ابان العهد الانتقالى الذى نعيش فيه ٠ ولكن اذا تجاهلنا العنصر هذا ، وتجاهلنا معه البدهية القائلة بأن أى حزب يضحى فى سبيل المصلحة القومية لابد وأن يتأثر بتضحيته فى المدى القصير ، فاننا ان نجد آية صعوبة فى أن ندرك انه على المدى البعيد لابد وان يثبت بأن النفوذ العمالى قد تقوى بفترة حكم مكدونالد الثانية ٠ ولا ريب فى ان المقارنة بوزارة السير روبرت بيل الثانية ، تخدم موضوعنا وتشرح هذه الحقيقة . فلقد تصدعت أغلبية بيل المحافظة وانشطرت حول قضية الغاء قوانين القمح ، وسرعان ما أصاب التفسخ والانحلال جناح بيل ، على الرغم من انه كان اكثر اهمية واعز اهمية ونفرا من الأنصار الذين وقفوا الى جانب مكدونالد من ناحية شخصية ٠ وهكذا لحق الضعف بحزب المحافظين بعد ذلك التصدع ، وبات عاجزا عن الوصول الى السلطان المطلق ، على الرغم من بلوغه الحكم ثلاث مرات الى ان حقق درزائيلى انتصاره الكاسح فى عام ١٨٧٣ ، وتمكن منذ ذلك التاريخ وحتى انتصار السيرهنرى كامبل ــ بانرمان فى عام ١٩٠٥ ، من الاحتفاظ بالسلطان نحوا من ثلثى المدة ٠ ولعل ما هو أهم من هذا ان النبلاء الانجليز وأفراد الطبقة الارستقراطية حافظوا من الناحية السياسية على مراكزهم طيلة الوقت بصورة افضل مما كان لابد وان تكون عليه هذه المراكز ، لو لم يزل حزبهم عن نفسه وصمة الابقاء على غلاء الخبز ٠

وقد تمكن حزب العمال فى الواقع ايضا من الاسراع فى استعادة قواه وتثبيت مركزه فى البلاد فىالسنوات التى تلت الانشقاق٠ولعل من الممكن القول بأنه حتى ولو لم تقع الحرب ، وسارت الامور سيرها

العادى ، فان الاشتراكيين كانوا سيصلون الى الحكم قبل انقضاء وقت طويل ، بسلطان متزايد وفرص افضل فى النجاح ، وانه كان فى وسعهم آنذاك ، ان يقفوا موقفا اقوى من موقفهم السابق . ولكن من الممكن القول ايضا ، بأن برنامجهم فى مثل هذه الحالة ، وقدرتهم على انفاذه كانا سيختلفان كما لا نوعا عن سياسة مكدونالد ولا سيما بالنسبة الى بعض اجراءات التأميم الفردية .

*

ثالثا : يختلف سير الحزب الاشتراكى الديموقراطى الالمانى بالطبع بعد الحرب بعض الاختلاف عن سير الحزب العمالى البريطانى . ولكن عندما ارتضى الاشتراكيون الالمان الذين ظلوا فى الحزب ، مهمة الحكم ، وحزموا أمرهم على محاربة الشيوعية ، أصبحوا ملتزمين كزملائهم الانجليز « بسوس الرأسمالية » وتصريف أمورها . واذا ما قبلنا بهذه الفرضيات الاولية ، واخذنا بعين الاعتبار الحقيقة الواقعة . وهى انهم لم يحصلوا ولم يكن من المنتظر أن يحصلوا فى المستقبل القريب على أغلبية واضحة سواء فى البرلمان الاتحادى أو البرلمان البروسى أو وسط الجماهير ، فان كل شىء ينساب انسيابا منطقيا تفسره الاحداث ، فلقد بلغ عدد السكان فى عام ١٩٢٥ نحوا من اثنين وستين مليونا . وكان عدد العمال وأسرهم لا يزيد على الثمانية والعشرين مليونا من الناس ، وكانت أصوات جزء منهم تعطى للاحزاب الاخرى . وكان عدد المستقلين لا يقل عن ذلك كثيرا اذ يبلغ أربعة وعشرين مليونا ، معظمهم يقف موقف العداء من التفكير الاشتراكى . واذا ما تجاهلنا الطبقة العليا التى لا يزيد تعدادها على المليون ، وحصرنا بحثنا فى الجماعات التى لها أهميتها عند الاقتراع كالفلاحين وأرباب الحرب وبائعى المفرق ، يتبين لنا أن أصواتها لم تكن كبيرة فى تلك الآونة ، ولم يكن من السهل الحصول عليها فى المستقبل القريب . وتقف بين الفئتين جماعات المستخدمين من ذوى « الياقات البيضاء » وهم يعدون مع عائلاتهم نحوا من عشرة ملايين. وهكذا أدرك الاشتراكيون الديموقراطيون أن هذه الفئة تملك القوة على الترجيح ، ولذا فقد حاولوا اجتذابها والسيطرة عليها بمختلف السبل. ولكن على الرغم مما حققوه من نجاح بارز فى هذا السبيل فقد قدم هؤلاء المستخدمون الدليل على أنهم يؤلفون حاجزا أكثر خطورة مما قدرته النظرية الماركسية للطبقات الاجتماعية (١) .

---

(١) عندما يواجه الاشتراكيون هذه الحقيقة يعزون أنفسهم عادة بالقول بأن المستخدمين من غير الاشتراكيين ليسوا أكثر من قطيع ضال من الاغنام ، لم يعثر بعد ــ

وهكذا حتى لو فرضنا جـدلا ان الشـيوعيين قد أصبحوا حلفاء للاشتراكيين الديموقراطيين بدلا من ان يكونوا اشد اعدائهم ، خصومة، فان الحزب كان لابد وأن يظل ممثلا للأقلية • وقد يكون من الصـحيح القول بان غالبية غير الاشتراكيين لم تكن معادية عداء فعالا للحزب فى جميـع قطاعاتها ، اذ أن الليبراليين اليساريين الذين يضمهم حـزب الشـعب الديموقراطى ـ وهى أقوى نوعية منهم وكمـا ـ كانوا على استعداد دائم للتعاون الى حد ما مع الاشـتراكيين • وقد يـكون من الصحيح أيضا أن هذه الاغلبيـة كانت مجزأة الى عدة جماعات ، ولم تكن قادرة ابدا على العمل بشكل ينطوى على الاتحاد . وكان أعضاؤها ومؤيدوها يفتقرون الى ما يتمتع به الاشتراكيون الديموقراطيون أنفسهم من تنظيم وانضباط . ولكن العقلاء الذين لا يكونون قادرين أو راغبين فى السير فى سبل خطرة • يشعرون على أية حال دائما بوجـود رابطة واحدة تربطهم وهى رابطة الديموقراطية ، وهى توحى لهم بالائتلاف •

وكان حزب الكاثوليك الذى يمثل الوسط ، هو الحزب الوحيد المؤهل للقيام بدور الحليف ، فلقد كان الحزب قويا . وبدأ قبل وصول هتلر الى الحكم أن ليس ثمـة ما يستطيع أن يؤثر على ولاء أنصـاره أو يضعفه . وكان تنظيم الحزب رائعا وممتازا . واذا ما ضمنوا ان تكون مصالح الكنيسة فى أمن وسلام فلقد كانوا على استعداد للمضى فى طريق الاصلاح الاجتماعى من الطراز العملى الفورى ، الى الحد الذى يمضى اليه الاشتراكيون بل وحتى الى ما هو ابعد منه . ولما كانوا لا يحسون بأية حماسة معينة نحو الأسر المالكة السابقة ، فقد وقفوا بوضوح وصراحة الى جانب دسـتور ويمار الجمهورى • وأخيرا وليس آخـرا ، كانوا يرحبون بكل ترتيب لاقتسام المكاسب والغنائم لان فى هـذا الاقتسام ما يضـمن لهم النفع • وهكذا بدأ التفـاهم بين الحزبين وهو تفاهم بدا فى منتهى الغرابة فى عيون المراقبين الاجانب • وراح الاشـتراكيون

= على مكانه السياسى الحقيقى ، ولكنه سيعثر عليه حتما في النهاية . أو انهم يمنعون من الانضمام الى الحزب نتيجة ما يفرضه عليهم مستخدموهم من ضغط قاس لا يرحم . أما القول الاول فلا يقنع الا الماركسيين . ولقد سبق لنا أن رأينا أن نظرية الطبقات الاجتماعية هى أضعف حلقة في السلسلة الماركسية . أما القول الثانى فخاطىء ، وتظهر الحقيقة المجردة خطأه ومهما تضمن هذا القول من صحة بالنسبة الى الاوقات الاخرى ، فان أصحاب الاعمال الالمان في عشرينات القرن كانوا اذا مااستثنينا قلة لاأهمية عددية لها . في وضع لا يسمح لهم بالتأثير على أصوات مستخدميهم الانتخابية .

ـ المؤلف ـ

يولون الكنيسة الكاثوليكية كل احترام ويعاملونها بمنتهى الكياسة . ولم يثيروا أية متاعب فى طريق عقد الاتفاق مع البابا وهو الاتفاق الذى اتاح للاكليروس امتيازات لم تكن لهم فى عهد الملوك الهراطقة من اسرة الهوهنزولرن . اما بالنسبة الى السياسات فلم تكن هناك اية خلافات كبيرة على الاطلاق بين الحزبين .

وعلى الرغم من أن هذا التحالف كان أساسيا أو جوهريا ، الا ان أى حزب كان يعلن ولاءه لدستور ويمار ، ولم يكن ليحرم من الحكم . ولقد اشترك فيه الديموقراطيون والليبراليون القوميون والوطنيون (المحافظون) ، ووصل بعضهم الى مراكز عالية . ولا يعنى الائتلاف عى نطاق شامل الا التساهل فى المبادىء على صعيد شامل أيضا ، وكانت التساهلات اللازمة بالنسبة الى الاجراءات تتخذ بسهولة ويسر . أما الجيش فقد ترك وشأنه ، يتولى ادارته الرجال الذين يختارهم ، ويحصل على كل ما يحتاج اليه ، وكانت الاعانات المالية الحكومية تدفع الى بروسيا الشرقية ، كما كانت الزراعة عامة محط العناية والرعاية . وقد لا يجد القارىء شيئا جديدا اذا ما عرف انالحكم ، كان يلجأ الى استخدام عبارة التخطيط ليجعل الاجراءات هذه ، المناقضة للاسس الاشتراكية ، مقبولة المذاق عند الطلائع العمالية التى تدفع الضرائب والاموال .

ولقد وقف الحزب الاشتراكي الديموقراطى من الجماهير الصناعية ومن برنامجه نفس الموقف الذى وقفه حزب العمال البريطانى . ولقد استهل الحزب عهده فى الحكم باقرار قانون فى عام ١٩١٩ أطلق عليه اسم قانون التأميم ، اعتبر دفعة رمزية أولى فى الطريق الاشتراكى . ولكن الاشتراكيين أنفسهم سرعان ما وضعوا هذا البرنامج على الرف ، ليطبقوا التشريعات العمالية من الطراز الذى عرفه الامريكيون تحت اسم « التوزيع الجديد » وقد أرضى هذا الاتجاه الحركة النقابية التى أخذ بيروقراطيوها يؤدون دورا متزايدا فى صياغة الجزء العملى من سياسة الحزب .

وقد خيل للمرء أن مثل هذا الاتجاه شاق على حزب يسير على العرف الماركسى الذى ظل الموضوع الذى يدرس فى مدارس الحزب . ولكنه لم يكن بالشىء الشاق على الاطلاق . واذا ما استثنينا بعض الشيوعيين المنشقين . فلقد ظل الحزب يفرض سيطرته على المثقفين الذين كان من المتوقع ان يؤلفوا المعارضة الفكرية لهذا الاتجاه . ولقد

ظل الحزب الالمانى ، على النقيض من زميله الانجليزى مستقرا فى الجهاز الادارى للرايخ وفى اجهزة المقاطعات المختلفة وبلدياتها . وكان فى وسعه ان يتيح فرص العمل فى هذه الاجهزة وفى صحافته الخاصة لهؤلاء المثقفين وبذلك تمكن من استغلال هذه المحسوبية حق الاستغلال . وكانت الطاعة من جانبهم تعنى الافضلية فى جهاز الخدمة المدنية ، وفى الجهاز الاكاديمى وفى مختلف الدوائر والمؤسسات العامة • ولا ريب فى أن هذه الوسائل كانت مجدية فى السيطرة على المتطرفين •

ولا شك فى ان القبضة القوية التى فرضها الحزب على جميع اجهزة الخدمة العامة ، لم تساعد على فرض الانضباط العام فى الحزب فحسب ، بل ساعدت أيضا فى زيادة عدد أعضائه ، وكذلك فى زيادة عدد الناخبين الذين يقترعون الى جانب الحزب • ولا ريب أيضا فى أنها زادت فى سلطات الحزب فى نواح أخرى أيضا • فلقد أحرزالاشتراكيون مثلا سلطانا مطلقا فى الدولة البروسية الحرة ، كما سيطروا على جهاز الشرطة ، وحرصوا أشد الحرص على انتقاء أعضاء الحزب ، أو الموظفين الموثوقين فيه • ليتولوا رياسات الشرطة فى المدن الكبرى•وهكذا عززوا مواقفهم الى الدرجة التى خيل لهم فيها ان مركزهم أصبح منيعا على جميع المستويات العادية لا يمكن اقتحامه • وكان فى وسع الماركسى المستقيم أيضا أن يعزى نفسه على صعيد جميع القواعد العادية للتحليل السياسى ، بالقول بأن فى وسع الماركسيين أو يركنوا الى حماية هذه الخنادق طيلة الوقت الذى تسير فيه الامور سيرها الدنيوى ، لتتحول الأقلية الى أكثرية ، وليصبحوا قادرين على رفع الستار الذى يحجب أهدافهم النهائية فى الوقت المناسب • ولعل هذا الرأى ينطبق تمام الانطباق على ماورد فى البيان الشيوعى •

وبدا الهيكل السياسى والوضع الاجتماعى العام مستقرين تمام الاستقرار دون المساس بالقوى القائمة فى جهاز توليد الحزب نفسه • يضاف الى هذا أنه مهما قيل ضد الاجراءات الفردية الكثيرة من تشريعية أو اداريه فان سياسات الحكومة الائتلافية ساعدت على زيادة الاستقرار ولم تضعف طاقته ولا ريب فى أن الكثير مما تم فى هذه الفترة يفرض احترامه الصادق علينا ولا يستحق كل اجراء اتخذ ، ايضاحا أسوأ من ذاك الذى تفرضه النقمة على كل اجراء عادى يقوم به نظام حكم يفتقر الى السلطة والاشراف • ولعل الاستثناء الوحيد لهذه القاعدة يمثل فى المجال المالى • فلقد رافق هذا التوسع فى

الانجازات السياسية والثقافية التى قام بها النظـــام الحكومى ، شيء من التمدد السريع فى الانفاق العام يضـــاف الى هذا أن التمويل تم بأساليب ، وان تضمنت الضريبة الناجحة على المبيعات ، استنزفت موارد التجميع وتكديس الاموال • وكان لابد للاجور أن تسير ســـيرا طبيعيا ومرضيا طالما أن رءوس الاموال الاجنبية تتدفق باســـتمرار • ان كانت متاعب النقد والموازنة قد بدأت في الظهور قبل عام من وقف هذا التدفق ، وعندما توقف بالفعل نشأ وضع مألوف يســـتطيع أن يحطم مركز أكثر القادة جاذبية مغناطيسية لشعبه لكن الناقدين الاشتراكيين للحزب ، ولسلوكه فيفترة تسلمه الحكم ، لا يستطيعون أن يعيبوا عليه أيانجاز• اذ انهم لو وصلوا الى الحكم ، لحققوا نفس ما حققه •

٥ ـ الحرب الاخيرة ومستقبل الاحزاب الاشتراكية :

يعتمد مدى ما ســـتتركه الحـــرب الراهنـــة من اثر على طوالع الجماعات الاشتراكية الراهنة على المدة التى ستستغرقها هذه الحرب ونتيجتها (١) . وانى بالنسبة الى غرضنا من هذا الكتاب ، لا أرى كبير جدوى فى التخيلات والتصورات ولكن علينـــا على أية حال ، أن ندرس على سبيل المثال ، حالتين من مجموعة ضخمة من الاحتمالات .

فهناك كثيرون يعتقدون أن روسيا ستخرج من هذه الحرب ، قوية المهابة والسلطان ، وأن ستالين سيخلص منها وهو المنتصر الظافر الحقيقى ولو صح هذا الافتراض ، فانه لا يعنى بحكم الضرورة والحتمية أن تقـــوم ثورة عالمية شيوعية تجتاح العـــالم أو حتى أن تصبغ أوربة القارية بالصبغة الروسية مع ابادة الطبقات العليا وتصفية الحسابات مع الجمـــاعات التروتسكية أو الاشـــتراكية اللا شيوعية • وحتى لو افترضنا أن انجلترا وأمريكا لم تعترضا تمدد الســـلطان الروسى فى هذا الاتجاه ، فأنا لا أعتقد بأن من مصلحة الاوتوقراطية الروسية نفسها أن تتجهه . لكن الشيء الثابت أن فرص تحقيق برنامج لينين بصورة كاملة تصبح أقوى وأكثر • لكن هـــذه الثورة العالمية لابد وأن تختلف عن الفكرة الماركســـية وســـتتوقف عن أن تكون بالنســـبة الى أولئـــك

---

(١) كتب هذا الفصل في شهر يوليو عام ١٩٤٢ وكانت الحرب لاتزال في أوج شدتها . (المعرب)

المستعدين لتقبلها كحل بديل ، حلما من أحلام النهار . ولا ينطبق هذا القول على أوربا وحدها .

وهكذا لابد ان يتقرر مصير الاشتراكية المستقيمة وكل ما تمثله ولابد أن يحدث هذا في القارة الاوربية لو استطاعت الدول الفاشية أن تصمد واذا افترضنا من جديد أن النصر سيكون كاملا للحلف الانجليزى - الامريكى - الروسى . أى أن النصر سيفرض الاستسلام غير المقيد ، مع احتفاظ انجلترا والولايات المتحدة بأمجادهما ومفاخرهما ، فاننا سنرى أن الاشتراكية المستقيمة الممثلة فى الحزب الاشتراكى الديموقراطى الالمانى ، أو فى أى حزب أكثر ميولا عمالية منه ، ستجد فرصتها للبقاء فى القارة الاوربية بعض الوقت وفى مختلف الظروف . وهناك سبب يدعونى الى هذا الاعتقاد ، وهو أن الناس عندما يرون أن طريق البلشفية والفاشية قد أصبح مسدودا فى وجوههم فسيستديرون الى الطريق الوحيد المتبقى وهو طريق الجمهورية الديموقراطية الاجتماعية (الاشتراكية) . ولكن هناك سببا آخر أقوى من هذا وأكثر اهمية ، وهو أن الاشتراكية العمالية ستحظى بتأييد المنتصرين . والنتيجة التى أتوقعها لمثل هذا النصر الكامل ، على ضوء ما اتصوره الآن ، هو أن تشترك انجلترا وأمريكا فى ادارة شئون العالم، وأن يقوم حكم انجليزى أمريكى ، يصح أن نطلق عليه على ضوء الآراء التى نرى تولدها اليوم اسم « الاستعمارية الشرائعية » أو « السننية ». لكن القوة العسكرية وحدها ، هى القادرة على السيطرة على عالم من هذا الطراز لا يكون فيه لمصالح البلاد الاخرى ومطامحها أى اعتبار الا بقدر ما تحظى به من تفهم وقبول من جانب انجلترا والولايات المتحدة ، اذ أنهما ستجدان نفسيهما ملزمتين دائما بالوقوف على قدم الاهبة لاستخدام هذه القوة العسكرية . وقد لا تكون ثمة ضرورة لان أوضح أن هذا الموقف يعنى بالنسبة الى الاوضاع السياسية والاقتصادية الراهنة ، قيام نظام اجتماعى فى هذين البلدين ، تصح تسميته « بالاشتراكية العسكرية » . ولكن من الواضح أيضا أن مهمة السيطرة على العالم ، والاشراف عليه بوليسيا ستذلل وتسهل من الناحية الاخرى ، اما بخلق دويلات صغيرة وفعالة فى أوربا أو باعادة خلقها من ناحية ، أو باقامة حكومات من الطراز العمالى أو الديموقراطى الاجتماعى فيها من الناحية الاخرى ، ولا ريب فى أن حكم الاحزاب الديموقراطية الاجتماعية (الاشتراكية) فى ألمانيا وايطاليا سيؤلف المادة

السياسية الخام الوحيدة لاقامة حكومات تقبل بهـذا النظام العالمى ، الى مدة أطول من فترة الاذلال والركوع وتتعاون مع ممثلى سـلطات الحماية العالمية ، دون أية تحفظات عقلية . ومهما تكن قيمة الإشتراكية الليبرالية ، فان هذه هى فرصتها الوحيدة .

لكن كل هذه القضايا تعتبر ذات أهمية ثانوية بالنسبة الى موضوع هذا الكتاب . فمهما كان مصير كل جماعة من الجماعات الاشتراكية ، فليس ثمة من شك اطلاقا ، فى أن الحرب اللاهبة الراهنة ، ستعنى فى كل مكان ، ومهما كانت نتيجتها ، خطوة عظيمة أخرى فى طريق اقامة النظام الاشتراكى . ولا ريب فى أن الرجوع الى بحثنا فى آثار الحرب الكونية الاولى على التركيب الاجتماعى لاوربا كفيل بأن يقيم الدليل على صحة هذا التشخيص . على أية حال أرى أن الولايات المتحدة نفسها ستخطو أيضا ، هذه المرة ، فى عين الطريق الذى حددت .

لكن تلك التجربة الماضية تعتبر مهما كانت قيمتهـا كمرشـد ودليل غير كافية على الاطلاق . فلقـد انقضى زهاء ربع قرن . ومثل هذه المدة ليست بالشىء التافه بالنسبة الى القوى العالمية التى تعمل من أجل الاشتراكية على صعيد ما أوضحته فى القسم الثانى من هذا الكتاب. وسنواجه مهما كانت الظروف ، فى نهاية هذه الحرب أوضاعا اقتصادية وأجواء اجتماعية وتوزيعا فى السلطان السياسى ، تختلف كل الاختلاف عما واجهناه فى عام ١٩١٨ . لكن الكثير مما حدث فى هذه السنوات الخمس والعشرين ، يختلف كل الاختلاف عن توقعات الاتجاهات الدنيوية وحدها . فلقد وقعت أمور شتى كان بينها تلك الازمة الاقتصادية الكبرى التى خلقت وضـعا فى منتهى الدقة وهزت قواعد البنيـانات الاجتماعية فى كل مكان . وفى مقدمتها هذه البلاد وكانت السياسات التى اتبعت فى معالجة تلك الأزمة أكبر اثرا فى تعريض تلك البنيانات للخطر . ومن الواجب أن نعزو هذا الى حد كبير الى الصور التشكيلية السياسية التى برزت بصورة عارضة الى حد ما . أما النتـائج ففى منتهى الوضوح ، فلقد ظهرت بيروقراطيات ضخمة بصورة خاصـة أصبحت من القوة الآن ، بحيث تستطيع الحفاظ على مواقعها وتنفيذ سياسات تتعلق بأسس اعادة البناء .

ولن يكون فى الامكان فى أى بلاد فى العالم تخفيض ضرائب الحرب على الاعمال وعلى طبقة رجال الاعمال ، بنسبة تعادل التخفيض الذى وقع بعد عام ١٩١٩ . ونكفى هذه الحقيقة وحدها لشل محركات الرأسمالية

شلا نهائيا ، ولايجاد حجة أخرى لتولى ادارة الحكم ، وسيؤدى التضخم حتى وان لم يرتفع عن الحد القائم الآن فى هذه البلاد مثلا ، والحتمى الوجـــود نتيجة التركيب السـياسى الراهن ، الى القيام بما تبقى من المهمة ، اما مباشرة أو عن طريق خلق التطرف عند حاملى المســتندات وبوليصات التأمين الذين انتزعت منهم ســنداتهم بصـورة لا مباشرة • ولن يبطل استعمال الرقابات التى فرضتها ظروف الحرب الى الحد الذى خبرناه فى السنوات التى تلت الحرب العالمية السابقة . ولابد من أن تستخدم هذه الرقابات لاغراض أخرى • وها نحن نرى الخطوات تتخذ منذ الآن فى هذه البلاد لتهيئة الرأى العام لتقبل ادارة الحكومة لاجراءات ما بعـــد الحرب ، وصرف النظر عن الحـــلول البورجوازية البديلة . وأخيرا ليس ثمة ما يدعو الى الاعتقاد بأن الحكومات ستخفف من القبضة التى حصــلت عليها ، على أســواق الرأســماليين وعمليــات الاستثمار ، وقد لا يعنى هـــذا الاستسلام الى الاشـــتراكية أو التسليم بها . ولكن فى وسع الاشتراكية ، فى مثل هذه الاوضاع التى تفرض نفســـها كالحل العملى الوحيـــد لانهـــاء الجمود ، ووقف الاحتكاكات المستمرة .

وقد تختلف التفاصيل والتعابير فى بلاد عنها فى بلاد أخرى بالطبع، وكذلك تختلف الاساليب السياسية والنتــائج الاقتصــادية . ومن السهل على المرء نسبيا أن يتوقع ما سيحدث فى انجلترا من تطورات • فلقد استجاب رجال الاعمــال لنداء حالة الطوارىء واشتركوا فى حكومة تشرشل ، ولكنهم كانوا كما سبق لى أن قلت ، قد قطعوا شوطا بعيدا فى الطريق الى الحكم والسلطان حتى دون أن تكون هناك حالة طوارىء. ولهذا فمن الطبيعى أن يكون هؤلاء فى وضع صالح لادارة أعمال البنـــاء بعد الحرب وحدهم او ضمن حكومة ائتلاف يسيطرون هم عليها ، وهذا هو الاسلوب المثالى والاكثر فاعلية • وسيحقق اقتصـــاد الحرب بعض أهدافه الفورية . وســتكون مهمتهم الى حد ما الحفــاظ على ما وصلوا اليه . وسيكون من السهل توقع تقدم آخر فى الطريق نحو الهدف الاشتراكى ، وذلك فى الاوضاع التى لم يعد فيها مجال أمام الرأسماليين للنضال فى سبيل مصالحهم . وقد يكون فى الامكان التصريح بهذه الاهداف وتنفيذ التاميم برصانة وبطريقة منظمة ومقبولة الى حد كبير • أما التشخيص بالنسبة الى هـــذه البــلاد ــ أى أمريكا ــ فأكثر

صعوبة نتيجة أسباب عدة أهمها ضعف الحزب الاشتراكى الرسمى فيها . ولكن النتائج النهائية قد لا تكون مختلفة ، وان اختلفت الشعارات والتكاليف على صعيد قيم الرخاء والقيم الحضارية .

واعود فأكرر القول بأن الاشتراكية على النحو الذى حددته فى هذا الكتاب هى التى ستسود . ولا يمكن لاى شىء آخر أن يسود ، ولكن ليس ثمة ما يبرر الاعتقاد بأن هذه الاشتراكية تعنى ظهور الطراز الحضارى الذى يحلم به الاشتراكيون التقليديون . وقد تعرض بعض الملامح الفاشية ولكن هذا يكون استجابة غريبة لابتهال ماركس ، ولكن التاريخ عودنا أحيانا اقحام نفسه فى نكات تختلف قيمتها باختلاف اذواق الناس وأمزجتهم .

— ٢٨ —

نتائج الحرب العالمية الثانية

فى وسعى الآن (فى يوليو عام ١٩٤٦) أن أضيف بعض الشىء الى ما سبق لى قوله فى الفصل السابق عن آثار الحرب على البنيان الاجتماعى لعصرنا ، وعلى مركز الجماعات الاشتراكية المستقيمة (غير الشيوعية) وآمالها • فلقد كان من الواضح فى يوليو عام ١٩٤٢ أنه مهما كان مصير الجماعات الاشتراكية المعنية ، فستكون هنــــاك خطوة عظيمة فى طريق تحقيق النظام الاشتراكى • وأن الولايات المتحدة نفسها ستخطو هـــذه الخطوة أيضا • وكان من الواضح أيضا أن طوالع الجماعات الاشتراكية القائمة وحظوظها ستعتمد على مدى الحرب ونتيجتها وقد سبق لى أن قلت أيضا ، انه فى حالة الانتصــــار الكامل الذى ينطوى على الاستســـلام اللامشروط للعدو ، والفوز المطلق للحلف الانجليزى ـ الامريكى ـ الروسى، فان نتائج الاشتراكية المستقيمة ستختلف فى حالة خروج ستالين الظافر الحقيقى من الحرب ، عنها فى حالة احتفاظ انجلترا والولايات المتحدة بأمجاد النصر ومفاخره • وقلت انه فى حالة وقوع الاحتمال الاخير ، فستكون الفرصة متاحة للاشتراكية المستقيمة ، التى يتبناها الحــزب الديموقراطى الاجتماعى الالمانى ، أو حزب العمال فى انجلترا ، لتقوية مركزها فى القارة الاوربية •

ولقد خرج ستالين من الحرب وهو السيد المطلق فى أوربا الشرقية كلها • وتجاهد انجلترا والولايات المتحدة ماوسعهما من جهد للحفاظ على بعض النفوذ فى الاوربيتين الغربية والوسطى • وتعكس خطوط الاحزاب الاشتراكية الشيوعية هذه الاوضاع تمام الانعكاس • ولكن هناك عصرا آخر ، قد يؤثر على الاوضاع الاجتماعية فى العالم كله ، وبصورة خاصة على التطورات الاقتصادية فى الولايات المتــحدة بحيث تكون مواتية للنظام الراسمالى • ولهذا سأتناول فى هــذا الفصل الحــديث أولا عن وضع الاشتراكية المستقيمة ، والاشتراكية العماليه ولاسيما بالنسبةالى انجلترا ، وثانيا عن الآثار المحتملة للنجاحات الصناعية البارزة فى الولايات المتحدة

وثالثا عن الآثار المحتملة لانتصارات روسيا السياسية . وهكذا سينقسم حديثنا بصورة طبيعية الى ثلاثة أقسام وهي :

١ ـ انجلترا والاشتراكية المستقيمة .

٢ ـ الاحتمالات الاقتصادية في الولايات المتحدة .

٣ ـ الاستعمارية الروسية والشيوعية .

١ ـ انجلترا والاشتراكية المستقيمة :

هناك حقائق عدة تشير الى ان آثار الحرب العالمية الثانية على الوضع الاجتماعي في أوربا ما كانت لتختلف عن آثار الحرب العالمية الاولى الا من ناحية قوتها لولا وجود العنصر الروسي ولقد كان في امكاننا أن نتوقع لولا هذا العنصر اسراعا في سير الاتجاه الراهن نحو التنظيم الاشتراكي للانتاج في الحدود التي أوضحتها في هذا الكتاب ..

ولعل أهم هذه الحقائق النجاح العظيم الذي أحرزه حزب العمال ـ الانجليزي . ولقد سبق لي أن أوضحت في الفصل السابق ان هذا النجاح كان متوقعا ، وانه كان ليدهش أي انسان كما انه لم يكن أكثر اهمالا في الواقع مما كنا ننتظر . ويميل التوزيع الفعلي للمقاعد البرلمانية بسبب النظام الانتخابي في انجلترا الى تقديم صورة مغالية عن الوضع . فلقد اقترع الى جانب العمال نحو من اثنى عشر مليونا مقابل عشرة ملايين اقترعوا الى جانب المحافظين . ولقد انتهت الليبرالية ومع ذلك فان الاثنى عشر نائبا الباقين من الليبراليين (الاحرار) يمثلون أصواتا انتخابية أكثر مما يمثله نحو من اثنين وسبعين نائبا من العمال . ولو كان الانتخاب يجرى في انجلترا على أساس التمثيل النسبي لما استطاع حزب العمال أن يضمن أغلبية برلمانية على حزبي المحافظين والاحرار معا . وان كان الائتلاف بين العمال والاحرار سيضمن مثل هذه الاغلبية على المحافظين . والسبب الخفي الكامن وراء هذا النظام الانتخابي في انجلترا هو الرغبة في قيام حكومات قوية في البلاد وتجنب الازمات التي توقف العمل وتعطله وهذا ما حققه هذا النظام في مثل هذه الحالة بالذات ولكن الوضع القومي على صعيد اختلافه مع الوضع البرلماني لا يكون موضع تجاهل في تقدير ما يمكن أن يقع سياسيا أو لا يقع . ويتعزز هذا الاستنتاج الواضح بالحقيقة الواقعة وهي ان الفئات التي تقوم الى اليسار من حزب العمال الرسمي فشلت فشلا ذريعا في تحسين أوضاعهما البرلمانية ، اذ حافظ حزب العمال المستقل على مقاعده الثلاثة بينما خسر كل من حزبي الكومونولث والشيوعي مقعدا من

المقاعد الاربعة التى كان يملكها ولا ريب فى ان هذا الامر فى منتهى الاهمية نظرا لما كان متوقعا من اشتداد التظرف لاسباب عدة مما يشير بوضوح الى نضوج انجلترا السياسى ..

ويميل هذا الوضع الى تأكيد وجوده ولقد وقع هذا بالفعل سواء فى تشكيل الوزارة أو فى الاجراءات التى اتخذت أو التى ما زالت فى حيز التصور وانى لأنصح القارىء بالعودة الى قراءة ما سبق لى قوله فى هذا الكتاب عن السياسة الاشتراكية فى الفصل التاسع وسيلاحظ القارىء :

أولا ـ ان كل ما تفعله الحكومة العمالية أو تعتزم فعله لا يخرج عن الحدود التى رسمتها هناك أو على المبــــادىء التى أوضحتها فى البرنامج المرسوم وان الممارسة الفعلية لا تصل الى تلك الحدود .

ثانيا ـ لا ريب فى ان تأميم بنك انجلترا بالذات يؤلف رمزا كبير الاهمية ، ويمكن أن يعتبر معلما تاريخيا من معالم الطريق .. لكن أهميته العملية قد لا تعادل شيئا على الاطلاق اذ ان المصرف كان من ناحية عملية دائرة تابعة للخزانة البريطانية منذ عام ١٩١٤ ، كما لا يمكن لأى مصرف مركزى الا أن يكون كذلك فى ظل الاوضاع العصرية . ولم يعد هناك فى انجلترا من يعارض فى تأميم الفحم أو فى سن تشريع يضمن التشغيل الكامل للعامل . وليس ثمة من شك فى أن الطريقة التى تعالج بها الحكومة العمالية هذا الموضوع أو يحتمل أن تعالجه بها ستحظى بالتأييد الشامل من الجميع . وليس ثمة من شك أيضا فى أن التبارى فى قضايا تتعلق بالمبادىء الاساسية ستبعث الحياة فى أى عمل جدى يتناولها لا لان هذه القضايا مهمة ، أو لان الاختلافات حولها للغــاية ، بل لان الحــكومات والبرلمانات لاتستطيع أن تعيش بدونها . وليس ثمة من ريب كذلك فى ان ما يقع فى هذا الصدد حتمى الوقوع اذ انه يمثل أيضا حالة من حالات سوس الرأسمالية ، وان تم بمزيد من الوضوح فى الهدف وبثبات أكثر فى التصميم بسبب الحرب وانصرام الزمن مع استهداف التصفية النهــائية للمشاريع الفردية لكن هناك نقاطا ثلاثا تستحق العناية بصورة خاصة .

أولى هذه النقاط .. هذا الانسجام المثالى فى العمل السياسى مع مقولات الوضع الاجتماعى والاقتصادى التى تعتبر مهمة للغــاية وتكون خطيرة للغاية من وجهة نظر المجتمعات التى تؤمن بالملكية الفردية . ومهما قال المثقفون المتطرفون وهم يجدون فى مواقف الحكومة العمالية الكثير ليقولوه ، فان الخطوات التى خطتها انجلترا الاشتراكية تكتسب أهمية أضخم وأكبر اذ لم يرافقها الكثير من السخف . وليس ثمة من حاجة الى

متابعة خطوات اتخذت بمنتهى الشعور بالمسئولية واذا ما أمكن تجنب المزعجات الخارجية فان فى الامكان تجنب الكوارث الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بصورة ناجحة . واذا أفلحت الحكومة فى متابعة السير على مخططها فانها تستطيع أن تحقق تماما المهمة التى تكون وسطا بين مهمة الحكومات العمالية التي لا تملك السلطان ، كحكومات مكدونالد السابقة ، ومهمات الحكومات العمالية فى المستقبل عندما تصبح أغلبيتها البرلمانية معادلة لأغلبيتها وسط جماهير المقترعين ، وهذا هو الامل الوحيد للاشتراكية الديموقراطية ولا ريب فى ان الامثولة الانجليزية تقوى بالطبع مثل هذا الامل بالنسبة الى القارة الاوروبية .

وثانية هذه النقاط اننا لاحظنا فى الفصل السابق ان المفكرين الاشتراكيين الاول لم يتوقعوا قط ولم يكن منتظرا منهم أن يتوقعوا وضعا تلقى فيه المسئولية السياسية على عاتق العمال ، وتلتفت الضحية البورجوازية ناشدة العون والحماية منهم . ولقد سبق لنا ان لاحظنا شيئا آخر لم يكونوا قد توقعوه وهو المدى الذى يستطيع العمال فيه أن يستملكوا البنيان البورجوازى ، دون أن يحطموا بشكل رسمى الاطار القانونى للنظام الرأسمالى وذلك بأساليب لا ثورية كالضرائب وسياسات الاجور ولن يكون فى الامكان بالطبع الحفاظ على مستويات الضرائب والرقابات التى عرفتها أيام الحرب . ولكن التراجع عنها يمكن أن يقف عند حد تتحقق فيه بصورة آلية رتيبة بعض البنود الاكثر شعبية من البرامج الاشتراكية . ولقد تحقق التكافؤ فى الدخول عن طريق هذه الضرائب الى الحد الذى عرض كفاية « الاخصائيين » على حد التعبير الروسى كالاطباء والمهندسين للخطر . وقد تم هذا بالفعل عن طريق جهاز قاس وباهظ التكاليف . وقد يتراءى للناس قبل مضى وقت طويل بان من الخير لو حددت الدخول التى تدفع لاصحابها بعد خصم الضرائب المباشرة منها رأسا بدلا من ان يتناول هؤلاء الدخول كاملة ثم تقتطع الضرائب منهم . فالبرتقالة ستعصر على أى حال وقد يجف مع جفافها الكثير من المنطق المتطرف .

وثالثة هذه النقاط أن نفترض تمكن حزب العمال من تحسين مركزه الحالى فى الانتخابات القادمة ، بحيث ينال أغلبية ضخمة من أصوات الناخبين وأن نتساءل عما ستفعله الحكومة فى مثل هذه الحالة . قد تمضى حكومة العمال مسافة أبعد فى طريق التكافؤ بين الدخول ، وقد تعمل على تحسين

الخدمات الاجتماعية سواء عن طريق مشروع بيفريدج Beveridge (١) وغيره من المشاريع بل وقد تبلغ حدودا لم تصلها أية حكومة أخرى فى طريق تأميم بعض الصناعات ، لكن الطريق لن يكون سهلا وممهدا فى كل هذا . ولقد سبق لنا ان رأينا ان ليس ثمة اعتراض اقتصادى قوى فى أوضاع انجلترا العصرية على نطاق واسع من التأميم ، كما ان المقاومة البورجوازية لا يمكن أن تقف عقبة جدية وخطيرة . وعلى الرغم من أن انجلترا تعتمد على عمل صناعيها أكثر من اعتماد روسيا على صناعيها فى عام ١٩١٧ ، فان فى الامكان اكتساب تعاون هؤلاء شريطة ألا يستثار عداؤهم بشكل لا ضرورة له ، وعلينا أخيرا ألا نعلق كبير أهمية على الاقوال التى تستهوى كثيرا بعض المتحمسين أشد التحمس للتأميم والتى تشير الى ان النظام الوزارى لا يعتبر صالحا لتنفيذ التأميم . وقد يشك المثقفون الذين تستهويهم رؤية الاساليب الديكتاتورية فى كفاية هذا النظام ولكننى أرى انه النظام الوحيد القائم لتحقيق التأميم بطريق ديموقراطى ، شريطة أن يعهد بالادارة الفعلية للصناعات المؤممة الى أجهزة شبه مستقلة تتعاون الوزارات معها كتعاونها مثلا مع هيئات أركان الحرب فى قياداتها العسكرية . لكن المشكلة الحقيقية هى مشكلة العمال أنفسهم . فما لم يعن التأميم وقوع الانهيار الاقتصادى فان الحكومة التى تقوم بالتأميم لا تستطيع أن تتسامح مع الممارسة الراهنة للحركة النقابية ، فسيرى أكثر الساسة افتقارا الى الشعور بالمسئولية أنفسهم فى الوضع المتصور وجها لوجه مع المشكلة الاساسية للمجتمعات العصرية والتى كانت روسيا البلد الوحيد الذى استطاع حلها ، وهى مشكلة الانضباط الصناعى . وعلى الحكومة التى تريد التأميم على نطاق واسع أن تبدأ بتأميم النقابات نفسها . ولكن لما كانت الاوضاع على ما هى عليه فعلا فان حزب العمال هو أقل الاحزاب قدرة على التأميم لا لان المشكلة لا يمكن حلها بل لان طريق الحل طويل وملىء بالاشواك والمتاعب وان كانت فرص الحل الناجح بالاسلوب السياسى الديموقراطى أكبر فى انجلترا منها فى أى مكان آخر .

---

(١) اللورد وليام هنرى بيفريدج (١٨٧٩ - ١٩٤٩) اقتصادى انجليزى كبير ولد في الهند ودرس في أوكسفورد عمل في الصحافة في مستهل حياته ثم انتقل الى وزارة التجارة في عام ١٩٠٨ حيث عمل في قسم البطالة . أصبح مديرا لمدرسة علم الاقتصاد والسياسة في جامعة لندن تقلد أرفع المناصب واشتهر بمشروعه للضمان الاجتماعى الذى اصبح اساس عدد من التشريعات الاصلاحية اللاحقة التى استهدفت الاصلاح الاجتماعى .

(المعرب)

ويكاد يكون الوضع في القارة الاوروبية مشابها لهذا اذا استثنينا العنصر الروسي • ونحن نلاحظ ميلا قويا عند الجماهير في البلاد التي تتاح لها فيها حرية الاختيار الى الحفاظ أو العودة الى ولاءاتها السابقة للاحزاب الاشتراكية أو الكاثوليكية • ولعل البلاد الاسكنديناڤية هي خير مثل على ما أقول ولكن في وسع المرء أن يرى اتجاها مماثلا حتى في ألمانيا ذاتها ، ولعل من المعقول أن يؤكد المرء بأنه لو تركت الحرية المطلقة للشعب الالماني في اختيار الحكم الذي يريد دون تدخل أو نفوذ لبرز الى الوجود في خضم هذا الشقاء الراهن حكم يشبه نظام جمهورية ويمار السابقة • وعلى الرغم من أن البرهان على هذا يضعف الى حد ما من جراء ما تبـــديه السلطـــات الانجليزية والامريكية المحتلة من عطف على الديمـــوقراطيين الاجتماعيين ، الا أنه يتعزز من ناحية أخرى بالحقيقة الواقعة وهي أن سلطة الاحتلال الروسية قد سمحت ببناء تنظيم ديموقراطي اجتماعي في منطقة احتلالها • ولا ريب في ان الاوضاع السياسية والاقتصادية المستحيلة التي فرضها المنتصرون بصورة لا عقلانية على الشـعب الالمـــاني ستضعف من احتمال ظهور حكومات عمالية في ألمانيا وتقضي على فرصها ، ان وجدت هذه الفرص ، في توطيد أقدامها• ولكن اذا آثرنا في سبيل تحقيق تجربة عقلية أن نهمل العنصر الروسي في القضية ، وآثرنا أيضا أن نظهر بأن الولايات المتحدة وانجلترا تتصرفان مع ألمانيا بالطريقة التي يمليها الشرف والمنطق المشتركان ، فان تحليلنا هـذا وتشخيصنا يصبحان التحليـل والتشخيص الصحيحين • وهنا لا بد وأن يبرز تشخيص مماثل أمامنـــا بالنسبة الى البلاد الاخرى • وان طبيعة بعض المميزات الاخرى كقيام عهود عمالية شريطة أن تأتلف في البلاد الكاثوليكية مع الاحزاب الكاثوليكية ، مع وجود جماعات شيوعية داخلية المنبت تفتقر الى الاهمية الكبيرة الى اليسار، واتباع سياسة أكثر تقدمية من تلك التي كانت متبعة في عشرينات هـذا القرن ، وان سارت على نفس خطوطها ، مع كل ما تعنيه هذه السياسة من النواحي الاقتصادية والسياسية والثقافية • ولعل مثل النمسا الصغيرة خير برهان على ما أقول فلقد ظهر الحزب الاشتراكي المسيحي وهو حزب كاثوليكي يضم العناصر المحافظة ، وسار سيرا ناجحا في الوقت الذي فشل فيه الشيوعيون • أما الديموقراطيون الاجتماعيون (الاشتراكيون) فقد استعادوا مركزهم القديم حيث عادت الى قياداته العليا شخصياته القديمة التي ما زالت على قيد الحيـاة • ولم تتبدل البرامج تبدلا كبيرا من ناحية المبادىء العامة • ولم يكن الخيار الحر هو العامل في الاندفاع الاخير وطريق التأميم • وينطبق هذا القول على جميع البلاد الصغيرة الاخرى المستقلة عن روسيا بما في ضمنها ايطاليا • أما في فرنسا فيختلف الوضع بسبب

قوة الشيوعيين ، ولعل عجزنا عن فهم أي تركيب سوى تركيبنا نحن هو الذى يحول بيننا وبين أن ندرك بان الحالة الاسبانية هي أقل الحالات اشكالا وتعقيدا (١) ٠

٢ ـ الاحتمالات الاقتصادية فى الولايات المتحدة

أولا ـ اعادة توزيع الدخل عن طريق الضرائب ٠

ثانيا ـ الاحتمال العظيم ٠

ثالثا ـ شروط تحقيقه ٠

رابعا ـ مشاكل انتقالية ٠

خامسا ـ نظرية الجمود والتعفن ٠

سادسا ـ والنتيجة ٠٠٠٠

أولا : لاحظنا عند دراستنا لاوضاع انجلترا ان فى الامكان في ظل الاحوال العصرية الراهنة والى حد لم يكن يحلم فيه اشتراكيو القرن التاسع عشر ، أن نستخلص من الطبقة البورجوازية عن طريق الضرائب وسياسات الاجور ، كل مايمكن أن يسمى فى التعبير الماركسى ، بفائض القيمة (٢) وتنطبق هذه الملاحظة ذاتها على الولايات المتحدة ٠ فلقد تمكنت سياسة التوزيع الجديد (النيوديل) الى حد مالايقدره جميع النـاس من انتزاع ملكية أرقام الدخول العالية حتى قبل نشوب الحرب الاخيرة ٠ ويكفى أن

---

(١) أعاد عهد فرانكو الى الوجود تركيبا تنظيميا كان بفضل بعض المقتضيات التى يسهل فهمها ، قد وطد أقدامه بنجاح في اسبانية القرن التاسع عشر . ولقد فعل فرانكو ومازال يفعل ، كل مافعله أسلافه من أمثال نافاريز وأودونيل وايسبارتيرو وسيرانو ، ويعزى السبب في أن أسبانيا السيئة الحظ قد أصبحت كرة تتناولها الاقدام في لعبة السياسات الدولية العالية التى لا تشترك هى فيها ، الى الدعاية التى تخفى وضـعا لعله من أبسط الاوضاع وأقلها تعقيدا . (المؤلف)

(٢) سيلاحظ القارىء ولا ريب ، أن هذا الافتراض لا يؤكد شيئا بالنسـبة الى آثار مثل هذه السياسة على حجم الدخل القومى ومعدل زيادته على المدى البعيـد . وهذا لا يعنى بصورة خاصة استبعاد الاحتمال بأن يتناول العمال دخلا أقل في الواقع ، من ناحية المجمل وعلى المدى الطويل اذا تحقق التكافؤ في الدخول بصورة كاملة من ذاك الذى كان لابد وأن يتناوله لو أن كل فائض القيمة قد مضى طبقـا للنظـرية الماركسية الى الطبقة الراسمالية . (المؤلف)

ندلل على هذا القول بمثـــال بســـيط يظهر آثار الزيادة فى الضرائب التصاعدية على الدخول الشخصية حتى عـــام ١٩٣٦ ليس الا ٠ ففى عام ١٩٢٩ قدر مجمل الايرادات الحكومية من ضريبة الدخل بـ (٦ر٨٠) من بليون الدولار . ولم تحتفظ الدخول التى تزيد على الخمسين الف دولار فى العام بأكثر من (٢ر٥) من بليون الدولار بعد اقتطاع الضرائب العادية والتصاعدية منها . أما فى عام ١٩٣٦ وكان الايراد المقدر من الضرائب (٢ر٦٤)من بليون الدولار ، فان الدخول الكبيرة لم تحتفظ بأكثر من(٢ر١) من بليون الدولار(١) وقد امتصت آنذاك كافة الدخول الخاضعة للضريبة والتى تربو على المائة ألف دولار امتصاصا كاملا، هذا اذا أخذنا بعين الاعتبار أيضا ضريبة الاملاك ولعل المشكلة الوحيدة من وجهة نظر الراديكالية الحسنة الطوية من ناحية هذه الاجراءات وما شابهها انها لا تمضى الى حد بعيد كاف ولكن هـــذا الرأى لا يبدل شيئا من الحقيقة التى تعنينا فى هذه اللحظة ، وهى انه اذا تجاهلنا موضوع الحرب مؤقتا تبين لنا ان جزءا كبيرا من الثروة قد تم نقله ، وهو جزء تمكن مقارنته كما مع النقل الذى حققه لينين فى بلاده ٠ وتمكن أيضا مقارنة التوزيع الحـالى للدخول التى يمكن التصرف فيهـــا بالتوزيع السائد فعلا فى روسيا وذلك بالنسبة الى الحقيقة الواقعة الاخرى وهى انه بسبب الاهمية البالغة لبنود السلع والخـدمات الشخصية التى تستوعب قدرا كبيرا من العمل فى موازنات ذوى الدخول العالية فان القوة الشرائية لدولار ذوى الدخول العالية قد هبطت فى الولايات المتحدة عن القوة الشرائية لدولار ذوى الدخول الخفيضة (٢) ٠

---

(١) راجع المقال الرابع الذى كتبه آى ٠ دى فيغ J. De Vegh عن الوفور والاستثمار والاستهلاك فى المجلة الاقتصادية الامريكية (عدد فبراير ١٩٤١) ويوضح هذا المقال ان الارقام التى بينت تقديرات الدخل على أساسها استثنت الدخول الناجمة عن السندات الحكومية المعفاة من الضريبة كما أدخلت الارباح الرأسمالية . يضاف الى هذا أن هذه التقديرات لا يمكن مقارنتها مقارنة دقيقة بأرقام مجمل الدخل المـدفوع طبقا للتقديرات التجارية التى يمكن اعتبارها على أى حال بيانات احصائية عن الارقام الصالحة للمقارنة . ولا ريب فى أن السبب الذى منعنى من الاعتماد على هذه البيانات الاحصائية عن الدخل واضح كل الوضوح ولكننى اجد حاجة لايضاح السبب فى اختيارى هاتين السنتين للمقارنة . فلقد مثل عام ١٩٢٩ التاريخ الذى بلغت فيه الدخـول التى تزيد على الخمسين ألف دولار بعد اقتطاع الضرائب العادية والتصاعدية حدها الاقصى . أما عام ١٩٣٦ فقد اخترته لانه يمثل السنة الاخيرة قبل التأثر بالانحسار فى عامى ١٩٣٧ و ١٩٣٨ والمتحرر كل التحرر من آثار الحرب .

(٢) قد يكون من العسير اجراء المقارنات بين مختلف البلاد ناهيك عن افتقـارها الى الاقناع ، لكن القانون الروسى الصادر فى ٤ أبريل عام ١٩٤٠ والمتعلق بضريبة الدخل يحسر النقاب عن أن الدخول التى تصل الى حدود (١٨١٢) روبلا فى السنة قد خضعت =

وفي وسعنا بالاضافة الى ذلك ، أن نكرر ملاحظة ثانية سبق لنا عرضها بالنسبة الى انجلترا هي أن الضغط على الدخول العالية لا يكون محصورا بالطبع ضمن نطاق الخمسين ألف دولار فما فوق ، وانما يمتد الى حد متناقض الى دخول الخمسة آلاف دولار أيضا • وليس ثمة من شك ولا سيما في حالات الاطباء الذين مازالوا في الدرجات الوسطى من النجاح المهني في ان هذا الوضع يؤدي أحيانا الى ضياع الكفاية التي نحتاج اليها كل الحاجة •

ومن هنا يظهر ان تأثير الحرب على البنيان الاجتماعي في هذه البلاد بالاضافة الى تأثيرها على المشاكل العمالية التي تعتبر النتيجة الطبيعية لها ، كان مشابها لتأثيرها في انجلترا • ولعل الحقيقة الواقعة وهي ان ليس ثمة حزب عمالي حسن التنظيم على الصعيد القومي في الولايات المتحدة ، قد يوحي بالتخيلات عن احتمال نمو اشتراكية حرفية فيها بدلا من الاتجاه الى الاشتراكية المركزية • لكن هذه الحقيقة تعزز التشخيص الذي سبق لنا ان عرضناه باطناب ووضوح في هذا الكتاب ، وهو ان جماعات الضغط لا تقل قوة وسلطانا « عن الاحزاب » وان كانت أقل منها شعورا بالمسئولية وتقديرا لها •

= له . وهو يكشف النقاب أيضا عن وجود دخول تزيد على الثلثمائة ألف روبل ، لاتزيد الضريبة عليها على الخمسين في المائة . وأرى أن نهمل الآن الضرائب المفروضة على الدخول الخفيضة تمام الاهمال ، وأن نضع معدل الالفي روبل للدخول التي تتراوح بين (١٨١٢) و (٢٤٠٠) . ولنضع معدل الدخول في الدرجات العالية عند مائة وخمسين ألف روبل ، لا سيما وان دخول الثلثمائة ألف روبل كانت محدودة . ومن هنا يتبين لنا أن معدل الدخل العالي يبلغ خمسة وسبعين ضعفا للمعدل المنخفض . ولو قارنا هذه الارقام بمعدلاتها في أمريكا في عام ١٩٤٠ حيث كان معدل الحد الادنى للدخل ألف دولار فاننا لا نجد في توزيع الدخل في الولايات المتحدة ما يبرر العبارات الشائعة عن الاجحاف في توزيع الدخول وتركيز السلطان . وتميل الادلة التي أوردها بيانستوك يوجوف وشوارز في كتابهم « الادارة الصناعية في روسيا » الى تأييد هذا الرأي وهناك تفاصيل أخرى تشير الى نفس الاتجاه وهي تناقص عدد أرباب المهن في امريكا الذين يستطيعون تأمين الخدمة اللازمة لبيوتهم . لكن كل هذا لا يأخذ بعين الاعتبار الفوائد التي لاتنطوي عليها حسابات الدخول . فالسلطان والمركز الاجتماعي للمدير الصناعي في روسيا أكبر بكثير ولا سيما اذا كان المدير زعيما قياديا على الصعيد المحلي في الحزب الشيوعي ، من مركز الصناعي الامريكي وسلطانه .

ولعل من الظواهر الغريبة ان كثيرين من الناس هنا يبدون سخطهم على الظلم الاجتماعي الذي كان موجوداً قبل خمسين عاما ولم يعد له وجود فالامور تتبدل ولكن الشعارات تظل على حالها .

(المؤلف)

ثانيا : ولكن هناك حقيقة أخرى عن الوضع الاجتماعى فى الولايات المتحدة لا مثيل لها فى أى مكان آخر فى العالم ، وقد تؤثر على تحليلنا المتعلق بفرص نظام المشاريع الخاصة للسنوات الخمسين القادمة على الاقل ، وهو ما نشهده فى بلادنا من نجاح صناعى ضخم • ويبدو ان بعض المراقبين يظنون ان هذا النجاح الضخم الذى حقق لنا النصر فى الحرب والذى حمى العمالة الامريكية من الفقر سيسيطر على أوضاع ما بعد الحرب أيضا الى الحد الذى يزول فيه أى احتمال للاشتراكية على اعتبار طبيعتها الاقتصادية المجردة • ولنضع الآن هذا القول ، فى أحسن صورة من صور التفاؤل ونعرضه على محك الاختبار والتجربة •

فاذا ماتغافلنا مؤقتا عن كل مافى المشاكل الانتقالية من تعقيد ،وركزنا بحثنا على عام ١٩٥٠ على اعتبار أنها السنة «العادية» الاولى،وهو فرض شائع عند كافة من يرغبون فى التكهن أمكننا القول ، ان مجمل الانتاج القومى بما فى ضمنه قيم كافةالسلعوالخدمات قبل التخفيض والخصم، سيبلغ طبقا لتقديرات الجداول الاحصائية لعام ١٩٢٨ نحوا من مائتى بليون دولار • ولا يعنى هذا الافتراض بالطبع أننا نتوقع أن يمثل هذا الرقم حقيقة المجمل الفعلى للانتاج فى ذلك العام ، بل انه لا يمثل فى الوقت نفسه تقديرا للانتاج المحتمل اذا كان تشغيل اليد العاملة عاليا ان لم يكن كاملا • لكنه يعنى على أى حال تقديرا لما قد يصل اليه الانتاج المحتمل ، اذا توافرت بعض الشروط المعينة التى سأعرضها بعد قليل ، ومن هنا يكون هذا التقدير عاليا وان لم يكن غير معقول أو غير عادى ، وهو ينسجم مع تجربتنا الماضية فيما حققه النظام على المدى الطويل ، على اعتبار ان المعدل العادى للزيادة السنوية هو (٣ر٧) فى المائة بالنسبة الى أرقام مجمل الانتاج القومى فى عام ١٩٢٨ الذى بلغ تسعين بليونا من الدولارات . وعلينا الا نعلق كبير أهمية على هذا الرقم . ولكننى أود أن أكرر القول هنا بأن أى اعتراض على هذا التصوير لا معنى له على الاطلاق وذلك لان أرقام الانتاج لم ترتفع بنفس المعدل فى ثلاثينات القرن الحالى ، وتدلل بذلك على عجز المعترض عن فهم هذه الحقيقة • لكن الدلائل التى يقدمها الأداء الفعلى لنظام بالنسبة الى الانتاج المحتمل عن سنوات الحرب أكثر اقناعا ، واذا ما جاز لنا أن نأخذ بعين الاعتبار أرقام الحرب فان مجمل الانتاج القومى قد بلغ فى عام ١٩٤٣ اذا ما قسناه على مستوى الاسعار لعام ١٩٢٨ نفس الرقم الذى كان لا بد أن يصل اليه ليحقق هدف المائتى بليون فى عام ١٩٥٠ •

ولنفترض الآن ان هذا الاحتمال قد تحقق بالفعل(١) ولنطرح منه تحقيقا لغايات الاستبدال والاستثمارات الجديدة التى تشمل الاسكان أربعين بليونا أي بنسبة عشرين فى المائة طبقا للمعدل الذى وضعه الأستاذ كوزنيتس للحقب الواقعة بين عامى ١٨٧٩ و ١٩٢٩(٢) وهنا تستند أهمية الرقم المتبقى وهو مائة وستون بليونا بالنسبة الى موضوعنا على حقيقتين. أولى هاتين الحقيقتين ، اننا اذا تجاهلنا الشرور التى تنجم عن سوء الادارة فان المقادير الضخمة من السلع والخدمات المتوافرة التى يمثلها هذا الرقم على الرغم من عدم شموله المساكن ، تبشر بمستوى من سد الحاجات الاقتصادية حتى لأفقر طبقات المجتمع وبينها فئات العجزة والعاطلين والمرضى وتقضى على كل احتمال بوجود مايسمى بالشقاء او العوز حتى ولو اقتصر العمل على أربعين ساعة فى الاسبوع . ولقد سبق لى ان أكدت فى هذا الكتاب ان قضية الاشتراكية لا ترتكز الى الدوافع الاقتصادية وحدها، وان الزيادة فى الدخل الفعلى قد فشلت حتى الآن فى التوفيق بين متطلبات

---

(١) يفترض أن تحقيق هذا الاحتمال يتطلب العمل أربعين ساعة في الاسبوع بالاضافة الى العمل الاضافي في أوقات الضائقة الشديدة ، لكن التشغيل الكامل ليس أمرا مفترضا. وتختلف تعاريف التشغيل الكامل وتقديراته التى ترضي أى تعريف اختلافا واسعا، بالنسبة الى مختلف الاوضاع وتنطوى على قضايا نظرية دقيقة بالاضافة الى القضايا الاحصائية. وارى أن أكتفى بالقول بأنه في أوضاع أسواق العمل في الولايات المتحدة ، وعلى اعتبار أن مجموع القوة العاملة ستكون نحوا من واحد وستين مليونا من العمال في عام ١٩٥٠، بينهم مليونان أو ثلاثة يعملون في القوات المسلحة فانني لا أرى أن عدد النساء والرجال العاطلين احصائيا يمكن أن ينقص في تلك السنة عن خمسة الى ستة ملايين ، وهو رقم يضم بالاضافة الى العاطلين الزاميا ، عددا كبيرا من العاطلين بصورة شبه الزامية أو احصائيا . ولايضم هذا الرقم البطالة « الخفية » . وانى لااعتقد أن هذا الرقم ينسجم مع هدف المائتى بليون من الدولارات المحدد لمجمل الانتاج القومى في ذلك العام. ولا شأن له بالشرور التى يخلقها النظام الراسمالى وان كان له شأن كبير بالحرية التى يمنحها المجتمع الرأسمالى للعمال . ولقد تضمن كتاب اللورد بيفريدج عن « التشغيل الكامل » بعض الاشارات المبطنة بذكاء من التوجيه والاكراه . وأود أن أضيف هنا باننى اتصور عام ١٩٥٠ كسنة ازدهار دائرى . وحتى لو لم يتحقق هذا التصور فاننى ارى أن مناقشتى يمكن تطبيقها على السنة المزدهرة التالية . ولاريب في أن البطالة الاحصائية تكون فيمعدلات السنوات الطيبة والعجاف على حد سواء اعلى من خمسة الى ستة ملايين اذ قد تصل السبعة أو الثمانية . وعلينا ألا نفزع من هذا اذ يمكن تدبير أمن العاطلين . ولكن التقلبات الدائرية للاقتصاد الراسمالى هي المسئولة عن أى تضخم في البطالة العادية.

(٢) قد لايكون التخفيض بنسبة ١٠ الى ١٢ في المائة عاليا لجهاز يعمل على مستوى رفيع من الانتاج أما تخفيض ثمانية الى عشرة للاستثمارات الجديدة فشيء كثير بل هو أكثر من اللازم عند اغلب المتكهنين بالمستقبل . (المؤلف)

الجماهير أو بينها وبين حلفائها من المثقفين ولكن الامل فى هذه الحالة ليس رائعا فحسب ، بل وفوريا أيضا . اذ أن تحقيقه لايتطلب أكثر من مجرد تحويل الطاقات والموارد التى برهنت على قوتها أثناء الحرب من الانتاج للاغراض الحربية بما فيها الصـــادرات من السلع الاستهلاكية الى الدول الحليفة ، الى الانتاج لاهداف الاستهلاك المحلى . أما الحقيقة الثانية ، وهى تعتمد أيضا على تجاهل الشرور التى تنجم عن سوء الادارة ، فهى ان فى الامكان تحقيق كل هذه الامور ، دون تقويض الاوضاع العضوية للاقتصاد الرأسمالى ، وبينها المكاسب العالية الناجمة من النجاحات الصناعية ، وغير ذلك من اجحافات الدخل التى قد تكون ضرورية لحمل الآلة الرأسمالية على العمل طبقـــا للخطة المرسومة . ومن الواجب ألا تكمن فى الولايات المتحدة وحدها وراء البرامج العصرية للاصـــلاح الاجتماعى تلك المشكلة الجوهرية التى تشـــل فى كل مكان آخر ارادة الرجال المســـئولين وهى مشكلة التوفيق بين الازدهار الاقتصادى والزيادة الفورية فى الدخل الفعلى للجماهير .

يضاف الى هذا انه اذا بلغ مجموع الانتاج القومى مائتى بليون دولار فليس ثمة من صعوبة فى جمع ايراد عام للدولة بمعدل أربعين بليونا دون الحاق الأذى بالآلة الاقتصادية ، وكان مبلغ ثلاثين بليونا على حساب أسعار عام ١٩٢٨ لتمويل كافة الاعمال التى تؤمنها عادة أجهزة الحكومة الاتحادية والاقليمية والمحلية فى عام ١٩٣٩ بالاضافة الى توسيع ضخم فى المؤسسات العسكرية ودفع الديون الداخلية وغيرها من الالتزامات الاخرى (١) . وهذا يعنى توفير نحو من عشرة بلايين على أساس أسعار عام ١٩٢٨ أو مبلغ أكبر على أساس أية أسعار أعلى فى عام ١٩٥٠ (٢) وتوفير مبلغ أكبر من هذا بكثير بعد حقبة أخرى من الزمن لتمويل الخدمات الاجتماعية الجديدة أو لتحسين الخدمات الراهنة .

---

(١) لا أرى ضرورة بالنسبة الى مناقشتنا الحالية للتمييز بين الانفاق العام على السلع والخدمات وبين « التحويل » من بند الى آخر . ولكن المفروض أن نحوا من خمسة وعشرين بليونا من مجموع الثلاثين تنفق على السلع والخدمات بينما ينفق على التحويل نحوا من خمسة بلايين . وعلينا أن نلاحظ أن هذه الارقام لاتشمل مايدفع من رواتب تقاعدية للمحاربين القدماء وهى مشكلة يجب أن تعالج على انفراد .

(٢) لا يمكن الافتراض بصورة عامة ان الدخل يتبدل بصورة تتناسب مع مستويات الاسعار ، وفى وسعنا على أى حال لتحقيق هدفنا الذى لا يخرج عن كونه فكرة تقريبية أن نتبنى هذه الفرضية المبسطة .

(المؤلف)

ثالثا : ولكن الشرط الذى وضعناه وهو تجاهل الشرور الناجمة عن سوء الادارة يصح هنا أى فى مجال المالية العامة والادارة . ففى هذا المجال يكون هناك حقا سوء ادارة فى الموارد القومية تؤدى الى كثير من الشرور ، وليس صحيحا بالنسبة الى المبادىء الراهنة ، والممارسة الحالية ان فى الامكان جمع أربعين بليونا من انتاج قومى يبلغ مائتى المليون دون الاضرار بالجهاز الاقتصادى . وليس صحيحا أيضا ان الثلاثين بليونا ، أو الرقم الذى يعادلها على مستويات الاسعار الاخرى التى تختلف عن أسعار عام ١٩٢٨ يمكن أن تسد جميع الحاجات التى ذكرتها ، ولا تصبح هذه الافتراضات كلها الا اذا استعقلت الادارة العامة بحيث تزيل التضارب الثنائى أو الثلاثى فى النشاطات ، كما يقع عادة بين الوكالات الاتحادية، والخاصة بالولاية، والمحلية فى موضوع ضريبة الدخل ويقضى على الافتقار الى التنسيق الفعال والمسئوليات الفردية المحدودة التى تعزى فى الاوضاع الاتحادية الى عدم وجود « الوزارات » المنظمة والى وجود عدد ضخم من « السلطات » أو « المجالس » شبه المستقلة . وتزال أمور أخرى تؤلف مصادر التبديد ووضع العراقيل فى طريق الكفاية ، ويقضى على تلك الروح المبذرة التى يسرها أن تنفق بليونا فى مشروع يكفيه مائة مليون. ولا تنطوى الاوضاع الحالية على أكثر من الانذار بالشر للادارات العامة لشئون المال والصناعة . وهى فى واقعها أسباب طيبة وكافية لمعارضتها من قبل أولئك الذين يعتبرون أنفسهم مغالين فى ولائهم للاقتصاد .

وليس هذا هو كل ما فى الامر على أية حال فالتوفير وهو تعبير بات مكروها مؤخرا لا يكون ضروريا فى البلاد الثرية بقدر ضرورته فى البلاد الفقيرة على اعتبار ان التبديد ينذر بالعوز فى الاخيرة لا فى الاولى . لكن التوفير بمعناه الصحيح لا بالمعنى الزائف المعروف عند البيروقراطيات والبرلمانات ، المستعدة لتوفير البنسات وتبديد البلايين لا يقل ضرورة للبلاد الغنية عنه البلاد الفقيرة وذلك لاستخدام ثراء الاولى استخداما ناجحا ،وتأمين القوت، مجرد القوت، فى الثانية(1). ولاينطبق هذا القول على تكاليف الادارة العامة فحسب بل وعلى استخدام الاموال التى تدفع كعلاوات ومنح مختلفة . ولعل المثل التقليدى هو النص على تمويل حالات البطالة أى عن طريق الدفع للافراد . وما لم يكن سلوك العمال أثناء العمل أو خارجه خاضعا للاشراف العام كما هو الوضع فى روسيا فان استخدام

---

(1) سأعود الى شرح النظرية التى تقول بعكس هذا الرأى .

(المؤلف)

الاموال المتوافرة اقتصاديا لمساعدة العمـــال العاطلين لا بد وأن يعني بأن يكون العون أقل بكثير من الاجور التي يطمع العاطلون في الحصول عليها. وتوحي احصاءات دوائر العمل في الولايات المتحدة ، ان هناك في البلاد عادة زيادة ضخمة من البطالة اللاطوعية ونصف الطوعية التي لابد لاعبائها أن تزيد عن طريق الادارة المسترخية في منـــح معونات العاطلين أو عن طريق معدلات الاجور العالية نسبيا مما يؤدي الى تحطيم امكانية الوصول الى أهداف مائتي البليون .

وهناك شرط آخر لا بد من وجوده وتحقيقه لتبرير هذا الاحتمال ومن الواجب عدم السماح « للسياسة » والبيروقراطية في أن تحولا دون وصولنا اليه . وليس ثمة ما هو أكثر وضوحا من ان الجهاز الاعمالي ، لا يستطيع أن يشتغل طبقا لخطة موضوعة عندما تكون « أضلاع العمل الثلاثة والمهمة» وهي «الاجور والاسعار والفائدة» قد تحولت الى الميدان السياسي حيث يعـــالج أمرها طبقـــا لمقتضيات اللعبـــة السياسية ، وهنا تكمن الخطورة كل الخطورة لآراء بعض المخططين . ويكفي أن أورد ثلاثة أمثلة لشرح هذا الوضع . أولها الوضع الفعلي للعمالة ، وهو وضع اذا استمر ، كان كافيا في حد ذاته للحيلولة دون التقدم نحو هدف مائتي البليون دولار لمجمل الانتاج القومي فكيف الى ماهو أبعد منه . وليست معدلات الاجور الناتجة الا سببا لهذا الوضع ، كما أن توزيع التخطيـــط الاعمالي ، واضطراب تنظيم العمال حتى في حالة تشغيلهم لا يقل أهمية . وبالاضافة الى ما تقوم به هذه الاوضاع من الحيلولة دون توسع محتمل في الانتاج ، فانها تخفض التشغيل عن المستوى المتوقع عن طريق فرض شرط غير عادي على كل انسان ليستخدم أقل عدد ممكن من العمال خالقة بذلك «طرازا من الهروب من العمالة» (١) .

---

(١) لا بد أن يكون القارىء قد لاحظ بأنني لا أستخدم الزيادة في الانتاج والزيادة في تشغيل العمال كشيئين مترادفين ففي الامكان حقا ضمن بعض الحدود تخفيض نـــسبة التشغيل دون تخفيض كمية الانتاج أو زيادة كمية هذا دون زيادة نسبة ذاك . ويمـــكن العثور على السبب في ان الكتابات الحديثة تعمل على التفريق تفريقا نسبيا بين التشغيل والانتاج في بعض لمحات مذهب كينيس البارزة وينحصر هذا النظام في معالجة السلاسل القصيرة المدى في المسببات عن طريق الافتراض بأن كم المعدات الصناعية وكيفها يظـــلان ثابتين ، بحيث لايطرأ كبير تبدل على مجموعة عوامل الانتاج . فاذا صح هذا الافتراض ، وهو يصح فعلا على المدى القصير فان هذه العوامل تختلف بالطبع وتتباين بصورة عامة وان لم يكن تباينها نسبيا .

أما ثاني هذه الامثلة فهو ان مراقبة الاسعار مهما كان رأى القارىء في فضائلها تعتبر بالنسبة الى طريق تطبيقها هنا عقبة أخرى في طريق التوسع فى الانتاج • ولقد قيل لى ان العهد الستالينى يشجع الناس على نقد بيروقراطيته لكن من الواضح اننا لا نسمح بذلك وسأذعن لاساليب الكياسة السائدة بالاعتراف فورا بأن هناك كثيرين أدوا انجازات رائعة فى ادارة مراقبة الاسعار وان آخرين يقلون عن سابقيهم كفاية لم يتوانوا عن بذل غاية الجهد كما سأقضى على كل شكوك تساورنى بصدد ما حققوه حتى اللحظة الراهنة ، على اعتبار ان ما ضنوا به من فشل لا بد وأن يرتبط بظروف لا سيطرة لهم عليها • ولكن علينـــا أن نعترف حقا بالنسبة الى الحـاضر والمســتقبل بان سياسة تشجيع الزيادات فى معدلات الاجور مصحوبة بالرقابة على الأسعار، سياسة لا معقولة ومناهضة للتوسع اللازم في الانتاج الا اذا كانت تستهدف اخضاع المشروعات الخاصة، وان اضطراب نظام الاسعار النسبية الناجم عن الحقيقة الواقعة، وهى أن الوكالة المنظمة تستطيع السيطرة على بعض الاسعار لمنتجات أولئك الذين يملكون سلطانا سياسيا بشكل أقوى من سيطرتها على أسعار منتجات الآخرين من ذوى الحول السياسى ، وان تمييزها هذا يقلل من درجة الكفاية الاقتصادية للنظام • وعلينا أن نعترف أيضا بأن تحديد الاسعار على هذا النحو لايحدد مدى الضرر ، وان من المهم القول بان اجراء دفع المعونات لتخفيض تكاليف

= ولا بد ان يلاحظ القارىء أيضا ، أن حديثنا يعنى أن التبدلات في معدلات الاجور النقدية قد تحدث تبدلات معاكسة تماما في التشغيل ، وانى لا أعتقد في الواقع ان المستوى العالى لمعدلات الاجور النقدية في أمريكا كان سببا دائما وجوهريا ، وان ظهر بصورة خاصة في ثلاثينات القرن ، في انتشار البطالة في أمريكا وان من المتوقع حدوث نتائج مماثلة في المستقبل القريب اذا ظلت سياسات الاجور العالية على حالها ،. ولا ريب في أن هذه الفرضـية تناقض تمام المناقضة تعاليم كينيس المستقيمة ، وتعاليم غيره من رجال الاقتصاد ، ولايمكن هنا اقامة الدليل على صحتها ولهذا فمن يمن الطالع اننا قد نعثر لتحقيق فرضنا الراهن بالنسبة لعام ١٩٥٠ فقط لا لاى تطور لاحق على فرضية أضعف كانت تستطيع ان تحظى بموافقة المرحوم اللورد كينيس وهى انه في ظل الاوضاع التى ينتظر ان تسود هذه البلاد في السنوات الاربع القادمة لا بد وان يؤثر ارتفاع مستويات الاجور تأثيرا معاديا على الانتاج والتشغيل وعلى الاخير اكثر من الدول ، مالم يعوض عن هذا الارتفاع بارتفاع اضافي في الاسعار •

(المؤلف)

العيش » وعصر » منتجي السلع ذات التكاليف الخفيفة ، يؤثر على الكفاية الانتاجية(١) .

ويعتبر عداء البيروقراطية العنيد المدعم بالرأى العام ، للحكم الذاتى فى الصناعة وللتنظيم الذاتى والضبط والتعاون عقبة ثالثة فى طريق التقدم المنظم وبالتالى فى طريق التطور الذى يحل الكثير من مشاكل سياسة الدائرة الاعمالية، وكذلك مشكلة الانتقال الى النظام الاشتراكى. وينكر الناطقون باسم البيروقراطية وجود أى أساس لهذا الرأى ، على اعتبار أن العمل المشترك لرجال الاعمال يصبح لا شرعيا ومعرضا للاضطهاد اذا عنى شيئا من « الانضباط التواطؤى » . ولكن حقا لو قبلنا التفسير القانونى للتطبيق الشائع، ولو قبلنا أيضا النظريات الرسمية التى تؤلف هذا الانضباط التواطؤى ، أو تؤلف بصورة عامة التطبيق المناهض للاشتراكية (٢) فان حقائق ثلاث لا بد وأن تظل قائمة . أولى هذه الحقائق

---

(١) أنا لا أدعى معرفة ما سينتج في النهاية عن الاضطراب الذى نتج عن «فينو» رئيس الجمهورية على القانون الاول لمراقبة الاسعار ، وصدور قانون آخر بعد نحو من شهر برفع هذه الرقابة . ولكن لما كنت على استعداد للقول بأن عمل ادارة مراقبة الاسعار كان لا بد وأن يقف حجر عثرة في طريق كفاية الاقتصاد السلمى ، ولما كانت النتائج المتوقعة لذلك الاضطراب لا بد وأن تعرض كدليل ايجابى على ضرورة الاحتفاظ بمراقبة الاسعار ، فانى لا أرى نفسي مضطرا لان أطلب الى القارىء الاهتمام بنقطتين ، أولاهما ، أن القول برفع الرقابة عن الاسعار لا يعنى السماح بزوالها دون الاعداد لبديل في مرحلة الانتقال ، وثانيتهما : انه اذا كانت الحكومة كانعكاس لهزيمتها ، ستهدف بصورة انتقامية الى اختيار اجراءات تزيد من لا شعبيتها بدلا من اتخاذ موقف دفاعى ، فان النتائج المتوقعة ستكون مبتوتة العلاقة تماما مع استرخاء الرقابة على الاسعار .

(٢) لا يمكن قبول هذه النظريات كحقائق على اية حال فهى تشمل في الواقع مجموعة من الاجراءات ، يتفق كل انسان على وجوب اعتبارها لا مشروعة في عرف أى نظام قضائى . ولكن هناك بالاضافة الى هذه مجموعة أخرى من الاجراءات يقف العقل القانونى منها الموقف الذى تمليه الاهواء العامة . ولاريب في أن التمييز يؤلف مصدرا مهما من مصادر التميل . فأكثر الاقتصاديين كفاية يقف موقف العجز اذ يواجه متاعب لاعد لها ولا حصر، في تحليل جميع الآثار البعيدة المدى لاية حال مفترضة . واذا قدر للعدالة ألا تطبق الا على أساس شعارات قانونية عامة أو شعارات جماهيرية تعرضها التظاهرات ، فان عنصر المنطق الذى تنطوى عليه المواقف اللامتحيزة لا بد وأن يختفى تماما . ولا يفيد الاسلوب الحسن النية في الاتهام الانتقائى الذى يستهدف استثناء بعض الحالات التى يكون فيها التمييز الرسمى اللاشرعى نافعا لجميع الفرقاء المعنيين ، وهى حالات لابد أن يعرفها كل من يفهم شيئا ولو أوليا من علم الاقتصاد ، في مثل هذه الحالة ، ألا في خلق المزيد من الاستبداد المزعج . ولانستطيع ايضاح الاساليب التى يجب اتباعها لمعالجة هذا الوضع الا في ملاحظة عابرة .

(المؤلف)

ان مفهوم الانضباط يتضمن مجموعة المحاولات لتحقيق التعاون الصناعي بالنسبة الى سياسات الاسعار والانتاج حتى عندما يكون هذا التعاون عملا تمس الحاجة اليه • وثانية هذه الحقائق ان الحالات الهامشية أو الحالات التى يدخل فيها عنصر الانضباط دون أن يؤلف النقطة الاساسـية فى الاتفاق لا يمكن أن تكون محل اعتبار لا متحيز من جهاز من الموظفين يضم عددا من الناس، لايعرفون طبيعة المشاكل الاعمالية معرفة كافية أو عددا من الذين يقفون موقف العداء العنيف من النظام الذى يطلب اليهم تنظيمه، أو من قطاع « الاعمال الكبيرة » . وثالثة هذه الحقائق أن التهديد الماثل باستمرار بمحـاكمة مرتكبى الجنح التى لا يمكن تمييزها بسهولة من الاجراءات الاعمالية السليمة قد يترك أثرا على سير العمل لا يقصد أحد ايقاعه به أبدا •

وتشرح الحقيقة الاخيرة ناحية من المشاكل العمالية بل ومن متاعب دائرة مراقبة الاسعار ومن الصعوبات المعادية للاحتكار وهى ناحية لاتلقى دائما العناية التى تستحقها ، وهى ناحية التصريف الناجح للطاقات الادارية والعصامية . ورجل الاعمال الذى يجد العقبات تعترض طريقه دائما ، لانتيجة اضطراره لمواجهة القواعد التنظيمية فحسب، بل ونتيجة الزامه بالمثول أمام هذا المجلس أو ذاك ، لا يستطيع أن يجد الطاقة الباقية الكافية لمعالجة مشاكله التجارية والتقنية • ولعل من الظواهر البارزة التى تميز الموقف الميكانيكى الآلى الذى يقفه علماء الاقتصاد نائين بأنفسهم عن وقائع «الحياة العملية» ، هو ان واحدا من عشرة منهم لايعترف بهذا « العنصر الانسانى » ، المعين الذى يعتبر على أية حال جزءا من التكوين الانسانى ، وان كان أى انسان عاقل لا يستطيع أن يعجز مثلا عن ربط هذا العنصر بالنتائج السيئة نسبيا ، لمقاييس الانتاج الصناعى الحقيقية فى عام ١٩٤٥، واعتباره سببا من أسبابها الرئيسية • وليس هذا كل ما فى الموضوع على الاطلاق ، فالنجاح فى ادارة أى مشروع أعمالى وتسييره يعتمد فى ظل الأوضاع الراهنة على القدرة على التعامل مع القادة النقابيين أو الساسة وموظفى الحكومة العامة أكثر من اعتماده على المقدرة الاعمالية على الصعيد الواضح لهذا التعبير • ومن هنا يصبح الميل شائعا لملء المراكز القيادية فى الاعمال التى لا تتطلب خبرة كالمشروعات الضخمة برجال من « المنافقين » ومن « المشاغبين » بدلا من اشغالها برجال منتجين حقا •

وقد يبدو للقارىء من كل هذا ان السياسة القائمة على أساس جميع هذه الخطوط التى أوضحتها قد غدت منسوخة وباطلة ، وانه لابد من تحطمها وسط عاصفة من السخط المشروع أو تهشمها على صخور التخريب

وغيرها من أشكال المقاومة ، وان هدف مائتى البليون من الدولارات ليس، والحالة هذه أكثر من مجرد حلم من أحلام اليقظة • لكن القارىء يخطىء ولا ريب فى ظنه هذا • فالآلة الاقتصادية فى هذه البلاد هى من القوة من ناحية واحدة ، بحيث تستطيع الصمود لشيء من التبديد ومن اللاعقلانية ، وما يشمله هذان من بطالة حتمية هى الثمن الذى يجب أن يدفعه الفرد لضمان حريته • أما من الناحية الثانية فقد أظهر الساسة والجماهير فى الآونة الاخيرة رغبة فى التفاهم والاتفاق • وعلينا ألا ننسى أيضا تلك المرونة التى تتميز بها الطبيعة الانســـانية والتى شرحناها فى الفصول السابقة من هذا الكتاب • وقد تفتقر تجارب « التوزيع الجديد » وأيام الحرب الى الشمول، لأن البورجوازية الصناعية لم تتوقع لهذه الاوضاع الاستمرار طويلا • ولكن شيئا نســـبيا من التعديلات لأنظمة الضرائب الراهنة بقصد تحقيق درجة مناسبة من الكفاية ان لم يكن لتحقيق أقصى ما يمكن منها (١) وقد يعنى المزيد الى حد صغير ونسبى من الحمـــاية

---

(١) قد تكون الاجراءات التالية التى لاأقصد منها أن تكون أكثر من مجرد مثـل واحد من مجموعة أساليب ممكنة ، كافية الى حد كبير وهذه هى (أ) ازالة الضريبـة المزدوجة التى تفرض على ذلك الشطر من الصناعة الموحدة التى تدفع أرباحها على شكل حصص للمساهمين . ولاتبرر الطريقة الانجليزية المتبعة هنا هذه العاصفة من السخط المشروع لاسيما وان هذه الطريقة ليست الا عين الطريقة الالمانية التى يمكن العثور على مبرراتها في كتابات الاقتصادى الالمانى ادولف واجنر (١٨٣٥ — ١٩١٧) (ب) السماح بأن يخصم من الدخل الخاضع للضريبة ذلك الجزء من الدخل الفردى الذى يتم استثماره واننى لاتفق شخصيا مع الاستاذ ايرفينبج فيشر في رأيه بأن القدر الذى يجرى توفيره يجب ان يخصم ، وذلك بسبب وجود الخطر في التضخم . ولكن لما كنت راغبا فيالخلاص من شكوك كينيس فاننى ساحدد نفسي ضمن الجزء المستثمر ليس الا ولا تعتبر المتاعب التقنية خطيرة أو من النوع الذى يتعذر حله . (ج) تبنى أسلوب واحد من عدة أساليب متوافرة للسماح باقتطاع كامل للخسائر على مدى بعيد . (د) التأميم والتنسيق وتنمية المشتريات أو عائدات الضرائب . ولاريب في أن هذا يجب أن يلقى الاعجاب من مؤيدى روسيا بدلا من أن يستنفر غضبهم وثورتهم وقد تكون ضريبة المبيعات مؤذية جدا في بلاد كروسيا حيث يكون استيفاؤها بمعدل (٣١) في المائة على القمح مثلا ، أو (٦٢) في المائة على البطاطس أو (٧٢) في المائة على السكر أو (٨٠) في المائة على الملح (راجع كتاب الماليـة السوفيتية الهنيسيل) لا سيما وأن أهلها فقراء جدا . أما اذا كانت معتدلة وفي بلاد يتمتع أهلها بالثروة كالولايات المتحدة ، فانها قد تكون ممتازة بل واداة رائعة ونافعة في تمويل الاهداف التى تنتفع منها الفئات من ذوى الدخل المنخفض . وفي الامكان جمعخمسة بلايين أو ستة من هذا الطريق دون ان يحس أحد بالعبء أو ينوء به . ولكن لما كان من الواجب التعويض على الحكومات المحلية ، وحكومات الولايات بدلا من الضرائب التى تجمع على الصعيد القومى ، فليسمن الصحيح كل الصحة بالطبعأن نتحدث عن فرضضرائب=

القانونية ، شريطة أن تمنح بتقنين مناسب للقـــانون الصناعى الى ازالة ما يحس به رجال الاعمـــال من نقمة على الاكراه والالزام على أن تتـولى الهيئات التنظيمية تدريب الموظفين بصورة أفضل ما تبقى من العملية(١) يضـــاف الى هذا أن البـلاد قد أقامت الدليل ، منذ عهد غيربعيد على استعدادها لقبول أية تشاريع جديدة ٠ أما بالنسبة الى الوضع العمالى فقد يكون ثمة شيء من العزاء فى الحقيقة الواقعة وهى ان السياسة التى توضع على أساس هذه الخطوط تســـتطيع أن تتخلى عن أى بند من البنود التى يعتبرها الناس ، الانجاز الضخم والرئيسى فى حقل الاصلاح الاجتماعى للتوزيع الجديد (النيوديل) ، بالاضافة الى انها تؤمن الاساس الاقتصادى لاحراز تقدم جديد . ومن الواجب أن نلاحظ بصورة خاصة أن الأجر السنوى يعتبر خطرا يهدد فرصة الحصول على الهدف هـــذا اذا أدخل وأدير ومول بطرق لابد وأن تؤدى الى الحد الاقصى من الضرر ولا ريب فى ان هذه الفرضية ممكنة فى حد ذاتها تماما(٢) ٠

= جديدة نظرا لضرورة تعديل الانظمة القائمة وفي مثل هذه الحالة يكون صافي أرباح الخزانة الاتحادية (الفيدرالية) لا يزيد على البليونين أو الثلاثة بلايين . وبذلك يصبح مجموع ضريبة المبيعات مع الرسوم الاخرى نحوا من تسعة الى عشرة بلايين (هـ) التأميم واعادة النظر جذريا في القوانين لمصلحة النساء والاطفال من ضرائب الاملاك وذلك لان التشريعات الراهنة تتيح عن طريق مصادرة كل مايربو على الارقام المعقولة والمعتدلة بازالة بعض العناصر الاساسية في المخطط الرأسمالي للاوضاع . وكل من يوافق على هذه المصادرة لاسباب فوق الاقتصادية يكون محقا من وجهة نظره في المطالبة بالتعديلات الدستورية اللازمة لهذه الغاية . أما من يوافق عليها على أساس الحجج الاقتصادية الواردة في ص٣٧٣ من كتاب « النظرية العامة للتشغيل والفائدة والمال » للورد كينيس أو على أساس اية حجة أخرى مستمدة منها فهو مخطىء تمام الخطأ .

(١) انا اشير هنا الى نقطة مهمة للغاية بالنسبة الى عدد من المواضيع بل هى اكثر أهمية لها من موضوعنا الذى نتناوله اليوم بالحديث . ويكون نمو البيروقراطية الصالحة بطيئا ولايمكن خلقها نتيجة الارادة المطلقة أو الرغبة ، وتعرض الاجهزة البيروقراطية في الولايات المتحدة كل مايسببه النمو السريع من مساوىء ولاسيما اذا كان هذا النمو قد وافقته سياسة مؤقتة لاتهتم بالمصلحة العامة فحسب بل وبمصالح البيروقراطية أيضا . يضاف الى هذا أن بيروقراطية واشنطن لم تكتشف مكانها بعد . ويحدث المرة تلو المرة ان يتابع افرادها برامج خاصة بهم وان يحس بعضهم بانهم من المصلحين ويفاوضوا أعضاء الكونجرس ومجلس الشيوخ والوكالات الاخرى على هذا الاساس من وراء ظهور رؤسائهم . وكثيرا ماتبرز فكرة فجائية تكتسب قوة طاغية لايعرف أحد مصدرها . وهنا تمثل الفوضى والاضطراب . (المؤلف)

(٢) علينا لايضاح هذه النقطة أن نستعيد الى ذاكرتنا شيئا من التاريخ الحديث فلقد دأب دعاة التوزيع الجديد «النيوديل» في مستهل ثلاثينات هذا القرن على السخرية ـ

وبالرغم من كل هذا فاننـــا فى حاجة الى كثير من التفاؤل لنتوقع من هذه التعديلات عملا وأثرا ، أو لنتصور ان الاوضاع السياسية لهذه البلاد قادرة على أن تخلق الادارة اللازمة للقيام بمثل هذا العمل الجدى المنطوى على الكثير من انكار الذات والمفتقر الى تمجيد الشعارات والمصطرع مع المتاعب والدقائق والتفاصيل ، والخالى من الاعتراف بالجميل . وقد تحب جماهير الشعب طراز أمريكا الذى سيظهر نتيجة هذا العمل ، ولكنها ستكره حتما الرجل الذى يخلق هذا الطراز .

رابعا : ولم نصل بعد الى الحديث عن المشاكل الانتقالية وليست هذه المشاكل فى الواقع متصلة مع موضوعنا الا من ناحية واحدة وهى ان المتاعب الانتقالية قد تخلق أوضاعا وتحدث اجراءات تعيق الى حد ما توسع الانتاج بصورة شبه دائمة ، وتبطل تقييمنا للاحتمالات بصـــورة كاملة. ولعل خطر التضخم هو أكثر هذه الامثلة وضوحا وخطورة ولقد بلغت تقديرات أسعار الجملة فى عام ١٩٢٠ نحوا من (٢ر٣) الضعف لتقديرات عام ١٩١٤ . وقد حدث هذا نتيجة مجهود حربى كان أقل شأنا وأقصر أمدا ، من المجهود العادى على صعيد السلع والخدمات وكان أدق تمويلا بالنسبة الى الوحدة الواحدة من السلع والخدمات ولم يكن ثمة ما يشبه هذا الطلب الراهن عليهما . كما أن الاستثناءات من الضرائب كانت قد ضمنت الحافز اللازم للمستثمرين للابقاء على مجموعات ضخمة من السندات الحربية الى أبد الآبدين . ولقد بلغت الودائع باستثناء ما هو متبادل بين المصارف أو ما هو عائد للحكومة ، ومجموع النقد المتداول خارج البنوك فى أبريل من العام الحالى نحوا من ١٧٤ بليونا مقابل (٥٥ر١٧) فى يونيو عام ١٩٢٩ و(٦٠ر٩) فى يونيو عام ١٩٣٩ . وليس ثمة من اشارة الى الشطر الذى يحوله من ودائع الجماهير من السندات الحكومية الى نقد لاهداف تزيد على تسديد الديون . وفى مكنة كل انسان عاقل أن يكون فكرته عما يعنيه هذا فى ظل الظروف الراهنة ، ولاسيما بالنسبة الى تشجيع الحكومة

= من شعار الاصلاح بدلا من النقاهة . وكانت هذه السخرية دليلا على احساسهم بمدى ما فى هذا الشعار من صحة . وبالطبع كان الشعار من الناحية السياسية عادلا كل العدل ولكن يجب أن يفهم انه يشير الى ما رافق الاصلاح من ضجيج ومن افتقار الى المسئولية لا الى أى هدف من أهدافه المعقولة . وقد بتنا الآن فى وضع مماثل ، ولعل من سوء الحظ ان الاضرار الذى يلحق بالعملية الاقتصادية للرأسمالية هو مظهر الاصلاح الذى ينشده بعض الناس ليس الا ، اذ لايستهويهم أى اصلاح اذا لم يرافقه اضرار بهذه العملية . ولعل أسوأ ما ينالهم هو الاصلاح الذى توازيه سياسة تضمن النجاح لهذه العملية .

(المؤلف)

أو سوسها لموضوع الطلب الشامل وغير المسئول لمعدلات أعلى من الأجور وذلك لان التضخم ينجم عن ارتفاع المدفوعات كرواتب وأجور • (١) وعلى الرجل العاقل نفسه ألا يجد صعوبة فى أن يقرر لنفسه رأيه فى الكتاب الذين يبشرون بأن ليس ثمة خطر فى قيام التضخم (٢) أو أولئك الذين يرون هذا الخطر ماثلا فى كل زاوية من الزوايا ، ورغبة منى فى ايضاح النقطة المتعلقة بهذا الموضوع ، وخوفا من تعذر معالجة هذه المشكلة معالجة كافية هنا ، أرى لزاما على أن أبدى رأيا شخصيا بقصد التحديد ، وهو أن فى الامكان أن نضع نصب أعيننا أسعارا لعام ١٩٥٠ تزيد بنسبة (٥٠) فى المائة على معدلاتها فى عام ١٩٢٨ مع وقوع اندفاعات وراء هذا الرقم فى تلك الفترة، وأن نرى من المقولات المنطقية أن نستخدم تقلبات الاسعار كأدوات للتكيف الاقتصادى • وآنذاك يتراءى لنا أن المخاوف من وقوع زيادة كبيرة فى الاسعار عامة وهبوط فيها فى السنوات اللاحقة هى مخاوف بولغ فيها الى حد كبير . ولكن الابقاء على الزيادة الحتمية فى الاسعار ضمن ذلك الحد يتطلب عددا من الاجراءات اللازمة التى لا تلقى تأييدا شعبيا والتى تتطلب جميعها لكى تحقق نتائج طيبة تجربة وكفاية لا أراهما متوفرتين لا سيما وان بعض هذه الاجراءات يؤدى الى الحد منسرعةتمدد الانتاج ، اذ لايمكن مواجهة خطر التضخم دون التدخل فى أمره • أما اذا لم تكن هناك أية اجراءات أخرى سوى اقامة وكالة جديدة لمراقبة الاسعار ، وفرض ضرائب ثقيلة على تلك الدخول التى لا ينجم عنها حتى على رأى أكثر الناس عندنا تطرفا ، أى خطر بقيام التضخم ، واذا رافقت هذه الخطوات خطوة أخرى تعمل على رفع معدلات الاجور دون البحث فى النتائج فان وضعا يائسا قد ينجم ، تجد واشنطن نفسها مضطرة فيه الى اللجوء الى اجراءات قاسية وعنيفة كتخفيض قيمة النقد وتجميد الودائع وفرض الاشراف المباشر ، ومعاقبة المستغلين والاحتكاريين أو غيرهم من كباش الفداء مع البقاء بعيدا عن الزارعين . ولا ريب فى أن مثل هذه الاجراءات ستقلب الأوضاع عندنا رأسا على عقب ، فاما أن تؤدى بنا للوصول الى

(١) لاريب في أن القارىء سيلاحظ بأن هذا القول يتفق مع نظريات كينيس تمام الاتفاق ولذا فلابد له أن يلقى التأييد من رجال الاقتصاد في واشنطن •

(٢) علينا ان نضم الى هؤلاء عددا من المتكهنين بمتطلبات الفترة التى تعقب الحرب والذين تنبأوا أنه على أثر وقف شطر كبير من المتطلبات الحكومية الحربية ستقوم حالة من الركود تنتشر فيها البطالة ويكثر فيها العجز . راجع مقال شيف في عدد مجلة « الاحصاءات الاقتصادية » وسأتحدث عن التكهنات الطويلة الاجل المماثلة في موضع لاحق. (المؤلف)

هدفنا فى مائتى البليون دولار ، أو تدفع بنا دفعا الى اشـــتراكية غير ناضجة ولكن من المحتمل أن تكون هناك احتمالات أخرى .

خامسا : ولايبقي علينا الا أن نبحث فى النقطة التى يعتبرها كثيرون من رجال الاقتصاد متفوقة على غيرها من مشاكل ما بعد الحرب وهى تأمين الاستهلاك الكافى ، ولقد ناقشنا حتى الآن عددا من الاسباب التى تدعونا الى الشك فى امكان تحقيق هدفنا الذى سبق لنا أن تصورناه ، وهو الوصول الى مجمل انتاج ضخم يبلغ حدود المائتى بليون فى عام ١٩٥٠ على أساس أسعار الدولار فى عام ١٩٢٨ . ولكن جميع هذه الاسباب تسـتند الى الفرضية أو الى الاحتمال القائل بأن العوائق الخارجة عن نطاق العملية الاعمالية هى التى ستسد الطريق . ولقد أثار عدد من رجال الاقتصاد موضوع قدرة العمليـة على الوصول الى نتيجـة ، ولـكن المقـالات التى دبجوها ، لا تشير كلها الى طريقة علمية صحيحة . وسنشير الى هـؤلاء بتعبير اكتسب الكثير من الشيوع مؤخرا وهو تعبير « الجامدين » (١) .

ولقد تولى المرحوم اللورد كينيس تطوير الاجزاء المتعلقة بموضوعنا من نظرية « الجمود » . وفى وسع القارىء أن يوسع اطلاعه ، اذا أراد معرفة الطريقة التى تطبق فيها على القضية التى نتناولها اليوم ، بدراسة تقدير أو أكثر من التقديرات لمتطلبات مابعد الحرب ، التى ظهرت فى السنوات الاخيرة (٢) . ويتفق أصحاب هذه التقديرات معنا فى تقديراتنا لاحتمالات الانتاج فى عام ١٩٥٠ وهى تتعادل فى أرقامها مع الأرقام التى وضعناها مما يمكننا بقصد التبسيط من مواصلة التحدث عن مجمل الانتاج القومى الذى نقدره بمائتى بليون . وقد يكونون أكثر تفاؤلا منا فى عدم اصرارهم على ضرورة الاوضاع المحيطية المواتية للاتجار الرأسمالى (٣) وكذلك فى اصرارهم على الفرضية الواضحة بأن الممـــارسات السياســية والادارية والعمالية الراهنة لابد وأن تبقى . يضاف الى هذا اننى ســأتخلى عن كل اعتراضات قد تكون موجودة لدى على تقديراتهم للحد الادنى الحتمى من البطالة ، أو على صحة أساليبهم الاحصائية ، وأتقبل الفرضيات المختلفة التى

(١) راجع الفصل العاشر من هذا الكتاب لمعرفة المزيد من النواحى العامة لنظرية الجمود .

(٢) قام المستر اى جى . هارت A. Gy. Hart بتحليل اكثر هذه التقديرات أهمية تحليلا نقديا في مقال بعنوان « البناء النموذجى والســـياسة المالية » المنشور في عدد سبتمبر عام ١٩٤٥ من المجلة الاقتصادية الامريكية .

(٣) اعترف بأن التساؤل كثيرا ماراودنى عما اذا كانوا يعرفون حقا ماينطوى عليه هذا من اطراء بالغ للمشروعات الفردية . (المؤلف)

يصلون عن طريقها لارقام مجمل الدخل القومى ومجموع الدخل الفردى بعد خصم الضرائب والمدفوعات الالزامية الاخرى منه • وفى وسعنا أن نفترض ، رغبة منافى التحديد ، بأن مجموع هذا الدخل الفردى الذى يمكن تسميته بالدخل الانتفاعى ، قد يصل حدود المائة والخمسين بليونا ، وأن الارباح المجموعية غير الموزعة قد تصل حدود ستة بلايين (١) •

ويمكن الحصول على أرقام « الطلب » بعد الحرب أى مجمـــوع ما ستدفعه البيوت الفردية على السلع الاستهلاكية باستثناء بناء البيوت الجديدة بحساب معدل العلاقة القائمة على ضوء المعلومات المتوافرة للفترة التى سبقت الحرب بين عامى ١٩٢٣ و ١٩٤٠ بين الانفاق الفردى على السلع الاستهلاكية والدخل الانتفاعى الفردى اللذين تعرضـــا للتخفيض منعا للتضخم ، وبتطبيق هذه العلاقة على دخل انتفـــاعى يقدر بمائة وخمسين بليونا (٢) .

ولو فرضنا ان هذه العملية قد انتهت الى مبلغ مائة وثلاثين بليونا مثلا يتبقى لدينا نحو من عشرين بليونا للوفور ، او نحو من ستةوعشرين بليونا اذا أضفنا اليها الارباح غير الموزعة التى تجنيها الشركات • ويمضى مثل هذا النقاش عادة الى بحث المنافذ المتيسرة للتصرف بهذا المبلغ كالفرص الاستثمارية المتمثلة فى بناء مساكن جديدة أو اضافة أشياء جديدة للمنافع البيتية ، أو اقامة مصانع أو شراء معدات آو زيادة الاستثمارات فى الخارج . ويصل البحث بعد ذلك الى النتيجة القائلة بأن هذه الفرص لا تستثمر كل

---

(١) تعادل هذه الارقام تقريبا تلك التى جاءت على لسان بعض مخمنى « طلب » مابعد الحرب . انها ليست أرقامى على أية حال كما أنها لاتتفق مع الارقام الاختبارية التى بنيت عليها مناقشتى فى القسم الثانى من هذا الكتاب . وعلينا بالنسبة الى الاجراءات التى طبقت فى الفترات الماضية حيث حلت الحقائق بالطبع محل الافتراضات (راجع نشرة الاحتياطى الفيدرالى ابريل ١٩٤٦ ص ٤٣٦) ، أن نلاحظ أولا أن هذه الارقام هى بالدولار حسب قيمته الراهنة ، وثانيا أن القدر الضخم من صافى وفور الافراد لا يقيم الدليل على شيء وان النسبات المئوية للاوضاع العادية وأرقام أعوام ١٩٣٧ و ١٩٣٨ و ١٩٣٩ يجب أن لاتقبل بصورة غير ناقدة ودون أية اشارة الى تعريف الوفر الذى قبلت به وزارة التجارة . (المؤلف)

(٢) يكون الاجراء فى الواقع أكثر تعقيدا من هذه الصور فالمعادلات على أســاس رجعى تتضمن عاملا من عوامل الاتجاه ، يأخذ بعين الاعتبار التبدلات المحتملة فى العلاقة على مدى الزمن . يضاف الى هذا ان آثار « الطلب » المؤجل وتجميع الاموال الســائلة تؤخذ بعين الاعتبار أيضا ولكن للتركيز على النقطة البارزة لانجد انفسنا مضطرين للخوض فى مثل هذا التفاصيل . (المؤلف)

ما يريد الناس توفيره على أساس معدل التشغيل الكامل في عام ١٩٥٠، للدخل القومي ، الا اذا ضمنت مساعدة الحكومة٠ومن هنا تنبثق الضرورة في الانفاق الحكومي في الداخل ، أو في عمل حكومي لغرض الاستثمارات الاجنبية ٠ ولقد ظهرت ميول جديدة مؤخرا٠اذا لما كانت السخرية نصيب كل من ينادي في ظل الاوضاع الراهنة بتغطية عجز الحكومة فان خبراء الاقتصاد في واشنطن ، أخذوا يدورون حول الموضوع ، وينادون بايجاد موازنات مستقرة لا عجز فيها ، لكن مثل هذه الموازنات لايمكن أن تتحقق الا على أساس مستوى عال للغاية من الضرائب ، شريطة أن تكون تصاعدية للقضاء على الدخول العالية التي ينشأ عنها خطر التوفير قبل كل شيء ٠ وتتفق هذه السياسة مع الشعار المرفوع القائل بأن « الوفور الناتجة عن أصحاب الدخول العالية هي التي تسبب أخيرا البطـــالة والاجحاف في الدخول » ٠

ويخطيء خصوم هذه النظرية في الوصول الى النقطة التي يحاولون مناقشتها وهي ان مجمل الانتاج القومي وكذلك مجمل الدخل سيتضاءلان وان فرص الاستثمار ستكون أكبر مما يقدره المخمنون الذين يغرقون في التفاؤل عند ما يقدرون مجمل الانتاج،ويغرقون في التشاؤم عند تقديرهم لمجمل الدخل القومي ٠ وقد ينطوي النقاش على أساس هذه الخطوط أو ما شابهها على الكثير من الحقيقة . وقد يكون في الامكان التأكيد بصورة خاصة انه لم يكن هناك في عام ١٨٣٠ من تكهن أو استطاع أن يتكهن بالمتطلبات الضخمة لعصر القاطرة أو لعصر الكهرباء بعد نحو من خمسين عاما ، لكن الحجة الحاسمة هي أكثر بساطة من هذا بكثير . فالنظرية تعتمد على الفرضية القائلة بأن الأفراد يوفرون طبقا لقانون نفسي مستقر دون أي ارتباط بوجود فرص الاستثمار أو غيابها (١) ومن الواضح ان هذه الحالة ليست

---

(١) يقول هذا القانون النفسي ان ناتج قسمة الانفاق على الاستهلاك ونسميه (س) يعتمد على الدخل القومي الذي نسميه (ص) بحيث اذا زاد (ص) بنسبة مكعبة زاد (س) بنسبة مكعب (س) أقل من مكعب (ص) أو بنسبة مكعب س على ص أقل من (١) ولا ريب في أن هذه هي فرضية كينيس الاصيلة عن موضوع « مهمة الاستهلاك » ولكن كينيس نفسه استخدم أحيانا ، كما أن أتباعه استخدموا في حالات كثيرة الفرضية القوية الاخرى القائلة بأن نسبة الوفور ترتفع بارتفاع نسبة الدخل ، ولكن لاشأن لنا هنا الا بالفرضية الاصيلة فعلينا أولا أن نلاحظ بأن من الخطأ في التعبير أن نطلق عليها اسم القانون النفسي . فالقوانين النفسية في علم الاقتصاد من الامور التي يشك فيها حتى في أحسن حالاتها . ومع ذلك فان هذا الفرض لايمكن أن يسمى حتى بهذه التسمية التي تنطبق على الافتراض القائل بأن رغبة الانسان في التهام قطعة من الخبز تضعف حدتها بعد أن يأكل القطعة تلو الثانية.

(المؤلف)

الحالةالعادية فالناس يوفرون عادةوقد استهدفوا بعض الجزاء ، نقديا كان أو على شكل خدمات استثمارية ، ولا ينطبق هـذا القول على الوفور الفردية وحدها ، بل وعلى جميعالوفور الاعمالية أيضا ،التى تؤلفبدورها الشطر الأكبر من مجمل الوفر . والتى تهدف الى بعض الغايات الاستثمارية من أى نوع ، فالقرار فى الاستثمار يسبق عادة القرار فى الوفر . وحتى فى الحالات التى يوفر فيها الانسان دون أن يكون لديه هدف محدد فى الاستثمار فان التأخر فى الوصول الى قرار يلقى عقابه باضاعة أى أمل فى ربح لفترة التأخر . وينتج عن هذا أولا : ان الناس اذا لم يروا فرص الاستثمار واضحةأمامهم،فانهم لن يقدموا علىالتوفير عادة. وهكذا يصبح وضع اختفاء فرصة الاستثمار وضعا لاختفاء فرصة الوفر أيضا ، وثانيا : انه عندما يعرض الناس رغبة فى ايثار «سيولة المال» أى رغبة فى التوفير غير مصحوبة بالرغبة فى الاستثمار فان من الواجب تعليل هذه الرغبة بأسباب خاصة لا عن طريق تطبيق أى قانون نفسى بصورة مستعجلة .

وهذه الاسباب متوافرة على أى حال وبينها سبب يعتبر فى منتهى الاهمية فى تعميق الازمات الدائرية وجعلها فى نسبة عالية أى بمعدل أزمة واحدة فى سنة من مجموع عشر سنوات . وعندما تبدو الامور قائمة مظلمة لايتوقع الناس شيئا سوى الخسائر من أية التزامات يتصورونها فانهم والحالةهذه يرفضون استثمار وفورهم الراهنة بل واعادة استثمار بعض المبالغ التى تعود اليهم بعد انتهاء أجل بعض الالتزامات السابقة ، أو انهم يؤجلون الاستثمار للافادة من التخفيضات المحتملة فى الاسعار . ولا يتوقع أن تنخفض الوفور فى مثل هذه الأوقات ، بل انها لا بد وأن ترتفع من جراء توقع الناس بعض الخسائر فى الدخل سواء فى أعمالهم أو عن طريق البطالة ، ولا ريب فى أن هذا العنصر فى منتهى الأهمية فى عملية الازمات وسيرها ، وفى العجز العام ، لا سيما وأن التوفير فىالانفاق العام يعتمد فى الوسائل الواضحة لتحطيم هذه الدوائر الشريرة التى يكون فيها هذا العنصر سببا ونتيجة فىوقت واحد . ولكن لايمكن الدفاع عن هذا السبيل عن نظرية « الاغراق فى الوفر » . وذلك لان هذا الاغراق يكون فى العادة نتيجة للأزمة لا سببا موضحا لها . ومع ذلك فان هـــذا الرأى يعرض ايضاحا نفسيا لقانون كينيس النفسى . ومازال كل واحد منا يذكر الازمة العظيمة التى وقعت بين عامى ١٩٢٩ و ١٩٣٢ وما تلاها من ابطاء فى دور النقاهـــة من اثارهـا ، ولا ريب فى ان القانون النفسى

وما ينتج عنه من نظرية الادخار هما تعميمان مستمدان من تلك التجربة (١).

والادخار في أوقات الأزمة لا يكون والحالة هذه اســـتثناء أصيلا وصحيحا من فرضيتنا العامة وهي أن القرار بالتوفير يعتمد على القرار بالاستثمار ويفترض وجوده مسبقا وان لم يصح العكس اذ من الممكن بصورة واضحة تمويل أي استثمار عن طريق قرض مصرفي . ولايكون ثمة جدوى في مثل هذه الحالة من الحديث عن أي توفير لانسان (٢) . وهناك استثناءات صحيحة وأصيلة بالاضافة الى الاستثناءات الظاهرة ، ولكنها جميعها تفتقر الى الأهمية . ولعل خير مثل على الاستثناءات الاصيلة، الرغبة في الادخار بقصد توفير «كنز» وهو مألوف شائع عرفه الناس في الهند والصين ومصر في الماضي ، وكذلك التوفير مؤقتـــا نتيجة عادة متأصلة عاشت بالرغم من زوال مقولتها المنطقية كأية عادة أخرى (٣) أما أمثـلة

---

(١) من المؤمل ان يؤدي تكيف الحجة السابقة مع بعض العوامل الناتجة عن الحرب وتطبيقها عليها الى ايضاح مايتم ابان الحرب من تجميع للاموال السائلة دون الرجوع الى الفرضية القائلة بوجود تعطش متأصل في الطبيعة الانسانية ، ولايمكن سده للادخار .

(٢) قد لايكون اقتراحنا على ذلك النحو من البساطة الذي يظهر فيه بالنسبة الى القراء الذين يجهلون ماداربن نقاش منذ طبعت نظرية اللورد كينيس العامة في عام ١٩٣٦. وهو يشبه الى حد ما ، ولايكرر ، نظرية قديمة انطوت عليها نظريات تيرجو وآدم سميث وجون ستيوارت ميل التقليدية (الكلاسيكية) ولايمكن التدليل عليه بالمنطق الذي أيد النظريات القديمة وارى اننا قد نحتاج الى مناقشة طويلة ومضنية لاقامة الدليل على صحته تماما . وهي مناقشة قد لا يكون من المشجع ايرادها لانها لاتأتي بنتائج جديدة ومثيرة للاهتمام ، ولانها تهدم كل ماتم بناؤه من نظريات بعد جهود مضنية في ثلاثينات هذا القرن ولكن ضيق المجال هنا يحول بيننا وبين الدخول في هذه المناقشة على أية حال . ولكن ثمة نقطة يجب علينا أن نذكرها هنا لتجنب سوء فهم قد لايقل اساءة عما فيه من بدهية ، وبالرغم من أن فرضيتنا تظهر بأن نظرية الجمود لايمكن أن تقوم على عنصر التوفير ، وبالرغم من أمكان التعبير عن ذلك بالقول بعدم وجود مشاكل للوفر على هذا الصعيد الا ان فرضيتنا لاتصل الى حدود القول بعدم وجود مشاكل للوفر على الصعدان الاخرى . فهناك ولا ريب مشاكل اخرى ، وترتكز معظم هذه المشاكل حول الحالة التي تكون فيها الوفور الفردية عن طريق شراء السندات عاملا من عوامل تمكين المؤسسات من دفع ديونها المصرفية وهي الديون التي تحملتها اثناء توسيع مصانعها وشراء معداتها الجديدة ولكن هذه تعتبر قضية أخرى على آية حال .

(المؤلف)

(٣) قد لا يبدو استمرار عادة وتأصلها وعمق جذورها في المخطط البورجوازي للحياة ولاسيما في الصورة المتطهرة (البيوريتانية) منه أشياء تفتقر الى الاهمية . ولكن اختفاء فرص الاستثمار التي قد تضفي صفة العقلانية على هذه العادات ، يصـبح عملية بطيئة في حالة عدم وجود العوامل الخارجية الاخرى ، لايستطيع التكيف أن يعمل فيها =

الاستثناءات الواضحة فى الادخار ابان الأزمات فتظهر فى التجميع بقصد تمويل مشروع ضخم من مشروعات الاستثمار . وهى حالة ممكنة وان كانت غير مهمة أو التوفير بقصد تأمين المال اللازم للحالات الطارئة كالعجز وكبر السن وما شابههما وهو توفير لابد وأن يتم حتى ولو لم توجد فرص للربح سوى الشعور بالطمأنينة والأمن (١) .

وهكذا لو كانت آلام دعاة « الجمود » وحدها هى كل ما يضايقنا ويزعجنا فان علينا ألا نشك على الاطلاق فى امكاننا الوصول الى هدف المائتى بليون دولار لمجمل الانتاج القومى. ولو ثبت آن العشرين بليونا من الاستثمارات الجديدة بمعدل من الربح مرض للمدخر العادى ، هى أكثر مما يمكن أن يتحقق ، فان المدخرين لابد وأن يسعدوا باستهلاك مايزيد عن القدر الصالح للادخار . وعلينا ألا نقلق أنفسنا بالبحث عن السبل التى تؤمن لهم استخدام دخولهم واستغلالها استغلالا كاملا ، ولا المنافذ لاستغلال الوفور الفردية والمجموعة عن طريقها . وأرى أن علينا ألا نعتبر من الضرورة بمكان وجوب فرض الاستثمارات الاجنبية ، اذ ان المناداة بها

= عمله أو يجد الفرصة لتحقيق غايته . ويواجه رجال الاقتصاد في واشنطن الذين يودون التأكيد على أية حال ، بأن استمرار عادة التوفير التى غدت لاعقلانية يعتبر عاملا في الوضع الاقتصادى ، حلا لايحسدون عليه ، اذ يتحتم عليهم أن يعترفوا ، اما بأن الوضع في ثلاثينات القرن كان صورة لادخار الازمات وفي مثل هذه الحالة لابد وان يتخلوا عن نظرية الجمود العالمى ، أو ان ماقي الاستثمار من استهواء ، قد ضعف بصورة مفاجئة نسبية نتيجة عامل خارجي لايمكن أن يكون سوى السياسات التى سبق لهم أن أيدوها . ولو آثروا تبنى الرأى الثانى فانى لا أجد مااعترض عليه على أية حال .

(١) تنبع اللاأهمية في هذا من حقيقتين ، أولاهما : أن هذا التجميع يتعرض في العادة للفصد ، بالرغم من أن التوازن لا يتحقق بصورة تامة ، مع تبدل الدخل القومى ومايطرأ على مدى الاجيال من ارتفاع ونقص في عدد السكان ، وثانيتهما : انه طالما كان هناك وفر تحفزه الارباح المؤقتة ، فان وجود « العرض » الكامل لعنصر لايجد مثل هذه الحوافز لايقيم الدليل على وجود أية رغبة في الاغراق في التوفير ، ولاأرى ضرورة للمزيد في دعم هذا الرأى . ولكن في الامكان تعزيزه فعلا بأن التأمين بأوضاعه الحديثة يقلل الى حد كبير من الغايات التى تحفز الى الوفر بقصد مواجهة الطوارىء كالعجز وكبر السن وحاجات النساء والاطفال التى تعنى عادة ثروة ضخمة وان كانت لاتترك على الغالب بدون استثمار . لكن هذه الغايات تتحقق الآن بوقف الاقساط التى تدفع للتأمين من عملية الاستهلاك في الانفاق . ولاريب في أن زيادة الاقبال على التأمين في ربع القرن الاخير تشير الى عكس ما قصدته الكتابات السابقة عن الجمود .

(المؤلف)

فى ظل الاوضاع الراهنة ليس أكثر من محاولة حمل البلاد على استساغة ما يبدو لها فى صورة فرض غرامة من غرامات الحرب عليها (١) .

وعلينا من الناحية الاخرى أن نتفق مع دعاة الانفاق الحكومى حتى ولو وقع العجز الى حد ما فعندما يمثل ثمة خطر اما نتيجة أسباب كامنة فى جهاز الدورة الاعمالية أو أية أسباب أخرى، من ميل العملية التجميعية نحو الهبوط اى عندما يقوم وضع يهدد بأن يؤدى تحديد (أ) للانتاج ، الى اقناع (ب) بتحديد انتاجه وانتشار هذا الخطر فى الوضع الاقتصادى كله مما يسبب هبوط الاسعار لاسباب ذاتية ويسبب عيش البطالة على نفسها ، فان انفاق الحكومة مع احتمال العجز ، سيوقف هذه الحلقة الشريرة ويصبح اذا أهملنا سائر الاعتبارات الاخرى علاجا شافيا وناجحا (٢) . والاعتراض الحقيقى الوحيد فى مثل هذه الحالة لا يوجه الى الانفاق الحكومى المولد للدخل فى الحالات الطارئة التى قد تنشب ، بل الى السياسات التى تخلق هذه الحالات الطارئة التى يفرض الانفاق فيها نفسه .

سادسا : وفى وسع القارىء أن يتوقع على أية حال انه اذا كانت القضية لسوء الحظ موضوع التكهن بما سيحدث فعلا ، فان النتيجة التى نسعى اليها لن تختلف كثيرا عن تلك التى توصل اليها دعاة نظرية الجمود

---

(١) قد لأجد نفسي مضطرا الى القول أو الى الاستنتاج بأن الوضع يستدعى من الشعب الامريكى لاسباب سياسية أو معنوية تضحيات كبيرة . ولكن هذا الوضع يجب أن ينسب بصراحة الى الاسس المعنوية والسياسية والا يستند الى انكار واقع هذه التضحيات المرتكز الى نظريات اقتصادية غير موثوقة ، فيكون الافتراض بأن فيالامكان توجيه شطر من الوفور الزائدة توجيها نافعا الى مجار لأمل في اعادة الدفع فيهـا ، بله الحصول على أرباح ، افتراضا شريرا ، اذ أن الطبقة التى تنحصر مهمتها في مقاومة مثل هذه السياسة ستقبل بها بشيء من السرور والحيوية . ففى نظام من الضمانات الحكومية لايخاطر رجل الاعمال الفـرد بالكثير أو بأى شيء وهـو لايعلق اى وزن على الخسـارة القومية لاسيما اذا قيل له ان هذه الخسارة هى في الواقع مكسب قومى وذلك بسبب التشغيل .

(٢) لعل هـذا هو السبب في أن قانون مورى في صيغته الاصلية لا في الصيغة النهائية التى أقر فيها لم يكن بالشيء غير الشـاذ على ضوء الاعتبـارات الاقتصادية المجردة . ولاريب في أن الحكم بالجملة على الانفاق الحكومى المولد للدخل يمكن فهمه في ظل أى من الظروف ويمكن تبريره عند الناس الذين يظنون أنه في حـالة السماح باستخدام هذه الادارة سيصبح الباب مفتوحا أمام اللا مسئوليات التشريعية والادارية على اختلاف أشكالها وأنواعها . ولكن ليس في الامكان الدفاع عنها على أساس الإعتبارات الاقتصادية المجردة . (المؤلف)

وبالرغم من عدم وجود ما يخشى منه من جنوح النـاس الى التوفير فان الخشية يجب أن تنبع من عوامل أخرى . وفى وسع القلق العمالى وتحديد الاسعار والادارة المثيرة للغضب ، والضرائب اللامعقولة أن تكون أسبابا تؤدى الى نتائج فى موضوعى الدخل والتشغيل، تبدو وكأنها تأكيد للنظرية الجمودية وتخلق أوضاعا يفرض فيها الانفاق العام حتى حدود العجز نفسه وفى وسعنا أن نشاهد أيضا ما يمكن اعتباره اغراقا فى التوفير ، ولاسيما تلك الاوضاع التى يصبح فيها الناس برمين بتنفيذ ما اتخذوه من قرارات استثمارية . ولقد كنا نناقش حتى الآن مجرد احتمال ، ووجدنا ان ليس ثمة من عوامل كامنة فى العملية الاعمالية نفسها ، تحول دون تحققها . ورأينا أيضا أن ثمة عوامل خارجة عنها ، وانها قد تحول دون هذا التحقق . وقد لا أستطيع أن أعرف ما ستكون عليه الثمرة الفعلية وراء كل هذا . ومهما كانت هذه الثمرة فستكون عاملا مسيطرا على الوضع الاجتماعى لا فى الولايات المتحدة وحدها بل وفى العالم كله أيضا ، فى نصف القرن المقبل على الأقل . ولن يتأثر بهذا العامل التشخيص الطويل المدى الذى عرضته فى هذا الكتاب .

٣ ــ الاستعمارية الروسية والشيوعية :

لا ريب فى أن انتصار روسيا على حلفائها هو العامل الآخر المتصل بتشخيصنا للوضع . ويختلف هذا النصر عن النجاح الاقتصادى الذى حققته الولايات المتحدة ، فى أنه لم يعد مجرد احتمال بل غدا حقيقـــة مقررة فى الوقت الحاضر ولقد بدأت من وضع لم يكن قويا للغاية ، بل من وضع كان من الحتمى فيه على روسيا بالنسبة الى القواعد العـادية للعبة السياسية أن تقبل بكل مايرى حلفاؤها من المناسب فرضه عليها ، وأن تأخذ مقعدا خلفيا فى النظام العالمى الجديد ، ولكنها ارتقت بنفسها الى مركز من السلطان أكبر بكثير مما كان لها فى أى وقت مضى من أيام القياصرة ، وبالرغم من كل شىء كانت تحلم فيـه انجلتـرا أو الولايات المتحدة أو ترغبان فيه أو تحاربان من أجله . ولقد حققت المعجزات باتباع اساليب خاصة بنظام حكمها مكنتها من مد سلطانها الفعـلى الى ما وراء فتوحاتها الرسمية . وأتاحت لها فى الوقت نفسـه أن تظهر هذا السلطان بمظهر يقل عن حقيقته . حتى أن التساهلات المصطنعة التى تتقدم بها فى مراحل الخطر ، والتى ترضى الانهزاميين ودعاة التهدئة ،

لا تعنى في الواقع اية تضحيات هذا اذا لم تعن أحيانا كما هو الواقع أرباحا فعلية (١) .

واذا استذكر القارىء الاهداف التي كانت الحافز لسياسة الولايات المتحدةالامريكية منذ عام ١٩٣٩، وهي الديمقراطية ، والتحرر من الخوف والعوز وحماية الدول الصغيرة ، فانه يدرك على الفور أن ما وقع يصل حد الاستسلام الذي لايقل في كماله ، عن ذلك المفروض لو أن روسيا حققت نصرا عسكريا تاما على حليفتيها الكبيرتين .

وتحتاج هذه النتيجة أولا وقبل كل شيء الى شيء من الايضاح . واني لأخشى أن شارحي التاريخ ومحلليه الذين لايتبينون شيئا سوى العوامل اللاشخصية بالاضافة الى بعض عوامل الحظ في الغالب ، لن يحققوا نتيجة كبيرة في هذا المجال . فلقد كانت العوامل الموضوعية اللاشخصية كلها ، تقف ضد روسيا ، وحتى جيشها الضخم ، لم يكن مجرد نتاج لعدد ضخم من السكان أو لاقتصاد وافر الثراء . بل كان نتيجة عمل رجل فرد كان من القوة بحيث استطاع الابقاء على شعبه في حالة من الفقر المذل والاستكانة ، وان يركز جميع قوى جهاز صناعي غير مستكمل وغير نام في الأغراض الحربية وحدها . ولكن قوة هذا الفرد ما كانت كافية لتحقيق ذلك كله . فأولئك الذين لايستطيعون أن يفهموا كيف يتواشج الحظ مع العبقرية ، ويترابطان، يكتفون بالاشارة الى الفرص المحظوظة في تلك السلسلة الطويلة من الاحداث التي وصلت ذروتها في ذلك النجاح المذهل . ولكن هذه السلسلة من الأحداث انطوت أيضا على عدد ضخم من الأوضاع اليائسة التي كان العهد البلشفي معرضا فيها للفناء والزوال في كل لحظة . وتتمثل العبقرية السياسية في القدرة على استغلال الفرص المواتية ، وتجميد الفرص غير المواتية بشكل كامل بحيث لايرى المراقب السطحي بعد مرور هذه الفرص. الا المواتي منها . ولو تابعنا الأحداث التي توالت بعد ضربة « المعلم » الرائعة بالتفاهم مع المانيا فاننا نجد روائع من العمل السياسي . ولعل من الصحيح أن ستالين لم يواجه قط رجلا يضاهيه في كفايته وعبقريته . ولكن هذه الحقيقة

---

(١) ان منح الاستقلال الصوري مثلا للبلاد الخاضعة للسيطرة المطلقة كبولندة على سبيل المثال ، التي تصر على تسميتها بالعميل المستقل ، يضيف الى عدد الاصوات الموجودة تحت تصرف روسيا في الهيئات الدولية . كما يزيد في المساعدات والقروض التي يحتمل أن تحصل عليها الحكومة الروسية . ولاريب في ان روسيا ستكون اضعف موقفا عما هي عليه الآن لوضمت بولندة كلها الى ممتلكاتها . (المؤلف)

تعزز نظرية فلسفة التاريخ التى تفسح مجالا كافيا لنوعية الشخصيات القيادية ، ولنوعية الفرد القائد فى هذه الحالة . ولعل التساهل الوحيد الذى يمكن للتحليل الواقعى أن يسلم به لنظرية « اللاشخصية » هو أن الحاكم الفرد (الاوتوقراطى) • لا يواجه فى قضايا السياسة الخارجية تلك الاعتبارات والمضايقات التى تبدد اهتمام الحاكم الديموقراطى (١) •

ولكن بالرغم من أننا قد نفهم ثانيا عن طريق التدقيق فىتفاصيل هذه التطورات كيف نشأ هذا الوضع الذى لايستطيع الانسان تصديقه الا أن فهمنا هذا لايساعدنا على أن نفهم الطريقة التى سيتصرف فيهـــا العالم الآن بعد أن أصبح هذا الوضع ماثلا أمام أعيننا جميعـــا • ويمكن تلخيص المشكلة كلها فى موقفالولايات المتحدةوحدها • فالدول الأوربية القارية خرجت من الحرب مجهدة ، تتضور جوعا ، ومعرضة لنقمة روسيا وانتقامها . ولذا لم يكن فى الامكان الاعتماد عليها لبذل مقاومة يعتد بها . وكانت الدولة القارية الوحيدة المستقلة عن روسيا فعلا هى أسبانيا ، وهى حقيقة مالبثتأن تبلجت واضحة لنا من جراء سياسة روسيا تجاهها• أما فرنسا التى لا تقل عنها استقلالا فتضم أضخم وأقوى حاميةروسية فى أى بلد آخر ، وهى على شكل الحزب الشيوعى فيها • (٢) أما بالنسبة الى انجلترا ، فهناك المزيد من العلائم التى تظهر بأنها اختطت لنفســـها

---

(١) لابد وأن يلاحظ بعض القراء ، في أننا عند هذه النقطة نداعب ، نقاشـا قديما بين علماء التاريخ الاجتماعى بل وبين المؤرخين أيضا . ومن الضرورى والحالة هذه أن أقول انني لاأريد التبشير بعبادة الابطال ، أو تبنى الشعار القائل بأن «الافراد يصنعون التاريخ» ، وقد لاتتجاوز الاسلوبية التى استخدمتها في المناقشة في النص هذه الحدود مطلقا . فعلينا في ايضاح سير تاريخى للاحداث أن نستخدم صفا طويلا من المعلومات والحقائق . وتضم هذه الحقائق المناخ والخصوبة والحجم ، وما شابه ذلك من الميزات التى تتعلق بأية بلاد ، كما تضم أيضا الخصائص المتشابهة على المـدى القصير بين مختلف البلاد . ولما كانت نوعية السكان لاتقـرر بصورة فـريدة نوعيـة الشخصيات السياسية ، ولما كانت هذه بدورها لاتقرر بصورة فريدة نوعية القيادة ، يتحتم والحالة هذه ، أن تدرج كل من هذه الصفات على حده . وارى أن نضع هـذا في عبارة مغايرة . ففى أى وضع مفروض يكون عقل الرجل الماسـك بالزمام وأعصـابه أمورا لاتختلف في موضوعيتها عن المحتوى الحـديدى لمـادن البـلاد او من وجـود المولبيدنوم والفانديوم فيها . (المؤلف)

(٢) لا ريب في أن هذه النقطة في منتهـى الاهمية . فلقـد كان هنـاك ولا ريب بعض الامريكيين الذين آمنوا بأن الشعب الفرنسي سيمجد تحرير بلاده باندفاعات من الحبور والاعتراف بالجميل ، وأنه سيشرع فورا في اعادة بناء الديموقراطية في فرنسا . ولقد رأينا ليون بلوم في الواقع يقول بشيء من التكنية واصفا الوضع بأنه «نقاهة =

سبيلها المستقل منذ عام ١٩٤١ ، وأنها لو كانت حرة فى اختيار هذا السبيل لكان الشطر الكبير منها ذو الأهمية السياسية ينظر الى الوضع الراهن بشيء من القلق والازدراء . أما اذا كانت قد تقاعست عن اتخاذ موقف قوى حاسم ، فان السبب فى تقاعسها هذا يرجع الى أن مثل هذا الموقف يعرضها الى مغامرة خطرة كل الخطورة . وهى مغامرة الاشتباك وحيدة فى حرب مع روسيا . اذ بالرغم من أن الولايات المتحدة قد تنضم اليها فى مثل هذه الحرب ، الا أن انضمامها هذا غير مؤكد على الاطلاق فلماذا يا ترى ؟ .

ولا شيء أكثر وضوحا للمراقب اذا كان ينتمى الى كوكب آخر . من أن هذه البلاد بالنسبة الى كل اعتبار من اعتبارات الشرف والمصلحة لاتستطيع أن تتسامح مع وضع يكون فيه القسم الاكبر من الانسانية محروما من كل ما نعتبره حقوقا انسانية أولية . ويكون فيه من القسوة ومن التنكر للقوانين ماخيضت الحرب من أجل كبحه ، ويكون فيه السلطان الضخم والمكانة الكبرى متركزين فى أيدى حكومة تجسد سلبية المبادىء التى لاتعنى شيئا للاغلبية الغالبة من شعب الولايات المتحدة . ولا ريب فى أنه لم يكن من مصلحة شعب هذه البلاد أن تتحمل تلك التضحيات العظيمة ، للمضى فى صراع تمثلت فيه أفظع المخاوف ونزلت فيه أعظم الكوارث بالملايين من النساء والاطفال الابرياء ، اذا كانت النتيجة الكبرى

= المجهدين » وهو يعنى بالصراحة الامتناع الشامل عن تطبيق الاسلوب الديموقراطى. فهناك الاحزاب الثلاثة المتساوية تقريبا فى قوتها العددية والعاجزة أيضا عن ايجاد حكومة فعالة على أسس ديموقراطية وهى حزب الحركة الجمهورية الشعبية التى تضم الكاثوليك والديجوليين ، وحزب الاشتراكيين والحزب الشيوعى . وهناك نقاط ثلاث مهمة لنا فى هذا الصدد ، وأولاها الافتقار العلمى الكامل للفئات الليبرالية وثانيتها الافتقار الى وجود اية فئة يتعاون معها سياسيو الولايات المتحدة أصدق التعاون وثالثتها واهمها ، قوة الشيوعيين . ولايمكن أن تعزى هذه القوة لتحول هذا العدد الكبير من الفرنسيين الى المبادىء الشيوعية . فكثيرون منهم لايمكن أن يسموا بالشيوعيين على الصعيد العقائدى . وهؤلاء هم شيوعيون طارئون ، أى أن مفهومهم للاوضاع القومية دفعهم الى الشيوعية . ولكن هذا يعنى انهم موالون لروسيا ، أى انهم ينظرون الى روسيا على انها « حقيقة العصر الكبرى » ، والقوة التى يحسب حسابها فقط ، اذا استثنينا قيمة الدولار الانشائى ، والتى يجب أن تقف فرنسا الى جانبها ضد انجلترا والولايات المتحدة فى اى صراع مقبل لابد وأن يتحول الى الشكل المألوف والمعروف بالثورة العالمية . وهنا لابد من ظهور مجموعة ضخمة من المشاكل . ولكننى آسف لعجزى عن الدخول فى تفاصيلها اعتقادا منى بأن القراء لابد وأن يرفضوا متابعة مناقشتى . (المؤلف)

لهذا الصراع هى تحرير أقوى الطغاة شأنا من الجيشين اللذين كانا يكبحان من جماحه • ولا ريب فى أن هذا الوضع يمثل حالة يكون فيها انجـــاز نصف المهمة أسوأ من عدم القيام بأى شىء • ولاريب أيضا فى أن النصف الباقى من المهمة كان ممكنا وسهلا على التنفيذ ، اذ بعد استسلام اليابان ، كانت قوات هذه البـلاد العسكرية وتقنياتها ، بالاضـــافة الى سلطانها الاقتصادى قادرة على الصمود ، وقادرة على اعطائها تفـوقا لا يمكن تحديه •

ولكن لو ناقش المراقب القادم من الكوكب الآخر الموضوع على هـذه الأسس ، لكان فى امكاننا أن نرد عليه بأنه لايفهم شيئا عن علم الاجتماع السياسى • فالسياسة الخارجية فى روسيا الستالينية ، هى عين السياسة الخارجية التى كانت متبعة ، فى عهد القياصرة • أما السياسة الخارجية فى الولايات المتحدة فسياسة داخلية • وهناك فى الواقع تقليد عريق ينبع من النصيحة التى كان واشنطن قد جاء بها والتى تعتبر دعوة انعزاليـة فى واقعها • وليس ثمة تقليد ، وليست هناك أجهزة لادارة اللعبة المعقدة لأية سياسة خارجية أخرى • وقد تقحم البلاد نفسها أو تقبل اتبــاع سياسة عملية من التدخل وراء البحار ، عندما تستثيرها وسائل الدعاية استثارة عنيفة . ولكنها سرعان ما تمل هذا التدخل ، كما ملته الآن . اذ ملت أهوال الحرب العصرية ، وملت التضـــحيات والضرائب الثقيلة والخدمة العسكرية والأنظمة البيروقراطية وشعارات الحرب ومثل الحكومة العالمية ، وباتت تواقة للعودة الى أساليبها المعهودة فى الحياة ، وقد يكون حثها لبذل مجهود آخر كبير الضخامة ، دون أن يكون هناك أى خطر فورى يهددها بالهجوم عملا سياسيا سيئا بالنسبة الى أى حزب أو جمـــاعة ضاغطة ، قد تود منها أن تقحم نفسها فى هذا الجهد • ولكن ليس ثمـة من رغبة لدى أى حزب أوفئة فى مثل هذا •وأولئك الذين تحفزهم كراهية ألمانيا العاطفية المطلقة أو كراهية العهد الاشتراكى الوطنى (النـازى) قد باتوا راضين قانعين. وهم يؤيدون الآن السياسة نفسها بالنسبة الى روسيا التى كانوا يسمونها انهزامية فى الماضى ، والتى كانوا يصمونها بسياسة التهدئة بالنسبة الى ألمانيا الهتلرية • واذا رحنا نستعرض قائمة المصالح التى تؤلف الآن بنيان السياسة الأمريكية نجد أنها تتفق كلها ، وان كان اتفاقها لأسباب مختلفة فى تأييدها للتهدئة . ولايكترث الفلاحون كثيرا .وقد يتأثر العمل المنظم أو لايتأثر تأثرا كبيرا بجناح يسارى أصيل فى ميوله الى روسيا ، وقد يصدق أو لا يصدق القول بأن النقابات أو بعضها قد تعارض معارضة فعلية فى أية حرب مع روسيا • وقد لانجد

أنفسنا مضطرين الى البحث في هذا الموضوع الذى تصاحبه عادة التأكيدات المتعجلة أو النفى اللامسئول ، اذ أن كل مايهم الوضع الذي نبحثه الآن ، وكما يعرض نفسه في هذه اللحظة للساسة ، هو أن ليس ثمة من يشك فى أن العمال الذين لم يكونوا مؤيدين للحرب فى عام ١٩٤٠ قد باتوا الآن مناهضين لاى ميل لها • ولعل خير ملاحظة نقدمها الآن على أية حال ، هى أن هذا يصح أيضا بالنسبة الى طبقة رجال الأعمال ، اذ أن موقفها ، بالرغم من عـدم ميلها لروسيا سواء عن طريق المشـاعر أو النوايا ، مؤيد لروسيا من ناحية الواقع • ويميل المثقفون المتطرفون الى أن ينسبوا الى البورجوازية العزم على الأخذ بخناق الجمهورية السوفياتية ولا ريب فى أنهم يصفون أى حرب تشن على روسيا ، كحرب تشنها الرأسمالية على الاشتراكية . ولكن لا أعتقد أن ثمة ماهو أكثر بعدا عن الواقع من هذا القول • فالطبقة الرأسمالية أيضا متعبة من شعارات الحرب وقد نادت بالضرائب وبالانظمة القيدية ، ولا تعنى الحرب مع روسيا الاوقف التيار الراهن المواتى للمصالح الاعمالية ، كما لا تعنى الا المزيد من الضرائب ومن القيود والأنظمة • وهى واثقة من أن الحرب ستضع الطبقة العاملة فى مركز أفضل وأقوى • ولن تثير الحرب الاضطراب فى المصالح الاعمالية الداخمية فحسب ، بل انها ستقضى على احتمالات اعمـالية تنطوى على الكثير من الآمال البراقة • وقد تغدو روسيا السوفياتية زبونا من أكبر الزبائن • ولم تعجز حتى الآن عن الدفع فى الوقت الدقيق المناسب • ولا ريب فى أن هذه الحقيقة تحطم الآن الكثير من الآراء البـورجوازية المناهضة للاشتراكية • فهذه هى طريقة البورجوازية فى التفكير ، وستظل هى طريقتها حتى ولو تراءى حبل المشنقة أمامها • ولكن ليس من العسير علينا أن نضع هذه الصورة غير المفرحة فى شكل عقلانى • ولم لا نسمح لروسيا بابتلاع بلد أو بلدين آخرين ؟ ولو سمح لها بأن تتزود بكل ما هى فى حاجة اليه فانها ستتوقف عن التجهم • فسيصبح الروس بعد نحو من عشرين عاما فى نفس حالتنا الديموقراطية والسلامية ، وستحس وتفكر كما نحس نحن ونفكر • يضاف الى هذا أن ستالين ليس بالانسان الخالد ، سيموت قبل انقضاء هذه الأعوام العشرين • (١)

---

(١) أن معظم الجمل الاخيرة ، فقرات مقتبسة تلقى ضوءا واضحا وهى لاتقـدر بثمن ، اذ أنها ليست بالردود على أسئلة صحفية ، يتبينها على هذا النحو ، الانسان الذى وجهت اليه . ولقد كانت هذه الفقرات أقوالا متفرقة قيلت بدون تمييز للحقيقة الواقعة وهى أن قائلها كان يكشف النقاب عن عمليات عقلية تخصه ، أو بعبارة أخرى عن موقف له شـبه وأع ولا عقلانى ، حاول عن طريقه استمقال الامر لنفسـه . واذا ما اسـتثنينا الجملة الثالثة التى تقف وحيدة في سذاجتها ، فانها جميعها وكل مايشابهها قد سمعت =

وأود أن أعود فأؤكد هنا أن القصد من هذا الكتاب ليس الوصول بالقارىء الى استنتاجات عملية محدودة ، بل تقديم بعض اللمح التحليلية التى ستساعده فى الوصول الى هذه الاستنتاجات العملية التى يريدها . يضاف الى هذا أن التوقعات فى مجال القضايا المعرضة للحظ ، ولدخول عوامل جديدة وغير متوقعة عليها ، قد لاتعدو أن تكون تكهنات ، ومن هنا لاتكون لها أية أهمية علمية . وثقة منى فى فهم القارىء فهما كاملا لهذه الحقيقة أرى هنا عن طريق تلخيص هذا الجزء من المناقشة ، تبنى بعض الاستنتاجات المنطقية لا لهدف آخر سوى تثبيت الفكرة . ولنضع هذا القول فى شكل آخر . ان كل مانود أن نفعله هنا هو عين ما كنا نفعله فى هذا الكتاب كله ، بالنسبة الى موضوع الاشتراكية العظيم بصورة عامة وهو استخلاص الاتجاهات المرئية الواضحة .

وهكذا توضح الحقائق التى ألمحنا اليها ، انه ما لم يرتكب ستالين أول خطيئة فى حياته ، فلن تكون ثمة حرب فى السنوات التالية ، وستظل روسيا فى نجوة عن كل ما يعرقل عليها تطوير مواردها ، واعادة بناء اقتصادها وبناء أعظم آلة حربية ، رآها العالم نسبيا أو اطلاقيا . ولعل الاشتراط الوحيد الذى يقحم نفسه علينا ، فيحدد من القيمة العملية لهذه النتيجة التى توصلنا اليها ، دون أن يبطلها ، وهو أن عملا ضخما من أعمال العدوان قد ترتكبه روسيا ، ويكون من الضخامة بحيث يعجز

= لاكثر من مرة . ولقد أشير الى اللاعقلانية في كل حالة من الحالات التى وقفها الخطيب وبينها بالطبع تناقضه مع مواقفه السابقة في فترة ١٩٣٩ — ١٩٤١ . ولم تكن هناك في أية حالة من الاحوال أية ردود مقبولة منطقيا أو أية انعكاسات سوى (أولا) التعبير عن موقف انزعاجى سليم الطوية و (ثانيا) التلميح بشيء من اليأس بدا تقبله للنقد مع شيء من التحفظ والتساؤل عن جدواه .

وبالنظر الى النقطة التى سبق لى أن أثرتها في هذا القسم من الكتاب أرى لزاما على أن أضيف هنا أن الحقيقة الرابعة تضمنت شيئا من الهروب من الواقع . ولو صح هذا التهرب كما سبق لى، ان- بينت ، فان هذه الطاقات التى أبداها الزعيم الروسي ، لاتحدث الا نادرا عند أى شعب من الشعوب . ويبدو أن عمل الطبيعة في الواقع يحل عددا من المشاكل في الوقت المناسب . ولكن اذا قبلنا بأن ثمة شيئا في هذه الاقوال فان علينا أن نوضح أننا نبالغ فى هذا الشيء كل المبالغة . ومن الاسهل فى بعض النواحى معالجة موضوع عدو فائق القدرة على آخر اقل منه طاقة وقدرة ، ولايؤلف مثل هذا القول أحجية أو لغزا . يضاف الى هذا أنه بالرغم من أن بناء مؤسسة كشركة ستاندارد أويل يتطلب شيئا من العبقرية الا آن ادارتها بعد تأسيسها لاتتطلب مثل هذه العبقرية . وهكذا فان القرن الروسي اذا بدأ بداية ناجحة يستطيع أن يمضي في طريقه دون كبير جهد . (المؤلف)

اشياعها عن تصويره بصورة العمل الدفاعي، هو وحده القادر على اشعال الحرب في أية لحظة ، ولكن ثمة حقائق كثيرة تقف في طريق هذا الاحتمال. وأولى هذه الحقائق أن ليس ثمة ما هو أبرز في السياسة الخارجية للعهد الستاليني من سيرها بتؤدة وأناة وحذر . وثانية هذه الحقائق أن هذا العهد يكسب الكثير من هذه السياسة . أما الحقيقة الثالثة ، فهي أن هذه السياسة ادراكا منها لواقع النجاح الاستعماري، تستطيع أن تتسم بالاناة والروية ، وأن تسلم المراكز الأمامية عندما ترى خطرا حقيقيا ، أو عندما تواجه موقفا متصلبا كما حدث مؤخرا (١) . لكن هذه النظرة لابد وأن تتبدل بعد انقضاء فترة اعادة البناء التي قد تمتد عشر سنوات. فستصبح الآلة الحربية معدة للاستعمال ، وسيكون من العسير الابقاء عليها عاطلة عن العمل . يضاف الى هذا أنه مالم تحتضن انجلترا البلشفية ، وتتخلى في احتضانها لها عن كل مواقفها التقليدية . فان الوجود المجرد لهذه الجزيرة المستقلة يصبح عبئا لاتستطيع الاوتوقراطية الروسية احتماله. تماما كما حدث لأوتوقراطية نابليون والعكس بالعكس . ولعل ادراك هذه الحقيقة يؤلف بالطبع لباب تحذيرات تشرشل المتكررة . والأساس المنطقي لسباق التسلح الذى رأينا بدايته .

ولكن لكي نستطيع تقدير كل هذا ، علينا أن نذكر نقطة أخرى ، فالفئات والأحزاب الشيوعية المنتشرة في كافة أرجاء العالم . تمثل عنصرا كبير الأهمية بالنسبة الى سياسة روسيا الخارجية في أيام السلم وفي أية حرب مقبلة . أو في أية أوضاع انتقالية يتحكم فيها خطر الحرب الماثل (٢) وعلى ضوء هذه الحقيقة نرى أن الستالينية الرسمية قد عادت

---

(١) علينا أن نلاحظ لشرح قوة هذه الحجة التي اوردناها أن شطرا من هذه الحقائق الثلاث كان قائما في الحالة الالمانية على النحو الذى وجدت فيه في عام ١٩٣٩، وقد ينكر بعض القراء وجود الحقيقة الثالثة بالنسبة الى الوضع الذى وجد بعد مونيخ . ولكن هذا الانكار لايعدو أن يكون نتيجة التباين بين الموقف الحالي الذى نقفه وبين الموقف الذى اتخذناه من المانيا ومطامحها في الماضي . والنقطة الاساسية في هذا التباين من الزاوية السياسية ، هو أن المانيا لم تكن قد استعادت الاراضي الالمانية في حين يستطيع العهد الستاليني أن يتساهل في أراض أجنبية يحتلها هو، وليست من اراضيه . يضاف الى هذا ان الموقف الأصلب الذى اشرنا اليه ، يتخذ الآن بالنسبة الى المكاسب المقبلة لا المكاسب القائمة . (المؤلف)

(٢) قد أرى جدوى من حسن الطالع بالنسبة الى المناقشة التالية ، ان أخوض في موضوع قوة « الطابور الشيوعي الخامس » في هذه البلاد ، ولكنني أرى أن هذا « الرأي » أقوى بكثير مما يبدو في أية احصاءات أو بيانات رسمية تصدر عن ناطقين بلسان الجماعات العمالية ، وان لم يكن واضحا كل الوضوح . واني لارى أن مناقشة =

مؤخرا الى مالوف عادتها فى التحـدث عن الصراع القريب المقبل بين الرأسمالية والاشتراكية عن الثورة العالمية الحتمية والقريبـة ، وعن استحالة قيام سلام دائم طالماً أن الرأسـمالية موجودة فى أى مكان فى العالم، وما شابه ذلك من شعارات أخرى . ولعل الشيء المهم كل الأهمية فى كل هذا ، هو أن ندرك أن مثل هذه الشعارات على الرغم من نفعهـا وضرورتها من وجهة النظر الروسية • تشوه القضية الحقيقية المتعلقـة بالاستعمارية الروسية (١) • ولا علاقة لها اطلاقا ، اذا ما استثنينا بعض اعتبارات « الطابور الخامس » بالاشتراكية • وليست مشكلة روسيا فى اشتراكيتها ، بل هى فى روسيتها • والحقيقة هى أن العهد الســتالينى يمثل أوتوقراطية عسكرية ويشترك مع الفاشية فى إحدى خصائصـــها المميزة (٢) ، نظرا لاعتماده فى الحكم على حزب فرد صادق الانضباط يحظر حرية الصحافة والتعبير، ويستغلّ الجماهير طبقا للمفهوم الماركسى من التعبير . وقد نفهم ، ونجد شيئا من الاشفاق على المثقف الامريكى الذى يجد نفسه فى مثل هذه الأوضاع التى تلزمه بالحديث عن العهـد

= هذه النقطة والنتائج المحتملة للمواقف المشايعة لروسيا على كفاية المجهود الحربى ، في حالة وقوع حرب ، لاجدوى منها ولاطائل تحتها ، لا بسبب افتقار البيانات الى الدقة بل بسبب فشل من يشترك في هذه المناقشة في تحديد موضوع مناقشته تحـديدا واضحا . فقد يتبنى انسان موقفا مشايعا لروسـيا في الواقع كما رأينا دون أن يكون مشايعا لها في المشاعر او النوايا . وقد يكون المرء شيوعيا دون أن يكون مشايعا لروسـيا في الواقع وعلينا ان نتميز كل هذه المفارقات تمام التميز لا سيما وان بعضها لا يتصـل بسلوك الانسان الفعلى اذا ماوقعت الحرب حقا . (المؤلف)

(١) أرى لزاما على أن أوضح ما أعنيه بتعبير « الاسـتعمارية » لاسيما وان هـذا التعبير أسيء استعماله الى حد كبير في مختلف النظريات السياسية الشائعة . ولكنى لاأجد ضرورة ، بالنسبة الى هدفنا المحدود هنا ، لتحليل الظاهرة ، كما سبق وحاولت ان إفعل في كراسة طبعت لى قبل نحو من ثلاثين عاما ، ثم اختار التعريف المناسب لذلك التحليل المستوفي البحث والتحليل . ومن هنا ارى ان التعريف اللاحق كاف ، وان كنت لا اعتبره كاملا كل الكمال . لا سيما وانه يتفق وماسبق لى ان أستعملته فيه في الفصول السابقة من هذا الكتاب .. فالاستعمارية هى السياسة التى تهدف الى مد سيطرة أية حكومة الى الجماعات التى لا تمت اليها بصلة قومية ودون ارادتها . وهذا ما فعلته روسيا قبل الحرب بالنسبة الى منغوليا الخارجية وفنلنده وما فعلته بعد الحرب في حالات كثيرة ، والمهم هنا هو ان هذه السياسة لا تعرف حدودا نظرية كامنة فيها . اما التعابير التى تحاول التبرير ، فهى ليست ذات موضوع .

(٢) هذا تعبير آخر من التعابير التى اسىء استعمالها الى أن يفقد كل معنى محدد لها ، ويوحى لنا استعماله الشائع في الولايات المتحدة بالتعريف التالى وهو أن =

الستالينى على أنه اشتراكية ديموقراطية ، فى آماله المقبلة على الأقل وإن كنا نثور على هذا الازدراء لمداركنا ، اذا ماتصور هذا المثقف أننا سنصدق قوله . لكن هذا الاتجاه الواضح للعهد فى الامتداد ونشر سلطانه على أوربا وآسيا ، لايمكن أن يربط على الاطلاق باتجاه مماثل للاشتراكية فى التوسع • ويجب ألا يفهم أيضا أن توسع الحكم الروسى ، سيؤدى الى انتشار الاشتراكية على النحو الذى نفهمه نحن من هذا الانتشار أما اذا كان هذا الانتشار سيحدث حقا ، أو لايحدث فيعتمد قبل كل شيء ، اعتمادا كليا ، على المصالح الحقيقية والمعروفة للاوتوقراطية الروسية . (راجع الجزء الأخير من الفصل السابق) • ويمكن ايضاح هذا بالحالة المماثلة لسياسة الستالينية الدينية • فالدين « أفيون الشعوب » طالما أن هذا القول يناسب المصالح الاوتوقراطية . أما عندما يدرك ستالين أن فى وسع المذهب الارثوذكسى أن يكون أكثر نفعا لسياسته الخارجية فى بعض أجزاء العالم من الشيوعية ، أو من الاتحاد العالمى للنقابات العمالية فانه يعلن أن روسيا « بلد محب للمسيح » • ويستعيض عن الشعار القيصرى بأن روسيا هى « المثلة الكبرى للمجمع المقدس » ، بشعار آخر ، ظهر جنبا الى جنب مع اختيار بطريرك جديد سرعان ما أثبت أنه من أشد المتحمسين للطواف فى أرجاء الدول الشرقية ، وهو أن هذا البطريرك ، هو الرئيس الشيوعى «لمجلس شئون الكنيسة الارثوذكسية » . ومن الصحيح أن يقال ان هناك سببا « قويا » يدعونا الى توقع تأميم الصناعة فى جميع البلاد التى تشعر روسيا بحرية العمل فيها دون أن تخشى تدخلا من الاعتبارات التكتيكية للسياسة الخارجية • وذلك لأن الصناعة المؤممة أسهل على الادارة والاستغلال لمصلحة الفاتحين ، ولا يمكن أن تغدو مركزا للمعارضة • ولكن ليس ثمة سبب آخر • ومن المتعذر القول ما اذا كان هذا الاعتبار سيتفوق على أية اعتبارات محتملة أخرى أولا • (١) ومن الواضح أيضا أن أى تقدم جديد فى السلطان

= الفاشية هى كل سياسة أو جماعة أو بلاد لا يحبها الخطيب أو الكاتب الذى استخدم التعبير بالنسبة اليها . ولكنها بالنسبة الى النص فى هذا الكتاب وطبقا للنظرية السياسية التى عرضناها فى الفصل الثانى والعشرين تعنى الاسلوب الاحتكارى السياسى فى القيادة بدلا من القيادة التنافسية . وعلى القارىء على أى حال أن يلاحظ أن الستالينية ليست هى الهتلرية أو الفاشية الايطالية فى كل شيء .

(المؤلف)

(١) على القارىء أن يلاحظ أن كل ماعرضته أو عنيته من بيانات وحقائق فى المناقشة السابقة، قد ثبتت صحته بالتثبت منه من طريق المصادر الرسمية . وفى امكاننا =

الروسى قد يقيم الدليل فى النهاية على أنه عائق فى طريق التطـور فى الاتجاه الذى يتصوره جميع النـــاس ويلمسونه عنـــد تحدثهم عن الاشتراكية .

والخلط بين القضيتين الروسية والاشتراكية • تشويه لصـورة الواقع الاشتراكى فى العـالم • الا اذا كان القصـد منه أن يكون حيلة تخدم الاغراض الروسية ولا تتصل القضية الروسية بالقضية الاشتراكية الا فى ناحيتين أولاهما أن وجود الجماعات الشيوعية والأجنحة المشايعة للشيوعية فى الجماعات اللاشيوعية يميل بواقع منطق الأوضاع الى التحول الراديكالى فى السياسات العمالية • وقد لايصح هذا القول دائما ، اذ اقترع الشيوعيون الفرنسيون مثلا ضد اجراءين مهمـــين من اجراءات التأميم • ولكن منطق الأوضاع يفرض نفسه على هذا النحو فى معظم الحالات لاسباب عدة اهمها الرغبة فى تفكك التنظيم فى البلاد الرأسمالية • أما الناحية الثانية فهى أنه فى حالة حدوث حرب كونية ســـنجد كافة النتائج الاجتماعية والسياسية التى تنجم عن أى حرب فى ظل الأوضـــاع العصرية ، دون أن يكون لطابع الصراع فيها بين الاشتراكية والرأسمالية أي تأثير كبير •

= القول بأن كافة المواد اللازمة لحديثنا او لتشخيصنا للعهد الروسي ، يمكن التثبت منها دون الرجوع الى اي بيان معرض للتحدى في صحته وجدواه . ولقد امتنعت عامدا متعمدا من ذكر أى شيء يتعلق بطبيعة العهد يمكن أن يثير شيئا من التساؤلات . ولكن ما اغفلته هنا ، لا يؤثر مطلقا على صلب الموضوع أو جوهره .

(المؤلف)

تعليقات

على تطورات
أخرى بعد الحرب

ا

مقدمة للطبعة الانجليزية الثانية ١٩٤٩

أتاحت لى هذه الطبعة الجديدة الفرصة للتعليق ، من وجهة نظر هذا الكتاب على ما وقع من تطورات فى انجلترا فى العامين الآخرين ، وان ادخل هذه التعليقات فى الهيكل العام الذى حاولت عرضه فى هـــذا الكتاب . وليست هذه التعليقات أكثر من لمح خاطفة تبين المعالم الرئيسية للصورة وذلك بسبب ضيق المجال ، زمانا ومكانا . ولكن هناك نقطـــة أخرى أود ايضاحها بجلاء منذ البداية . وهى أن ليس ثمة ما هو أبعد على ذهنى من العزم على نقد سياسة أية حكومة أو تقديم « المشورة » اليها وأود أن يكون هذا واضحا كل الوضوح . واذا قدر لبعض تعبيراتى أن تظهر على أى حال بمظهر المدلل على مثل هذه النية . فانى لأرجو من قرائى ان يدركوا أن هذا المظهر ليس الا نتيجة واحدة من النتائج اللامرغـــوبة للاقتضاب الشديد .

وعلى القارىء قبل أن يقرأ ما يلى ان يعود الى القسم الرابع من الفصل التاسع عشر والقسم الأول فى الفصل الثامن والعشرين اللذين تركتهما كما تركت بقية الكتاب ، على حالهما دون تبديل أو تغيير .

١ ـ تبدو الصورة الانجليزية من وجهة نظرنا أو من أية وجهـــة نظر أخرى ، معقدة كل التعقيد ، لاسيما وان ملامحها الرئيسية تخفيها الحقيقة الواقعة . وهى ان عملية الانتقال الاجتماعى تتداخل وتتعرض بدورها الى التداخل فى عملية انتقالية اخرى ، يصح لنا أن نطلق عليها نظرا لصعوبة تسميتها بالنسبة الى الاوضاع الدولية الراهنة بالانتقال من الاقتصاد الحربى الى الاقتصاد السلمى ، اسم عملية « التعديل » فى ظل أوضاع «التضخم المكبوت» . وعلى الرغم من أن العمليتين مختلفتان منطقيا الا انهما متداخلتان كل التداخل بحيث يصعب على المرء أن يتناول الواحدة منهما على انفراد فى بحثه ومعالجته ، ولكننا سنفصم العقدة «الجوردية» التى لاتنفصم ونفصل بين العمليتين مهما كان الوضع . وفى

وسعنا أن نفعل ذلك ونحن مستريحو الضمير الى حد ما . اذ لابد لاية حكومة « محافظة » قد تنبثق عن الانتخابات العامة المقبلة • ان تدخل أيضا على المجتمع الذى تسوده المصالح العمالية ، والذى خبت فيه « مشاعل » المشروعات الحرة ، بعض التعديلات طبقا للظروف القائمة . وبعبارة أخرى لو قدر لحكومة محافظة أن تخلف حكومة العمال الحالية، وهو تكهن لا استطيع ان أقطع فيه برأى ، فان هذا التعديل لن يبدل من واقع الأمر شيئا كما يحلو لبعض الحزبيين أن يتصوروا باستثناء شيء واحد بالطبع وهو أن عملية التأميم ستتوقف عن المضى فى تنفيذ تأميمات جديدة .

٢ ـ علينا أن نتطلع بعد ذلك لحظة واحدة الى العناصر التى الفت سياسة انجلترا الاقتصادية فى السنتين الاخيرتين واللتين يمكن أن تعزوا الى السياسة الاشتراكية التى طبقت قبل القانون ، على النحو الذى أوضحته فى القسم الرابع من الفصل التاسع عشر . ولا ريب فى أن القارىء سيلاحظ أن الحكومة العمالية قد سارت حتى الآن طبقا لبرنامج التأميم والتحول الاشتراكي الذى أوضحته هناك •

أما بالنسبة الى النقطة التى يكثر الجدل حولها فى هذا البرنامج، وهى تأميم صناعة الفولاذ ، فلقد ارتأت الحكومة مدفوعة باعتدال رائع الى تأجيل العمل الحاسم بصددها الى ما بعد الانتخابات المقبلة واني لأقر على الفور بأن ثمة مجالا للخلاف الصادق فى الرأى حول ما اذا كان هذا البرنامج التاميمى او الاشتراكى التحول، يمكن أن يسمى برنامجا اشتراكيا حقا • ولكننى على ثقة من أن أية برامج أخرى طبقت فى بلاد ثانية لا يمكن أن تسمى بهذه التسمية أيضا • فكثير من التخطيط الذى تم بالفعل أو اقترح ، لاينطوى على اشتراكية محددة الا اذا تبنينا تعريفا للاشتراكية من السعة والشمول بحيث يصلح للتحليل تمام الصلاح . وأنا لا أنفى أن بعض المشروعات التخطيطية ، ولا سيما ما يقوم منها على بحوث علمية تهدف الى تنفيذ هذه المشاريع ، يشير الى اتجاه اشتراكي سليم ، ولكننى أقول ان وقتا طويلا سينقضى قبل أن يحمل حساب الدخل وتحليل الصادر والوارد أية ثمار اشتراكية صالحة للاستهلاك لاسيما وان الولايات المتحدة قد قطعت شوطا أبعد فى هذا الحساب والتحليل من انجلترا •

وهناك ناحية أخرى فى الوضع أكثر أهمية على أى حال • اذ لم يستثر انتباهى شيء من كل ما وقع فى انجلترا فى غضون السنتين الماضيتين اكثر من وضوح ما بدا من ضعف أية مقاومة لليسار فى الطريق

الاشتراكي . فلقد حافظت المعارضة المحافظة في البرلمان على العمل ضمن حدود الروتين البرلماني المألوف . ولاريب في أن ما أثارته عملية البناء الاشتراكي من حرارة المعارضة كان أقل بكثير مما أثارته في الماضي قضايا ثانوية الأهمية بالنسبة الى هذه العملية كحرية التجارة ، ومشكلة ايرلندة وميزانية الشعب. فلقدكسب الجناح اليساري فيحزب المحافظين الذي تبنى قضايا اعادة البناء الاجتماعي عن طريق اتزانه الكامل مواقع جديدة في البرلمان وفي الأوساط الشعبية في البلاد . ولقد واصلت صحافة المحافظين انتقادها بالطبع وناقشت هذه المواضيع ونصحت وحذرت وسخرت تماما كما كانت تفعل من قبل ، ولكنها لم تزد على ذلك . ولقد ظهرت كتب ومقالات ونشرات ناقدة بنفس الوفرة التي كانت تظهر فيها في الماضي عند مناقشة أية قضايا مهمة . ولكن لو شاء أي مراقب ذو عقل اخصائي أن يزن أهمية القضايا بمقدار مايكتب عنها من مجلدات او صفحات، ولاسيما منالمعارضين فانه ولاريب سيجد أن أهميةالقضية الاشتراكية ليست بالكبيرة على أساس هذا المعيار . وليست هذه بالطبع الطريقة التي ترد فيها أية أمة قوية على ما تتعرض اليه مبادؤها الراسخة القدم من هجوم . واني لاستنتج من هذا أن مبدأ المشروعات الفردية الحرة لم يعد بين هذه المبادىء الراسخة . ولم تعد المعارضة للاشتراكية نابعة عن عاطفة معنوية قوية وانما غدت قضية تمكن مناقشتها على أسس نفعية وذرائعية . وأنا لا أشك في وجود نزعات تفردية حرونة ، ولكنها لاتستثير تأييدا كافيا يمكنها من أن تصبح ذات أهمية سياسية ولعل هذا هو الانذار الذي يقيم الدليل على أن مذهب الرأسمالية قد ولى .

٣ - ولا ريب في أن هذا الوضع يؤيد صحة تشخيصي في عام ١٩٤٢ ويقيم الدليل الى حد كبير على صحة الحجج المنطقية التي أوصلتني الى ذلك التشخيص . ولقد قرأت الكتاب الرائع الذي وضعه زميلي الشهير الاستاذ جيوكس Prof. Jewkes (١) بكثير من التجلة والاحترام

---

(١) كتاب « محنة التخطيط » للاستاذ جون جيوكس - ١٩٤٨ . ومع اعترافي بالنقدات المهذبة التي وجهها الاستاذ الى نقاط بحثي ، اود ان أقول ، انني لا اتميز في هذه النقاط المنتقدة ، النقاط التي أوردتها . واني لأوثر كثيرا مثلا أن أقول ان عمل العصاميين لابد وأن يصبح منسوخا نتيجة التعدد المستمر في الآفاق الحسابية ، بدلا من أن أقول ان هذا العمل قد أصبح منسوخا في أي مكان . وأنا لم أعن في أي مكان ان انكر ان المجال مازال مفتوحا امام القيادة العسكرية ، لكنها لم تعد تعني ما كانت تعنيه عندما وقف نابليون على جسر اركول والعبارات النارية تئز الى جانب اذنيه .
(المؤلف)

ولكننى أجد نفسى مضطرا الى الاعتراف بانه لم يفلح فى اقناعى على الرغم من رغبتى الصادقة فى هذا الاقتناع . وفى وسعى أن أقول ان الطريقة التى اتبعها الاستاذ جيوكس فى مناقشة المشكلة وهى طريقة تمت الى ماتثيره سياسة التعديل من سخط أكثر من متها الى واقع القضايا الاشتراكية ، يمكن أن تضاف الى الادلة المتجمعة التى تؤيد فحوى هذا الكتاب ورسالته .

ولقد ثبت الان ما اذا كان فى الامكان تحقيق التأميم عن طريق جهاز الديموقراطية البرلمانية أولا ،كما اتضح أن فى الامكان اتباع الاسلوب المرتبط بهذا النظام السياسى ، وهو أسلوب التأميم على دفعات . وقد لاتعنى هذه الاستهلالات التى نفذت حتى الآن أكثر من هذا ولكنها قد تكون ايماءات الى نزعة طويلة المدى . ومع ذلك فهى تظهر بوضوح ما يجب علينا فهمه لا من التحول الاشتراكى ديموقراطيا ، بل ومن الاشتراكية الديموقراطية .وهى تظهر أيضا أن الاشتراكية والديموقراطية مترابطتان شريطة أن تعرف الأخيرة على النحو الذى عرفناها فيه فى الفصل الثانى عشر من هذا الكتاب . ولقد أشرت فى الفصل الثالث عشر الى أن مبدأ الديموقراطية السياسية، وهو المبدأ القائل بأن الحكومات يجب أن تنبثق من الصراع التنافسى على الاصوات ، يضمن الى حد ما حرية الكلام وحرية الصحافة. أما بالنسبة الى ما يتبقى من الحريات فلا شأن للديموقراطية بها . فبالنسبة مثلا الى الحريات التى تعنى رجل الاقتصاد كحركة حرية الاستثمار ، وحرية المستهلك فى الاختيار، وحرية الانسان فى اختيار مهنته فقد باتت لدينا الآن مواد اختبارية مهمة تظهر ان الحريات يمكن أن تقيد بشكل يضاهى أو حتى يزيد على احتياجات الحكم الاشتراكى فى ظل الاوضاع العادية . ولقد فقدت حرية الاستثمار الفردى فى ظل أوضاع الضرائب العصرية الشطر الأكبر من معناها الحقيقى على أى حال . ولكننا رأينا كيف يمكن نقل الاستثمارات مهما كان تفكيرنا نحن كأفراد فى نتائجها من القطاع الشخصى الى القطاع العام . وقد تكون حلبة المستهلك فى الاختيار فى المجتمع الاشتراكى الذى يعمل فى ظل أوضاع عادية أعظم مما هى عليه الآن ، ولكننا بالاضافة الى ذلك نرى ان مرونة الاذواق وقدرتها على التكيف تكون أكبر مما كان المراقبون يعتقدون فى العادة ، وذلك لان الناس لا يكرهون القيود الى الحد الذى يدفعهم كرههم لها الى المقاومة الفعلية ، حتى ولو لم تكن ضرورة القيود واضحة لكل انسان . ولاترغم القيود على حرية اختيار المهنة عادة على الوصول الى حد الاكراه الا فى قلة نسبية للغاية من الحالات، ولاسيما اذا تزاوجت قائمة الخيارات المقبولة

تزواجا عقلانيا مع قائمة المكافآت التفاضلية • وكثيرا ما نرى أن الناس الذين يكيفون تكييفا مناسبا لقبول التوجيهات الحكومية لا يهتمون بهـا كثيرا ولا يأنفون من قبولها •

وأود أن أعود فأكرر هنا ثانية على الرغم من عدم الحاجة الى التكرار أن ما أقوله ليس الا استنتاجات من حقائق يمكن اقامة الدليل على صحتها بصورة كاملة • وليست فى الواقع تعبيرا عن اراء شخصية أوثرها وذلك لانى أوثر بعض الاشكال الثقافية الأخرى •

٤ ـ سبق لى أن أوضحت أن النقد الموجه الى السياسة الاقتصادية للحكومة العمالية ينصب بصورة رئيسية على توجيهها لعملية التعديل فى ظل أوضاع التضخم « المكبوت » • ولقد جهزت الحكومة والبيروقراطيه خصومهما بمجموعة ضخمة من الأسلحة ليهاجموهما بها، وذلك عن طريق طوفان من الانظمة المفصلة التى تتناول الدقائق وتبالغ فيها حتى انها تحدد حجم البصل الذى يجب أن تنتجه الارض ، وما شابه ذلك من الامور ، وكذلك عن طريق القرارات الادارية غير المدروسة والبيانات الرسمية التى تسهل السخرية منها. ولقد أخمدت هذه الانظمة الكثير من النشاطات التى يقوم بها المقاولون أو رجال الاعمال والتى كان من المتوقع أن تؤدى الى تحسين الوضع الاقتصادى للبلاد ولكنهما تجنبتا أيضا ، عن طريق التعديلات التى أدخلتاها ، الكثير من الكوارث الاقتصادية ، وقادتا العمالة فى السنوات الدقيقة الشاقة دون أن تسمحا بالبطالة مع رفع مستويات الدخل الفعلى • واذا كان هذا هو الهدف الوحيد للسياسة الاقتصـادية كما يراها كثيرون من خبراء الاقتصاد فان من السهل التحدث عما حققتاه من نجاح من وجهات نظر متعددة ، وما منيتا به من فشل من وجهات نظر أخرى •• وعلينا أن نضيف أن هذا النجاح لم يتحقق بوسائل تتجـاهل المستقبل تجاهلا كاملا • وقد تتعرض المقادير الضخمة من الاستثمارات العامة التى تحققت للنقد بالنسبة الى بنودها الفردية ، ولكن الحقيقة الواقعة تظل قائمة ، وهى أن الحكومة العمالية لم تتجاهل الحاجة الى تجديد شباب جهاز البلاد الاقتصادى على الرغم من جميع الصيحات التى ارتفعت ، وبينها ما صدر عن بعض رجال الاقتصاد محتجة على الاغراق فى الاستثمار • لكننا لن نهتم هنا الا بقضية واحدة وهى كيف يمكن للعملية المتدرجة فى ازالة المظاهر التى لا يمكن الدفاع عنها للوضع ضمن فترة مشروع مارشال ، أو تؤثر على تشخيصـنا لقضيتنا ، وهى الاشتراكية مقابل الرأسمالية • واذا وضعنا هذا فى صيغة أخرى ، قلنا انه لما كان الحل الذى يمكن للاشتراكية الصحيحة أن تقدمه لا يتناول السياسة العملية ، ولما كان من

الضروری نتیجة لذلك البحث عن الحل فی الاتجاه المعاكس ، فهل یمكن للاشتراكیة فی انجلترا وغیرها أن تمنی بتكسة ، وأن یتاح لنظام المشروعات الفردیة الخاصة فرصة أخری للحصول علی عمر جدید ؟ .

أنا لا أعتقد أن من الصعب الرد علی هذا السؤال فما لم تحدث حرب كونية أخری لابد من وقوع نكسة ، ولكنها لن تكون خطيرة أو طويلة الامد . وستستعيد المشاريع الفردية بعض الارض التی فقدتها . ولكن مساحة ماستستعيده منها ، لن تكون كبيرة للغاية . وسيظل الوضع الاجتماعی من ناحية أساسية علی حاله . وهناك بعض الاحتمال فی أن تزال بعض العقبات التی تعترض طريق المشروعات الفردية . ولكن ازالتها لن تكون بقدر كاف يضمن لها أن تعمل طبقا للخطة الموضوعة . وسأحدد الحجج التی تؤدی الی هذا الاستنتاج فی الفقرتين الباقيتين من هذه المقدمه ، وهی تنطبق علی انجلترا وحدها . ولا ريب فی أن القاریء يستطيع أن يتميز أن التحليل والتشخيص بالنسبة الی الولايات المتحدة يختلفان عنهما بالنسبة الی انجلترا . أما الرغبة الملحة عند بعض الاقتصاديين الاوروبيين وهی أن يقع انهيار ضخم فی الولايات المتحدة يتجاوز حدود أزمات التعديل المعروفة وان هذا الانهيار سيعنی الضربة النهائية الموجهة الی الرأسمالية ، فلن تتحقق فی رأيی مهما فعلت السياسات الامريكية مع الاحتمالات الضخمة التی لابد وأن تظل فی الأفق فی المستقبل القريب .

٥ ـ وأنا لا اضمن المظاهر الضعيفة فی الوضع الانجليزی التی يصعب الدفاع عنها نظام الحصص والانظمة المفصلة التی تحدد سلوك المستهلكين والمنتجين علی حد سواء . فليست هذه الانظمة الا أسلوبا من أساليب تبديد آثار التضخم . وستختفی حتما فور تحقيق هذا الهدف ، لاسيما وانها قد شرعت فی الاختفاء فی بعض الاماكن . ولكن حالة التضخم المكبوت ليست الا نتيجة لمتاعب أكثر جوهرية وكان لابد من معالجتها فورا بعلاجات تقليدية معروفة ، كالفائض فی الموازنة الذی تعززه الضرائب الخاصة لتخفيض حجم القوة الشرائية المتكررة وتحديد سياسة الاعتمادات المناسبة . وتستخدم هذه الأساليب بالفعل الآن ، وهی تحقق بعض النجاح وان لم يكن فی الامكان فی ظل الاوضاع المقررة الراهنة استخدامها لتؤثر تأثيرا كاملا ، اذ ليس فی الامكان تجميع فائض كبير من الموازنة ، طالما أن المعونة التی تقدم للمواد الغذائية مازالت علی حالها ، وطالما أن الطاقات علی دفع الضرائب بالنسبة الی الدخول العالية قد استنفدت . ولم يعد هناك فی انجلترا اناس يسمون « اثرياء بعد الضرائب » وطالما

أن رفع معدل الفائدة يلقى مقاومة عنيفة لاتغلب . لكن الصعوبة البالغة تمثل في المزيد من الاستهلاك الذي يعني بدوره قوائم الاجور الفعلية مضافا اليها قوائم نفقات الخدمات الاجتماعية ، وهي قوائم لا تتفق من ناحية مع الأوضاع الاخرى للاقتصاد الانجليزي في مستوى طاقته الانتاجية الحالي ، ومن ناحية أخرى مع العراقيل التي تحول دون ارتفاعه الى مستويات اعلى . وتصاغ المشكلة عادة في صور اخرى أقرب استساغة . فالميزان الخارجي للمدفوعات الانجليزية هو المظهر الضعيف في صورة الوضع الاقتصادي بحيث يغدو الهدف الذي يجب الوصول اليه ابان فترة مشروع مارشال تأمين فائض من الصادرات يعيدها الى مكانتها السابقة في الاقتصاد العالمي ، ويضمن لها تحويلا اكثر فاعلية بين الجنيه والدولار . ولا أرى في طريقة عرض المشكلة على هذا النحو أي خطأ ، وانما يقوم الخطأ في الاعتقاد بأن هذه الطريقة توحي بتشخيص يختلف عن تشخيصنا السابق ، اذ يتطلب الوصول الى ذلك الهدف والحفاظ عليه دون مساعدة خارجية أو ضغط داخلي تنسيق الاوضاع الداخلية في انجلترا كما يظهر أي تفكير بسيط أو أي تطبيق للمبادىء الاولية في علم الاقتصاد ، وفي الامكان تحقيق بعض المكاسب عن طريق استغلال بعض النقاط القوية في وضع انجلترا الدولي بشكل أو بآخر ، واتباع سياسات مقننة في شئون الاستيراد والتصدير . وعندما يصبح الهدف قيد النظر أخيرا فقد يساعد تخفيض قيمة الجنيه في تحقيق الخطوات الأخيرة في الطريق الى هذا الهدف . ولكن الشرط الاساسي لأي نجاح يقدر له البقاء يتمثل في تعديل العملية الاقتصادية في انجلترا ، بطريقة تضمن لها أن تنتج من جديد بالاضافة الى السلع اللازمة لاستهلاكها الداخلي والسلع والخدمات التي تؤمن المدفوعات لوارداتها فائضا صافيا وأصيلا للاستثمار في الداخل والخارج على حد سواء . ولا يمكن تحقيق هذا الا بتخفيض مؤقت في الاستهلاك وزيادة دائمة في الانتاج ، وهما أمران لن يتما الا عن طريق التخفيض غير المرغوب فيه شعبيا في الانفاق العام ، وعن طريق تحول مكروه أيضا في أعباء الضرائب .

٦ ـ ولن يجد القارىء اذا ما وازن بين مضامين كل ما قلت صعوبة في ادراك ضخامة المشكلة السياسية التي نحن بصددها . وكل مايراد تحقيقه يجب أن يتحقق بشيء من التناور الشاق في عدد غير محدود من النقاط . وقد يبدو من المعقول أن نتوقع أن النجاح لن يعدو في أية نقطة من هذه النقاط الحد الادنى المطلق ، وذلك لان كل خطوة من الخطوات يجب أن تحمل في ظل الاوضاع القائمة تفسيرات تعتبر تضحية لا مقابل لها

ببعض مصالح العمالة المستثمرة . ولا تكفى الحدود الدنيا المطلقة لاعادة بناء مجتمعات المشروعات الحرة والسماح لها باظهار ماتستطيع أو تفعله . واذا كنا فى حاجة الى اقامة الدليل على ذلك فان تجربة عشرينات هذا القرن تكفى لذلك . ولهذا فليس فى وسعنا أن نتوقع توقفا فى الاتجاهات الاجتماعية وانا لا أستبعد وقوع فترة تتنفس فيهـــا المشروعات الفردية ـ الصعداء لا فى ظل الحكومات المحافظةوحدها بل وفىظل الحكومات العمالية أيضا ولكن لو حدث هذا فانه يكون ولا ريب نتيجة الترابط اللامنطقى بين السياسات الاشتراكية وبين شرور ما بعد الحرب ، لا نتيجة الكره الموجه الى هذه السياسات الاشتراكية نفسها ، سواء أكان هذا الكره منطقيا أو غير منطقى .

كمبريدج ماس
ابريل ١٩٤٩

الزحف الاشتراكى (١)

أرى رغبة منى فى تقليل الاخطار الناجمة عن ســوء الفهم والتى تصاحب دائما المناقشات التى تتناول موضوعات كموضوعنا فى هذا الاجتماع أن أقرر فى بادىء الأمر بعض النقاط الأولية أو البديهيات قبل الانتقال الى موضوعى وهو « علاقة الوضع الراهن من الضغط التضخمى بالمستقبل الاقتصادى لهذه البلاد » :

١ ـ أود قبل كل شىء وتحقيقا لاغراض موضـــوعنا أن أعرف الاشتراكية المركزية بانها ذلك النظام الاجتماعى الذى تسيطر فيه سلطة عامة على وسائل الانتاج وعلى القرارات المتعلقة بتحديد نوعية الانتـاج وطريقته ، وكذلك بتحديد من يستطيع الحصول على هذا الانتاج وذلك بدلا من المؤسسات المملوكة ملكية خاصــة والمدارة ادارة خاصــة • وكل ما نعنيه والحالة هذه بالزحف نحو الاشتراكية هو انتقــال الشــئون الاقتصادية للشعب من القطاع الخاص الى القطاع العام • وعلينا أن نلاحظ انه على الرغم من أن آراء الاشتراكيين وخصومهم تتباين فى هذا الموضوع تباينا كليا ، فان من الصعب أن نتصور مجتمعا اشتراكيا فى هذا المعنى لا يقوم فيه جهاز بيروقراطى ضخم يتولى ادارة العمليتين الانتـــاجية والتوزيعية ، ولايكون فى الوقت نفسه خاضعا لسيطرة اجهزة الديموقراطية السياسية على النحو الموجود اليوم كالبرلمان والكونجرس أو مجموعة من الموظفين السياسيين الذين يعتمدون فى الحفاظ على مناصبهم على نتـــائج

---

(١) القى المؤلف خطابه هذا فى الاجتماع الذى عقده الاتحاد الاقتصادى الامريكى فى نيويورك فى الثلاثين من ديسمبر عام ١٩٤٩ وكان مرتجلا لامعتمدا على محاضرة مكتوبة . وقد بدأ بتدوين هذا الخطاب للمؤتمر استنادا على النقاط التى أعدها ، وأتم كتابته فى نفس الليلة التى مات فيها ، وكان يتوقع اعادة النظر فيه فى اليوم التالى ، الثامن من يناير عام ١٩٥٠ ، قبل ان يرتحل الى شيكاجو لالقاء سلسلة من المحاضرات ، ولكن الموت عاجله قبل ان يحقق غايته هذه ، وقبل أن يضع الفقرات الختامية . وتولت زوجته اعتمادا على بعض الاوراق التى تركها وعلى ذاكرتها أكمال هذه الفقرات الختامية كما تولت تنقيط الخطاب . (الناشر)

الاصطراع التنافسي على الاصوات . ومن هنا يمكن التعبير عن الزحف نحو الاشتراكية بسيطرة الدولة على قطاعي الصناعة والتجارة . ويمكن التخلص بسهولة من التناقض الواضح في أن هذه العملية نفسها تدعى عند اتباع العقيدة الاشتراكية التقليدية « بذبول الدولة » ، بالرجوع الى النظرية الماركسية عن الحكم . وعلينا أن نلاحظ أن الاشتراكية لاتستبعد أبدا اتخاذ القرارات بصورة لامركزية على الصعيد الاداري تماماكما لاتعنيالقيادة المركزية لأي جنس ، حرمان قادة الفئات الصغيرة من كل مبادرة . وعلينا أن نلاحظ أخيرا أن الاشتراكية في المعنى الذي نضعه لا تستبعد بدافع الحتمية المنطقية وجود الاجهزة التنافسية ، وقد تحد حرية المستهلكين في الخيار وحرية اختيار المهنة في المجتمعات الاشتراكية ولكن هذا الحد لا يكون حتميا بدافع الواقع .

٢ ـ أنا لا أدافع عن الاشتراكية ولا اهدف الىالبحث في مدى الرغبة فيها أو العزوف عنها مهما عنت هذه الرغبة وذلك العزوف . وهناك نقطة مهمة أخرى أود تأكيدها ، وهي أنني لا أتنبأ بمجيئها أو اتكهن به . فكل تكهن يكون نبوءة تخرج على حدود العلم وتحاول أن تفعل أكثر من مجرد التشخيص ، وتحليل الاتجاهات المرئية وبيان نتائجها ، اذا استنفدت هذه الاتجاهات اغراضها طبقا لمنطقها . ولا يصل هذا في حد ذاته الى درجة التشخيص أو التكهن ، وذلك لأن بعض العوامل الخارجة عن نطاق المجال المختار للملاحظة ، قد تتدخل للحيلولة دون تلك المرحلة من التمام والكمال . فالاتجاهات الملحوظة ، قد تكون متوافقة ، حتى اذا سمح لها باستنفاد جهدها مع أكثر من نتيجة واحدة ، وذلك لأن الظواهر تكون نائية عن الواقع كنأي الظواهر الاجتماعية عن الاوضاع المريحة التي يواجهها علماء التنجيم والفلك لحسن حظهم ، ولأن الاتجاهات القائمة وهي تصطرع مع أعنف المقاومات قد تجد نفســـها عاجزة عن استنفاد جهدها كلية وقد تضطر أخيرا الى الجمود عند نقطة معينة وعلينا الآن أن نشرح هذه الاقوال نقطة فنقطة .

أولا : لم يكن في استطاعة أي مراقب للأوضاع في روسيا في حقبة ستوليبن (Stolypin) مهما كان ذا كفاية وكان محايدا كل الحياد ، ان يشخص وجود اي اتجاه لما يمثله لينين من نظام أو أي شيء آخر سوى وجود تطور اقتصادي سريع أو عملية تكييف بطيئة من الانظمة لنتائج هذا التطور . فلقد كانت الحرب وما نجم عنها من انهيار عسكري واداري ، هي التي ولدت العهد البلشفي وليس في مكنة أي اصرار لا علمي مهما بلغ شأنه أن ينفي هذه الحقيقة .

ثانيا : أنا أكتفى بالحديث رغبة فى الاختصـــار عن الاشـــتراكية المتمركزة اذ أنها تحتل مكان الشرف فى نقاشنا • ولكن علينا ألا نتجاهل الاحتمالات الاخرى • فالحقائق المعروفة عن ممارستنا النقابية ، توحى بأن أى تطور باتجاه شـكل من أشـكال الاشتراكية الحرفية ، ليس بعيـدا عن الصورة • وهناك حقائق معروفة أخرى توحى بأن الاتجاهات الملحوظة أو بعضها على الاقل ، قد تكون متوافقة مع أشكال اعادة التنظيم الاجتماعى ، التى لا تعتبر اشتراكية بأى حال من الاحوال ، أو على الاقل على الصعيد الذى اخترناه لبحثنا هذا • فاعادة تنظيم المجتمع على أساس الخطوط المبينة فى المنشـــورات البابوية ، لسنى الصـــوم الكبير قد تصلح بديلا عن الاشتراكية فى تجنبها سلطان الدولة الأقوى من كل شىء ، وان لم يكن فى الامكان تطبيقها الا فى المجتمعات الكاثوليكية أو فى المجتمعات التى تحتل فيها الكنيسة الكاثوليكية مكانة كبيرة •

ثالثا : تعجز معظم الاتجاهات الملحوظة عن الوصول الى مرحلة الكمال والتمام ، فأى عهد اشتراكى فى هذه البلاد يجب أن يتصف بالجرأة حقا اذا فكر فى أى يوم فى المساس بالاستقلال الممول للمزارع • وقد يبدو مركز رجل الاعمال الصغير أيضا من القوة بحيث لا تستطيع البيروقراطية اقتحامه ، وقد تشمل الترتيبات القائمة على أساس التساهلات والتوفيق مساحات شاسعة من الاجراء •

وهناك نقطة أكثر أهمية على أى حال • اذ لما كانت المتاعب الاقتصادية تنتقل من القطاع الخاص الى القطاع العام فان عددا من الحوافز التى تحث على هذا الانتقال يشعر بشىء من الرضا والقناعة جزئيا أو كليا بحيث يفقد الاتجاه للانتقال قوة غذه واندفاعه • ويضيف بعض الاقتصاديين ان أى تحرك متدرج نحو الاقتصاد المخطط ـ مركزيا يتيح الفرصة لمواجهة تطورات غير مواتية قد تتحول الى كوابح وعوامل ايقاف للحركة • ولكننى لا أنظر نظرة تقدير الى أى من الاحتمالين • ولهذا فلن أجد متسعا من الوقت لتبيان أسباب ذلك أو لايضاح الدوافع التى تجعل النتائج التى ترى فيها كثير من الجماعات المهمة نسبيا شيئا غير موات ، مولدة لتأثيرات دافعة لا مانعة • ومن هنا يكون العلاج الناجع للتأميم الفاشل المزيد من التأميم ، لا العدول عنه • ومن الضرورى بالنسبة الى هدفنا الراهن أن نلاحظ بأن معظم الحجج التى تصاغ بشكل يقصد منه الوصول الى نتيجة مواتية لبقـاء اقتصـــاد المشـــاريع الخاصة واستمراره ، لا تنـــكر حقـا وجود اتجـاه للاشـــتراكية على صعيد مفهومنا ، وانما تنكر انها ستســتنفد أغراضها وتزول تلقائيا • ولما كان من المتعذر أن يتحدى أى انسان هذا الاحتمال

فهناك خطر ماثل فى أن يتحول الخلاف فى الرأى الى معركة كلامية ولا سيما فى الولايات المتحدة حيث للكلمات قيمتها ووزنها الكبيران ، وحيث لا يلقى اصطلاح للاشتراكية أى تجاوب شعبى الا عند بعض الجماعات الصغيرة نسبيا التى تمثل الاقلية ، وحيث يؤثر بعض الناس الذين يحبون مضامينه دون أن يحبوا التعبير نفسه ، أن يطلقوا عليه اسم الليبرالية(١) ومن هنا يتضح اننى قمت بمحاولة مختصرة للتفسير والتصنيف •

٣ ـ سبق لى أن أوضحت الاسباب التى تدعو الى الاعتقاد بأن النظام الرأسمالى يميل الى تحطيم ذاته ، وان الاشتراكية المتمركزة طبقا للمؤهلات التى ذكرتها قبل قليل هى وارثة ذلك النظام وفى الامكان تلخيص هذه الاسباب بشكل سطحى فى أربع نقاط :

أولا : ان نجاح الطبقة الاعمالية فى تطوير القوى الانتاجية لهذه البلاد ، والحقيقة الواقعة وهى أن هذا النجاح قد خلق مستوى جديدا للحياة بالنسبة الى جميع الطبقات قد أديا على سبيل المقارنة الى اضعاف المركز الاجتماعى والسياسى لنفس الطبقة الاعمالية التى تميل مهمتها الاقتصادية بالرغم من عدم بطلانها • الى التحول الى الزوال والاذعان للاتجاه البيروقراطى •

ثانيا : لما كان النشاط الرأسمالى عقلانيا فانه يميل الى نشر اتجاهات فكرية عقلانية والى تحطيم تلك الولاءات والعادات من القيادة والاذعان ، الحيوية كل الحيوية ، لضمان العمل ذى الكفاية من جانب القيادات التنظيمية للمؤسسات الانتاجية ، ولا يمكن لاى نظام اجتماعى يرتكز بصورة كلية على مجموعة من العقود الحرة بين فرقاء متعاقدين ومتكافئين « قانونيا » ، ويكون فيه كل انسان موجها بغاياته النفعية ليس الا ، أن يعمل وأن يحقق نجاحا •

ثالثا : أدى تركز الطبقة الاعمالية على مهامها فى المصنع والمكتب الى خلق نظام سياسى وطبقة مثقفة نما بنيانهما وتطورت مصالحهما فى شكل موقف استقلالى عن مصالح الاعمال الكبيرة وأهدافها ، بل والى الوقوف منها أحيانا موقف العداء • ولقد أخذ عجز الطبقة الاعمالية يتزايد يوما بعد آخر عن الدفاع عن نفسها ضد الهجمات التى تفيد منها على المدى القصير الطبقات الاخرى وحدها •

---

(١) ينطبق هذا القول لاسباب واضحة على تعبير الشيوعية أيضا اذ لو تجاهلنا النظرة الروسية للموضوع لتبين لنا ان هذا التعبير مرادف لتعبير الاشتراكية •
(المؤلف)

رابعا : أخذ مخطط القيم للمجتمع الرأسمالى نتيجة لكل هذه العوامل يفقد سيطرته لا على الرأى العام فحسب ، بل وعلى الطبقة الرأسمالية نفسها ، وان كان هذا المخطط مرتبط ارتباطا تعليليا بنجاح المجتمع على الصعيد الاقتصادى • وقد احتاج الى مزيد من الوقت أكثر مما هو متاح الى الآن ، لكى أظهر كيف يمكن أن تفسر هذه الاندفاعات العصرية طلبا للضمان والتكافؤ والتخطيط الاقتصادى على ضوء هذه الخطوط •

ولعل خير طريقة نقنع بها أنفسنا بالمدى الذى بلغته عملية تفسيخ المجتمع الرأسمالى هى أن نلاحظ المدى الذى تعتبر فيه مضامينها أمورا يسلم بها عند الطبقة الاعمالية نفسها ، وعند عدد كبير من الاقتصاديين الذين يرون أنفسهم معارضين فكرة تحول اشتراكى كامل على أساس مائة بالمائة ، والذين ألفوا أن ينكروا وجود أى اتجاه نحوها • ويتقبل هؤلاء الاقتصاديون بدون نقاش وبكثير من التأييد الامور التالية :

أولا : السياسات المتعددة لضمان الاستقرار التى يقصد منها الحيلولة دون الانحسارات الاقتصادية أو دون أزمات الكساد على الأقل ، أى أنهم يقبلون قدرا كبيرا من الادارة العامة للأوضاع الاعمالية ، هذا اذا لم يقبلوا مبدأ التشغيل الكامل •

ثانيا : ـ الرغبة فى المزيد من التكافؤ فى الدخول دون أن يحددوا المدى الذى يستطيعون المضى اليه عن طريق التكافؤ الكامل ، وكذلك مبدأ الضرائب التصاعدية التى تهدف الى اعادة توزيع الدخول •

ثالثا : مجموعة ضخمة من الاجراءات الرقابية والتنظيمية التى تستعقل عادة بالشعارات المناوئة للاحتكار ولا سيما فى موضوع الاسعار•

رابعا : الاشراف العام وان اختلفت درجاته ومقاييسه على العمالة والاسواق المالية •

خامسا : التوسيع غير المحدود فى مجالات الاحتياجات التى يمكن سدها الآن أو أخيرا بالمشاريع العامة اما مجانا أو على أساس رمزى •

سادسا : جميع أشكال تشاريع الضمان الاجتماعى طبعا • وانى لأعتقد أن هناك مصيفا جبليا فى سويسرا عقد فيه خبراء الاقتصاد سلسلة طويلة من المؤتمرات التى أعربوا فيها عن عدم تأييدهم لمعظم هذه الأمور أو كلها ولكن هذه المجموعة الضخمة من الاستنكارات لم تصل حدود الهجمات الناتجة عن الاستفزاز •

واذا خيل لكم أننى لا أوافق على هذه السياسات أو اننى أرغب فى انتقاء بعضها فان هذا الخيال منبثق عن سوء فهم كامل لحججى ومنطقى، ولست من الطراز الذى يسم كل هذه السياسات أو بعضهـــا بالسمة الاشتراكية • فلقد تبنى الحكام المحافظون أو حتى الاوتوقراطيون بعضها فى القرن الثامن عشر كما أن البعض الآخر منها أدرج فى مناهج التوزيع الجديد (النيوديل) • وكل ما أود تأكيده هنا هو اننا بعدنا كثيرا عن مبـــادىء رأسمالية « دع كل شىء حرا » ، وان فى الامكان تطوير النظم الرأسمالية وتنظيمها بحيث تستطيع تكييف سير المشاريع الفردية الخاصة بطريقة لا تختلف كثيرا عن التخطيط الاشتراكى الاصيل • ولا ريب فى أن من أعنيهم من رجال الاقتصاد يؤكدون هـــذه الفروق التى يعتقدون باحتمال بقائها واستمرارها ، وهم لم يتفقوا جميعا على المكان المحدد للموقف الوسط المتحرك الذى يودون الوقوف فيه ، ولكنهم يدركون جميعا ما فشل ماركس فى ادراكه وهو :

أولا : الاحتمالات الانتاجية الضخمة للآلة الرأسمالية التى تبشر بمستويات جماهيرية عالية وغير محدودة للحياة مصحوبة بخدمات مجانية دون اللجوء الى النزع الكامل لملكية الملاك السابقين •

ثانيا : المدى الذى يمكن فيه نزع ملكية المصالح الرأسمالية فعلا دون حمل الآلة الاقتصادية على التوقف ، والمدى الذى يمكن فيه دفع هذه الآلة الى الامام للعمل لمصلحة العمال • أما وقد اكتشفوا احتمال هـــذه الرأسمالية العمالية فانهم يمضون الى الاستنتاج بأن هذه الرأسمالية ستعيش الى الابد فى ظل أوضاع مواتية ومؤكدة على الاقل • وقد تكون الحقيقة على هذا النحو ، ولكنها لن تصل الى حدود رفض نظريتى الخاصة • فالرأسمالية لا تعنى مجرد تأثير ربة البيت على الانتاج عن طريق التفضيل بين الفول والحمص ، أو تعنى تفضيل الفتى بين العمـــل فى المصنع أو فى المزرعة ، أو تأثير مديرى المصانع فى اتخاذ القرارات الخاصة بتحديد نوعية الانتاج وطريقته وانما تعنى خطبة للقيم وموقفا من الحياة والحضارة ، حضارة عدم التكافؤ والثروة العائلية • وهاهى هذه الحضارة تسير بسرعة فى طريق الاختفاء على أى حال • وعلى الواحد منا أن يقرر موقفه من هذه الحقيقة وهل يطرب لاختفائها أو يندبه . ولكن علينا الا نغمض أعيننا عنهـــا •

وتظل هناك مشكلة أصيلة أخرى فالتشخيص الذى يؤيد المضامين المواتية لبقاء العمالة يميل بثقله الكلى الى تأثير الانماء البارز والراهن لقوى المجتمع الانتاجية • ولكن ثمة عنصرا آخر يثير الكثير من التساؤلات •

فالانجازات السابقة نتجت عن رأسمالية غير مقيدة الى حد ما . ولا يمكن الافتراض دون المزيد من الدرس بأن العمالة ستستطيع الاستمرار فى مثل هذا الاداء . وقد لا نكون مرغمين على قبول نظرية الجمود على النحو التى هى فيه ليزعجنا احتمال ثبوت هذه النظرية فيما بعد ، ولا سيما اذا أثقل نظام الملكية الفردية الخاصة بأعباء دائمة ، وقيد بأنظمة تتجاوز طاقات احتماله . ولابد للحل الاشتراكى الواضح فى مثل هذه الحالة أن يفرض نفسه حتى على خصوم الاشتراكية كشر لابد منه .

- ٢ -

تكون عملية تحول الانظمة الاشتراكية من مرحلة الى أخرى عملية مستمرة وان رافقها شىء من البطء . وقد يبدو الاطار الاجتماعى فى عين المراقب الذى يدرس النسيج المعتدل للاوقات الهادئة ثابتا لم يطرأ عليه تبديل . وكثيرا ما تتعرض العملية أيضا الى نكسات لو درست على علاتها لأوحت لهذا المراقب بوجود اتجاه مضاد أو معاكس . ولكننا نشهد فى بعض الاحايين اسراعا فى حركة هذه العملية . وتكون الحروب الكبرى أحد أسبابه الواضحة . ولقد كان النصر فى الحروب فى الماضى يضيف الى مكانة الطبقة الحاكمة والى قوة الاطارات التنظيمية التى ترتبط بها تلك الطبقة . لكن الامور لم تغد على هذا النحو فى ظل الأوضاع العصرية . فلم يكن تأثير الحرب الكونية الاولى فى جيلنا هذا على الوضع الاجتماعى فى الولايات المتحدة كبيرا ، وذلك لان المجهود الحربى لم يكن مضنيا الى حد كبير . كما أن الحرب لم تطل الى حد يمكنها من أن تترك أثرا دائما . لكن الوضع فى أوربا كان مختلفا كل الاختلاف . فلقد أثبت الميل الكامن نحو البناء الاشتراكى فى البلاد المقهورة حيث امتدت ألسنة اللهيب الى هياكلها الاجتماعية ، وجوده عن طريق الاندفاع الى السطح ودفع كل شىء أمامه لفترة قصيرة من الزمن . ولعل ماهو أهم من هذا أن شيئا شبيها بهذا الوضع قد نشأ وان كان على نطاق أضيق بالطبع فى البلاد المنتصرة . ولقد توقفت الجمهورية البورجوازية فى فرنسا عن العمل على النحو الذى كانت تعمل فيه عام ١٩١٤ . وفى انجلترا وصل الحكم ، وان لم يصل الى السلطان المطلق ، حزب عمالى لا يعتبر اشتراكيا وان وقع تحت تأثير جناحه الاشتراكى . ومر موقف القطاع السياسى فى كل من البلدين من نظام المشاريع الفردية بمرحلة تبدل أساسى .

واذا ما أوضحنا وجود ميل سابق الى الهدف الاشتراكى أصبح من

السهل علينا أن نفهم حقية ما حدث • وبالرغم من أن الاصوات التى ارتفعت مطالبة باستمرار السياسات التى تقررت فى سنوات الاقتصاد الحربى لم تلق استجابة ضخمة ، وبالرغم من أن السخط العام على أنظمة الحرب وقيودها ، حالت دون أى تقدم على نفس الخطوط والاسس ، فان أية عودة الى سياسات ما قبل الحــرب لم تكن ممكنة أو محتمة ، حتى اذا وقعت محاولتها • ولقد ثبت هذا ثبوتا واضحا من عودة انجلترا الى قاعدة الذهب وفشلها فى تحقيق هذه السياسة ، ففى عالم لم يظل عالم المشاريع الحرة • لم يعــد فى امكان قاعدة الذهب التى تعتبر الطفل الملعون الذى يدأب على البوح بحقائق غير مسرة ، ان تعمل وان تنجح •

وكانت الأزمة العـالمية والحرب الـكونية الثـانية مسارعين دافعين اضافيين ، وقد أثبتتا وجودهما هذه المرة فى الولايات المتحدة أيضا • فلقد خلقتا أوضاعا أحس الناس ان خطئا وان صوابا ، انهما وراء كل علاج ، كان من المحتمل أن يفرض نفسه على رجال عهد المشاريع الحرة • ولقد قبلت الطبقة الاعمالية (طبقة رجال الاعمال) على مضض وهى تخشى من التعديلات التى لابد وأن يتطلبها تطبيق هـذا العلاج بعض البرشامات المثلة فى أنظمـــة تحول دون تكرر تجـارب أعوام ١٩٢٩ ـ ١٩٣٩ ، وبرشامات أخرى قد تحول دون عودة أزمات بعد الحرب التى خبرلها العالم فى عام ١٩٢١ • فلقد تعلمت هذه الطبقة الكثير فى غضون ربع القرن الأخير وان لم تتعلم الكثير أيضا • ولقد ارتضت كذلك أعباء مالية جديدة ماكانت لترضى جزءا منها قبل نحو من عام وهى ماظل يرفضه معظم رجال الاقتصاد فى ذلك العهد أيضا • ولم يعد يهم ما اذا كانت الطبقة الاعمالية تقبل هذا الوضع الجديد أو لا تقبله • فلقد غدت قوة العمالة كبيرة الى الحد الذى يكفى ، لاسيما اذا تحالفت معها الفئات الأخرى التى تنكرت عملا ، ان لم يكن قولا ، للولاء الســـابق لمخطط القيم ، لاقتصاد المشاريع الفردية للحيلولة دون أية ردة تتجاوز حدود تسوية وقتية للاطراف الحادة فى أى وضع •

ولأكرر هنـــا ما ســـــبق لى قوله • فأنا لا أرى أبدا أن الاحداث المجردة حتى ولو بلغت فى أهميتها حدود الحروب الشاملة أو ما تخلقها هذه الحروب من أوضاع سياسية ، أو المواقف والمشاعر التى يتخذها الافراد والفئات من موضوع هذه الاوضـاع تسيطر على الخطوط البعيدة المدى للتاريخ الاجتماعى ، اذ أن هذه الخطوط وليدة قوى أعمق جذورا وقواعد • ولكننى فى الوقت نفسه لا أرى أن مثل هذه الاحداث وماتخلفه من أوضاع تزيل العوائق من طريق الاتجاهات الاكثر أهمية ، وهى عوائق

تستطيع أن تخلق الابطاء فى سير التطور الاجتماعى • وعلينا أن نلاحظ أن مثل هــذه الاحداث يجب ألا تؤلف بواقع الحتميــة ، سـببا يحفز أى اشتراكى جدى على الترحيب بها ، فقد يكون التطور فى طريق الاشتراكية فى حالة غيابها ، ولكنه يكون أثبت قدما وأصــدق استمرارا ، وتـكون النكسات وظهور الاوضاع التى لا يمكن سوسها فى مثل هذه الحالة أقل احتمالا ، بينما يكون تنسيق التطورات فى مختلف القطاعات القومية أكثر كمالا • اذ كما أن وجود المعارضة الفعالة متطلب أو بى من متطلبات العمل المنظم للحكومات الديموقراطية ، فان وجود هذه القوى الاقتصادية التى تقاوم التبدل التنظيمى قد يكون ضروريا للحفاظ على سرعة هذا التبدل ضمن حدود السلامة والامن •

ويكون التضخم أحد العوامل القوية جدا فى الاسراع بعملية التحول الاشتراكى • ولما كان عدد كبير من النقات يؤكدون ان التضخم أكبر أثرا فى تحطيم اطار المجتمع وشكله ، فانى أرى ان ليس من الضرورى الاصرار على هذا الافتراض • ولو قبلنا به فان النتيجة التى نصل اليها من كل ماقلت حتى الآن ، هى أن من المهم كل الاهمية بالنسبة الى كافة وجهات النظر الممكنة ، باستثناء وجهة النظر الثورية اللامسئولة أن تكيف العملية الاقتصادية لاى بلاد بعد انتهاء الحرب بشكل يضمن لها ، وقف خلق أى تضخم جديد • ولكن من الواضح فى الوقت نفسه أن هذه المهمة شاقه للغاية فى عالم يخشى فيه كل انسان من النتائج القصيرة المدى لمثل هذه السياسة ، وتكون فيه بعض التعديلات المطلوبة كتلك التى تتناول رفع بعض الاسعار التى كانت خاضعة للرقابة فى الماضى دون ارتفـاع فى معدلات الاجور مستحيلة من الناحية السياسية (١) • ولقد كان السبيل الوحيد الذى يمكن اتباعه فى ظل مثل هذه الظروف والذى اتبع فعلا بعد عام ١٩٤٥ مصحوبا بحملة من السباب والاتهامات ، وان لقى فعلا الكثير من التأييد العام هو تخفيف حدة المتاعب الانتقالية بجرعة من التضخم السلمى المراقب الذى أمكن تحقيق استمرار فاعليته بالحفاظ على المستوى العالى للانفاق على القوات المسلحة ، وباتباع سياسة العون المالى لأوربا ، ولقد حقق كل هذا هدفه بصورة عامة • وكما اتضح للكثيرين ، وان لم يتضح لكافة رجال الاقتصاد ، ان فترة من الانماء الاقتصادى الجم النشاط المتضمن

---

(١) ان الطريق البديل الذى يحدد الاسعار الأخرى والاجور النقدية ، لا يعتبر أقل امكانا من الناحية السياسية فحسب ، بل وأكثر تعقيدا ، وصعوبة على التنفيذ . دون أن يؤدى الى ازمة خطيرة .

(المؤلف)

توفير الكثير من متطلبات الاستثمار قد حلت ، وان في الامكان تجنب الاضطرابات الرئيسية ، وان اقتصـــاد الولايات المتحدة سيتوسع على أساس مستوى يرتفع ببطء للاسعار ولوقت ما ، وان هذا معقول مهما حدث في الخارج من تطورات باستثناء وقوع حرب عالمية جديدة ٠

لكن مثل هذه الاعتبارات لا تأخذ بعين التقدير على أية حال حقيقة مشئومة ففي المستويات العمالية من التشغيل ـ ويبدو أننـا تخلينا أخيرا عن شعارات التشـغيل الكامل ـ تصبح متطلبات الاجـور أو غيرها من المتطلبات التي ترفع من التكاليف المالية لتشغيل العمال تضخيمه وحتمية، سواء أكانت هذه المستويات طبيعية أو وليدة سياسات تفرض التشغيل العالي ، وتنبثق حتميتها من الحقيقـة الواقعة وهي ان المسـتوى العالي للتشغيل يزيل السبب الوحيد الذي يحول دون رفعها ٠ أما تضحيتها فتنشأ عن أن الانتفاع الكلي من الموارد والاقتراض من المصارف واعادة النظر تصاعديا في الاسعار تؤمن طريقا سهلا للغاية لارضاء هذه المتطلبات٠ وبالرغم من أن المساومات مازالت تعقد مع النقابات على شكل فردي ، فان الحركة في واقعها حركة عامة ، بحيث اننا نندفع في طريق الاوضاع التي صورها كينيس والتي لم يعد لمعدل الاجر النقدي فيها أي تأثير على الانتاج والتشغيل وانما على قيمة الوحدة النقدية فقط ٠ ولما كانت أوضـــاع القيـادات النقابية وأوضاع الحـكومة على ما هي عليه الآن فليس ثمة ما يستطيع وقف هذه الطريقة الآلية من الايحاء لضغوط تضخمية على مدار السنة هذا اذا استثنيا بعض الحالات الشاذة المتعلقة ببعض الاوضاع العامة لشركات معينة ٠ وليس ثمة من شك في أن الطلبات المتزايدة على الخزانة وأساليبنا المغرقة في تقدميتها في فرض الضرائب ، تعقد هـذا الوضع بالطبع ، وان كانت غير مسئولة عن خلقه ٠

وقد لا يكون ثمة حاجة الى القول بأن الهبوط في الاسعار كالذي حدث من قبل والذي يحتمل أن يحدث ثانية ، لا يقيم الدليل على أي شيء يناقض وجود الضغط التضخمي ٠ ولو استثنينا التحركات في أسعار المواد الزراعية وغيرها من الحالات الذاتية الايضاح ، والتي وقعت بعد الحرب ، فان هذه الهبوطات تحدث بصورة بارزة في سير كل عملية تضخم كما يظهر من التضخم في النقد الالماني الذي وقع في نهاية الحرب الكونية الاولى ٠ وترتفع صيحات الذين مسهم هذا الهبوط مطالبين بسحب جزء من العملة من التداول لمنع التضخم وكذلك يفعل زملاؤنا من الاقتصاديين الذين يعيشون على تشخيص هذا العلاج والذين لا يستطيعون أن يروا علاجا سواه ٠ ولكن لعل مما يميز الطاقات الانتاجية للصناعة الامريكية ،

ولا سيما وان قوة هذه الميزة تظهر فى عفويتها ، أن الشكوك لاتزال مماثلة فيما اذا كان الخطر الذى يهدد مجتمعنا قائم فى التضخم أو فى سحب العملة لمكافحة هذا التضخم ٠

- ٣ -

ولا ريب فى أن حالة الضغط التضخمى على مدار العام تترك آثارا كيفية تضعف الاطار الاجتماعى للمجتمع وتقوى الاتجاهات الهامة مهما لبست لبوس التعابير الليبرالية ، بحيث يغدو مألوف كل اقتصادى ذى كفاية أن ينسب كل شيء الى المزيد من التضخمات الكبيرة ٠ ولكن الامر لا يقف عند هذا الحد ٠ فبعض العلاجات الشائعة لمثل هذه الاوضاع لاتلطف بل تؤزم الاوضاع الراهنة ٠ ويبدو لى أن الوضع غير مفهـــوم تماما ٠ ولنبحث هنا بشيء كثير من الايجاز ثلاثة أشكال من العلاج :

١ ـ لعل الحد من حجم الافتراض عن طريق تحديد معدلات الفائدة أو الاعتمادات هو أكثر الاجراءات استقامة للسيطرة على التضخم وكبح جماحه ٠ وانى لاقدر تمام التقدير أن من الواجب تحرير المعدلات النقدية من سيطرة السياسات المالية الرخيصة ، واذا أردنا الحصول على وضع عادى على صعيد اقتصاد المشاريع الحرة ، وان تحرير الأسواق المالية أو اعادة بنائها على أساس حر يجب أن يحتلا المركز الأول فى العناية ٠ لكن هذا لا يغير من الحقيقة الواقعة وهى أن سياسة تقييد القروض ستؤدى فى الوقت الحاضر الى نتائج تختلف كل الاختلاف عن تلك التى تدفعنا سياسة القروض القديمة الى توقعه ٠ واذا ماقبلنا بهذا الوضع دون أى اشتراط ، ومن أجل النقاش وحده ، فاننا لا نستطيع الا أن نرى بأنه ينطبق على عالم يتميز كل شيء فيه بالمرونة ولا يخشى مما يمكن أن نسميه بالانحسارات العلاجية ٠٠ وكان من المفروض أن يؤدى ارتفاع معدلات الفائدة فى مثل هذا العالم الى الخفض من حجم العمليات والاجور النقدية والتشغيل ٠ وليس ثمة من شك فى أن هذه الآثار لن تتبلور وتتجسد فى الوقت الراهن ٠ واذا قدر لها أن تجسد فانها لابد وأن تستفز العمل الحكومى لتجميدها ٠ ولا تحقق القيود على القروض بعبـــــارة أخرى فى الوقت الحاضر أكثر من زيادة المتاعب فى وجه الاعمال ٠ ولا ريب فى أن القيود عـلى القروض الاستهلاكية تترك مثل هذا الأثر الى حد ما وان كان لابد من عمل شيء فى هذا المجال ٠

٢ ـ وتقوم متاعب مماثلة فى طريق السيطرة على التضخم عن طريق

زيادة الضرائب وهي تمثل علاجا مستقيما أيضا وان لقى شيئا من التقبل عند رجال الاقتصاد المعاصرين الذين ضنوا به على القيود على القروض • ومن الصحيح أن في الامكان تحقيق شيء عن طريق زيادة الضرائب على الاستهلاك • ولا ريب في أن مثل هذا الاجراء في أي وضع تضخمي يعتبر تطبيقا رائعا لنظرية كينيس • ولكن اذا كانت الزيادة ستتناول الضرائب على الشركات وعلى الدخول العالية وحدها فان الاثر على الضغط التضخمي يكون صغيرا في أحسن الحالات ، وقد يكون سلبيا • اذ لو قدر للمعدل الراهن للتقدم الاقتصادي أن يستمر وقدر للمعدل الحالي في اعتبار المعدات المستعملة منسوخة ، أن يستمر أيضا ، فلابد من أن يتزايد اللجوء الى الاعتمادات المصرفية التضخمية لسد النقص الخاص في الوسائل المالية اللامتضخمة • وعلى العكس فان الهبوط في معدلات التقدم وبطلان المعدات سيؤدى حتما الى خفض الضغوط المتضخمة مؤقتا والى زيادتها على المدى البعيد(١) •

٣ ـ ويتمثل العلاج المحلي الثالث في فرض الاشراف المباشر كتحديد الاسعار والاولويات والمساعدات المالية وما شابهها• وقد لايعيقنا عن تبنيها مانراه من تقبلها على صعيد عام لدى قطاعات معينة من الرأى العام •فادخال هذه الاساليب من جديد يعني بالنسبة الى البيروقراطية بصورة خاصة استفادة بعض الارض التي فقدتها • أما بالنسبة الى النقابات فهو يعني مزية حاسمة في المعركة من أجل السيطرة على بند الارباح • واما بالنسبة الى رجال الاعمال فهو يعني ضياع خط الرجعة المفتوح حاليا لهم والذي سيظل مفتوحا جزئيا ان لم يكن كليا ، طالما ان في الامكان تفادي المعركة عن طريق تعديل الاسعار • وقد يجعل هذا التراجع معتمدا على الأقل على سماح الحكومة ، وهو سماح ليس ثمة مايدعو الى الاعتقاد بتأمينه ، بقصد تأمين الوسائل اللازمة لتحسين الآلة الانتاجية • وهكذا قد تؤدى السيطرة على

---

(١) ليس من العسير على أن أتبين السبب في أن هذه المناقشة لاتؤثر على أصدقائي من الراديكاليين ولا تستثيرهم ولكنني أعترف بأنني أجد من العسير على ان أفهم وضع بعض الاقتصاديين المتازين الذين يرقون فوق الشبهات ، والشك في أنهم يرحبون بفشل آلتنا الصناعية في العمل بنجاح ، والذين يضعون موضوع التخفيض في الاستثمارات الصناعية في قائمة الوسائل المقبولة لمقاومة التضخم سواء في هذه البلاد أو في انجلترا • ويجب أن يلاحظ أيضا أن رأى بعض المغالين في ميولهم المحافظة في أن الضرائب التصاعدية العالية قد تشجع على قيام الأخطار التضخمية وأن خفض الضرائب في اللحظات الحاسمة قد يقلل من هذه الاخطار يجب أن لايقابل بما يلقاه عادة من هزء وسخرية (المؤلف)

الاسعار بعبارة أخرى الى استسلام المشاريع الفردية الخاصة للسلطة العامة • وهذا يعنى فى حد ذاته خطوة مهمة فى طريق الاقتصاد الموجه •

وأنا لا أريد أن أتكهن وكل ما أريد أن أفعله هو أن اتبين الحقائق وأن أبين الاتجاهات التى تشير اليها هذه الحقائق •

ويستطيع الضغط التضخمى المستمر والطويل المدى أن يلعب دورا هاما فى التغلب على نظام المشاريع الخاصة فى النهاية عن طريق البيروقراطية اذ تعزى الاحتكاكات الناجمة ، ومايعقبها من أزمات الى المشاريع الفرديه وتستخدم كحجج للمزيد من القيود والأنظمة • وأنا لا أقول ان أية فئة لابد وأن تسير على هذا الخط مستترة بهدف واع ، اذ أن الاهداف لا تكون واعية كل الوعى دائما وقد يظهر وضع يعتبر فيه معظم الناس التخطيط الكامل شرا من أسوأ الشرور المحتملة وهم لن يطلقوا عليه حتما اسم الاشتراكية أو الشيوعية اذ أنهم يستثنون منه دون شك المزارع وتاجر المفرق والمنتج الصغير ، ولتصبح الرأسمالية الممثلة فى نظام المشاريع الفردية الخاصة ، وكمخطط يضم القيم ، طريقة حياتية وحضارية لا تستحق أن يهتم بها انسان •

ولا أجرؤ على التأكيد بأن العبقرية الامريكية فى ضخامة الانتاج التى يعتمد التفاؤل بالنسبة الى هذه الطريقة الحياتية على أدائها الماضى ، قادرة على الصمود لهذه التجربة ، كما لا أجرؤ على القول بأن السياسات المسئولة عن هذا الوضع يمكن أن تنعكس وأن تقلب •

ولقد كان ماركس مخطئا فى تحليله للطريقة التى سينهار فيها المجتمع الرأسمالى ، ولكنه لم يكن مخطئا على الاطلاق فى التنبؤ بأن هذا المجتمع سينهار فى النهاية • ويخطىء دعاة نظرية الجمود فى تشخيصهم للاسباب التى تدعوهم الى الاعتقاد بامكان ثبات العملية الرأسمالية وجمودها ، ولكنهم قد لا يخطئون عندما يقولون بانها ستتجمد وتثبت بمساعدة نسبية من القطاع العام •

٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٩

فهرس

الموضـــوع	الصفحة

تحليل حركة الملاحة فى القناة

خلال شهر يونية سنة ١٩٦٣

الحركة الملاحية :

زاد عدد السفن التى عبرت القناة خلال يونية ١٩٦٣ على تلك العابرة خلال نفس الشهر من عام ١٩٦٢، بمقدار ٧٢ سفينة أى بنسبة ٧ر٤٪ ٠٠ فقد بلغ عدد السفن العابرة خلال يونية الحالى ١٦٠٧ سفن مجموع حمولتها الصافية ١٧٩٢١٧٠٠ طن بمتوسط يومى قدره ٦ر٥٣ سفينة مقابل ١٥٣٥ سفينة حمولتها الصافية ١٦٢٧٤٧٧٠ طنا بمتوسط يومى قدره ٢ر٥١ سفينة فى يونية ١٩٦٢ ٠

وقد عبرت القناة من الشمال الى الجنوب خلال يونية الحالى ٨٠٠ سفينة مقابل ٧٤٠ سفينة فى يونية الماضى بزيادة قدرها ٦٠ سفينة ، وذلك لزيادة عدد السفن الفارغة بمقدار ٢٤ سفينة (٣٧٩ مقابل ٣٥٥) والسفن المحملة بمقدار ٣٦ سفينة (٤٢١ مقابل ٣٨٥)

أما السفن العابرة من الجنوب الى الشمال فقد بلغت ٨٠٧ مقابل ٧٩٥ بزيادة قدرها ١٢ سفينة ، ويرجع ذلك الى زيادة عدد السفن الفارغة بمقدار ٤ سفن (٤٣ مقابل ٣٩) والسفن المحملة بمقدار ٨ سفن (٧٦٤ مقابل ٧٥٦) ٠

الحمولة الصافية :

سجلت الحمولة الصافية للسفن العابرة بقناة السويس خلال يونية ١٩٦٣ زيادة قدرها ١٦٤٧٠٠٠ طن أى بنسبة ١ر١٠٪ وذلك بمقارنتها بحمولة يونية ١٩٦٢ ، حيث بلغ مجموعها خلال الشهر الحالى ١٧٩٢٢٠٠٠ طن مقابل ١٦٢٧٥٠٠٠ طن فى يونية الماضى ٠

وبتقسيم الحمولة الصافية طبقا لاتجاهى العبور يتضح انها قد زادت بالنسبة للسفن العابرة جنوبا بمقدار ١١١٢٠٠٠ طن أى بنسبة ٢ر١٤٪ (٨٩٥٢٠٠٠ طن فى الشهر الحالى مقابل ٧٨٤٠٠٠٠ فى يونية الماضى) وذلك نتيجة لارتفاع الحمولة الصافية لجميع أنواع السفن عدا سفن البريد ٠

كما زادت بالنسبة للسفن المتجهة شمالا بمقدار ٥٣٥٠٠٠ طن أى بنسبة ٣ر٦٪ (٨٩٧٠٠٠٠ طن مقابل ٨٤٣٥٠٠٠ طن) ويرجع هذا الى ارتفاع الحمولة الصافية للناقلات المحملة ٠

وقد ارتفع المتوسط اليومى للحمولة الصافية من ٥٤٣٠٠٠ طن فى ١٩٦٢ الى ٥٩٧٠٠٠ طن فى يونية ١٩٦٣ ٠

وبتحليل الزيادة المسجلة فى الحمولة الصافية للسفن التى عبرت القناة خلال الشهر الحالى بين السفن المحملة والفارغة والحربية مقارنة بمثيلاتها فى يونية ١٩٦٢ يتضح الآتى :

السفن المحملة	+ ٦٧٢٠٠٠ طن
السفن الفارغة	+ ٩٦٠٠٠٠ طن
السفن الحربية	+ ١٥٠٠٠ طن
المجموع	+ ١٦٤٧٠٠٠ طن

١

حركة الناقلات العابرة خلال شهر يونية ١٩٦٣

سجلت الناقلات العابرة خلال شهر يونية ١٩٦٣ زيادة عددية على تلك العابرة فى يونية ١٩٦٢ بمقدار ٥٨ ناقلة أى بنسبة ٥ر٧٪ ، حيث بلغ عدد ناقلات الشهر الحالى (٨٢٨ ناقلة مقابل ٧٧٠ ناقلة) فى يونية الماضى .

وبتقسيم الناقلات عدديا حسب اتجاه العبور يتضح أنه قد عبرت القناة من الشمال الى الجنوب ٤٠١ ناقلة مقابل ٣٦٩ بزيادة قدرها ٣٢ ناقلة ، يرجع هذا الى ارتفاع عدد الناقلات الفارغة بمقدار ٢٥ ناقلة (٢٦٢ ناقلة مقابل ٣٣٧ ناقلة) والناقلات المحملة بمقدار ٧ ناقلات (٣٩ ناقلة مقابل ٣٢ ناقلة) .

وبالنسبة للناقلات المتجهة شمالا فقد زاد عددها بمقدار ٢٦ ناقلة (٤٢٧ ناقلة مقابل ٤٠١) وذلك نتيجة لارتفاع عدد الناقلات المحملة بمقدار ٢٥ ناقلة (٤١٤ ناقلة مقابل ٣٨٩ ناقلة) أما الناقلات الفارغة فزادت بمقدار ناقلة واحدة (١٣ ناقلة مقابل ١٢ ناقلة) .

وزادت الحمولة الصافية للناقلات العابرة فى يونية الحالى بمقدار ١٥٨٠٠٠٠ طن أى بنسبة ٦ر١٣٪ حيث بلغت خلال الشهر الحالى ١٣١٨٠٠٠٠ طن مقابل ١١٦٠٠٠٠٠ فى يونية ١٩٦٢ وتمثل الحمولة الصافية للناقلات نسبة قدرها ٧٤٪ من مجموع الحمولة الصافية للسفن العابرة خلال يونية من العام الحالى بينما كانت هذه النسبة ٧١٪ فى يونية من العام الماضى . وقد ارتفع متوسط الحمولة الصافية للناقلة من ١٥٠٦٥ طنا فى يونية ١٩٦٢ الى ١٥٩١٨ طنا فى ١٩٦٣ .

كما بلغ متوسط كميات المواد البترولية المنقولة على كل ناقلة محملة ٢٨١٤٩ طنا فى يونية الحالى مقابل ٢٦٨٣٥ طنا فى الماضى .

الدار القومية للطباعة والنشر
فرع الساحل



الدار القومية للطباعة والنشر

العدد ١٨١

الثمن ٣٠

